فرقة البحث حول
الدبلوماسية الاقتصادية
الجزائرية

توجهات
الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية
في ظل النموذج الاقتصادي الجديد

أعمال الملتقى الوطني
المنعقد بكلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة بومرداس
2022

فرقة البحث حول الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية

توجهات
الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية
في ظل النموذج الاقتصادي الجديد

أعمال الملتقى الوطني
المنعقد بكلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة بومرداس
2022

فرقة البحث حول الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية

منشورات فكرة كوم
fekracom.com

توجهات الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية - في ظل النموذج الاقتصادي الجديد - فرقة البحث حول الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية

إن الأزمة التي طالت الاقتصاد الجزائري في مجرى السنوات الأخيرة كشفت هشاشة الاختيارات الاقتصادية المعتمدة على العوائد المتأتية عن الريع النفطي. فقد أبانت الأزمات العالمية المتتالية عن حالة من الانكشافية تجلت مظاهرها في الاختناق المالي وتراجع في نسب النمو فضلا عن انعكاساتها الاجتماعية والسياسية. فرغم الفوائض المالية الكبيرة لم يتمكن الاقتصاد الجزائري طيلة العقدين الماضيين من بناء اقتصاد منتج متحرر من التبعية للمحروقات.

بالموازاة مع ذلك، تطرح التوجهات التي اعقبت التحولات السياسية الأخيرة في الجزائر مسائل في منتهى الأهمية تتعلق بتوجه الدولة لتصحيح الانزلاقات السابقة عن طريق إصلاح الآليات الاقتصادية وبناء نموذج جديد يساعد في تحرير الاقتصاد من طوق التّبعية المفرطة للمحروقات. وقد تم عمليا التعبير عن هذه التوجهات في مخرجات "الندوة الوطنية حول مخطط الانعاش الاقتصادي: من أجل بناء اقتصاد جديد" و"الندوة الوطنية للإنعاش الصناعي."

وعلى الصعيد الدبلوماسي شدّد "مؤتمر رؤساء البعثات الدبلوماسية والقنصلية" على ضرورة تعبئة الجهود الوطنية وجعل الدبلوماسية في خدمة الاقتصاد بهدف تعزيز جاذبية الاقتصاد الجزائري، ودعم المؤسسات الوطنية للولوج للأسواق العالمية .

إن التوجه الذي أخذته الدبلوماسية الجزائرية على عاتقها، بالتوجّه نحو القضايا الاقتصادية والتجارية، ناجم عن حجم الدور الذي يمكن أن تلعبه في هذه المرحلة من إعادة البناء الاقتصادي بعيدا عن الارتهان لتقلبات أسواق النفط العالمية.

N⁰- ISBN 978-9969-523-24-9

fekralgeria@gmail.com – contacts@fekracom.com
+213 6 64 64 65 31 الجزائر – ورقلة

توجهات الدبلوماسية

الاقتصادية الجزائرية

في ظل النموذج الاقتصادي الجديد

فرقة البحث الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية

واستراتيجيات دعم النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات

إشراف: عبد الحميد مشري - عمر سعداوي

دار فكرة كوم للنشر والتوزيع

fekracom.com

الطبعة الأولى 2023

بسم الله الرحمن الرحيم

عنوان الكتاب	توجهات الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية -في ظل النموذج الاقتصادي الجديد
الفئة/القسم	اقتصاد - تخصص علوم سياسية وعلاقات دولية
اللغة	العربية
صاحب الكتاب	فرقة البحث الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية -واستراتيجيات دعم النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات. إشراف: عبد الحميد مشري - عمر سعداوي
دار النشر	دار فكرة كوم للنشر والتوزيع -ورقلة /الجزائر

N^0/ ISBN	رقم الإيداع القانوني
978-9969-523-24-9	2023/11

تاريخ النشر	أكتوبر 2023
عدد الصفحات	334 صفحة
مقاس الكتاب	24*16
رقم الطبعة	01
حقوق الطبع	جميع الحقوق محفوظة للناشر
ملخص الكتاب	تمثل هذه المقالات جزء من المناقشات والأوراق التي قدمت في الملتقى الوطني حول " توجهات الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في ظل النموذج الاقتصادي الجديد " الذي عقد بكلية الحقوق والعلوم السياسية في جامعة أمحمد بوقرة – بومرداس، والذي عرف مشاركة عدد كبير من الباحثين من مختلف التخصصات ومن مختلف جامعات الوطن الى جانب الخبراء والدبلوماسيين.

fekralgeria@gmail.com – contacts@fekracom.com

الجزائر – ورقلة 31 65 64 64 6 213+

كتاب أعمال الملتقى الوطني

المنظم من فرقة البحث حول الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية

كلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة بومرداس

8 ماي 2022

رئاسة الملتقى

عبد الحميد مشري

عمر سعداوي

مقالات هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن رأي فرقة البحث

بريد فرقة البحث

Email: economic.diplo@gmail.com

توطئة

إن الأزمة التي طالت الاقتصاد الجزائري في مجرى السنوات الأخيرة كشفت هشاشة الاختيارات الاقتصادية المعتمدة على العوائد المتأتية عن الريع النفطي. فقد أبانت الأزمات العالمية المتتالية عن حالة من الانكشافية تجلت مظاهرها في الاختناق المالي وتراجع في نسب النمو فضلا عن انعكاساتها الاجتماعية والسياسية. فرغم الفوائض المالية الكبيرة لم يتمكن الاقتصاد الجزائري طيلة العقدين الماضيين من بناء اقتصاد منتج متحرر من التبعية للمحروقات.

بالموازاة مع ذلك، تطرح التوجهات التي اعقبت التحولات السياسية الأخيرة في الجزائر مسائل في منتهى الأهمية تتعلق بتوجه الدولة لتصحيح الانزلاقات السابقة عن طريق إصلاح الآليات الاقتصادية وبناء نموذج جديد يساعد في تحرير الاقتصاد من طوق التّبعية المفرطة للمحروقات. وقد تم عمليا التعبير عن هذه التوجهات في مخرجات "الندوة الوطنية حول مخطط الانعاش الاقتصادي: من أجل بناء اقتصاد جديد " و "الندوة الوطنية للإنعاش الصناعي".

وعلى الصعيد الدبلوماسي شدّد "مؤتمر رؤساء البعثات الدبلوماسية والقنصلية" على ضرورة تعبئة الجهود الوطنية وجعل الدبلوماسية في خدمة الاقتصاد بهدف تعزيز جاذبية الاقتصاد الجزائري، ودعم المؤسسات الوطنية للولوج للأسواق العالمية.

إن التوجه الذي أخذته الدبلوماسية الجزائرية على عاتقها، بالتوجّه نحو القضايا الاقتصادية والتجارية، ناجم عن حجم الدور الذي يمكن أن تلعبه في هذه المرحلة من إعادة البناء الاقتصادي بعيدا عن الارتهان لتقلبات أسواق النفط العالمية.

عززت هذه السياسات من دور الدبلوماسية الاقتصادية لتكون أحد أولويات السياسة الخارجية الجزائرية، لتشارك في دعم عملية التنمية الاقتصادية الوطنية وتساهم في تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني سواء عن طريق دعم الشركات الوطنية في الخارج أو جلب الاستثمار الأجنبي الضروري في عملية التمويل اللازم للتنمية ونقل التكنولوجيا.

تأتي هذه التوجهات والسياق الدولي الذي تدار ضمنه الدبلوماسية يشهد تحولات كبرى؛ ويتميز بالتنافس الشديد على الأسواق ومصادر التمويل وبتراجع احتكار الدولة للشؤون الاقتصادية، كما يعرف بروز أنماط جديدة من التفاعل الدبلوماسي، وانخراط الدول في أشكال من الدبلوماسية متعددة الأطراف مع مشاركة متزايدة للفواعل من غير الدّول، أين يحتل الاقتصاديون الخواص والمؤسسات المالية والاستثمارية ذات الامتدادات الدولية مكانة بارزة ويهيمنون على جانب واسع من سلطة القرار.

على مستوى آخر تثار الكثير من النقاشات حول الجهاز الدبلوماسي ومدى قدرته على التكيف الهيكلي والوظيفي من أجل أن يلعب دوره الاقتصادي، تتعلق هذه النقاشات بتقييم أداء عمل السفارات والدوائر المختلفة وعلاقة وزارة الشؤون الخارجية بالوزارات الاقتصادية وكذا دور القطاع الاقتصادي العام والخاص في الدبلوماسية الاقتصادية، كل هاته القضايا تستدعي فتح النقاش حول دور الدبلوماسيين ووظائفهم ودور السفارات في سياق التحولات الاقتصادية الراهنة.

يسعى جزء آخر من النقاشات إلى مساءلة دور الدولة في ضوء النموذج الاقتصادي الجديد وطبيعة الخيارات الاقتصادية في علاقتها بالانفتاح على الاقتصاد العالمي، بالإضافة إلى طبيعة السياسات المرتبطة بمراكز الثقل في العلاقات الاقتصادية الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف. وفي ضوء ما سبق تسعى أوراق هذا الكتاب إلى مناقشة الإشكاليات المتعلقة بالدور الذي يمكن للدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية أن تلعبه في عملية التنمية الوطنية وفي الرفع من تنافسية الاقتصاد الوطني دولياً خارج قطاع المحروقات في ظل الفرص والقيود التي تفرضها العولمة الاقتصادية.

تمثل هذه المقالات جزء من المناقشات والاوراق التي قدمت في الملتقى الوطني حول " توجهات الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في ظل النموذج الاقتصادي الجديد " الذي عقد بكلية الحقوق والعلوم السياسية في جامعة أمحمد بوقرة – بومرداس، والذي عرف مشاركة عدد كبير من الباحثين من مختلف التخصصات ومن مختلف جامعات الوطن الى جانب الخبراء والدبلوماسيين. الذين ناقشوا المحاور التالية:

- البحث في العلاقة بين التوجهات الاقتصادية الوطنية المتعلقة ببناء نموذج اقتصادي جديد وتبني الدولة لخيارات معينة على مستوى السياسة الخارجية، بتعزيزها

لدور الدبلوماسية الاقتصادية بهدف مرافقة المؤسسات الاقتصادية والترويج لفرص الاستثمار وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني في الخارج.

• البحث في مدى جاهزية الجهاز الدبلوماسي للتعامل مع تحديات التي يفرضها الاقتصاد العالمي ومدى استفادته من الفرص والمزايا التي تتيحها العولمة الاقتصادية من أجل دعم عمليات النمو ومشاريع التنمية الوطنية.

• رصد مستوى التكيف الهيكلي والوظيفي لوزارة الشؤون الخارجية وممثليتاها في الخارج وكذا علاقتها بمختلف الأجهزة الحكومية المختلفة خاصة وزارات، التجارة، الصناعة، المالية...الخ، ومدى استجابتها للتحولات التي يمليها النموذج الاقتصادي الجديد.

• الوقوف على مستوى الدعم الذي تقدمه وزارة الشؤون الخارجية للقطاع الاقتصادي العام والخاص وعن آليات المرافقة المختلفة التي توفرها للمؤسسات الاقتصادية بهدف مساعدتها للولوج للأسواق الخارجية.

في الملتقى الوطني حول "توجهات الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في ظل النموذج الاقتصادي الجديد" الذي نظمته فرقة البحث حول "الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية واسراتيجيات دعم النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات". كانت عملية جمع الاوراق الاكاديمية المقدمة من الباحثين والخبراء والدبلوماسيين مكسبا مهما، بينما ساهم النقاش العلمي بين المشاركين خلال جلسات الملتقى في تبادل الأفكار وتوسيع مجلات البحث عبر التخصصات العلمية المختلفة، كما فتح آفاقا واعدة وقدم تصورات نظرية وعملية جديرة بالمشاركة مع الجمهور الأكاديمي المهتم بالدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية، وهذه هي الفكرة من وراء نشر هذه المساهمات. والتي نتمنى من خلالها أن يجد هذا الموضوع اهتماما أكبر من قبل الطلبة والباحثين وصناع القرار.

رئاسة الملتقى

د.عبد الحميد مشري د.عمر سعـــداوي

10-أكتوبر 2022

تحديات الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في ظل الاعتماد المتبادل

عبد الحميد مشري

a.mecheri@univ-boumerdes.dz

جامعة بومرداس

ملخص

تسعى هذه الورقة لدراسة التحول والطفرة التي مست الطبيعة البنيوية والوظيفية للدبلوماسية الاقتصادية، كما تحاول كشف مستوى التشابك والتعقيد الذي أصبح يميز التفاعلات الدبلوماسية في سياق الاقتصاد الدولي المعولم. فقد أدت التفاعلات الدولية الجديدة، الناتجة عن المشاركة القويّة للفواعل غير الدولاتية والعبر قومية. إلى توسّع هامش حركة الدبلوماسية الاقتصادية وذلك ببروز أدوار وظيفية جديدة هي في الحقيقة استجابة لمقتضيات العولمة الاقتصادية والاعتماد المتبادل المعقد. ولا تقف الورقة عند رصد وتحليل هذه التحولات فقط، بل ستتناول أيضا تأثير هذه التحولات على الدبلوماسية الجزائرية، وتحديد أهم التحديات والاستراتيجيات التكيّفية التي تقتضيها التحولات الاقتصادية العالمية ودورها في تعزيز مكانة الاقتصاد الوطني وذلك من خلال تقييم واقع ومكانة الدبلوماسية الاقتصادية في أجندة السياسة الخارجية الجزائرية.

الكلمات المفتاحية: الجزائر، الدبلوماسية الاقتصادية، الاعتماد المتبادل، العولمة، السياسة الخارجية.

Abstract

This paper seeks to study the transformation and mutation that affected the structural and functional nature of economic diplomacy. It also tries to reveal the level of complexity, and intricacy that has come to characterize diplomatic interactions in the context of the globalized international economy, due to the emergence of the new network of international interactions resulting from the strong participation of non-state and transnational actors. The scope of the economic diplomacy has expanded with the emergence of new functional roles that are, in fact, a response to the requirements of economic globalization and complex interdependence. The paper does not stop at monitoring and analyzing these transformations only but will also address the impact of these transformations on Algerian diplomacy and identify the most important challenges and adaptive strategies required by global economic transformations and their role in strengthening the position of the Algerian national economy through assessing the reality and place of economic diplomacy in the Algerian foreign policy agenda.

Keywords: Algeria, Economic Diplomacy, Interdependence, Globalization, Foreign Policy.

مقدمة

شهد السياق الدولي الذي تدار ضمنه الدبلوماسية تحوّلات عميقة؛ حيث تراجع احتكار تعامل الدولة في الشؤون الاقتصادية، وانخرطت الدول في أشكال جديدة من الدبلوماسية متعددة الأطراف مع مشاركة خليط من الفواعل غير الدولاتية، وبرز بذلك شكل جديد من التفاعل الدبلوماسي، حيث أصبح لرجال البنوك ووزراء المالية نفس الموقع الذي كان لوزراء الخارجية سابقا. وبالقدر نفسه احتل الاقتصاديون الخواص والمؤسسات المالية والاستثمارية ذات الامتدادات الدولية مكانة الحكومات الوطنية، وباتو يهيمنون على الجانب الأوسع من سلطة القرار. الأمر الذي أدى إلى تغيير شكل النشاط الدبلوماسي وأدواره، وأفضى إلى ظهور سياق دبلوماسي جديد، تتحكم فيه قواعد ومعايير الترابط الاقتصادي، والتبادل التجاري.

لقد قادت نتائج الانعطاف النوعي للدبلوماسية الاقتصادية إلى ضرورة إعادة هندسة الدبلوماسية هيكليا ووظيفيا تكيفا مع الأجندة الجديدة لدبلوماسية القرن الواحد والعشرين. فالتغييرات الكبيرة التي شهدتها البيئة الدولية بعد نهاية الحرب الباردة، وارتفاع مستويات التشابك الاقتصادي والاعتماد المتبادل، أدّت إلى احتلال الدبلوماسية الاقتصادية مركزاً محوريا في السياسة الخارجية، وأصبحت توجّها هاما في السلوك الخارجي للكثير من الدول. وقد كان لهذا المعطى نتائج مهمّة، فمن ناحية، زادت هذه التحولات من حدّة الصعوبات التي تواجه الدبلوماسية للتأقلم مع البيئة العالمية الراهنة. ومن ناحية أخرى، فان حجم التّحول في طبيعة الدبلوماسية الاقتصادية أبرز أحد الأشكال الجديدة للتفاعل الدبلوماسي، وهو ما يعني هيمنة نمط جديد يتعلق بالمفاوضات الاقتصادية الدولية. وبالموازاة مع ذلك فان هذا التحدي دفع بالمختصّين في الشؤون الدولية، إلى زيادة الاهتمام الأكاديمي بالدبلوماسية الاقتصادية.

تسعى هذا الورقة إلى محاولة تقديم إستبصارات مفيدة، لتفسير الجوانب الرئيسية للتغيرات التي مسّت طبيعة الدبلوماسية الاقتصادية. ويحاول تفسير العلاقة القائمة بين العولمة، وزيادة انخراط الدبلوماسية في المسائل الاقتصادية؛ أي علاقة التغيرات الاقتصادية الدولية بتبني الدولة خيارات معينة على مستوى السياسة الخارجية. إن هذا المساهمة التي يغلب عليها الجانب النظري ستتعامل مع مستويات مختلفة من التحليل، أولهما مرتبط بالمستوى الدولي، في إطار ما يعرف بالتّحولات الهيكلية للنظام

الاقتصاد العالمي في فترة ما بعد الحرب الباردة، وثانيها جزئي مرتبط بالقضايا المحلية داخل الدولة.

نظرا لتركيزها على متغيّر الثروة وقدرتها على إستشفاف جانب كبير من انطولوجيا العولمة، ونظرا لتأكيدها على التعاون والمؤسسات الدولية، تبدو المقاربة النيوليبرالية الأكثر احتمالا أن تكون لديها نظرة متطورة حول الجوانب الستاتيكية والديناميكية لطبيعة الدبلوماسية الاقتصادية في ظل الاقتصاد المعولم. إنّ الليبرالية تعد العولمة كنتيجة نهائية للتحول الذي حدث في الساحة العالمية (غضبان،2005، ص.338). وعلى أيّة حال فالليبراليون يتصوّرون العلاقات الدولية كمجموع سلوك الدول والفواعل الأخرى - وهي بذلك تقوّض من الادعاء الواقعي حول وحدوية الدولة - ويدركون العالم كشبكة من التفاعلات والعلاقات والعمليات المتداخلة والمعقدة، ويتصورون النظام الدولي "كشبكة عنكبوت" Cob-Web ومكون من تفاعلات الدول والأطراف الأخرى من غير الدول. وفي هذا يجادل "روبرت كيوهين" Robert Keohane و"جوزيف ناي" Joseph Ney بان الوضع المركزي للأطراف الفاعلة الأخرى مثل جماعات المصالح والشركات المتخطية للحدود الوطنية والمنظمات الدولية غير الحكومية كان لا بد أن يؤخذ بعين الاعتبار"،(تيموثي دن، 2004، ص.327). وهذا نتيجة تغيّر العلاقات الاقتصادية، استجابة للأشكال الجديدة من الإنتاج والاستثمار والتمويل والتجارة، وحجم التدفقات العبر قومية. حيث كان لهذه التغيرات تأثيرا واضحا على الحكومات الوطنية وعلى الأفراد، بسبب تأثّر الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي (روجر توز،2004 ص.453).

المحور الأول: الدبلوماسية الاقتصادية في ظل الاعتماد المتبادل: مقاربة نظرية

يشهد الاقتصاد والسياسة الخارجية للدول اليوم ترابطا أكثر من أي وقت مضى، نتيجة لمجموعة معقدة من الآثار والحركيّات الناتجة عن العولمة. فزيادة حجم التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر وكثافة حركة رؤوس الأموال العابرة للحدود، وموجات الهجرة، زاد من حجم المنافسة بين الدول حول الموارد والأسواق والمعرفة. إن هذا التّوصيف مهم، لأنه يعكس طبيعة البيئة العالمية الراهنة، التي تعمل فيها الدبلوماسية الاقتصادية، إنها بيئة عولمة الإنتاج والاستهلاك، إنها بيئة تتميز بزيادة حدّة الترابط الاقتصادي والاعتماد المتبادل.فما هو "الاعتماد المتبادل" وكيف يمكن الاستفادة منه في فهم التّحول في طبيعة الدبلوماسية الاقتصادية...؟.

إنّ هذا التساؤل يقودنا للتّعرض لإسهامات كل من "روبرت كيوهين" Robert Keohane و"جوزيف ناي" Jospeh Nye،اللّذين طوّرا هذا المفهوم، وقاما بتصميم إطار نظري متماسك يمكّن من فهم الاستمرارية والتغيّر في السياسة العالمية، لذا قدّما مفهوم "**الاعتماد المتبادل المركب**" Complex Interdependence في كتابهما المشترك "القوة والاعتماد المتبادل" Power and Interdependence ويعرف "كيوهين" Keohane و"ناي" Nye الاعتماد المتبادل بأنه:"حالة من "الاعتماد المتبادل" Mutual dependence، حيث إن خسارة أو تأثر طرف ما تخلف تأثيرات متبادلة التكلفة للأطراف الآخرين". Keohane) and Nye,2001, p.07) وتجدر الاشارة في هذا السياق الى أن الاعتماد المتبادل اهتماما كبيرا في حقل السياسة العالمية، وخاصة من قبل الليبراليين، لكن ما يلاحظ حسب "الكسندر وانت " هو أن معظم الأدبيات ركزت بطريقة عقلانية على نتائجه السببية على سلوك الدول ولم تهتم بنتاجه التكوينية. (Wendt,2003, p.345) .

ولقد أدرك التعدّديون أنّ كثافة التّواصل بين الدول والأطراف الأخرى وأشكال التّفاعل المتبادلة، حمل معه مسؤولية مشتركة، كنتيجة سببيّة للتطور الرّأسمالي. وعن هذا الواقع المعقّد يعبّر أحد الباحثين بالقول: "نحن جميعا عالقون في شبكة شاملة معقدة من التفاعلات، بحث يكون لتغيّرات تطرأ على جزء من النّظام عواقب مباشرة وغير مباشرة على بقيّة النّظام". (تيموثي دن، 2004، ص.327)

إنها حالة العلاقة بين طرفين حيث تكون تكاليف فسخ العلاقة أو خفض التّبادلات متساوية تقريبا بالنسبة إلى كل من الطرفين. (غريفيتش وأوكالاهان،2008ص.65) ومع أنّ الإعتماد المتبادل يستخدم في الغالب لشرح التّعاون، فهو لا يشير فقط إلى حالات المنفعة المتبادلة، فالأعداء قد يكونون في حالة إعتماد متبادل بنفس قدر الإعتماد المتبادل بين الأصدقاء (Keohane and Nye,2001, p.08)

إذن فالإعتماد المتبادل هو علاقة من التّرابط، يكون فيها تغيّر أو حدث في مكان معيّن من النّظام، نتائج وانعكاسات مهمة في أجزاء النظام الأخرى.ويمكن للإعتماد المتبادل أن يكون متناظرا أي أن كلتا مجموعتي الأطراف الفاعلة تتأثر على نحو متساو، أو قد يكون غير متناظر، حيث يختلف الأثر من طرف فاعل للآخر. (تيموثي دن، 2004، ص.344)

وكمثال على ذلك، فان إنهيار الأسواق المالية في الولايات المتحدة الأمريكية في أواخر 2008، اهتزت له الأسواق المالية حول العالم في أوربا وآسيا والخليج. كما أدت

توقعات انكماش الاقتصاد العالمي، إلى تراجع حاد في أسعار النفط لأكثر من ثلثي سعره، كما أثرت الأزمة المالية الأخيرة على السياسة المحلية والخارجية للكثير من دول العالم.

ويقوم الاعتماد المتبادل حسب "كيوهين" و"ناي" على ثلاث فرضيات رئيسية:

أولا: يرى "كيوهين" و"ناي" بان الفوعل غير الدولاتية وحدات مهمة في السياسة العالمية. ويجادلان بأنه لا يجب التركيز في دراسة العلاقات الدولية على العلاقات الدولاتية فقط، ولكن يجب كذلك دراسة العلاقات عبر القومية التي يمكن أن تنشأ بين مختلف المنظمات غير الحكومية، الحركات السياسية، الشركات المتعددة الجنسيات والجماعات العلمية...الخ.(Isiksal,2004.p.139)

أمام هذا العدد الكبير والمتنوّع من الفاعلين تحت القوميّين وفوق القوميّين، والذين يسعون جميعا إلى التأثير في السياسة الخارجية، أفرز هذا الواقع وضعا غير مستقرّا. ليس لأنّ الدّول تتراجع فقط، ولكن أيضا لأن الفواعل غير الدولاتية أصبحت تلعب ادوار جعلت الوضعية غير متحكم فيها.

فالدول تنخرط في علاقات دبلوماسية مختلفة مع الشركات المتخطّية للحدود، من أجل استمالتمها للاستثمار في أقاليمها، ومن ناحية أخرى فان لهذه الشركات القدرة على التأثير في القررات السياسية، والقرارات المتعلقة بالسّياسة الاقتصادية داخل الدولة. كما أنّ الشركات التي تقوم بالاستيراد والتصدير، وبنشاطات اقتصادية تتخطى الحدود الوطنية، غالبا ما تتأثر بسبب تغيرات متعلقة بالسياسة الاقتصادية في البلدان الأجنبية. وإذا ما ثبت أن هذه الشركات سوف تتكبد خسائر بسبب هذه السياسات الاقتصادية فإنها تلجا إلى دعم حكومتها عن طريق مجموعة من الوسائل وهي: (ويلتس،2004، ص.606)

1- بشكل غير مباشر بحيث تطلب الشركة من حكومتها ممارسة الضغط على الحكومة الأجنبية، وعادة ما يتم هذا عن طريق الدبلوماسيين الموجودين في تلك الدولة.
2- بشكل غير مباشر، عن طريق إثارة إحدى القضايا المتعلقة بالسياسة العامة، في إحدى المنظمات الدولية كمنظمة التجارة العالمية، مما يدخل الدولة عمليات تفاوضية ونقاشات حول تلك المسائل.
3- بشكل مباشر في موطنها الأصلي عن طريق البعثات الدبلوماسية.

4- بشكل مباشر داخل القطر الذي تعمل فيه عن طريق الوزارات الحكومية.
5- عن طريق اتحادات رجال الأعمال والاتحادات التجارية وقنوات أكثر تعقيدا.

إن البراديغم التعددي يتجاوز الاتجاه المتمحور حول الدولة إلى حيث تتفاعل الحكومات مع الأطراف الفاعلة المتخطية للحدود الوطنية، بشكل ثنائي أو متعدد الأطراف، يعتمد من مفهوم القوة ثابت، إلى مفهوم القوة من منظور اقتصادي. فمن المتوقع إن تكون الشركات المتخطية للحدود هي المهيمنة (ويلتس،2004، ص.640) وفي هذا السياق يقول "ريتشارد روزكرانس": وتحت تأثير وصول فاعلين دوليين جدد، على المسرح الدولي تضاعفت العلاقات العبر وطنية وأصبح هناك أطراف فاعلة ومنظمات، وحتى أفراد يتحركون بشكل موازٍ الدولة، وغالباً بالتنافس معها. ولديهم إرادتهم الخاصة وجدول أعمالهم الخاص بهم، والذي ليس بالضرورة محدداً ويتطابق مع ضرورات بلادهم. فهناك، تدفقات، تتجاهل الحدود، ولا تقلق بشأن مواضيع السيادة الوطنية، التي هي في قلب عمل الدولة.

ثانيا: غياب البنية الهرمية بين مختلف الميادين في السياسة العالمية. لأن جدول أعمال رواد مقاربة الاعتماد المتبادل موسع، ويتجاوز القضايا العسكرية والاستراتيجية التي سيطرت على الأجندة الواقعية، فالقضايا السسيو-اقتصادية كالتجارة والبيئة وقضايا التنمية لها نفس الأهمية في جدول الأعمال الدولي(Isiksal,2004.p.140) والى جانب توسع جدول الأعمال الليبرالي، فانه ورغم اشتراك التعدّديين مع الواقعيين في مفهوم المصلحة، والذي طالما عرفه الواقعيون في إطار القوة العسكرية، إلا أن الاتجاه الليبرالي حسب "الكسندر وانت" يتناول المصلحة الوطنية بشكل موسّع ليشمل "البقاء"، "الاستقلال" و"الإنعاش الاقتصادي"، وهي كما ترجمها "الكسندر وانت" رمزية تقابلية تعكس مفاهيم الحياة، الحرية والملكية.

لذلك فالليبراليون يؤكدون على أنّ الدول لا يجب أن تحصر نفسها في الإطار الضيق للميدان الدبلوماسي السياسي والعسكري. وأن تتجاوز المنطق "الآروني" – نسبة إلى "ريمون آرون" - الذي يرى أنّ العلاقات الدولية تبرز بواسطة سلوك شخصيات رمزية هي "الدبلوماسي" و"الجندي". لأن المعارك تدور وبنفس الشّراسة في ميدان الاقتصاد والتجارة وميدان التكنولوجيا، ولذلك يجب أن نضيف إلى الدبلوماسي الخبير الاقتصادي والمالي (بخوش،2008، ص.92). فحصر مفهوم القوّة في نطاق القوة العسكرية لا يعكس حقيقة

القوّة في عصر الاعتماد المتبادل ولعل هذا ما دفع "جوزيف ناي" للقول: "... وحتى بالنسبة للقوى العظمى فقد تضاءل مفعول التهديد باستخدام القوة بصورة حادة في السنوات الأخيرة.ومع هذا التّدهور في فاعلية الأدوات الإستراتيجية للقوة التي سبق للدبلوماسية الدولية أن ركزت واعتمدت عليها، فان التهديد الذي تحس به الدول لاستقلالها، اخذ ينتقل من دائرة الأمن إلى دائرة التبعية الاقتصادية ".(أبو عامر،2004،ص.172)

وتأكيدا لما ذهب إليه "جوزيف ناي" فان "داريو باتستلا" Dario Battistella يجادل بأنه إذا كانت القوة هي المفتاح الأساسي في تفسير طبيعة العلاقات الدولية، وإذا كانت القوة العسكرية هي المكوّن الأساسي للقوة، فكيف نفسّر عدم نجاح الولايات المتحدة الأمريكية وهي القوة الأولى في العالم في فرض إرادتها على الفيتنام؟. ويضيف "باتستلا" اذا كانت السياسة أهم من الاقتصاد، كيف نفسر قرار "نيكسون" الذي اقر سياسات جديدة تجاه نظام "بريتون وودز" بعد صعود اقتصاديات كل من اوربا واليابان؟. وكيف نفسر القوة المشكلة من طرف "أوبيك" OPEC وهو ليس تحالف سياسي بل "كارتل" لدول منتجة للبترول.؟ (Battistella,2003,p.180). وفي ضوء هذه التساؤلات يقدم "كيوهين" و"ناي" الفرضية الثالثة.

ثالثا: تلعب القوة العسكرية دور قليل نسبيا في العلاقات بين الدول، لأنها لا تستعمل من الحكومات ضد الحكومات داخل إقليم أو حول القضايا الحيويّة، عندما يكون هناك اعتماد متبادل. " فكيوهين" و"ناي" لا يدّعيان بأن القوة العسكرية غير مهمة، بل جادلا بان القوّة العسكرية غالية التكلفة، وذلك لعدد من الأسباب لان الأسلحة المدمّرة تزيد من التّكلفة إذا ارتبطت بالنزاع، إضافة إلى أنّ استعمال القوة من اجل قضية واحدة يمكن أن تنتشر أو يمس تأثيره الأهداف الاقتصادية الأخرى، ولا ضمان بان القوة العسكرية إذا حققت هدفا اقتصاديا معينا أن تستطيع تحقيق أهدافا أخرى. (Isiksal, 2004,p.140)

كما يميّز "كيوهين" و"ناي" بين جانبين من الاعتماد المتبادل،هما "الحساسية" Sensitivity و"الانكشافية" Vulnerability ؛ "فالحساسية" تشير إلى سرعة وحجم التغيير الذي ينتج في دولة جراء تغيّر ظروف الآخرين، أماّ "الانكشافية" فتشير إلى مدى قدرة فاعل مقاومة تغيّرات يحدثها فاعل آخر. وتقيس"الانكشافية" التّكاليف التي يتعرض لها الفاعل عن طريق الأحداث الخارجية، وتعد عاملا رئيسيا في كيفية استجابة الدول للأحداث الخارجية. (Keohane and Nye,2001, p.10)

إن مفهوم الحساسيّة يقدم إضاءة مفيدة حول تأثّر السّياسة الخارجية للدولة بالتّحولات العالمية خاصة في الجوانب الاقتصادية، فكثافة المعاملات الاقتصادية والتّجارية وزيادة الاستثمار الدولي المباشر، وأعمال الشّركات المتعددة الجنسيات وحرية انتقال عوامل الإنتاج، وارتباط الاقتصاديات العالمية فيما يسمى الاعتماد المتبادل، جعل الاقتصاديات المحليّة أكثر ارتباطا بالاقتصاد العالمي، فلو تخيّلنا أنّ الاقتصاديات المحلية كانت مصطفّة إلى جانب بعضها، فإنّ أي تعثّر في أحداها سوف يتداعى على الاقتصاديات الأخرى باستعارة منطق " الدمنو"، ففي هذه المحاكان تكون سرعة السقوط مرتبطة بدرجة الحساسية بينما حجم التأثر تحدده درجة الانكشافية.

فالدول اليوم أكثر استجابة للتحوّلات الدولية، وهي في حالة من الترابط الوثيق، وحتى يتسنى للدولة الحفاظ على مكانتها، أو تحقيق مكاسب اقتصادية يجب عليها أن تكون قادرة على التكيّف السريع. فالدول ليست جامدة في سلوكيتها لكنها قابلة للتغيير واستيعاب تحولات جديدة والتعلّم، كما أن شرط الانكشافية يتضمن "التقليد" Emulation هذا المفهوم مستعار من ادبيات "روزنو" .Rosenauفسلوكية الدولة تتأثر بسلوكيات الدول التي حقّقت نجاحا اقتصاديا لذلك فان الدول تميل إلى محاكاة هذه الدول، كما أن هذا التأثر يشمل الجماعات المشكلة للدولة عن طريق العلاقات العبر قومية. (يوسف حتي،ص،201). لذلك فزيادة اهتمام الدول بالمسائل الاقتصادية في السياسة الخارجية وانخراطها في الدبلوماسية الاقتصادية يرجع إلى محاولة التقليل من حساسيتها وإنكشافيتها والى المحاكاة.لان الدول تلجا إلى تقليص التّكاليف ومقاومة التّغيرات التي أحدثتها أطراف أخرى، فالدول مثلا تقاوم المنافسة الاقتصادية الخارجية التي من شانها أن تضعف من قدرتها التنافسية، فتلجأ إلى تقوية اقتصادها عن طريق دعم مختلف الأنشطة الاقتصادية،وتلعب الدبلوماسية الاقتصادية دورا هاما في تقوية قدرات الدولة التنافسية، عن طريق عمل البعثات التجارية في الخارج،والترويج التجاري واستمالة رؤوس الأموال الأجنبية والدفاع عن الشركات، وتقديم النصح والمشورة فيما يتعلق بالمناخ الاقتصادي العالمي، وعقد الاتفاقيات مع الدول الخارجية. وربما تلجا الدول لحجب التكاليف عن طريق الدخول في تكتلات اقتصادية، أو الدخول في ترتيبات مؤسساتية، وفي كل ذلك تلعب الدبلوماسية الاقتصادية دورا هاما فيما يرتبط بمباشرة المفاوضات وتحسين الأداء الخارجي للاقتصاد المحلي.

إن الدول تتعاون عندما تتوسع نشاطاتها الاقتصادية عبر الحدود، والتي تتطلب قواعد ومعايير للسلوك، لهذا السبب فان الدول تضع أنظمة للإتّصالات والنقل...الخ.فالمؤسسات الدولية تلعب اليوم دورا جد ضروري أكثر من الماضي. فمنذ خمسين سنة خلت تطوّرت مؤسسات "بروتون ووودز"، ورغم كثرة الحديث عن ضعفها في قضايا كثيرة كالأزمة المالية العالمية الأخيرة مثلا، فإنها لا تزال باقية. إنّ البرادايم الليبرالي يرى أن النظام العالمي مشكّل من القوة النسبية المتنافسة للدول، لكن زيادة الاعتماد المتبادل حمل تنبؤات ايجابية بشأن اتجاه الدول نحو مزيد من التعاون وخاصة في المجالات الاقتصادية. (Bayne and Woolcock,2004,p.27)

إنّ الاعتماد المتبادل المعقّد يدعم الأرباح المتبادلة كشرط للاعتماد المشترك، فالقضايا الاقتصادية اليوم احد أكثر المجالات التي تشهد اتجاها عالميا للتعاون. والذي يعده "قلبن" Gilpin انسجام طويل المدى من المصالح. وبالرغم من أنّ هناك مشاكل للعمل الجماعي قد تحدث "كفشل السوق" (Anne and Folker,2002,p.48)

وعلى المستوى الدّولي تكون هذه المحاكاة مفيدة إذا ما تم إسقاطها، لان انتشار المشاكل العالمية بسبب التنافس، وبسبب عجز الدول المستقلة عن التعاون، وإيجاد حلول جماعية، شبيه "بفشل السّوق"، والحل يكمن عند الليبراليين في إيجاد أنظمة ومؤسّسات، فحالة الفوضى حسب التّعددين لا تعيق التعاون، وإنّما تجعل من تحقيقه صعبا، ويعدّ الاتجاه نحو تأسيس المؤسسات والأنظمة الدولية أحد الأنشطة المهمة للدبلوماسية الاقتصادية.

المحور الثاني: الدبلوماسية الجزائرية وتحديات العولمة الاقتصادية

" ماذا بقي من السياسة الخارجية...؟. "؛ كان هذا السؤال عنوان دراسة "لماري كلود سموث" Marie Claud Smouts، وتجادل الكاتبة في مقالها بان السياسة الخارجية اليوم تتّجه لكي تختزل بالنسبة للكثير من دول الجنوب إلى المواجهة مع المؤسسات المالية. وتذهب إلى أنه ومع تحرير المبادلات التجارية في التسعينات، وبروز ظاهرة حركة رؤوس الأموال المتسارعة، اتّجهت معظم البلدان إلى الدخول في سباق مع الزمن من اجل التصدير والاستثمار. وعليه فان مثل هذه المظاهر الجديدة جعلت السياسة الخارجية تحوّل بدرجة كبيرة إلى خدمة عالم المال والأعمال. (Smouts,1999, 5-15) ويرى الكثير من الباحثين أن

الصراع والخطر التي باتت تحس به الدول بعد الحرب الباردة، بدأ ينتقل بشكل ما من دائرة العالم الأيديولوجي إلى عالم الاقتصاد والمال.

وقد كان من نتائج هذه التحولات تفوق الاقتصاد وتراجع دور العامل الأيديولوجي، وعرف العالم بذلك تنافسا حثيثا في القطاعات الاقتصادية، وبرزت ظاهرة التكتلات الإقليمية بحدة، ولم تجد الدول مناصا من الدخول في هذه التنظيمات والمنظمات كونها تمثل عتبة الدخول المتكامل في عالم العولمة، وبات الاتصال والتنافس الدولي وتعقد التفاعلات أهم ميزة من ميزات هذه المرحلة.

لقد قادت هذه التحولات إلى تفعيل دور الدبلوماسية الاقتصادية حيث أصبحت محورا هاما في توجهات السياسة الخارجية للجزائر، إلى جانب ذلك فقد أخذت الأعمال التي تأخذ طابعا تجاريا واقتصاديا أهمية بالغة في زمن عولمة الاقتصاد، والملاحظ هنا أن كثافة العلاقات الاقتصادية و المالية و التجارية وكذا التداخل المتزايد لشبكات الاتصال والنقل والعلاقات العبر القومية خلق بيئة دوليّة جديدة معقّدة و متنوعة، كما ساهمت العولمة إلى حد كبير في تطوير الخدمات التجارية و المالية، فقد تنامي الاهتمام بقضايا السياسة الدنيا ومسائل التعاون الدولي والبحث عن المكانة الاقتصادية، في عالم يشهد تنافسا اقتصاديا محموما ويتميز بصعود اقتصاديا صاعدة بدأت تأخذ مكانها في عالم الاقتصاد،فالتوجه لتفعيل دور الدبلوماسية الاقتصادية يعبر عن تطلّع الجزائر لتكون الدبلوماسية في خدمة الاقتصاد ورافعة لتسويق المنتوج الوطني في الأسواق العالمية ودعم المتعاملين الاقتصاديين المحلين في الخارج وجلب الاستثمار الاجنبي.

لقد أصبحت الوظيفة الدّبلوماسية و الدّبلوماسي حاليا محل إعادة نظر، بعد بروز تحدّيات جديدة متعلقة أساسا بالجانب الاقتصادي، فقد أصبحت الصّفقات الكبرى للإستثمار و التّجارة الخارجية بنفس المستوى من الاهتمام الذي كانت تعطيه السّلطة التّنفيذية قبل أكثر من عقدين من الزّمن للمسائل العسكرية و السياسية، يفقد تغيّرت وظيفة الدبلوماسي في جانب كبير منها، وصار يتفاوض مع رأس المال وعوامل الإنتاج كي يستميلهم إلى دولته لتحفيز النمو فيها، وباتت التّجارة و المندوبون الماليون هم سفراء للدولة في الخارج.

وإدراكا لأهمّية التّجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر ودورهما في التنمية الاقتصادية المحلية، تقوم الدبلوماسية الجزائرية اليوم بمضاعفة مجهودها في تعزيز

قدراتها التّمثيلية التّجارية مع البلدان الشريكة تجاريّا، وبالإضافة إلى الوظيفة التّقليدية للملحقين التّجاريّين فإنّهم يقومون بتوسيع خدماتهم في المنظمات الدولية و المنظمات العامّة من أجل تغطية وجودهم في الخارج بهدف التوسع في التّجارة.

إن الدبلوماسية الاقتصادية الحديثة تختلف عن الدبلوماسية التقليدية، فرغم استمرار الشكل التقليدي للتفاعل الدبلوماسي، الذي ينطلق من الحكومات والدول كأهم فاعلين في النسق الدولي، واستمرار العمل عن طريق شبكة من السفارات المرتبطة بوزارات الخارجية، فقد ظهر تحول جديد في بنية العلاقات الدولية فلم تبق الدول الفاعل الوحيد على المستوى الدولي، وكان عليها أن تتقاسم لعب ادوار على الساحة مع فاعلين آخرين، كالمنظمات الدولية والشركات المتعددة الجنسيات، التي انخرطت بقوة في العمل الدبلوماسي.

إن السّمة الأخرى المميّزة للدبلوماسية الاقتصادية، هو أن القطاع الخاص يشارك في عملية صنع القرار للتأثير على الموقف التفاوضي للبقاء في أسواق المنافسة على الصعيد العالمي أو الإقليمي. وهذا يرجع في المقام الأول إلى أن تطوّرات الأسواق ترصد بدقة من طرف القطاع الخاص، إضافة إلى أن القطاع الخاص لديه خبرة واسعة ودقيقة، ويعرف أين وكيف يمكن الاستثمار، كذلك أين وكيف يمكن بيع السلع والخدمات.

فالدبلوماسية الاقتصادية اليوم متنوعة ومعقدة بشكل كبير، وبدرجة أكبر إذا ما قارناها ببنيتها التقليدية. فالسياق العالمي قد تحول من خلال المستويات المتزايدة من الاعتماد والمتبادل، وتأثير العولمة التي غيرت الوجه القديم للدبلوماسية، فالكثير من المشاكل الاقتصادية اليوم، يتم معالجتها على مستوى دولي، بدلا من اقتصارها على المستوى المحلي، كما أن المفاوضات اليوم تعمل كامتداد لعمليات صنع السياسة الوطنية بدلا من التمثيل الدبلوماسي التقليدي.

خاتمة

في سياق التحولات العالمية الراهنة تواجه الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية تحديات كبرى. هذه التحولات تفرض إعادة النظر في الاولويات والأساليب وطرق تأهيل العمل الدبلوماسي حتى يستجيب للمقتضيات الجديدة التي يفرضها التكيف مع العولمة الاقتصادية والتنافس الدولي على الأسواق ومصادر التمويل، وفي ختام الورقة يمكن رصد أهم التحولات والتحديات التي تواجه الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في النقاط التالية:

- إنّ واحدة من بين أهم نتائج العولمة هي مشاركة الفواعل غير الدول في الدبلوماسية الاقتصادية، والتي كانت في السابق حكرا على السفارات ووزارات الشؤون الخارجية والحكومة المركزية، فإدارة العلاقات الاقتصادية الدولية اليوم ليست حكرا على الدول لوحدها فالدول تدرك كمجوعة من البيروقراطيات المتنافسة، كما أن هناك أطرافا تحت قوميين، كالاتحادات التجارية، وجماعات المصالح واللوبيات المختلفة والرأي العام،يؤثرون في صنع القرار الخارجي، بالإضافة إلى أن المشهد الدولي صار متنوعا ومعقدا فوجود الشركات المتعددة الجنسيات والمنظمات الدولية، بات يؤسس لبنية جديدة من العلاقات الدبلوماسية هذا من جهة، ومن جهة أخرى فان مستوى التفاعل الدبلوماسي اخذ يتجه إلى نوع من الدبلوماسية المتعددة الأطراف على حساب المستوى الثنائي التقليدي، فالاتجاه المتزايد اليوم للإقامة وإنشاء المؤسسات الدولية سواء منها الإقليمية أو العالمية، يعكس بحق الشكل المعقد لإدارة الدبلوماسية الاقتصادية.

- أما من الناحية الوظيفية فقد أخذت الدبلوماسية على عاتقها مواجهة التحدي الذي أفرزته العولمة، فبعد انحسار الدور التقليدي للدبلوماسية خاصة في القضايا السياسية،فان التحدي الأكبر الذي باتت تواجهه هو مشاركتها في عملية التنمية الاقتصادية الوطنية، ودعمها لمسارات النمو الاقتصادي، والانخراط في الاقتصاد العالمي،وتعزيز القدرة التنافسية للدولة،سواء عن طريق دعم الشركات الوطنية في الخارج،أو جلب الاستثمار الأجنبي الضروري لعملية التمويل اللازم للتنمية المحلية وتقل التكنولوجيا، أو المساعدة على بيع المنتوجات الوطني وتوسع الاقتصاد الوطني في ما وراء البحار.

- وبالمثل فان آليات الدبلوماسية الاقتصادية شهدت تأثرا بالغا جراء الثورة التكنولوجية وتعقد العلاقات الاقتصادية الدولية نتيجة للعولمة، فبالنسبة لآلية التمثيل الدبلوماسي فإلى جانب بقاء شكلها الرمزي والبروتوكولي فقد عززت الممثليات الدبلوماسية في الخارج بملحقين مختصين في الشؤون الاقتصادية والتجارية، وخبراء ماليون وتقنيون، بالإضافة إلى ذلك فان العولمة أثرت على طبيعة الدبلوماسية والاقتصادية كعملية تفاوضية، فقد أصبحت الدبلوماسية الاقتصادية نشاط يتميز بالتعقيد، ويتضمن الكثير من الفاعلين المختلفين، ومع استمرار الدولة في هذه المرحلة في القيام بنشاطها الدبلوماسي على أساس

العلاقات الثنائية مع الدول الأخرى، فإنها إلى جانب ذلك تنخرط في الكثير من الأحيان في مفاوضات متعددة الأطراف، كالتي تتم في المنظمة العالمية للتجارة. فزيادة تعقيد المفاوضات الدولية يبرز مجموعة من الصعوبات، ليس فقط للدول والمفاوضين؛ بل أيضا للمنظرين الذين يسعون لتطوير نماذج لفهم وشرح المفاوضات والتنبؤ بنتائجها، كما ساهم تطور وسائل الاتصال والمواصلات في تقليص الدور السياسي للدبلوماسيين لصالح اللقاءات المباشرة بين المسؤولين، وزاد الحديث في الفترة الأخيرة عن السفارات الافتراضية وما يمكن أن تلحقه بالدور الاتصالي للدبلوماسيين، لكن الثورة المعلوماتية كان بالغ الأثر على الوظيفة الدبلوماسية خاصة ما تعلق بالمعلومة الاقتصادية فالدبلوماسي اليوم يتلقى كما هائلا من المعلومات التي تحتاج جهدا متخصصا للتعامل معها.

- إن قضية التخصص تمثل تحديا خطيرا عند الحديث عن الدبلوماسية الاقتصادية،فالدبلوماسيون اليوم وفي إطار مهامهم الدبلوماسية المتعلقة بالقضايا الاقتصادية، يواجهون مسائل متخصصة يصعب على الدبلوماسي التقليدي التعامل معها بكفاءة، لذلك فإن نجاح الدبلوماسي يتوقف على براعته في مجالات عديدة، فيجب أن يمتلك مجموعة متنوعة من المهارات والمعارف والأدوات تتوافق وحجم التحدي الذي تطرحه تعقيدات العولمة، كما أنّ الدبلوماسي الاقتصادي يحتاج إلى خبرة فنية متخصصة في المجالات المتعلقة بالتجارة والاستثمار والشؤون المالية والأسواق. الأمر الذي دفع بالكثير من وزارات الخارجية إلى إعادة تأهيل موظفيها عن طريق برامج ودورات تدريبية متخصصة، أو إلحاق مختصين من وزارات أخرى كوزارة التجارة ووزارة المالية...الخ.

- مما سبق يتضح أن وزارة الشؤون الخارجية تواجه اليوم تحديات كبيرة فرضتها العولمة الاقتصادية، واستجابة لهذه التغيرات فان المؤسسة الدبلوماسية تسعى للتكيف، وذلك على مستوى الأساليب والأهداف والأدوار الوظيفية المختلفة،وعلى المستوى الهيكلي كإعادة تأهيل وتقييم أداء عمل السفارات والدوائر المختلفة وتوسيع نشاط القطاع الاقتصادي، بغية الإعداد الجيد للعب دور أساسي في عصر العولمة الاقتصادية، والمساهمة في التنمية ودعم الاقتصاد الوطني بما في ذلك استقطاب الاستثمارات وتحفيز الصادرات ودعم قطاع الخدمات والشركات الوطنية.

المراجع

1- أبو عامر، علاء، **العلاقات الدولية** (عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع،2004).

2- بخوش، مصطفى، "مستقبل الدبلوماسية في ظل التحولات الدولية الراهنة"، **مجلة المفكر**،ع.03 (فيفري 2008). ص ص. 85-95

3- بيتر ويلتس،"الاطراف المتخطية للحدود الوطنية والمنظمات الدولية في السياسة العالمية،" في بيليس، جون و سميث، ستيف (محرران)، **عولمة السياسة العالمية**، ترجمة: مركز الخليج - للأبحاث (الإمارات: مركز الخليج للأبحاث،2004).،ص ص. 593 -649

4- تيموثي دن،"الليبرالية"، في بيليس، جون و سميث، ستيف (محرران)،**عولمة السياسة العالمية**، ترجمة: مركز الخليج - للأبحاث (الإمارات: مركز الخليج للأبحاث،2004).،ص ص.312- 348

5- حتي، ناصيف يوسف، **النظرية في العلاقات الدولية** (بيروت: دار الكتاب العربي،1985).

6- روجر توز،"الاقتصاد السياسي الدولي في عصر العولمة"، في بيليس، جون وسميث، ستيف (محرران)، **عولمة السياسة العالمية**، ترجمة: مركز الخليج - للأبحاث (الإمارات: مركز الخليج للأبحاث،2004).،ص ص. 451 -487

7- غضبان، مبروك، **المدخل للعلاقات الدولية** (الجزائر: باتنيت للنشر والتوزيع، 2005).

8- - Marie Claude Smouts, "Que Reste-t-il de La Politique Etrangère," **Revue Pouvoir,** 88 (1999),pp.5-15.

9- Bayne, Nicholas and Woolcock, Stephen, **The new economic Diplomacy** (UK: AShgate, 2003)

10- Dario Battistella,**Theorie des Relations Internationales** (Paris:Press de Science Po,2003)

11- Isiksal, Hüseyin, "To What Extend Complex Interdependence Theorists Challenge to Structural Realist," **Alternatives: Turkish Journal of International Relations**, Vol.3, No.2&3,(Summer & Fall 2004),pp.130-156

12- Jennifer Anne and Sterling-Folker,**Theories of International Cooperation and the Primacy of Anarchy** (New York: Albany Press,2002),

13- Keohane, Robert and Nye, Jospeh**, Power and Interdependence** (New York: Longman Press.3.ed, 2001)

14- Wendt, Alexander, **Social Theory of International Politics** (UK:Cambridge University Press,2003).

الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية كآلية لجذب الاستثمارات الأجنبية: مبادرة الحزام والطريق نموذجاً

Algerian Economic Diplomacy as a Mechanism for Attracting Foreign Investment: Belt and Road Initiative Model

نسيبة تامة*

مخبر الدراسات السياسية والدولية

قسم العلوم السياسية، جامعة بومرداس أمحمد بوقرة

N.tamma@univ-boumerdes.dz

الملخص: تهدف هذه الدراسة إلى تحليل مدى استفادة الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية من المشاريع الاستثمارية والتنموية التي تطرحها مبادرة الحزام والطريق الصينية في ظل سعي صانع القرار الجزائري إلى تنويع مصادر الدخل خارج قطاع المحروقات، الذي يخضع لتقلبات أسعار السوق النفطية العالمية، وتأثيرها سلباً على السياسات الاقتصادية. كما تناقش الورقة كيف ستدمج الصين الجزائر في طريق الحرير الجديد ودبلوماسية البنية التحتية في البحر الأبيض المتوسط كجزء من طريق الحرير البحري من خلال العلاقات الثنائية والشراكة الإستراتيجية، وتحليل المحددات التي توجه الاستثمارات الصينية في الجزائر ضمن مبادرة الحزام والطريق، حيث لا تزال الجزائر وجهة رئيسية للمستثمرين الصينيين في جنوب المتوسط وافريقيا.

الكلمات المفتاحية: الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية، طريق الحرير البحري، الاستثمارات الأجنبية، البنية التحتية، مبادرة الحزام والطريق.

* طالبة دكتوراه

Abstrcat: This study aims to analyze the extent to which Algerian economic diplomacy has benefited from the investment and development projects proposed by the Chinese Belt and Road Initiative in light of the Algerian decision-maker's efforts to diversify sources of income outside the hydrocarbons sector, which is subject to fluctuations in global oil market prices and their negative impact on economic policies. The paper also discusses how China will integrate Algeria into the New Silk Road and infrastructure diplomacy in the Mediterranean as part of the Maritime Silk Road through bilateral relations and strategic partnership, and analyzes the determinants guiding Chinese investments in Algeria within the Belt and Road Initiative, as Algeria remains a major destination for investors. The Chinese in the southern Mediterranean and Africa.

Keywords: Algerian economic diplomacy, maritime silk road, foreign investments, infrastructure, the Belt and Road Initiative.

مقدمة:

تبرهن السيرورة التي تحكم نمط العلاقات الصينية – الجزائرية التأكيد على السياق التاريخي والذاكرة المشتركة، واستمرارية تشكُّل هوية تعاونية ومصالح مشتركة بين الطرفين. وعلى مدى العقدين الماضيين، عززت الصين وجودها الاستثماري والتعاون الاقتصادي مع الجزائر. كما يجد الدعم الاقتصادي الصيني للجزائر كون أن الصين تعرّف هويتها كدولة تنتمي للعالم الثالث، ويجمعهم ماض مشترك مع الدول المستعمَرة السابقة خلال الحقبة الإمبريالية، وعلاقات تشاركية اقتصادية وثقافية. كما عرَفت علاقة الصين والجزائر تطوراً ملحوظاً منذ توقيع مذكرة تفاهم على انضمام الجزائر إلى مبادرة الحزام والطريق في عام 2019. التي تهدف إلى إعادة إحياء طريق الحرير القديم عبر شبكات اعتمادية متبادلة "برية، بحرية، معلوماتية، خضراء وصحية"، لتسهيل التعاون ضمن قاعدة رابح – رابح. بالإضافة إلى أن الشق التنموي من المبادرة يركز على دعم دول الجنوب في القارة الأوروبية، الآسيوية والافريقية في بناء بنية تحتية على المستوى الوطني، وتعزيز دورها في بنية النسق العالمي، من خلال تصدير نموذج تنموي بخصائص صينية بديلاً عن

الديمقراطية والتجارب الغربية، حيث تقوم المبادرة على أسس عم التدخل في الشؤون الداخلية للدول والمنفعة المتبادلة.

في سياق آخر، تسعى الجزائر إلى طرح سياسات اقتصادية بديلة إلى جانب قطاع الطاقة بهدف تحريك النمو الاقتصادي وتنويع مصادر الدخل وإصلاح السياسات المالية، فضلاً عن فك الارتباط بأسعار السوق النفطية العالمية. ومن بين السياسات التي طرحتها الحكومة الجزائرية، تسهيل الاستثمارات الخارجية. حيث قامت بإلغاء قاعدة 49/51 المسيرة للاستثمار الأجنبي في الجزائر التي تحدد حصة المستثمر الأجنبي بنسبة 49% مقابل 51% للمستثمر المحلي. بناء عليه، يأتي المستثمر الصيني كأهم مستثمر أجنبي على الأراضي الجزائرية في سياق تصاعدي للتبادلات الصينية - الجزائرية. في غضون ذلك، تسعى هذه الورقة إلى تقديم قراءة في واقع الاستثمارات الصينية ضمن مبادرة الحزام والطريق بعد انضمام الجزائر في عام 2019، وتحليل مدى استفادة الاقتصاد الجزائري من المشاريع الاستثمارية التي تقدمها المبادرة في ظل إعادة تقييم العلاقات الاقتصادية للنظام الجزائري مع الشركاء الأجانب، خاصة في مجال ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات، وجذب وتوطين الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

والسؤال الذي تحاول الورقة مناقشته هو: ما هي الفرص الاستثمارية المتاحة أمام انضمام الجزائر إلى مبادرة الحزام والطريق؟

المحور الأول: مبادرة الحزام والطريق والاستثمار الأجنبي

في سبتمبر 2013، خلال زيارته لكازاخستان، دعا الرئيس الصيني شي جين بينغ Xi Jinping إلى إنشاء نموذج تعاون إقليمي جديد، من خلال البناء المشترك "للحزام الاقتصادي لطريق الحرير". وفي أكتوبر من نفس العام، دعا الرئيس شي في إندونيسيا إلى إنشاء البنك الآسيوي لتطوير البنية التحتية وبناء "طريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين". ويطلق على هذه المقترحات رسمياً اسم "مبادرة الحزام والطريق". (Huang, 2016)

جغرافياً، يتكوّن الحزام الاقتصادي لطريق الحرير من ثلاثة طرق. الطريق الأول من الصين عبر آسيا الوسطى وروسيا إلى أوروبا (بحر البلطيق). الطريق الثاني من الصين عبر آسيا الوسطى وغرب آسيا إلى الخليج لفارسي والبحر الأبيض المتوسط. والطريق الثالث من الصين عبر جنوب شرق آسيا وجنوب آسيا إلى المحيط الهندي. وعليه، فإن

الحزام الاقتصادي لطريق الحرير هو عبارة عن طريق بري مصمم لربط الصين بآسيا الوسطى وشرق وغرب أوروبا. وسيربط الصين بالبحر الأبيض المتوسط والخليج العربي والشرق الأوسط وجنوب آسيا وشرق آسيا. (Lu Qian, Apurbo Sakar (eds), 2018) أما طريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين، يهدف إلى ربط الصين بأوروبا وبعض أجزاء من إفريقيا عبر بحر الصين الجنوبي والمحيط الهندي عبر سلسلة من الموانئ. (Parepa, 2020) وفقاً لهذا التحديد، اعتباراً من جانفي/ كانون الثاني 2021، بلغ عدد الدول التي انضمت إلى مبادرة الحزام والطريق 140 دولة من خلال توقيع مذكرة تفاهم مع الصين، وتنتشر دول المبادرة في جميع قارات العالم.

الشكل 01: الدول المنضمة إلى مبادرة الحزام والطريق حتى جانفي/ كانون الثاني 2021

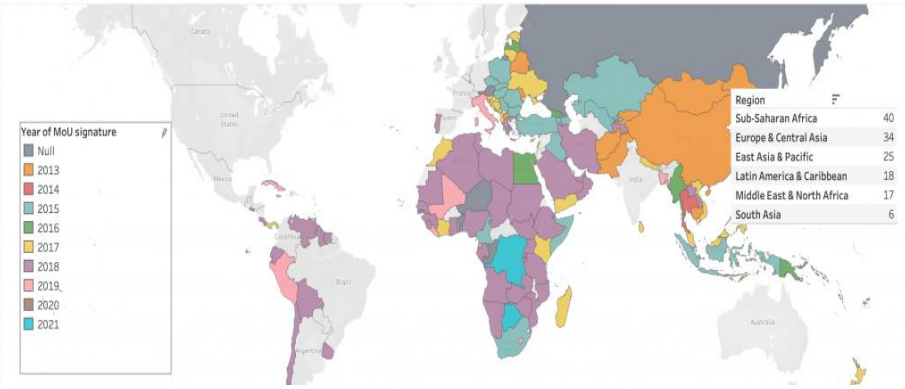

Source: (Wang, 2021).

وبالمقارنة مع أشكال التعاون الاقتصادي الدولي الأخرى، مثل منظمة التجارة العالمية ومجموعة العشرين، فإن المبادرة مفتوحة بطبيعتها ولا تستبعد أي أطراف معينة. حيث صرح مسؤولون صينيون أن دولاً مثل اليابان وكوريا مرحب بها للمشاركة في المبادرة. (Huang, 2016) في هذا السياق، تقدم مبادرة الحزام والطريق أفكار جديدة حول التنمية الاقتصادية الدولية، حيث ترتكز على مبادئ الانفتاح والتعاون القائم على المساواة والمنفعة المتبادلة. وهذا يختلف عن ممارسات المنظمات الدولية التي تقدم مشروطيّة سياسية لحكومات الدول النامية. ومن المفيد الإشارة إلى الخطاب الصيني لا يدعي تغيير النظام الاقتصادي العالمي. فالصين من المستفيدين من العولمة ولديها مصلحة في استمرار النظام القائم على الانفتاح والتكامل. لكن، ترى القيادة الصينية أن هذا النظام بحاجة إلى

إصلاح ليعكس التوازن الاقتصادي الجديد وقدرات الاقتصادات الصاعدة الجديدة. (Huang, 2016, p. 320) والجدير ذكره في هذا السياق، أن الخطاب الصيني ينطوي على استحضار الكيفية التي يختلف بها المسار التنموي لمبادرة الحزام والطريق عن التنمية الغربية، وفقاً للتصور الذي رسمه الرئيس الصيني "مجتمع مصير مشترك"، واصفاً نهجاً جديداً للعلاقات الدولية، تقوم فيه جميع البلدان بتشكيل مستقبل العالم، وصياغة القواعد الدولية، وإدارة الشؤون العالمية، وتحقيق تنمية مشتركة، وعلاقات ربحية. (Miskimmon, 2013)

علاوة على ما سبق، تدعي الصين أن سلوكها في النظام الدولي هو سلوك دولة نامية. فلطالما شكلت الوحدة والتعاون بين الجنوب والجنوب مكوناً أساسياً في السياسة الخارجية الصينية، كما أن السياق التنموي لمبادرة الحزام والطريق موجه نحو إشراك الدول النامية في الاعتمادية المتبادلة، والتعاون عبر القارات لتصدير النموذج التنموي الصيني. (Xiaoyu, 2017)

وتعد البنية التحتية أهم ميزة لمبادرة الحزام والطريق، على اعتبار أن الاستثمار الكبير في البنية التحتية سهّل النمو الاقتصادي السريع خلال فترة الإصلاح الاقتصادي الصيني، وأحد الركائز الأساسية في معجزة الصين. من هذا المنطلق، تسد مبادرة الحزام والطريق فجوة مهمة في البنية التحتية الاقتصادية الدولية، وهي مساعدة الدول النامية في بناء مشاريع البنية التحتية، فهذه الدول إما أنها مقيدة بدعم مالي، أو تفتقر إلى قدرات التخطيط والبناء والتنسيق. إضافة إلى ما سبق، يساعد البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية الذي تم إنشاؤه تحت ظل المبادرة في تقليص فجوة التمويل هذه. وعليه، تنقسم مشاريع البنية التحتية إلى ثلاث مجالات: خطوط السكك الحديدية عالية السرعة العابرة للحدود، خطوط أنابيب النفط والغاز العابرة للحدود، وروابط الاتصالات والكهرباء عبر الحدود. (Huang, 2016, pp. 317, 318)

أما أهداف المبادرة، فتتمثل في تحقيق خمسة أهداف رئيسية:

أولاً، تعزيز تنسيق السياسات: يعد هذا الهدف مهم لتنفيذ المبادرة، حيث ينطوي على إنشاء وتعزيز آليات اتصال حكومية دولية متعددة المستويات من أجل التعاون؛ توفير تنسيق السياسات والإستراتيجيات الاقتصادية؛ دعم تنفيذ التدابير والسياسات والمشاريع

واسعة النطاق؛ توسيع وتعزيز المصالح المشتركة والثقة السياسية للتوصل إلى إجماع على التعاون على طول دول مبادرة الحزام والطريق.

ثانياً، تسهيل الاتصال: يتم تقديمه باعتباره الهدف الرئيسي لمبادرة الحزام والطريق؛ ويقوم على بناء شبكة من البنية التحتية لربط آسيا وأوروبا وإفريقيا من خلال احترام السيادة والأمن والمعايير التقنية وتغير المناخ؛ يهدف إلى تحسين أمن خطوط أنابيب النفط والغاز وإمدادات الطاقة؛ توسيع شبكة الاتصالات، الطرق ووسائل النقل؛ تعزيز البنية التحتية الخضراء والمنخفضة الكربون؛ ربط الطرق غير المترابطة؛ بناء آلية تنسيق موحدة للنقل بين الدول، والتي تشمل الطريق البحرية، قنوات النقل البرية والمائية، وربط التخليص الجمركي؛ يستلزم أيضاً تحسين الموانئ واللوجستيات البحرية وتكنولوجيا المعلومات؛ وتعزيز التعاون في مجال الطاقة والفضاء والطيران المدني.

ثالثاً، دعم التجارة دون عوائق: وتشمل تحسين التجارة؛ إزالة حواجز الاستثمار والتعاون في عدة مجالات مختلفة؛ إنشاء مناطق التجارة الحرة ومناطق التعاون الاقتصادي؛ تطوير المجمعات الصناعية؛ إقامة تعاون جمركي وتسهيلات التخليص لتقليل الوقت والتكاليف؛ تبادل المعلومات؛ الاعتماد المتبادل وتنسيق الإشراف على الحدود والشفافية. (Das, 2017)

رابعاً، الدعم المالي: يعد التعاون والدعم المالي ركيزة أساسية لمبادرة الحزام والطريق، من خلال أجندات مالية عابرة للحدود، تساهم في توفير الدعم الاستثماري وتمويل مشاريع البنية التحتية بين الدول الأعضاء. وتشمل تحويل العملات وسوق السندات الآسيوية وإصدارها بالرنمينبي، بالإضافة إلى بنك التنمية الجديد، صندوق طريق الحرير والاتحاد المصرفي الصيني الآسيوي.

خامساً، التبادل الثقافي والسياحي: يسعى هذا الهدف إلى إنشاء آليات للتبادل الثقافي والأكاديمي ومراكز البحوث والمختبرات. (Saba Sahar, Ishrat Afshan Abbasi, 2019)

وعليه، يمكن النظر إلى مبادرة الحزام والطريق على أنها دبلوماسية صينية موجهة أساساً إلى البلدان النامية، التي تشمل الجانب الاقتصادي، التجارة، التمويل، البنية التحتية، الثقافة والعديد من الجوانب. إن عناصر التنمية الاقتصادية في الصين والبلدان الواقعة على طول طرق المبادرة مكملة لبعضها البعض. فهناك دول، على سبيل المثال، لديها موارد طبيعية وبشرية، لكنها تفتقر عموماً إلى الأموال والمواهب والتكنولوجيا، وتواجه

عقبات في التنمية، مثل عدم كفاية البنية التحتية، وصغر حجم السوق، وضعف قدرات الحوكمة. في هذا المقام، اقترحت الصين العمل وفق ثلاث ميزات نسبية تحت ظل مشاريع مبادرة الحزام والطريق: أولاً، أظهرت الصين مزايا نسبية في بناء بنية تحتية بما في ذلك محطات الطاقة الكهرومائية والطرق السريعة والموانئ والسكك الحديدية والاتصالات. ثانياً، إنشاء العديد من المجمعات والمناطق الصناعية في الخارج. حيث تنقل صناعاتها كثيفة العمالة إلى البلدان النامية منخفضة الأجور، مما يوفر ملايين فرص العمل. ثالثاً، تستخدم الصين مفهوم "رأس المال الصبور"* لتمويل فجوات البنية التحتية ومشاريع مبادرة الحزام والطريق. (Justin Yifu Lin, Yan Wang, 2017)

لذا، منحت الصين ثلاث مزايا رئيسية، السابق ذكرها، والتي يمكن أن تساعد الدول في التغلب على المشكلات التنموية. الأول، هو بناء بنية تحتية. لدى الصين قدرات على تنفيذ مشاريع البناء في العديد من الدول في نفس الوقت، بما في ذلك، محطات الطاقة والشبكات الفائقة وموانئ ومطارات ومناطق صناعية، والسكك الحديدية التقليدية وعالية السرعة والطرق السريعة وشبكات الاتصالات المتنقلة. بالإضافة إلى القدرة على بناء شبكات البنية التحتية عابرة للحدود، مما يمكن هذه البلدان من التغلب على الحواجز المحلية. كذلك تطوير التجمعات الصناعية عبر الوطنية. الثاني، هو الميزة الفكرية. لقد عملت الصين خلال عملية الإصلاح والانفتاح على تنمية الإدارة العامة والتخطيط الحضري وغيرها. وعليه، يمكن للصين تبادل الخبرات مع الدول الواقعة على طول طرق المبادرة، وتوفير الدعم الإداري والفني، والمساعدة وتدريب الموظفين. هناك نقطتان يجب ملاحظتهما هنا. أولاً، لقد تحققت التنمية الاقتصادية خلال عملية الإصلاح والانفتاح. لذلك، لم يتم الحصول على تجربة الصين في تنمية معلقة، بل استندت على التجارب

---

* تلجأ الصين كمستثمر أجنبي للتعامل مع القيود التنموية في الدول النامية إلى أسلوب "رأس المال الصبور"، الذي يلعب دوراً هاماً في تمويل مشاريع البنية التحتية. وقد عرّفاه كلاً من لين ووانغ Lin & Wangأنه "رؤوس أموال يتم استثمارها في علاقة يكون فيها المستثمر على استعداد لشراء حصة في بلد أو قطاع أو شركة، بهدف تحقيق عوائد طويلة الأجل. أنظر:

Justin yifu Lin and Yan Wang, " Development beyond aid: Utilizing comparative advantage in the Belt and Road Initiative to achieve win-win", **journal of infrastructure, policy and development**, 1 (2), 2017.

الدولية. ثانياً، طوّرت الصين عملية التنمية تدريجياً بما يناسب ظروفها الداخلية. ومن ثم، فإن التجربة الصينية والدروس المستفادة لها قيم مرجعية للعديد من الدول النامية. الثالث، هو الميزة المالية. تاريخياً، لا يمكن لأي دولة أن تروج لدبلوماسيتها الكبرى دون دعم مالي قوي. فمن دون اكتفاء مالي من الصعب التحول نحو العالمية. وعليه، تمتلك الصين احتياطات من العملات الأجنبية ومدخرات مالية وفيرة، وقد أنشأت نظام مدفوعات عالمياً مستقلاً، كما وقعت الصين اتفاقيات ثنائية لتبادل العملات مع العديد من الدول، مما جعل الرنمينبي عملة تسوية عالمية. نظراً لأن الرنمينبي سيتم دمجه رسمياً في سلة حقوق السحب الخاصة لصندوق النقد الدولي بحصة 10.92%، وبالتالي، سيصبح ثالث أكبر عملة قابلة للتحويل في العالم بعد الدولار الأمريكي 73.41% واليورو 30.93%. لذا، فإن الصين قادرة على توفير منصات تمويل منخفضة التكلفة وآليات ائتمان للدول النامية الأخرى. (Zheng Yongnian, Zhang Chi, 2018, pp. 7, 8) حيث يشكّل صندوق طريق الحرير والبنك الآسيوي للاستثمار منصات وأدوات للتنمية الاقتصادية الإقليمية والدولية. وهذا يشير إلى أن الصين كدولة مسؤولة ملتزمة بالتنمية عالمياً، وترحب لانضمام الدول النامية، وهو ما يجسده انفتاح الخطاب الصيني حول مفهوم "مجتمع مصير مشترك". (Zheng Yongnian, Zhang Chi, 2018, p. 14)

كما أنه لدى الصين قدرة إنتاجية كبيرة في جميع القطاعات الصناعية الرئيسية. وعليه، ستساعد مبادرة الحزام والطريق في إيجاد أسواق جديدة خارجياً التي تتيح نقل فائض الطاقة الصينية إلى هذه الأسواق، وتحويلها إلى عناصر للتنمية الاقتصادية في الدول النامية. وبالتالي، يؤدي ذلك إلى دفع عجلة التنمية الاقتصادية للدول النامية، وفي نفس الوقت تعزيز تعديل البنية الصناعية المحلية في الصين. (Zheng Yongnian, Zhang Chi, 2018, p. 18) ففي السابق، وفقاً لإحصائيات المكتب الإعلامي لمجلس الدولة الصيني، فإن 61% من إجمالي القروض الميسرة كان في البنية التحتية الاقتصادية. من عام 2010 إلى غاية ماي 2012، وافقت الصين على قروض ميسرة بقيمة 11.3 مليار دولار أمريكي لـ 92 مشروعاً في إفريقيا. على سبيل المثال، تمويل طريق أديس أبابا السريع في إثيوبيا، وميناء كريبي للمياه العميقة في الكاميرون، دعم شبكات الطاقة في غانا، ومحطات الطاقة الكهرومائية في إثيوبيا، والطريق السريع بين الغرب والشرق في الجزائر. وحسب دراسة أعدها لين ووانغ Wang & Lin حول 168 مشروعاً للبنية التحتية الصينية في إفريقيا بين عامي 2010 و 2011، وتوصلا إلى نتيجة مفادها أن هذه المشاريع ساعدت في

تحسين التنمية بنسبة 62.5% وشملت قطاعات المياه، الكهرباء، السكك الحديدية، النقل الجوي والاتصالات. (Justin Yifu Lin, Yan Wang, 2017, p. 10)

انطلاقاً مما سبق، تظهر بيانات الاستثمارات الصينية في 140 دولة منضمة إلى مبادرة الحزام والطريق أن إجمالي التمويل والاستثمارات في المبادرة خلال الستة أشهر الأولى من عام 2021 بلغ حوالي 19.3 مليار دولار أمريكي. يمثل هذا انخفاضاً بنسبة 32% مقارنة بالنصف الأول من عام 2020 وانخفاضاً بنسبة 29% مقارنة بالنصف الأول من عام 2020. وهو أيضاً أقل مقدار 44 مليار دولار أمريكي مقارنة بذروة تمويل المبادرة في النصف الثاني من عام 2019. ويعود سبب انخفاض الاستثمارات والتمويل وفقاً لتقرير "الاستثمار في مبادرة الحزام والطريق الصينية من عام 2021" كون أن جائحة كورونا COVID-19 صاحبها مشكلات المديونية في العديد من الدول الأعضاء في المبادرة. (Wang, 2021, p. 3)

الشكل 02: استثمارات الصين في مبادرة الحزام والطريق 2013 – النصف الأول من عام 2021

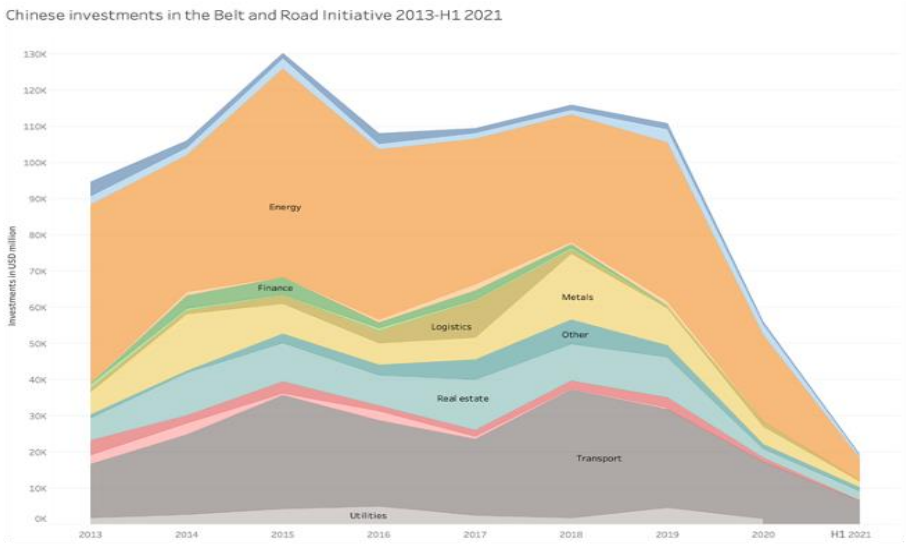

Source: (Wang, 2021, p. 5).

المحور الثاني: العلاقات الاستثمارية الصينية في الجزائر

تعود العلاقات الجزائرية الصينية إلى فترة الخمسينيات من القرن الماضي عندما دعمت الصين حركات التحرر الوطني، كما أنها كانت من طليعة الدول التي اعترفت بالحكومة المؤقتة الجزائرية قبل الاستقلال في عام 1958. إلى جانب ذلك، دعمت الجزائر استعادة الصين مقعدها في مجلس الأمن عام 1971. (Matallah, 2018, p. 2)

وفي الوقت الذي خفضت الدول الغربية تمثيلها الدبلوماسي مع الجزائر خلال فترة التسعينيات، أظهرت الصين استعدادها على تعزيز التعاون الثنائي مع الجزائر بمختلف المجالات. (Matallah, 2018, p. 5) بل صارت تتم المعاملات المالية بين الصين والجزائر باليوان الصيني بدلاً من الدولار الأمريكي. وعليه، تولي الصين أهمية كبيرة لعلاقتها الثنائية مع الشريك الجزائري، والتي تطورت إلى مستوى الشراكة الإستراتيجية الشاملة في عام 2014. حيث تعد الجزائر أهم الشركاء في المغرب الكبير، ففي العقدين الأخيرين تنامت قيمة التجارة الصينية – الجزائرية بشكل دراماتيكي، صارت الجزائر بمثابة السوق الأكبر للصين في المغرب الكبير حيث بلغت قيمة الاستثمارات والعقود الصينية في الجزائر 23.85 مليار دولار بين 2005-2020، (Hamaizia, 2020) في نفس الوقت، أصبحت الصين المورد الرئيسي للجزائر بقيمة 6.82 مليار دولار من الواردات، متجاوزة بذلك فرنسا التي كانت تقليدياً المورّد الأول للجزائر. حيث لم يلب إجمالي التجارة بين فرنسا والجزائر – 13 مليار دولار – تطلعات البلدين. علاوة على ذلك، تطلب الجزائر من فرنسا التخلي عن نظرتها الاستعمارية، لأن نقل التكنولوجيا والمعرفة والخبرة الإدارية هو كل ما يهم، في حين أن التعاون الصيني الجزائري قائم على منفعة متبادلة ومربحة للجانبين. (Matallah, 2018, p. 6)

الشكل 03: الصادرات الصينية إلى المغرب الكبير

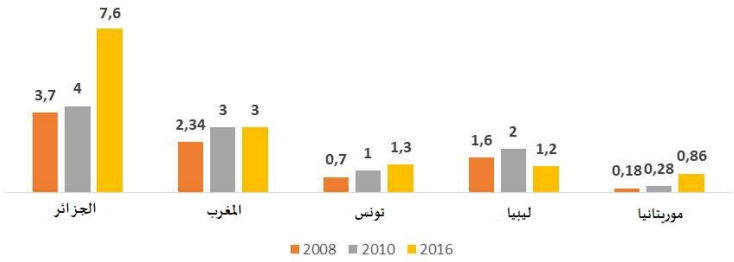

Source: (Lafargue, 2016)

وفيما يتعلق بالعلاقات التجارية الصينية، تعمل حالياً حوالي 40 شركة صينية كبيرة في الجزائر تتمثل في مجال الطاقة، البناء، الطرق، النقل، الري والاتصالات. وبحلول عام 2010 وقعت الصين حوالي 200 اتفاقية تزيد قيمتها عن 902.48 مليون دولار. (Matallah, 2018, p. 7)

ومنذ اتفاق البلدين على الارتقاء بعلاقاتهما الودية إلى شراكة استراتيجية شاملة، وصل عدد العاملون الصينيون في الجزائر إلى 30 ألف عامل يمثلون 50 شركة صينية كبيرة، خاصة في مجال الطاقة والبناء والتصنيع. في هذا السياق، ذكرت وكالة أنباء شينخوا التي تديرها الدولة في الصين أن الشركات الصينية قد استثمرت أكثر من 20 مليار دولار في قطاع البناء والأشغال العامة في الجزائر. في الواقع، تعد الجزائر ثاني أكبر سوق في إفريقيا لشركات المقاولات الصينية، بعد نيجيريا. (Matallah, 2018, p. 10)

الشكل 03: الاستثمارات الصينية في الشرق الأوسط وشمال افريقيا

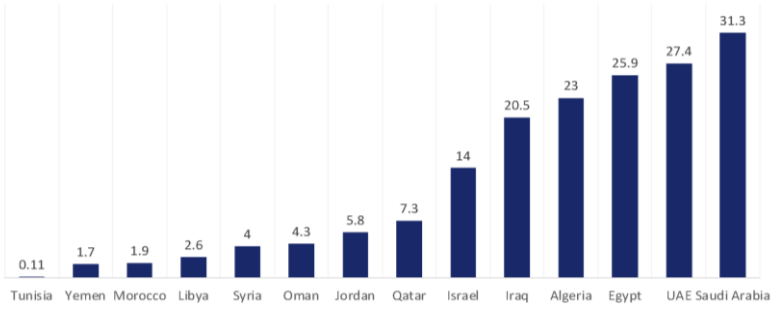

Source: (Harding, 2019)

في الواقع، دخلت شركات البناء الصينية في عقود مشاريع كبرى، على غرار درا الأوبرا الضخمة في العاصمة، مسجد الجزائر الأعظم، بناء مطار جديد بالعاصمة، ملاعب أولمبية، مبنى وزارة الخارجية والمحكمة الدستورية معامل تركيب سيارات، توسعة شبكة السكك الحديدية، طريق السيار سريع يربط شرق البلاد بغربها على مسافات طويلة جداً، كما تستثمر الصين في حقول النفط والغاز جنوب البلاد، كما صارت الجزائر المشتري الأول المُستقبل لأكبر جالية صينية في شمال إفريقيا وأحد أكبر البلدان المستقبلة لها في كامل القارة الإفريقية. وفي إطار مشروع طريق الحرير الجديد شرعت الصين منذ سنة 2016 بمبادرة مشاريع لموانئ حيوية على طول منطقة شمال إفريقيا، أهمها ميناء الحمدانية

بمنطقة شرشال بالجزائر، وهو الميناء الذي يراه الصينيون حيوياً جداً لتصدير سلعهم نحو الضفة الشمالية للبحر المتوسط. (خشيب، 2019، صفحة 5)

المحور الثالث: الاستثمارات الصينية في الجزائر على ضوء مبادرة الحزام والطريق

الجزائر ليست جزءاً من استرتيجية الحزام والطريق الصينية، لكن الصين والجزائر مرتبطان في الواقع بروابط تاريخية وسياسية واقتصادية عميقة؛ علاوة على ذلك، برزت الجزائر كوجهة مرغوبة للغاية للاستثمار الأجنبي الصيني في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. فضلاً عن رغبة الصين في الاستفادة من موارد الجزائر الطبيعية للحفاظ على اقتصادها سريع النمو؛ والحاجة إلى توسيع نفوذها الجيو-اقتصادي عالمياً؛ والاستفادة من فرص النمو التي تتيحها السوق الجزائرية. (William G. Dzekashu, Julis N. Anyu, 2021, p. 47) وهذه المبادرة الطموحة، التي تعكس إصرار الصين على التعاون والمساواة بين الجنوب والجنوب، تتقاطع مع دعوات الجزائر المتكررة لإضفاء الطابع الديمقراطي على العلاقات الدولية. وبشكل عام تنظر الدول المغاربية إلى بكين على أنها شريك بديل عن الغرب، مما دفعها إلى توسيع تعاونها الإستراتيجي مع الصين في الشؤون الاقتصادية والثقافية والقضايا السياسية والدفاعية. بالمقابل تعرض بكين نموذجها التنموي الذي يسعى إلى الجمع بين الاستبداد والنمو الاقتصادي. بالمقابل، تخدم طرق التجارة المغاربية جمهورية الصين الشعبية على تنويع سلاسل التوريد الخاصة بها وإنشاء ممر أزرق بين الصين والمحيط الهندي وسيرلانكا وميانمار. وبالنسبة للصين، فإن فرصة المساهمة واستغلال إمكانات المنطقة المغاربية كمركز تجاري عبر البحر الأبيض المتوسط وعبر الصحراء هي هدف أساسي ي إطار مبادرة الحزام والطريق. الهدف الصيني هو تأسيس شبكة من الروابط التجارية في جميع أنحاء القارة الافريقية. وهذا يعني التواصل بين دول الشمال وافريقيا عبر البحر الأبيض المتوسط والصحراء. على سبيل المثال، يمكن أن تعمل الجزائر كوسيط مثالي للتحكم في الممرات بين شمال افريقيا وأوروبا. حيث تتمتع بموقع استراتيجي، وتقع في وسط منطقة البحر الأبيض المتوسط، بين سوق أوروبية تتميز بتطور اقتصادي سريع وقارة افريقية كسوق استهلاكية واسعة. (Kuo, 2021) وعلى هذا النحو، في عام 2019 انضمت الجزائر رسمياً إلى مبادرة الحزام والطريق.

مشروع الجزائر الضخم الذي يتزامن مع مبادرة الحزام والطريق هو مركز الشحن الجديد لميناء شرشال، وهو قاعدة لوجستية دولية تمتد على أكثر من 2000 هكتار. حيث سيلعب هذا الميناء البحري دوراً لا غنى عنه في الملاحة الدولية والتجارة البحرية بين جنوب

آسيا وافريقيا، وسيكون أحد أكبر الموانئ البحرية في البحر الأبيض المتوسط، كما سيوفر للجزائر موقعاً جيوسياسياً مناسباً وفرصة فريدة لجذب المزيد من الاستثمارات الموجهة حو التصدير، مما يعود بالفائدة على كل من الصين والجزائر. (Matallah, 2018, p. 14) حيث وقعت الجزائر والصين مؤخراً اتفاقية بقيمة 3.3 مليار دولار لبناء ميناء شرشال، الذي سيتم تمويله بالكامل من قبل الحكومة الصينية من خلال قرض طويل الأجل. يعد هذا النوع من التمويل فرصة مواتية للجزائر التي تواجه مشاكل مالية جراء تقلّب أسعار النفط العالمية. كما ستمكن هذه الشراكة الجزائر من استيعاب والاستفادة من تجربة الصين في إدارة المشاريع الكبيرة. علاوة على ذلك، سيشجع هذا المشروع أيضاً المزيد من الاستثمارات ونقل المؤسسات الصناعية التي سيتم توجيهها في المقام الأول نحو ترويج الصادرات. حيث سيعمل ميناء إعادة الشحن المركزي الجديد على تعزيز أداء التجارة الوطنية وسيكون مركزاً تجارياً على المستوى الإقليمي؛ كونه يحوي على 23 رصيفاً ولديه القدرة على التعامل مع 6.5 مليون حاوية سنوياً و25.7 مليون طن من البضائع سنوياً. ومن المؤكد أنه سيزيد من حركة الموانئ في المنطقة الشمالية الوسطى للجزائر التي ستلبي متطلبات التنمية والتجارة في أفق عام 2050. كما سيشكل قطباً للتنمية الصناعية الذي يربط الطرق الكبيرة بخطوط السكك الحديدية. (Matallah, 2018, p. 11)

كذلك تهدف الجزائر لأن يكون "همزة وصل" بين السوق الافريقية والأوروبية، وأن يحول الجزائر إلى قطب صناعي. (عبد الحفيظ يحياوي، عبد الكريم كاكي، إحسان بن علي، 2022، صفحة 217) إضافة إلى ما سبق، ستشارك شركة China Harbour خبراتها الزراعية مع الشريك الجزائري وتؤسس مشروعاً زراعياً في جنوب الجزائر، باستخدام تقنيات متطورة وأساليب الزراعة الصحراوية الحديثة، والري الحديث بالمياه الجوفية. وسيساعد هذا المشروع الدولة على تحقيق الاكتفاء الذاتي من المنتجات الزراعية وتصدير الفائض وجلب العملية الصعبة؛ بالإضافة إلى ذلك، سيوفر بناء مصنع للأسمنت جديد آلاف الوظائف المباشرة وغير المبشرة في الجنوب، والأهم من ذلك أنه سيوفر الاستيراد المفرط إلى الجزائر الذي يكلفها مليارات الدولارات كل عام. (Matallah, 2018, p. 12) كما وقعت الصين والجزائر اتفاقاً بقيمة 54 مليون دولار لبناء مصنع سبائك المنغنيز الحديدية في بشار (جنوب غرب الجزائر) باتباع قاعدة 51/49 في المائة (التي تحدد نسبة الأسهم الأجنبية إلى 49 في المائة من أي شركة جزائرية). (Matallah, 2018, p. 12) إضافة إلى ما

سبق، كانت الجزائر من أوائل الدول التي أرسلت الإمدادات الطبية إلى الصين خلال الموجة الأولى من جائحة COVID-19 كجزء من دبلوماسية "طريق الحرير الصحي".

الاستنتاجات:

بيد أن مبادرة الحزام والطريق تنطوي على جملة من المشاريع الاقتصادية والتجارية الضخمة العابرة للحدود، التي تشيّدها الصين على وقع تراجع النفوذ الغربي عالمياً، وخاصة في المناطق الجيواستراتيجية. في الوقت عينه، يتنامى زحف مشاريع المبادرة على نحو مضطرد في فضاءات جيواقتصادية، خاصة الفضاء المتوسطي الجنوبي، الذي سيكون، وفقاً لما تراه الأدبيات، موضعاً مهماً لمشاريع الصين العابرة للقارات. على هذا النحو، حاججت الدراسة أن المشاريع التي تطرحها المبادرة بالإمكان أن تعزز مكانة الجزائر كمركز متوسطي بين أوروبا وافريقيا، إلا أن استفادتها من هذه المشاريع مرهون أولاً بالوضع السياسي للجزائر. في الواقع، الصين على استعداد لمشاركة خبراتها التنموية مع الجزائر، وتقديم مشاريع البنية التحتية وتمويلها. ومع ذلك، من أجل توفير بيئة تنموية مواتية وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، تحتاج الحكومة الجزائرية إلى إعادة النظر في القواعد التي تحد من حرية عمل المستثمر الأجنبي وتقييد ملكية الأراضي الأجنبية. وهو ما يستدعي أيضاً تقليل العقبات البيروقراطية التي تواجه التجارة والشركات الجديدة. بالإضافة إلى إيلاء أهمية لاستخدام العمالة المحلية في الشركات الصينية المستثمرة في الجزائر. مع ضرورة توجيه الجهود نحو تعزيز أداء القطاع المالي، والسماح بإنشاء البنوك الخاصة ودخول الأجنبية منها. وأخيراً، يجب على الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية تشجيع التنويع بعيداً عن النفط من خلال جذب المزيد من الاستثمارات الصينية في قطاعات رئيسية مثل الزراعة والسياحة. وهذا مرتبط أولاً بتحويل نمط الخطاب السياسي وإدراكات صناع القرار نحو وضع الاقتصاد العالمي، أبرزه تنويع مصادر الدخل وتحسين المناخ الاستثماري.

المراجع:

المراجع باللغة العربية

1. جلال خشيب. (2019). تنامي النفوذ الصيني في المغرب الكبير حزام واحد أهداف متعددة. *المعهد المصري للدراسات*، 1-13.

2. عبد الحفيظ يحياوي، عبد الكريم كاكي، إحسان بن علي .(2022) .الفرص المتاحة للجزائر من الانضمام لمبادرة الحزام والطريق "مبادرة الحزام والطريق) "حالة ميناء الحمدانية .(*مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال* .220-199 ,

3. محمد حمشي. (2017). الاقتصاد السياسي للعلاقات العربية - الصينية: التحديات والفرص الاستراتيجية. *المستقبل العربي*، 111-134.

المراجع باللغة الأجنبية

1. Das, K. C. (2017). The making of one belt, one road and dilemmas in South Asia. China report , 2, 127.

2. Hamaizia, A. (2020, December 3). Rebalancing Algeria's Economic Relations with China. Retrieved July 5, 2022, from Chatham house: https://www.chathamhouse.org/2020/12/rebalancing-algerias-economic-relations-china

3. Harding, R. (2019, September 20). China's belt and road initiative and its impact on the middle east and north Africa. Retrieved July 5, 2022, from International Banker: https://internationalbanker.com/finance/chinas-belt-and-road-initiative-and-its-impact-on-the-middle-east-and-north-africa/

4. Huang, Y. (2016). Understanding China's belt & road initiative: motivation, framework and assessment. 40 , 314-321.

5. Justin Yifu Lin, Yan Wang. (2017). Development beyond aid: Utilizing comparative advantage in the Belt and Road Initiative to achieve win-win. Journal of infrastructure, policy and development , 1, 1-19.

6. Kuo, M. A. (2021, December 13). China's BRI interests in the Maghreb. Retrieved July 7, 2022, from The Diplomat: https://thediplomat.com/2021/12/chinas-bri-interests-in-the-maghreb/

7. Lafargue, F. (2016). The economic presence of China in the Maghreb: Ambitions and limits. La Fondation pour la recherche stratégique , 1-11.

8. Lu Qian, Apurbo Sakar (eds). (2018). Institutions of the belt & road initiative: a systematic literature review. Journal of law, policy and globalization , 1-13.

9. Matallah, S. (2018). Sino-Algerian Strategic Cooperation: Towards a New Stage of Development. China and the World , 1-8.

10. Miskimmon, A. (2013). Ben O'Loughlin, and Laura Roselle, Strategic narratives: Communication power and the new world order. New York: Routledge.

11. Parepa, L.-A. (2020). The belt and road initiative as continuity in Chinese foreign policy. Journal of contemporary east Asia studies , 175-201.

12. Saba Sahar, Ishrat Afshan Abbasi. (2019). Belt and road initiative of China. Asia pacific , 37, 35-48.

13. Wang, C. N. (2021). China belt and road initiative (BRI) investment report H1 2021. IIGF Green BRI Center Beijing.

14. William G. Dzekashu, Julis N. Anyu. (2021). China Belt and Road Initiative: Give-and-Take of Infrastructure Development in the North Africa Subregion. World Journal of Business and Management , 44-61.

15. Xiaoyu, P. (2017). Controversial identity of a rising China. The Chinese Journal of International Politics , 131-149.

16. Zheng Yongnian, Zhang Chi. (2018). The belt and road initiative and China's grand diplomacy. China and the World: Ancient and Modern Silk Road , 1, 1-26.

الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي من أجل التضامن والتنمية: نحو دور جديد للدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في إفريقيا.

Algerian International Cooperation Agency for Solidarity and Development: towards a new role for Algerian economic diplomacy in Africa.

أسامة عينوش*

مخبر الدراسات السياسية والدولية، جامعة امحمد بوقرة بومرداس (الجزائر)

o.ainouche@univ-boumerdes.dz

ملخص: تطرقت هذه الورقة البحثية للأدوار التي يمكن عبرها أن تساهم الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي من أجل التضامن والتنمية كوكالة مساعدة للجهاز الدبلوماسي في بعث وتطوير الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في القارة الافريقية، في مسعى تحقيق الأنموذج الاقتصادي الجديد المنبثق عن الندوة الوطنية حول مخطط الانعاش الاقتصادي من أجل بناء اقتصاد جديد، خاصة مع انضمام الجزائر إلى منقطة التجارة الحرة القارية الافريقية التي تعد أكبر منطقة تبادل تجاري حر عرفها العالم منذ إنشاء منظمة التجارة العالمية. وقد أكدت الورقة البحثية في نتائجها المستخلصة على دورين مهمين يمكن للوكالة أن تلعبهما في هذا الصدد هما: المساهمة في تحقيق الذكاء الاقتصادي ورفع كفاءة الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية، والعمل وفق مقتضيات دبلوماسية المساعدات واستثمار مقدرات القوة الناعمة للجزائر في مسعى تحسين جاذبية الاقتصاد الجزائري.

* طالب دكتوراه

الكلمات المفتاحية: الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي من أجل التضامن والتنمية، الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية، منطقة التبادل التجاري الحر القارية الافريقية، النموذج الاقتصادي الجديد.

Abstract: This paper addresses the roles through which Algerian International Cooperation Agency for Solidarity and Development, can contribute as an auxiliary agency of the diplomatic corps to the establishment and development of Algerian economic diplomacy on the African continent, In the pursuit of the new economic model emanating from the national symposium on the blueprint for economic recovery, in order to build a new economy, especially with Algeria's accession to the African Continental Free Trade Zone, the world's largest free trade zone since the establishment of the World Trade Organization. In its findings, the paper emphasized two important roles that the Agency could play in this regard: contributing to economic intelligence and enhancing the efficiency of Algerian economic diplomacy, working in accordance with the requirements of aid diplomacy and investing Algeria's soft power capabilities in the effort to improve the attractiveness of the Algerian economy.

Keywords: Algerian International Cooperation Agency for Solidarity and Development, Algerian economic diplomacy, the African Continental Free Trade Zone, the new economic model.

مقدمة:

تقوم الدبلوماسية الاقتصادية على مفهوم جوهري قوامه "تسخير الاقتصاد للسياسة" (Economy statecraft)، بمعنى أن الدبلوماسية الاقتصادية هي الدبلوماسية التي تتعلق بالمسائل السياسية، من حيث توظيف الموارد الاقتصادية سواءً كعقوبات أو كمكافآت ومساعدات لغرض تحقيق أهداف خاصة في السياسة الخارجية، قد تكون أهداف أمنية واستراتيجية أو تنموية وغيرها من الأهداف، التي تختلف باختلاف امكانات الدول وتصوراتها لطبيعة الأدوار التي تلعبها في محيطها الاقليمي والدولي.

في مطلع سنة 2020 انبثق في الجزائر ما عرف ب"الأنموذج الاقتصادي الجديد" عن أشغال الندوة الوطنية حول مخطط الانعاش الاقتصادي من أجل بناء اقتصاد جديد، حيث تضمن الأنموذج الجديد على عديد النقاط أهمها، التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات والانتقال التدريجي نحو اقتصاد المعرفة، دعم إنشاء الشركات الناشئة ومرافقتها للاستثمار في الأسواق الافريقية، وإعادة توجيه الجهاز الدبلوماسي لخدمة المصالح الاقتصادية والتنموية الحيوية للبلاد، وبعد قرابة السنة انظمت الجزائر رسميا إلى منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية التي تتميز بأهمية كبيرة كونها تضم عدد كبيرا من الدول ذات الموارد والامكانات البشرية والاقتصادية المختلفة، حيث تشمل سوقا يتكون من 2.1 مليار نسمة ويبلغ ناتجها المحلي نحو 5.2 تريليون دولار، لتشكل بذلك أكبر منطقة تجارة في العالم منذ إنشاء منظمة التجارة العالمية.

بالتوازي مع هذا الانضمام من جهة، ومع السعي الرسمي لاعادة توجيه الجهاز الدبلوماسي خدمة لاقتصاد الدولة الجزائرية، فقد تم إنشاء "الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي من أجل التضامن والتنمية" كوكالة مساعدة للجهاز الدبلوماسي في الشق الاقتصادي على وجه التحديد، تسعى في أحد اهدافها الأساسية لبعث الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في إفريقيا بشكل عام، ومنطقة الساحل تحديدا لعديد الاعتبارات الجغرافية والاستراتيجية والامنية والاقتصادية، ومن هذا المنطلق تدرس هذه الورقة البحثية في **الاشكالية التالية**:
ما هي الأدوار التي يمكن أن تساهم من خلالها الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي من أجل التضامن والتنمية بوصفها وكالة مساعدة للجهاز الدبلوماسي، في بعث الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية على ضوء المزايا التي تتيحها منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية وكذا متطلبات الأنموذج الاقتصادي الجديد؟

أهداف الورقة البحثية:

1- التعرف على الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي من أجل التضامن والتنمية من حيث هيكلتها، أهدافها وصلاحياتها.

2- استكشاف منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية ومزايها الاقتصادية.

3- البحث في أدوار الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي في مساعدة الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية على تحقيق أهدافها المحددة في الأنموذج الاقتصادي

الجديد، وفق ما تتيحه منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية من فرص استثمارية.

محاور الورقة البحثية:

المحور الاول: الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي من أجل التضامن والتنمية: التعريف، المهام والهيكلة.

المحور الثاني: منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية: نشأتها، أهدافها ومزاياها الاقتصادية.

المحور الثالث: استكشاف وتقييم أدوار الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي على مستوى الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في افريقيا.

المحور الأول: الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي من أجل التضامن والتنمية: التعريف، المهام والهيكلة.

أولا: التعريف بالوكالة الجزائرية للتعاون الدولي من أجل التضامن والتنمية.

عرّف المرسوم الرئاسي رقم 20-42 المؤرخ في 11 فبراير سنة 2020، والمتضمن إنشاء الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي من أجل التضامن والتنمية في مادته الثانية بأنها: " مؤسسة عمومية ذات طابع خاص، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتوضع تحت وصاية رئاسة الجمهورية، وفي إطار ممارسة مهامها يمكن للوكالة أن تتوفر على ممثليات في الخارج، مقامة طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما، ويحدد مقر الوكالة بمدينة الجزائر. (مرسوم رئاسي رقم 42-20، 2020، الصفحات 6-7)

وكان رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون قد أعلن في كلمة له خلال قمة الاتحاد الافريقي بأديس أبابا(إثيوبيا) يوم 09 فبراير سنة 2020، عن إنشاء الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي من أجل التضامن والتنمية ذات بعد إفريقي، معتبرا أن المهمة الرئيسة لها هي تجسيد رغبة الجزائر في تعزيز الإعانة والمساعدة والتضامن مع دول الجوار على أرض الواقع خاصة دول الساحل، وأضاف رئيس الجمهورية بأنه ستتم تغطية مجمل نشاطات

التعاون من قبل هذه الوكالة التي ستتمتع بكل الوسائل الضرورية لإنجاز مهامها من خلال تحقيق مشاريع ملموسة ومفيدة. (وكالة الأنباء الجزائرية، 2020)

ثانيا: مهام وصلاحيات الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي من أجل التضامن والتنمية.

حددت المادة 04 من المرسوم التنفيذي رقم 20-42 مهام وصلاحيات الوكالة فيما يأتي: (مرسوم رئاسي رقم 42-20، 2020، صفحة 07)

1/ المشاركة في تنفيذ وإعداد السياسة الوطنية للتعاون الدولي في المجال الاقتصادي والاجتماعي والإنساني والثقافي والديني والتربوي والعلمي والتقني.

2/ المساهمة في تحضير مشروع ميزانية التعاون الدولي وضمان تنفيذها.

3/ تقديم المساعدة لعمل الجهاز الدبلوماسي والوزارات المعنية من أجل التعبئة المثلى للمساعدة التقنية والمالية والخارجية في خدمة التنمية الوطنية.

4/ ضمان متابعة التسيير التقني والمالي لمشاريع المساعدة والتعاون الدولي لصالح بلدان أخرى.

5/ تنسيق تنفيذ سياسة تكوين الأجانب في الجزائر وتكوين الجزائريين في الخارج، وذلك بالاتصال مع الدوائر الوزارية المعنية.

6/ ترقية توظيف الكفاءات الوطنية في الخارج في إطار التعاون الدولي وضمان متابعة ذلك.

7/ تنظيم دورات التكوين، لاسيما في مجال تسيير مشاريع التعاون الدولي.

8/ المساهمة في ترقية العمل الإنساني والتضامن لفائدة بلدان أخرى.

9/ إعداد وإقامة علاقات مع المجموعة العلمية ورجال الأعمال الجزائريين المقيمين في الخارج.

10/ إعداد وتطوير علاقات التعاون مع الهيئات الأجنبية المماثلة.

11/ إنجاز دراسات اليقظة الاستراتيجية والاستكشاف، وكذا كل التحاليل التي تساعد على فعالية السياسة في مجال التعاون الدولي.

12/ وضع بنك معطيات حول التعاون الدولي والعمل الإنساني.

ثالثا: التنظيم والسير الخاص بالوكالة الجزائرية للتعاون الدولي من أجل التضامن والتنمية.

تزود الوكالة بمجلس توجيه ويديرها مدير عام، إذ نصت المادة السادسة من المرسوم 42-20 على تشكيل مجلس التوجيه الذي يرأسه مدير ديوان رئاسة الجمهورية، وهو يضم الأعضاء الدائمين الآتي ذكرهم:

- الوزير المكلف بالشؤون الخارجية.
- الوزير المكلف بالداخلية والجماعات المحلية.
- الوزير المكلف بالمالية.
- الأمين العام لوزارة الدفاع الوطني.

وحسب المادة 07 من نفس المرسوم، يتداول مجلس التوجيه، لاسيما فيما يأتي:

- عناصر استراتيجية التعاون الدولي للوكالة قبل عرضها لموافقة رئيس الجمهورية.
- البرنامج السنوي والمتعدد السنوات للوكالة الذي يصادق عليه ويعرضه لموافقة رئيس الجمهورية.
- مشروع الميزانية العامة للوكالة التي تتضمن ميزانية التسيير وميزانية التعاون الدولي.
- التنظيم الداخلي للوكالة ومشروع النظام الداخلي وكذا توزيع ممثليات الوكالة في الخارج.
- نظام الأجور والنظام التعويضي، وكذا القانون الأساسي لمستخدمي الوكالة.
- مشاريع الشراكة الدولية مع المؤسسات أو الهيئات المماثلة.

وبحسب المادة 13 من المرسوم المشار له أعلاه، تزود الوكالة بميزانية عامة سنوية، تشتمل على ميزانية تسيير وميزانية تعاون دولي، تسجل بعنوان رئاسة الجمهورية، وتكون موضوع محاسبة منفصلة. (مرسوم رئاسي رقم 42-20، 2020، الصفحات 07-08)

رابعا: نماذج عالمية.

1- **الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID:** تقود الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية الجهود الإنمائية والإنسانية الدولية لإنقاذ الأرواح، والحد من الفقر وتعزيز الحكم الديمقراطي ومساعدة الناس على التقدم في مجالات حياتهم، وتعمل هذه الوكالة في أكثر من 100 دولة وتسعى لتحقيق جملة من الاهداف تماشيا ومتطلبات السياسة الخارجية الأمريكية أهمها:

- تعزيز الصحة العالمية.
- دعم الاستقرار العالمي.
- تقديم المساعدات الانسانية.
- تحفيز الابتكار والشراكة.
- تمكين المرأة. (USAID, n.d.)

2- **الوكالة اليابانية للتعاون الدولي JICA:** تعمل الوكالة اليابانية للتعاون الدولي، وفقا لميثاق التعاون الإنمائي، على تحقيق الأمن الانساني و مستويات نمو جيدة، وتحت شعار قيادة العالم بثقة تعمل الوكالة مع شركائها، وتتخذ زمام المبادرة في تكوين روابط الثقة في جميع أنحاء العالم، وتطمح إلى عالم حر وسلمي ومزدهر حيث يمكن للناس أن يأملوا في مستقبل أفضل واستكشاف إمكاناتهم المتنوعة. (JICA, n.d.)

3- **الوكالة التركية للتعاون والتنسيق TIKA**: تقوم وكالة التعاون والتنسيق التركية "تيكا" بمواصلة أنشطتها عبر 62 مكتبا تنسيقا في 60 دولة شريكة في التنمية. ويوماً بعد يوم يزداد عدد الدول التي تساعدها تركيا بناء على مفهوم سياستها الخارجية الفاعلة والمعتمدة على المبادئ، وتهدف المساعدات التي

تقدمها تركيا بواسطة تيكا الى الدول الشقيقة والصديقة الى تأسيس منطقة تنعم بالسلام والرخاء.

تقوم تيكا بتسيير آلية التعاون بين مؤسسات القطاع العام, والجامعات, ومؤسسات المجتمع المدني, والقطاع الخاص. وتقوم بجمع كل هذه العناصر حول القواسم المشتركة فيما بينها كما تقوم بتسجيل المساعدات التنموية التي تقدمها تركيا.

رفعت تركيا من حجم مساعداتها التنموية في عام 2002 من 85 مليون دولار أمريكي الى 3 مليارات و913 مليون دولار في عام 2015 ومن ثم الى 8.7 مليار دولار في سنة 2017. كما تحتل تيكا اليوم مكاناً بين المؤسسات الأكثر قياماً بالتعاون التقني مع الدول الناطقة بالتركية.

تواصل تيكا اليوم القيام بأنشطتها التعاونية التي تهدف الى تحقيق التنمية في حوالي 150 دولة مختلفة في 5 قارات حول العالم بما فيها الدول التي تتواجد فيها المكاتب التنسيقية للوكالة تيكا. وتقوم تركيا الآن بواسطة تيكا بتبادل المعلومات والخبرات مع العديد من الدول حول العالم من المحيط الهادي الى اسيا الوسطى، ومن افريقيا والشرق الأوسط الى دول البلقان، ومن القوقاس الى الأمريكا اللاتينية. (حول تيكا، 2022)

المحور الثاني: منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية: نشأتها، اهدافها ومزاياها الاقتصادية.

أولا: نشأة منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية:

آتت جهود أكثر من أربعة عقود ثمارها، في 1 يناير/كانون الثاني 2021، عندما بدأت التجارة بين الدول الإفريقية بموجب اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية (AfCFTA)، والتي تأسست في 2018 ونبعت من أطر متعددة ومعاهدات مختلفة، بما فيها استراتيجية مونروفيا، لعام 1979، وخطة عمل لاغوس، في عام 1980، ومعاهدة أبوجا، في عام 1991، واتفاقات أخرى لاحقة تبنَّتها التكتلات الإقليمية والدول الإفريقية خلال قمم ومؤتمرات مختلفة. (نجم الدين، 2022)

وقد كان الرأي السائد قبل السنوات الثلاثة الماضية أن قرار الدورة العادية الثامنة عشرة في مؤتمر يناير/كانون الثاني 2012 لرؤساء دول وحكومات الاتحاد الإفريقي في أديس أبابا

بإنشاء منطقة التجارة الحرة القارية (Continental Free Trade Area = CFTA) بحلول عام 2017سيكون في مهب الريح كغيره من المشاريع الإفريقية الطموحة، ولكن الحكومات الإفريقية أثبتت إرادتها لبدء هذه المبادرة عندما توسط الاتحاد الإفريقي، في 21 مارس/آذار 2018، في توقيع اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية من قبل دول أعضاء في كيغالي الرواندية، وحتى يناير/كانون الثاني 2021 تم توقيع الاتفاقية من قبل كل الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي (باستثناء إريتريا)؛ ما يجعلها أكبر منطقة للتجارة الحرة في العالم من حيث الدول المشاركة فيها. (نجم الدين، 2022)

ثانيا: أهداف منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية.

حددت المادة 03 من الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية الأهداف العامة لها في النقاط التالية:

1- خلق سوق موحدة للسلع والخدمات ميسرة تنقل الأشخاص من أجل تعميق التكامل الاقتصادي للقارة الافريقية ووفقا للرؤية الافريقية المتمثلة في "إفريقيا متكاملة ومزدهرة ومسالمة" كما وردت في أجندة 2063.

2- خلق سوق محررة للسلع والخدمات من خلال جولات متتالية من المفاوضات تساهم في حركة رؤوس الأموال للأشخاص الطبيعيين.

3- تسهيل الاستثمارات المبنية على المبادرات والتطورات في الدول الأطراف والمجموعات الاقتصادية الاقليمية.

4- إرساء الأسس لإقامة اتحاد جمركي قاري وسوق مشتركة قارية موحدة في مرحلة لاحقة.

5- تشجيع وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة والشاملة والمساواة بين الجنسين والتحول الهيكلي للدول الأطراف.

6- تحسين القدرة التنافسية لاقتصادات الدول الأطراف داخل القارة وفي السوق العالمية.

7- تشجيع التنمية الصناعية من خلال التنويع وتنمية سلاسل القيمة الاقليمية والتنمية الزراعية والأمن الغذائي.

8- حل تحديات تعدد وتداخل العضوية داخل المجموعات الاقتصادية الاقليمية وتسريع عمليات التكامل القاري والاقليمي. (الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الافريقية، صفحة 04)

وبالإضافة إلى هذه الأهداف العامة، تحدد المادة الرابعة من الاتفاق مجموعة من من الأهداف المحددة وهي كالتالي:

1- الالغاء التدريجي للحواجز الجمركية وغير الجمركية التي تعترض التجارة في السلع.
2- التحرير التدريجي للتجارة في الخدمات.
3- التعاون بشأن الاستثمار وحقوق الملكية الفكرية وسياسة المنافسة.
4- التعاون في جميع المجالات المتصلة بالتجارة.
5- التعاون في المسائل الجمركية وفي تنفيذ تدابير تيسير التجارة.
6- إنشاء آلية لتسوية المنازعات فيما يتعلق بالحقوق والواجبات.
7- إنشاء إطار مؤسسي لتنفيذ وإدارة منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية وضمان استمراريته. (الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الافريقية، صفحة 05)

ثالثا: مزايا منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية.

تتميز منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية بأهمية كبيرة كونها تغطي عدد كبيرا من الدول ذات الموارد والامكانات البشرية والاقتصادية المختلفة، حيث تشمل سوقا يتكون من 2.1 مليار نسمة، ويبلغ ناتجها المحلي نحو 5.2 تريليون دولار، لتشكل بذلك أكبر منطقة تجارة في العالم منذ إنشاء منظمة التجارة العالمية، وعلى المدى المتوسط سيرتفع عدد سكان القارة ليصل إلى 2.5 مليار نسمة بحلول عام 2050، أي نحو 26 بالمئة من سكان العالم، وفيما يلي رصد لأهم المزايا الاقتصادية لهذه المنطقة التجارية الحرة: (عباس، 2021)

1/ زيادة معدل التجارة البينية الافريقية: بلغت نسبة التجارة الافريقية البينية ما بين 11 و14 بالمئة خلال الفترة الممتدة ما بين 2008 و2017، لترتفع نسبيا لتصل إلى 16 بالمئة فقط من إجمالي تجارة القارة حتى عام 2019، وتعد جنوب إفريقيا وحدها مصدرا لما يقارب 53 بالمئة من الصادرات البينية الافريقية، هذا وتتوقع اللجنة الاقتصادية الافريقية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة ارتفاعا في نسب التجارة البينية الافريقية بحلول عام 2022 لتصل إلى ما يقارب 22بالمئة في حال تنفيذ منطقة التجارة القارية الافريقية، مع تراجع النسبة إلى أكثر من 05 بالمئة في حال التوقف عن تنفيذها.

2/ تحقيق مكاسب الرفاهية الاقتصادية: في دراسة قياسية لمنظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) عام 2018 حللت من خلالها التجارة الافريقية، أوردت مجموعة من

التوقعات بناءً على سيناريوهين هما: إنشاء منطقة التجارة القارية والالغاء الكامل للتعريفات الجمركية بين الدول الافريقية، والتخفيضات الجزئية للتعريفات مع إعفاء بعض المنتجات الحساسة من هذا التحرير، لتستنتج الدراسة ما يلي:

أ- في حالة نشوء منطقة التجارة القارية والتحرير الكامل للسلع سوف تؤدي إزالة التعريفات الجمركية بين دول القارة الافريقية إلى تحقيق مكاسب في الرفاهية الاقتصادية تقدر بحوالي 1.16 مليار دولار، بينما تتكلف مقابلها ما يقدر بنحو 1.4 مليار دولار خسائر تجارية ناجمة عن تراجع الايرادات الحكومية، وبالتالي فالحصيلة النهائية ستكون إيجابية ومن المتوقع أن ينخفض العجز في الميزان التجاري بنسبة 9.5 بالمئة.

ب- أما في سيناريو تطبيق إعفاء بعض السلع الحساسة، تتوقع الأونكتاد تحقيق مكاسب أقل في الرفاهية الاقتصادية بما يصل إلى 7.1 مليار دولار في الأجل الطويل، ومن المتوقع أن تصل الخسائر في إيرادات التعريفات الجمركية 2.3 بالمئة، بينما ينخفض العجز في الميزان التجاري بنسبة 8.3 بالمئة فقط.

3/ زيادة معدلات النمو الاقتصادي: من المتوقع أن تعزز اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية إنتاج الموارد الطبيعية والخدمات بنسبة 1.7 بالمئة، زيادة في التصنيع بنسبة 1.2 بالمئة وسوف يحقق قطاع الخدمات مكاسب تصل إلى 147 مليار دولار، التصنيع 56 مليار دولار، الموارد الطبيعية 17 مليار دولار وذلك بحلول عام 2035، كما يتوقع في حالة تطبيق التحرير الكامل للسلع من التعريفات الجمركية في إطار منطقة التجارة القارية أن تتزايد معدلات نمو الناتج المحلي في دول القارة بمتوسط تصل نسبته إلى 97 بالمئة سنويا و66 بالمئة في حال التحرير الجزئي للتعريفات الجمركية.

5/ ارتفاع معدلات التشغيل: حسب بعض التقديرات، فإنه في حالة تطبيق التحرير الكامل للسلع من التعريفات الجمركية في إطار منطقة التجارة القارية، يتوقع أن تزيد معدلات التشغيل بنسب تصل إلى 17 بالمئة، و8 بالمئة في حالة التحرير الجزئي للتعريفات الجمركية والمعاملة الخاصة لبعض السلع.

6/ تخفيض معدل الفقر: يمكن أن تساهم المنطقة التجارية القارية الحرة في انتشال نحو 30 مليون شخص من الفقر المدقع (1.5 بالمئة من سكان القارة) و68 مليون شخص (6.3 بالمئة من سكان القارة) من الفقر المعتدل بحلول عام 2035، وبشكل عام يتوقع انخفاض نسبة الفقر المدقع في إفريقيا إلى 10.9 بالمئة في نفس السنة.

7/ التوجه نحو الصناعة منخفضة التكاليف: تعد معظم صادرات الدول الافريقية من السلع والمواد الأولية التي تتقلب أسعارها باستمرار في الاسواق العالمية، لذلك يمكن أن تساهم المنطقة التجارية القارية في تنويع أكثر للتجارة من خلال الاستثمار في مختلف المجالات الصناعية قليلة التكلفة.

8/ تحسين أداء الشركات الصغيرة والمتوسطة: تتيح منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية فرصا كبيرة للشركات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة في التصنيع والقطاعات الأخرى، إذ تسهل المنطقة الحرة عملية الوصول عبر الجمارك والموانئ وكذا عمليات نقل التكنولوجيا والابتكار وبالتالي تحسين فرص الكفاءات الشابة في افريقيا.

المحور الثالث: استكشاف وتقييم أدوار الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي على مستوى الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في افريقيا.

بعد دخول الجزائر رسميا منطقة التبادل التجاري الحرة الافريقية في الفاتح من جانفي سنة 2021 عقب مصادقة البرلمان الجزائري بتاريخ 24 سبتمبر/ أيلول سنة 2020 على مشروع القانون المؤسس لمنطقة التجارة الحرة الموقع بالعاصمة الرواندية كيغالي في 21 مارس 2020 (حذاقة، 2022)، يبرز الدور المهم الذي يمكن أن تلعبه الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي من أجل التضامن والتنمية في استكشاف الأسواق الافريقية وإعداد الدراسات والتقارير من أجل تزويد القطاع العام والخاص بالمعلومات الاقتصادية الضرورية التي تمكنهما من الولوج لهذه الأسواق ورفع قدراتهما التنافسية، الأمر الذي يساهم في تنويع مداخيل الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات بما يتماشى والنموذج الاقتصادي الجديد الذي تسعى الحكومة لتطبيقه.

وحسب المعطيات التي قدمتها وزارة التجارة الجزائرية فإن المبادلات التجارية للجزائر مع الدول الافريقية تعد ضعيفة رغم التحسن الطفيف الذي سجلته في سنة 2019 مقارنة بسنة 2018، إذ بلغ مجموع المبادلات 3.51 مليار دولار مقابل 3.46 مليار دولار، وقد شكلت كل من مصر وتونس والمغرب اهم شركاء الجزائر في هذه الفترة على مستوى القارة الافريقية (احصائيات التجارة الخارجية، 2022)، وفيما يلي عرض لما يمكن أن تساهم به الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي في هذا الصدد:

أولا: تحقيق "الذكاء الاقتصادي" ورفع كفاءة الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية.

يشير مفهوم الذكاء الاقتصادي إلى التحكم الملموس في المعلومة وإنتاج المعرفة الجديدة، وعليه فهو فن اكتشاف الفرص والتهديدات ذات البعد الاقتصادي من خلال: جمع، تحليل ونشر المعلومات الاستراتيجية الضرورية بما يضمن للدولة والمؤسسات الاقتصادية القدرة على المنافسة في محيطها الاقتصادي (بتغة، 2017).

ومن هذا المنطلق، وبناءً على ما ورد في المرسوم التنفيذي رقم 20-42 لاسيما المادة 04 منه، فإنه من بين مهام الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي من أجل التضامن والتنمية نجد إنجاز دراسات اليقظة الاستراتيجية والاستكشاف، وكذا كل التحاليل التي تساعد على فعالية السياسة في مجال التعاون الدولي وهو ما يعبر عن جوهر الذكاء الاقتصادي، فهذه الخطوة مهمة جدا في رفع كفاءة الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في إفريقيا وفقا للاعتبارات التالية:

1/ الذكاء الاقتصادي يساهم في تكريس سياسة التنافسية التي تعتمد أساسا على عمليات البحث والتطوير ومنح المؤسسات الاقتصادية فرص للتعرف على الأسواق الخارجية، بما يساعد على تشجيع المنافسة والانفتاح على الأسواق المحلية والعالمية مع توظيف أمثل للموارد المتاحة، مما ينعكس إيجابا على اقتصاد الدولة.

2/ يرتبط تحقيق الأمن الاقتصادي للدولة في أحد أبعاده بالذكاء الاقتصادي، فالأمن الاقتصادي يقوم على توفير بيئة مناسبة للاستثمار والتنمية وتوسيع سوق العمل وتعظيم التنافسية وتعزيز القدرة الاقتصادية للمجتمع وكذا الاستجابة للتداعيات السلبية للأزمات الاقتصادية الخارجية. (مغمولي، 2016)

ثانيا: "دبلوماسية المساعدات" وتحسين جاذبية الاقتصاد الجزائري.

يمكن أن تساهم الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي من أجل التضامن والتنمية من خلال تأطير وتنظيم المساعدات وحملات التضامن الإنسانية التي تقدمها الدولة الجزائرية لمختلف الدول الإفريقية في تعزيز قوة الجزائر الناعمة الأمر الذي ينعكس إيجابا على الصورة الذهنية لدى الدول الافريقية خاصة المنتمية لإقليم الساحل التي تربطها مع الجزائر امتدادات جغرافية، سياسية، اقتصادية، تاريخية، ثقافية وأمنية...إلخ، بما

يشكل عامل جذب وقبول يمهد الطريق نحو مختلف الاستثمارات الجزائرية العمومية والخاصة في دول المنطقة.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الجزائر احتلت سنة 2020 المرتبة 54 من أصل 60 دولة ضمن التقرير العالمي لمؤشرات القوة الناعمة، حيث حصلت على تقييم 29 من أصل 100 نقطة، واهم المؤشرات التي اعتمد عليها التقرير الصادر عن مؤسسة Brand Finance هي: القيم المجتمعية، التربية والتعليم، الاعلام، الثقافة والارث التاريخي، العلاقات الدولية، الحوكمة، التجارة والاقتصاد. (Global soft power index , 2020)

إن تقديم المساعدات الإنسانية والاقتصادية في العلاقات الدولية يحقق العديد من الأهداف الاستراتيجية خاصة على المديين المتوسط والبعيد وذلك من خلال:

1/ تغيير المزاج الرسمي والشعبي في الدولة المتلقية تجاه الدولة المانحة، كما يمكن أن تقلل من هامش معارضة الدول المتنافسة على الأقل لفترة من الزمن.

2/ تساهم المساعدات في تشكيل صورة ذهنية داخلية وخارجية توحي بالتفوق الإقليمي والدولي، الأمر الذي تستثمر فيه الدول الكبرى والدول الصاعدة في مسعى زيادة نفوذها وتحقيق مصالحها الاقتصادية والسياسية وغيرها، وتترك هذه الصورة آثارها في المحافل الدولية وفي قدرة الدول المانحة على تدعيم فعالية أجهزتها الدبلوماسية من جهة، وتعزيز الشعور بالاعتزاز الوطني بانتماء المواطنين إلى دولة قوية يمكنها مساعدة دول أخرى من جهة ثانية.

3/ دعم جهود الدول الحليفة أو تلك التي تحوز فيها الدولة المانحة نفوذا حاليا أو رغبة في نفوذ مستقبلي.

4/ الحفاظ على استثمارات الشركات وتعزيزها أكثر في الدول المستفيدة من المساعدات.

5/ رفع مستوى الطلب على منتجات الدول المانحة أو الحيلولة دون انخفاضه، على اعتبار أن مدى جودة المساعدات المقدمة يمكن أن تسهم مستقبلا في دعم الصادرات. (عاصي، 2020)

كما يكرس تقديم المساعدات بمختلف أشكالها على مستوى العلاقات الدولية تنامي القوة الناعمة للدول والتي أصبحت ضمن المعايير الأساسية لقياس قوة الدول، تعرف القوة الناعمة حسب جوزيف ناي بأنها قدرة أمة ما على التأثير في أمم أخرى وتوجيه خياراتها

العامة بالاستناد إلى جاذبية نظامها الاجتماعي والثقافي ومنظومة قيمها ومؤسساتها، بدل اعتماد الإكراه أو التهديد. (ناي، 2007)

ثالثا: تقييم دور الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي من أجل التضامن والتنمية.

بعد اكثر من سنتين منذ إنشاء الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي من أجل التضامن والتنمية، يبقى دورها ونشاطها على أرض الواقع مبهما مع عدم توفر معلومات كافية، فالوكالة ليس لها موقع على الأنترنت ولا وجود رسمي لها على مختلف مواقع التواصل الاجتماعي، مكتفية بإدراج نبذة جد مختصرة عنها ضمن موقع رئاسة الجمهورية على الأنترنت على اعتبار أنها تحت وصاية رئيس الجمهورية (الهيئات الاستشارية والمؤسسات التابعة للرئاسة، 2022)، لذلك يصعب جدا تقييم آدائها استنادا إلى أهدافها المحددة وعلى رأسها بعث الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في إفريقيا من خلال مساعدة الجهاز الدبلوماسي المتخصص.

وما توصل إليه البحث من خلال عملية مسح على الانترنت باستخدام الكلمات الدالة "الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي من اجل التضامن والتنمية" فإنه تم إيجاد بعض النشاطات التي قامت بها الوكالة وكلها تندرج ضمن لقاءات تنسيقية للمدير المكلف بها السيد شفيق مصباح مع بعض الوزراء والذي تم تعويضه بالسيد بوجمعة ديلمي في نوفمبر 2021، مثل اللقاء مع وزير الفلاحة والتنمية الريفية السيد عبد الحميد حمداني بتاريخ 2020/08/27، أين قدم اللقاء حوصلة حول مشاريع التعاون في مختلف المجالات المتعلقة بالفلاحة والتنمية الريفية التي يمكن تجسيدها على المدى القريب والمتوسط دون ذكر تفاصيل عن ماهية هذه المشاريع (الريفية، 2022) وكذا لقاءات تنسيقية أخرى مع وزراء البيئة، الموارد المائية والاتصال وغيرها.

الخاتمة والاستنتاجات:

تطرقت هذه الورقة البحثية إلى الأدوار التي يمكن أن تساهم من خلالها الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي من أجل التضامن والتنمية بوصفها وكالة مساعدة للجهاز الدبلوماسي، في بعث الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية على ضوء المزايا التي تتيحها منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية وكذا متطلبات الأنموذج الاقتصادي الجديد، وقد تم التأكيد على دورين مهمين:

الأول: تحقيق الذكاء الاقتصادي ورفع كفاءة الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية، من خلال إنجاز دراسات اليقظة الاستراتيجية والاستكشاف، وكذا كل التحاليل التي تساعد على فعالية الدبلوماسية الاقتصادية وتسهيل الطريق على المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين لتحقيق أقصى استفادة من مزايا منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية.

الثاني: دبلوماسية المساعدات وتحسين جاذبية الاقتصاد الجزائري عبر تأطير وتنظيم المساعدات وحملات التضامن الإنسانية التي تقدمها الدولة الجزائرية لمختلف الدول الإفريقية، الأمر الذي يعزز قوة الجزائر الناعمة و ينعكس إيجابا على الصورة الذهنية لدى الدول الافريقية، بما يشكل عامل جذب وقبول يمهد الطريق نحو مختلف الاستثمارات الجزائرية وحركية أكثر للسلع والمنتجات المحلية ضمن منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية.

قائمة المراجع

(2020). *Global soft power index*. Brand Finance.

JICA. (n.d.). *About JICA,*. Retrieved from JICA: https://www.jica.go.jp/english/about/mission/index.html

USAID. (n.d.). *WHO WE ARE*. Retrieved from USAID,: https://www.usaid.gov/who-we-are

احصائيات التجارة الخارجية. (22 03, 2022). تم الاسترداد من وزارة التجارة الجزائرية: https://www.commerce.gov.dz/ar/statistiques/echanges-commerciaux

الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الافريقية. (بلا تاريخ).

الهيئات الاستشارية والمؤسسات التابعة للرئاسة. (17 04, 2022). تم الاسترداد من موقع رئاسة الجمهورية الجزائرية: https://www.el-mouradia.dz/ar/presidency/institutions

جوزيف ناي. (2007). *القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية*. المملكة العربية السعودية: العبيكان للنشر.

حكيم ألادي نجم الدين. (2022). *اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية: أي فرص لمشاكل القارة؟* تم الاسترداد من مركز الجزيرة للدراسات: https://studies.aljazeera.net/ar/article/4904

حول تيكا. (2022). تم الاسترداد من الموقع الرسمي للوكالة التركية للتعاون والتنسيق: https://cutt.us/a57Xy

صونية بتغة. (2017). الذكاء الاقتصادي كآلية للتحكم في المعلومة الاستراتيجية ودوره في صناعة مؤسسة تنافسية. *أطروحة دكتوراه غير منشورة*، 101. جامعة المسيلة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

عبد الحكيم حذاقة. (22 03, 2022). *المنطقة الافريقية الحرة.. هل تملك الجزائر القدرات التنافسية في أسواق القارة؟* تم الاسترداد من الجزيرة نت: https://cutt.us/ZF6g7

عبد السلام جيهان عباس. (ماي, 2021). منطقة التجارة الحرة القارية ومستقبل التكامل الاقليمي في افريقيا. *متابعات افريقية، مركز الملك فيصل للأبحاث والدراسات الاسلامية*، الصفحات 36-40.

عبد الوهاب عاصي. (2020). *دبلوماسية المساعدات الإنسانية خلال جائحة كورونا الدوافع والأثر، تقرير تحليلي*. اسطمبول: مركز جسور للدراسات.

مرسوم رئاسي رقم 42-20. (12 جويلية, 2020). يتضمن إنشاء الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي من أجل التضامن والتنمية،. *الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية*،. الجزائر.

نسرين مغمولي. (2016)،. دور الذكاء الاقتصادي في الرفع من التنافسية الدولية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية: دراسة حالة مؤسسة فرتيال عنابة. *أطروحة دكتوراه غير منشورة*، 19-20. جامعة بسكرة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية.

وزارة الفلاحة والتنمية الريفية. (17 04, 2022). *السيد الوزير يستقبل المدير العام للوكالة الجزائرية للتعاون الدولي من أجل التضامن والتنمية*. تم الاسترداد من موقع وزارة الفلاحة والتنمية الريفية: https://cutt.us/xB200

وكالة الأنباء الجزائرية. (19 02, 2020). *صدور المرسوم الرئاسي لإنشاء الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي من أجل التضامن والتنمية*. تم الاسترداد من وكالة الأنباء الجزائرية: https://www.aps.dz/ar/algerie/83974-2020-02-19-08-38-12

دور الشراكة الجزائرية الصينية في تحقيق التنمية الاقتصادية

بالجزائر الجديدة " نظام ***BOT*** نموذجا"

Le rôle du partenariat algéro-chinois dans la réalisation du développement économique dans la nouvelle Algérie

« le système BOT comme modèle »

حمديس مقبولة

كلية الحقوق و العلوم السياسية - قسم العلوم السياسية- جامعة البليدة 2

hamdismakboula@gmail.com

ملخص: أصبحت الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية تحتاج إلى إصلاحات حتى تتواكب مع المتغيرات العالمية في مجال الاستثمارات، خاصة في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية والتي مست كل دول العالم ومنها الجزائر، فلا يكفي جلب المستثمرين الأجانب كما حثت عليه توجيهات وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، بل لبد من التركيز أيضا على آلية تمويل المشروعات التي تتناسب مع الوضع الاقتصادي للجزائر حاليا. و تمثل الشراكة الإستراتيجية الصينية الجزائرية مكسبا كبير للشركات الجزائرية العامة و الخاصة، في إطار إنجاز مشروعات البنية التحتية بالجزائر من حيث اكتساب الخبرة ونقل التكنولوجيا، كما يمثل نظام BOT البناء والتشغيل والتحويل آلية بديلة فعالة عن النظام الكلاسيكي لتمويل المشروعات، فهو نظام اقتصادي سليم لا تتدخل الدولة في سداد الديون، و لا يوجد فوائد في عملية الإقراض، و لا تتدخل الخزينة العمومية لتسديد الديون على حساب المواطنين، و هو يتماشى مع الوضع المالي الصعب الذي تعرفه الخزينة العمومية الجزائرية.

الكلمات المفتاحية: الشراكة الصينية الجزائرية، الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية، نظام BOT، طريق الحرير، BOT في إفريقيا.

Résumé: La diplomatie économique algérienne a besoin de réformes afin de suivre le rythme des changements mondiaux dans le domaine des investissements suite à la crise économique mondiale. Il ne suffit pas d'attirer les investisseurs étrangers, comme le préconisent les directives du ministère algérien des Affaires étrangères, mais il faut aussi choisir le mécanisme de financement de projets à la hauteur de la situation économique actuelle de l'Algérie. Le partenariat stratégique sino-algérien représente un grand acquis pour les entreprises algériennes publiques et privées en termes d'acquisition d'expérience et de transfert de technologie, et le système BOT représente une alternative efficace au système classique de financement de projet. L'État n'intervient pas dans le remboursement des dettes, les intérêts sont absents dans le processus de prêt, et le trésor public ne s'ingère pas pour rembourser les dettes aux dépens des citoyens, ce qui se concorde avec la situation financière difficile que connaît l'Algérie.

Mots clés: Partenariat sino-algérien, Diplomatie économique algérienne, Système BOT, Route de la soie, BOT en Afrique.

مقدمة

تعد الدبلوماسية الاقتصادية آلية من آليات التعاون الاقتصادي الذي نص عليه ميثاق الأمم المتحدة لحل المشاكل السياسية والاقتصادية وحتى الأمنية بين الدول الغنية والفقيرة على حد سواء، فلأولى تبحث عن تشجيع الاستثمارات في الأسواق الأجنبية، إما للمحافظة على وضعها القائم كدولة غنية، أو في إطار منافسة دولا أكثر منها تقدما، أما الثانية، فهي تلجأ إلى هذه الآلية للخروج من دائرة الفقر والتخلف عن طريق تحقيق التنمية الاقتصادية المستديمة بأقل ضرر ممكن لخزينتها العمومية.

وتحقيقا لهذا الهدف، جاءت الندوة للبعثات الدبلوماسية والقنصلية بالجزائر في 2021 للبحث في سبل تدعيم المصدرين الجزائريين من طرف السفارات الجزائرية والبحث أيضا

في كيفية جلب المستثمرين في القطاعات العامة والخاصة إلى الجزائر بهدف رفع احتياطي النقد عن طريق الصادرات و الاستثمارات في الخارج.

لا يمكن اعتبار أن الدبلوماسية الاقتصادية لها هدف وحيد يتمثل في تحقيق النمو الاقتصادي للدولة، بل له أهداف أخرى أيضا، فعن طريق الشراكة الاقتصادية الناجحة يمكن أن تصل الدول إلى تحقيق شراكة سياسية و حتى أمنية، و خير مثال، الشراكة الجزائرية الصينية التي تطورت بشكل كبير خلال العقدين الماضيين، فالجزائر لجأت إلى الصين كشريك استراتيجي للاستعانة بخبرتها في المجال الاقتصادي بعدما حققت نجاحات اقتصادية ضخمة جعلتها تتصدر قائمة الدول الغنية عالميا، حسب إحصاءات صندوق النقد الدولي حيث تفوقت الصين على نظيرتها الأمريكية فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي لعام 2021/2020.

كما اتضحت أسباب اختيار الصين للجزائر من بين الشركاء الإستراتيجيين نظرا لموقعها الجغرافي، فهي بوابة إفريقيا وتقابلها من ناحية الشمال أوروبا، حيث جندت الصين قدراتها الهائلة السياسية، الاقتصادية و المالية و حتى العسكرية في سبيل تحقيق مشروعها العملاق " طريق الحرير "، و الذي يعبر آسيا ثم أوروبا و أخيرا إفريقيا عن طريق عدة بوابات من بينها الجزائر.

معظم الدول التي يمر بها " طريق الحرير" هي دولا فقيرة و متخلفة و تعرف مشاكل و صعوبات في اقتصادها و خللا في ميزانياتها و مثقلة بالديون الداخلية و الخارجية، اختارت الصين نظام B.O.T: Build Operate Transfer كنظام بناء، تشغيل و تحويل المشروع إلى سلطة الدولة المعنية بعد مدة محددة في العقد.

تكمن أسباب اختيار موضوع المداخلة حول الشراكة الإستراتيجية الصينية الجزائرية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية بالجزائر، كون الصين القوة الأولى اقتصاديا عرفت المجاعة نهاية الستينات، وبعد نصف قرن استطاعت أن تحتل اقتصاديا المرتبة الأولى عالميا أمام الولايات المتحدة بفضل التخطيط الاستشرافي للمدى البعيد دون التخلي عن نظامها الشيوعي، فإذا كانت توجهات الجزائر نحو بناء اقتصاد قوي، فلا خير لها سوى الاقتداء بالنموذج الصيني الناجح.

لا يمكن إنكار أن الجزائر بعد العشرية السوداء و آثارها المدمرة لاقتصاد البلاد، اختيارها للصين كشريك استراتيجي في المجال الاقتصادي كان من بين أحد العوامل الأساسية

للنهوض بالاقتصاد الوطني بعد المأساة و إلى غاية هذا التاريخ، و عليه، على الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية أن تحذو حذو نظيرتها الصينية لغزو الأسواق الأجنبية، عن طريق جلب المستثمرين إلى الجزائر في إطار نظام BOT الذي تبنته العديد من دول العالم و من بينها الصين.

أما أهمية هذه الورقة البحثية، تكمن في تسليط الضوء على الميكانزمات التي يمكن من خلالها توجيه الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية و الممثلة في وزارة الخارجية لتمد يد المساعدة للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية العامة منها و الخاصة بالنصائح و الإرشادات و حتى تجنيد السفارات الجزائرية في هذا المجال.

كما تهدف هذه المداخلة إلى البحث في آثار الشراكة الصينية الجزائرية و إسهاماتها في التنمية الاقتصادية بالجزائر و البحث أيضا في نظام BOT كآلية يمكن للمؤسسات الوطنية اعتمادها للاستثمار في دول أجنبية و خاصة في إفريقيا، فهو نظام بديل و سليم اقتصاديا تلجأ إليه الدول التي تعرف عجز مالي في ميزانياتها و يتلاءم مع الوضع الاقتصادي الصعب للجزائر حاليا.

و عليه نطرح الإشكالية التالية:

.إلى أي مدى يمكن للدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية أن تستفيد من الشراكة مع الصين لتحقيق التنمية الاقتصادية، و هل يصلح نظام BOT كآلية فعالة للمستثمرين الجزائريين في الدول الأخرى؟

و تتفرع عدد من الأسئلة أهمها:

.لماذا اختارت الجزائر الصين كشريك استراتيجي؟

.ما هو نظام BOT و هل يمكن للشركات الجزائرية أن تعتمده للاستثمار في الأسواق الأجنبية؟

الفرضيات:

.تمثل الصين القوة الاقتصادية العالمية شريك أساسي للنهوض بالاقتصاد الجزائري

.قد يشكل نظام BOT آلية فعالة للشركات الوطنية العامة والخاصة للاستثمار في دول أخرى و خاصة في إفريقيا.

.منهج التحليل:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي لوصف العلاقة بين الشراكة الاستراتيجية الصينية الجزائرية و التنمية الاقتصادية في الجزائر، فهو يساعد على تشخيص هذه العلاقة ثم تحليلها و الربط بين المتغيران و أخيرا الوصول إلى النتائج و تفسيرها، كما تم استخدام منهج دراسة الحالة الاقتصادية و الاجتماعية في كل من الصين و الجزائر للاطلاع على مختلف العوامل المؤثرة في كل من البيئة الصينية و الجزائرية كظاهرة إيجابية بالنسبة للأولى و ظاهرة سلبية بالنسبة للثانية حتى نتمكن من تصحيح الأخطاء و الاستفادة منها.

كما تم استخدام أيضا المنهج الإحصائي حيث تمت مقارنة بين الإحصائيات الخاصة بالنمو الاقتصادي و الناتج المحلي الخام Produit Intérieur Brut لكل من الصين و الولايات المتحدة، و في الأخير تم استخدام المنهج المقارن بين دولة الجزائر و دولة الصين من حيث أنهما منذ ثلاثة عقود كانتا دولتان ناميتان و متخلفتان تتبع تقريبا نفس النظام السياسي و الاقتصادي رغم اختلاف التركيبة السكانية و الثقافية و لهما تقريبا نفس الموارد الطبيعية، إلا أن الصين أصبحت أول قوة اقتصادية و بقيت الجزائر تصنف من الدول النامية.

و للإجابة على الإشكالية المطروحة، تم تقسيم البحث إلى قسمين، خصصنا القسم الأول إلى:

. العلاقات الصينية الجزائرية: من الشراكة الإستراتيجية إلى السعي نحو التكامل لاقتصادي، بحثنا في هذا القسم واقع الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية، ثم تطرقنا إلى الحالة الاقتصادية والاجتماعية في الصين و الجزائر، لنختم بالشراكة الصينية الجزائرية في إطار تنفيذ مشروع طريق الحرير.

أما القسم الثاني تضمن نظام BOT كآلية لتعزيز الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية، فخصصنا الشق الأول في هذا القسم إلى مفهوم نظام BOT، ثم عرضنا إلى تطبيقات نظام BOT في العالم و في إفريقيا، و أنهينا البحث بالتطرق إلى الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية لدعم لنظام BOT.

المحور الأول: العلاقات الصينية الجزائرية: من الشراكة الإستراتيجية إلى السعي نحو التكامل الاقتصادي

عرفت العلاقات الجزائرية الصينية تطورا منذ نشأتها في نهاية الخمسينات، فالدعم السياسي المطلق من الجزائر للصين في السبعينات لاستخلاف الصين الوطنية في المقعد الدائم بمجلس الأمن، جعل الصين تنظر للعلاقات مع الجزائر بنظرة خاصة، فمن علاقات الصداقة إلى علاقات اقتصادية إستراتيجية ثم السعي نحو علاقات التكامل الاقتصادي بين البلدان في القرن الواحد والعشرين.

و عليه نتطرق أولا إلى واقع الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية، ثم إلى الحالة الاقتصادية و الاجتماعية للصين و الجزائر، لنختم هذا الشق من البحث بالشراكة الإستراتيجية الصينية الجزائرية في إطار تنفيذ مشروع طريق الحرير الجديد.

أولا: و اقع الدبلوماسية الاقتصادية الجز ائرية

تتحمل وزارة الشؤون الخارجية مسؤولية تنظيم العلاقات الدولية في جميع المجلات و ليس المجال السياسي وحده رغم أهميته، فهو الذي يحافظ على استقلال الدولة، سيادتها، حريتها و سلامة أراضيها، إلا أن هناك مهمة أساسية أخرى إلى جانب المهمة السياسية، و هي مهمة التعاون الاقتصادي بمكوناته التقليدية،(المالية، التجارة، الصناعة و الزراعة) حيث نتج عنها تعاون جديد منتج للثروات و الشغل.

نلاحظ اليوم في بلداننا الاهتمام المتزايد للمستثمرين الأجانب و الوطنيين في الخارج في ميدان المياه، الزراعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، السياحة، النقل الجوي و البحري، الاتصالات و الإعلام.

تطور الجزائر محاور أخرى متخصصة للتعاون الاقتصادي مثل المحروقات و بصفة عامة الطاقة و كل الموارد الباطنية التي أصبحت تتصدر علاقات التعاون مع القوى الأجنبية، و يمكن إضافة طاقات جديدة أخرى في المستقبل القريب، تزخر بها صحراء الجزائر و التي هي محل أبحاث باحثين جزائريين مثل الطاقة الذرية السلمية، و الطاقة الشمسية.

و هنا يتجلى دور وزارة الشؤون الخارجية لتلعب الدور الأساسي لها للتدخل و تقديم النصائح و المشورة للمستثمرين الوطنيين في القطاع العام أو الخاص، و هو ما يحدث فعلا في الدول الغربية، بل و أكثر من ذلك، فالمستثمر هناك لا يتردد من استشارة وزارة الخارجية

لبلده و يتصل بالسفارات المعنية للاستعلام حول الحالة المالية و الأمنية للشريك الأجنبي، و هذا قبل الانطلاق في المحادثات الأولية معه.

فالمستثمرين يأخذون بعين الاعتبار النصائح المقدمة من وزارة الخارجية مهما كانت العملية، بيع، تمويل، شراء أو حتى لتقديم قروض، أما في بلداننا و منهم الجزائر، فلا تتبع هذه الإجراءات، فبعض المقاولين في علاقاتهم بالخارج متأكدين تماما من إمكانية الاتكال على أنفسهم حفظا لسرية معاملاتهم بالخارج، و أن الدبلوماسيين لا يمكنهم تقديم أي مساعدة في حالة وجود مشاكل هناك.

يمكن تفهم موقف القطاع الخاص في الحفاظ على حريته و استقلاليته، و لكن عندما يتعلق الأمر بالقطاع العام، نتساءل عن تحفظ المسيرين للقطاع العام تجاه وزارة الشؤون الخارجية و هي مستعدة تماما لتقديم المساعدة و الدعم دون التدخل في قراراتهم النهائية و تسيير قضاياهم. (Bousselham, 2005, pp. 223-224)

و بالتالي يمكن لوزارة الشؤون الخارجية الجزائرية أن تبدأ من هذه النقطة بالذات، و هي زرع الثقة بينها و بين المستثمرين للقطاع العام و الخاص على حد سواء عن طريق حملة تحسيسية تجاههم، أساسها الحوار من خلال عقد ندوات و اجتماعات لطرح تساؤلاتهم و انشغالاتهم في الموضوع.

ثانيا: الحالة الاقتصادية و الاجتماعية في الصين و الجزائر

تعد جمهورية الصين الشعبية دولة اشتراكية ذات أسس ماركسية لينينية، لكن في العقدين الأخيرين أصبحت هذه الدولة تعيش في تناقض يضمن لها قوتها المتنامية على الساحة الدولية، فالهياكل السياسية مازالت تحذو حذو دول الاتحاد السوفييتي السابق بصبغة صينية، و من جهة أخرى، تشهد الصين تغيرات صادمة في الصناعة، التجارة و الزراعة و التي أصبحت تغزو أسواق العالم بصفة مدهشة.

إن المجاعة التي عرفتها الصين نهاية الخمسينات و بداية الستينات جعلت من حكام الصين الجدد يتبنون سياسة مغايرة تماما للخروج من مأزق الفقر و التخلف، و الحل كان في تبني مبادئ الليبرالية دون التخلي عن النظام السياسي الاشتراكي، أي أن التحولات الاقتصادية لا يمكن في أي حال من الأحوال أن تغير من عمل الآليات السياسية و الإيديولوجية الصينية، فاتجهت الصين إلى فتح أبواب المستثمرين الأجانب و منح تسهيلات

للقطاع الخاص و تشجيع نشاطات للبورصات و التجارة. (Jean Batiste Durosselle, 2009, pp. 445-447)

من مؤشرات القوة الاقتصادية للصين أنها تتمتع بأسرع نمو اقتصادي في العالم فإذا كان معدل النمو الاقتصادي قبل تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي بلغ 5.3% خلال الفترة الممتدة من 1960 إلى 1978، فان هذا المعدل ارتفع ليصل إلى حدود 9.9% منذ 1979 تاريخ بداية الإصلاحات الاقتصادية، و قد وصل معدل النمو الاقتصادي في الصين حاليا لمعدلات قياسية عام 1992 حيث بلغ النمو الاقتصادي حوالي 14.2%، و في 2008 بلغ 13% رغم الأزمة المالية العالمية، فقد بلغ معدل النمو في الصين عام 2010 10.3%.

أما الناتج القومي للصين وصل نهاية عام 2019 إلى 69.78 ترليون يوان حوالي 9.87 ترليون دولار أمريكي، و قد حدث نوع من التأثير المتبادل بين النمو الاقتصادي وانعاش التجارة الخارجية للصين، خاصة على جانب الصادرات حيث ارتفعت تجارة الصين الخارجية بنحو 30% منذ انضمامها لمنظمة التجارة العالمية في 2001م، و قدر حجم التجارة الخارجية في 2019 للصين بنحو 4.17 ترليون دولار، و بلغ الفائض التجاري للصين 38.73 مليار دولار. (فرحات، 2019)

و النتيجة، أن الصين أصبحت أول قوة اقتصادية عالمية متجاوزة الولايات المتحدة فيما يتعلق بنمو الناتج المحلي الخام PIB: Produit Intérieur Brut كما يلي:

. 2014 . الصين 7.3 % مقابل 2.3 % للولايات المتحدة

. 2020 . الصين 6.1 % مقابل **ناقص** 3.4 % للولايات المتحدة.

(Etats Unis -PIB-Produit Interieur Brut, 2020)

أما في الجزائر، مثلها مثل الدول العربية الأخرى التي تعتمد على المحروقات، فقد خلقت هذه الثروة فروق صارخة فيما يتعلق بالتنمية الاجتماعية و الاقتصادية، و النتيجة خلق طبقة من البرجوازية الريعية فاسدة في غالب الأحيان، و لا يمكن الانتظار منها أية مساهمة للنهوض بالاقتصاد الوطني و ترسيخ أسس الديمقراطية على غرار نظيراتها في أوروبا.

فقد مكنت ثروات المحروقات من تخزين ثروات ضخمة دون التمكن من بعث الاقتصاد الحقيقي للبلاد مثل الجزائر، ليبيا و العراق، و النتيجة زيادة في البطالة و الفقر، فشعوب

هذه الدول التي تعيش بفضل ريع المحروقات تترقب و بحسرة كبيرة ثمن برميل النفط كل يوم(Rocheron, 2014, p. 13).

و بالعودة إلى الحالة الاقتصادية و الاجتماعية في الجزائر، من المعلوم أنه، بعد الاستقلال كان الشعب متعطش للتنمية و إلى كل ما حرمه منه الاستعمار، فقد حان وقت المكاسب الاجتماعية، كما عرفت نهاية الثمانينات إصلاحات ليبرالية، لكن انخفاض سعر برميل النفط جعل البلاد تعرف أزمة الديون العمومية اضطرت الدولة الجزائرية لتطبيق الإصلاحات المفروضة من صندوق النقد الدولي و البنك الدولي، و النتيجة كانت بيع أملاك الدولة بأثمان منخفضة جدا "بالدينار الرمزي "و فتحت الأبواب أمام الواردات و الصادرات بكل حرية و التي كانت و مازالت محصورة في المحروقات.

كل هذه السياسات خلقت طبقة برجوازية على حساب الطبقة المتوسطة و زاد الشرخ بين الأغنياء و الفقراء، فأصبحت البلاد أمام اقتصاد طفيلي، و انخفاض سعر النفط أدى بالدولة إلى فرض سياسة التقشف لأكثر من 14 مليون جزائري فقير على حساب أقلية تستفيد من ريع المحروقات، و هو اقتصاد المحسوبية، فكل مؤسسة لبد أن تأخذ بعين الاعتبار الطبقة السياسية الحاكمة آنذاك، حتى أدى الوضع بانفجار الشارع في 19 فيفري 2019.(Bouamama, 2020)

ثالثا: الشراكة الصينية الجزائرية في إطار تنفيذ مشروع طريق الحرير

تسعى الدول النامية التي هي بحاجة إلى تنمية اقتصادها مثل الجزائر إلى إقامة علاقات اقتصادية مع الدول المتقدمة، و على هذا الأساس شكلت العلاقات الجزائرية - الصينية نموذجا جيد، فللجزائر ثوابت متجذرة في سياستها الخارجية متمثلة في احترام الوحدة والسيادة الوطنية، عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول (والعكس صحيح)، السلم والأمن الدوليين، التعاون الاقتصادي والتجاري المتوازن وخاصة الاستثمار المبني على كسب التجربة والتكنولوجيا ودعم المشاريع الاقتصادية الإستراتيجية للبنية التحتية من أجل التنمية المستدامة. (الدبش، 2016)

إن اختيار الصين للمنطقة المغاربية و خاصة الجزائر و المغرب يكمن في الأهمية التالية:

.منطقة على أبواب أوروبا و تمثل شبكة توزيع جيدة نحو أوروبا و إفريقيا عن طريق ميناء شرشال الجزائري (مستقبلا) و ميناء طانجة المغربي.

.سوق للمنتجات الصينية بمائة مليون نسمة يملكون يد عاملة مؤهلة بسعر معقول

. دول في طور التصنيع، يمكنها استقبال المؤسسات الصينية

. شركاء يملكون نفوذ سياسي واسع في إفريقيا

. يملك هؤلاء الشركاء موارد طاقة و الفسفور و الحديد و غيرها من الموارد الأساسية للاقتصاد الصيني.(Edouard, 2020)

1 - الجزائر الشريك الأول للصين

أثبتت الصين للجزائر بأنها في مستوى هذا التوجه والهدف والمسعى الإستراتيجي في معظم المجالات والمشاريع الاقتصادية المبرمجة (البناء والتعمير، السدود والمياه، الفلاحة والري، الطرقات والسكك الحديدية، اكتساب التكنولوجيا في مجال تكرير البترول مثل ما هو منجز بأدرار، وصفقات أخرى مع الصين تمت في (2016) لبناء مصانع تكرير البترول في مناطق متعددة بالجزائر.

فالتعاون البناء والدعم الصيني الهادف أوصل بالعلاقات الجزائرية – الصينية إلى المستوى الإستراتيجي (2014)، حيث أثبت الصينيون للجزائر أنهم كانوا في مستوى المقاييس والكفاءة العالية لإنجاز المشاريع.

وصلت العلاقات الاقتصادية الجزائرية - الصينية إلى أكثر من 9 ملايير دولار سنة 2015 وإذا سارت على نفس الوتيرة يمكن أن تصل إلى أكثر من 15 مليار دولار في السنوات القليلة القادمة خاصة في مجال الاستثمار الصيني بالجزائر، و في إطار البرنامج المكثف للجزائر للبحث عن اقتصاد بديل للنفط، يعتمد على الاستثمار وكسب التكنولوجيا أظهرت الصين في أعلى هرم السلطة استعدادها للتجاوب مع هذا التوجه للجزائر.

يمكن للصين تجسيد هذا الهدف إذا كثفت من استثماراتها بالجزائر في الفلاحة، الصناعة والسياحة، و يتمثل توجه الجزائر خاصة في السنوات الأخيرة إلى إعطاء أولوية قصوى للبحث عن اقتصاد بديل للنفط، خاصة منذ (2013) انخفاض أسعار البترول في السوق العالمية، فميناء شرشال بولاية تيبازة (شمال غرب الجزائر العاصمة) باستثمار أكثر من 3 مليار دولار بشراكة صينية جزائرية يمكن أن يشكل نموذج أمثل لضمان تضاعف العلاقات الاقتصادية الجزائرية الصينية، و الميناء جد هام للبلدين بحكم أنه سيصبح من أكبر الموانئ العربية والإفريقية للتصدير والاستيراد. (الدبش، 2016)

2 - الدبلوماسية الاقتصادية للصين: طريق الحرير بين الشراكة الإستراتيجية و المنافسة

تم إطلاق الحزام الاقتصادي لطريق الحرير في 2013 و الذي يتشكل من شبكة من هياكل النقل البري و البحري و سكك الحديدية، و خطوط أنابيب النفط و الغاز و الاتصالات بشراكة مع 65 دولة و مازالت المفاوضات جارية مع شركاء آخرين ليصل عددهم إلى 80 دولة، و هدف المشروع هو تأمين المواصلات للصين سواءا لصادراتها أو وارداتها من المحروقات و الموارد الأخرى الضرورية لشعبها و اقتصادها، أي تأمين مخزونها من هذه المواد الأساسية، كما تحث الصين شركائها على تطوير هياكل النقل بأنفسهم و في هذا المجال تقدم لهم قروض منخفضة الفائدة 2% حتى 3% من البنك الآسيوي و حتى من صندوق طريق الحرير الذي أنشأته و المدعم ب 40 حتى 50 مليار دولار.(Françoise Nicolas)

أحد شعارات طريق الحرير هو " رابح رابح" إلا أن هناك معيقات و عقبات تخشاها الصين مثل عدم سداد ديون الشركاء و المناطق غير الآمنة بسبب الإرهاب أو احتمالية دخول الصين في حرب ضد الولايات المتحدة، و رغم هذه المخاطر تبقى الصين رافعة التحدي بمشروعها المزمع الانتهاء من تنفيذه في 2049 لتثبت للعالم مصداقية نموذجها في الحكم متحدية النموذج الأوروبي الذي مازال يعارض النظام الصيني.(Lincot, 2018)

أما فيما يتعلق بالشراكة الجزائرية الصينية حول تنفيذ مشروع طريق الحرير فقد تم التوقيع عل اتفاق المفاهمة بين الصين و الجزائر " الحزام الاقتصادي لطريق الحرير البري و البحري " في بكين 2018، و قامت الجزائر بالمصادقة على هذا الاتفاق في 2019، و تؤكد الصين أن العلاقات مع الجزائر تعرف تحولا في التعاون في المجال الصحي، الأمني و الاقتصادي و تبحث اليوم مع نظيرتها الجزائر للوصول إلى التكامل الاقتصادي حتى يصل التعاون إلى أعلى مستوى.(APS, 2020)

و في هذا المجال، نذكر أحد أضخم المشروعات التي تم الاتفاق على تنفيذها بشراكة صينية جزائرية و هو ميناء" شرشال" شرق الجزائر العاصمة و الذي تعول عليه الدولة ليصبح من بين أكبر الموانئ في إفريقيا و الدول العربية.

يعد مشروع ميناء "شرشال" بالجزائر من بين المشاريع الضخمة التي سيبدأ تنفيذها بحلول عام 2022 بشراكة صينية جزائرية بعد دراسات دامت عشر سنوات، و قدر المشروع بمبلغ 4.5 مليار دولار و تنفيذ المشروع سيكون بنسبة 65% من الشركات الصينية

و 35% جزائرية، و هو الشرط الذي أكدت عليه الحكومة الجزائرية لاكتساب التكنولوجيا و الخبرة في مجال بناء الموانئ، يستغرق تنفيذ المشروع مدة 7 سنوات و التمويل يكون صيني و جزائري، و سيمثل نقطة عبور للطريق العابر وسط الصحراء (الجزائر لاغوس)، و يعد ميناء "طانجة" المغربي، المنافس القوي لميناء شرشال في مشروع طريق الحرير الصيني، إلا أن ميناء " شرشال " سيقدم ميزة لا يمكن للمغرب أو دول أخرى منافستها حاليا و هي تزويد حاملات الحاويات و البواخر بالغاز الطبيعي الذي تزخر به البلاد. (Deiss, 2021)

و أخيرا، إن الشراكة الإستراتيجية الصينية الجزائرية أثمرت بانجازات عديدة فيما يتعلق بالبناء و تشييد البنى التحتية للجزائر في وقت قياسي، مثل الطريق السريع شرق غرب، المسجد الأعظم، السكن الاجتماعي و غيرها، استفادت منها الجزائر بنقل الخبرة و التكنولوجيا في الميدان، فهناك حوالي مائة مشروع استثماري صيني بالجزائر، و على هذه الأخيرة أن تدعم هذه الاستثمارات للنهوض بالاقتصاد الوطني.

المحور الثاني: نظام BOT كآلية لتعزيز الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية

لا يمكن لأي دولة أن تحلم بجلب المستثمرين الأجانب و لا أن تقيم علاقات تعاون مع دول أخرى إذا انعدم الشرط الأساسي لتحقيق ذلك و هو الأمن، و لذلك تسعى كل الدول بصفة عامة إلى تحقيق الأمن و الاستقرار و خاصة منها الدول النامية التي هي بحاجة إلى تنمية اقتصادها، و في هذا المجال تختار الدول النامية الأنظمة الملائمة لها في إطار التعاون الاقتصادي و من بينه نظام:

« BOT:Build Operat Transfer » أي، البناء، التشغيل و التحويل، و سنحاول في هذا القسم من البحث أن نعرض إلى مفهوم BOT، ثم إلى تطبيقاته، و أخيرا إلى دور الدبلوماسية الجزائرية لدعم و تعزيز هذه الآلية التعاقدية للتمويل، البديلة للنظام الكلاسيكي في تنفيذ المشاريع الضخمة، و المنافس القوي لنظام عقود الامتياز.

أولا: مفهوم نظام BOT

مشروعات نظام البناء والتشغيل والنقل (BOT) هو تلك المشروعات العامة التي يقوم القطاع الخاص المحلي أو الأجنبي بتمويلها، حيث يقوم بتصميم وبناء وإدارة المشروع وذلك خلال فترة محددة في العادة لا تقل عن 20 سنة، تقوم فيها العلاقة التعاقدية بين الدولة المضيفة ومنفذ المشروع (الشركة المستثمرة) وفق عقد امتياز يخول للشركة المنجزة

للمشروع من الحصول على العائدات خلال فترة الامتياز، وفي نهاية عقد الامتياز تقوم الشركة التي أنجزت المشروع وفق صيغة (BOT) بتحويل ملكية أصول المشروع إلى الحكومة كما هو متفق عليه في العقد، ودون أي مقابل يدفع من قبل الحكومة.

شهد العالم في العقود الأربعة الأخيرة اتجاها متصاعدا لاستخدام نظام BOT كآلية تمويل تعاقدية مكنت الحكومات حول العالم من مواجهة العجز المالي، وفي الثقافة الجزائرية فإن هذا النظام (البناء والتشغيل والنقل ((BOT) مطابق تماما مع صيغ الاستثمار الإسلامي من خلال الصيغ الوقفية في الاستثمار مثل الاستصناع والإجارة وغيرها. إن نظام البناء والتشغيل والنقل (BOT) أصبح بديلاً للتمويل عن طريق الميزانية العامة، أو من خلال القروض الخارجية والمعونات أو التمويل المجمع عن طريق البنوك وذلك لدوره الحيوي في إيجاد مشروعات البنية الأساسية والتنمية، وقد أمكن من خلال BOT التغلب على العقبات التي تواجه الدول في توفير البنية الأساسية. (بوكروح، 2016)

إذا، نظام (B.O.T) أو التشييد والتشغيل ونقل الملكية، مضمونه هو تولي مستثمر من القطاع الخاص بعد الترخيص له من الدولة المضيفة أو الجهة الحكومية المختصة بتشييد وبناء أي من مشروعات البنية الأساسية كإنشاء مطار أو محطة لتوليد الكهرباء أو طرقات أو موانئ من موارده الخاصة على أن يتولى تشغيله وإدارته بعد الانتهاء منه لمدة امتياز معينة تتراوح عادة ما بين 30 أو 40 سنة أو أقل حسب نوعية المشروع و الاتفاق مع الدولة المضيفة، وخلالها يتولى تشغيل المشروع بحيث يحصل من خلاله على التكاليف التي تحملها، بالإضافة إلى تحقيق أرباح من خلال العوائد والرسوم التي يدفعها مستخدمو هذا المشروع، وبعد انتهاء مدة الامتياز يتم نقل المشروع بعناصره إلى الدولة.

يتوقف نجاح مشروع BOT عن مدى مساهمة الدولة المضيفة و الدعم الذي تريد أو تستطيع هذه الدولة منحه للمشروع، و ذلك عن طريق خلق بيئة سياسية و اقتصادية مستقرة، و أيضا إطار مؤسسي وتنظيمي واضح، ديناميكي و أداء في أعلى المستويات يلائم نظام BOT، و هذه الظروف تساهم من تقليل المخاطر التي يمكن أن تصيب هذه العمليات، أي المخاطر المتعلقة بالدولة المضيفة مثل تلك الخاصة بالسياق السياسي، الاقتصادي و القانوني للدولة، هذا من جهة، و من جهة أخرى هناك المخاطر المتعلقة بالمشروع نفسه مثل الصعوبات التقنية، الإدارية و المالية. (Tafoti, 2014, p. 3)

الرسم التخطيطي لتركيبة تعاقدية كلاسيكية لنظامBOT (Tafoti, 2014, pp. 3-4)

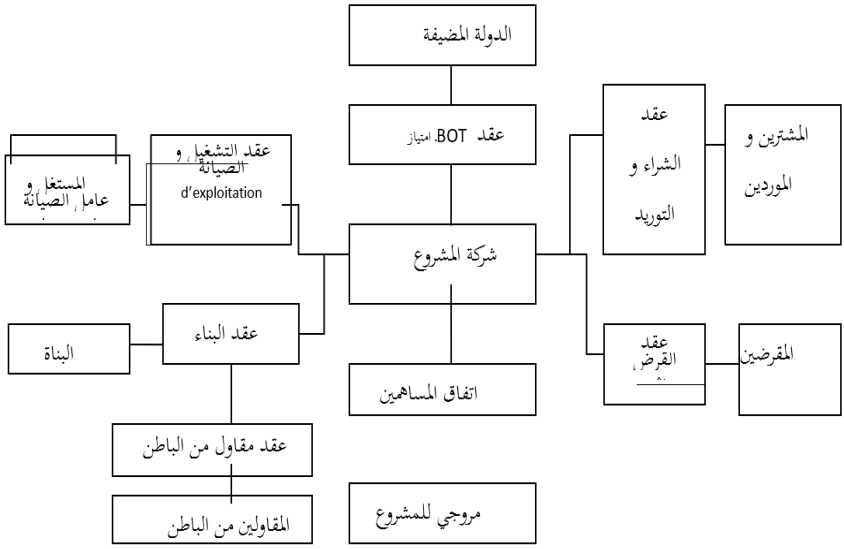

ثانيا: تطبيقات نظام BOT في العالم و في إفريقيا

هناك العديد من الدول تلجأ إلى نظام BOT كآلية لتمويل المشاريع الحساسة بدلا من عقود الامتياز العادية، و من بين هذه الدول نجد البكستان، تركيا، تيلاندا، تيوان، الهند، العربية السعودية، البحرين، مصر، إيران، اليابان، ماليزيا و الفلبين و بعض الولايات في الولايات المتحدة، و الصين، و أول مشروع BOT أنجز في 1979 لبناء" فندق الصين" في هونغ كونغ من قائم بالأعمال بريطاني.

1 - نظام BOT في الصين:

قبل 2017 جاءت التقارير حول تنمية الاستثمار و التعاون للصين بالخارج أن الشركات الصينية تفضل عقود تسليم المفتاح على أساس الضمانات السيادية التي تم التفاوض عليها من قبل الحكومة الصينية بسبب عدم الاستقرار في الدول المعنية، لكن الحكومة الصينية و في إطار تنفيذ مشروع طريق الحرير كانت و مازالت تفضل نظام BOT في تعاملاتها حتى تتفادى التمويل الصيني، أي حتى لا تتحمل الحكومة الصينية تمويل المشاريع من خزينتها العمومية.

أما في التقرير لعام 2017 فيظهر التوجه الواضح للحكومة الصينية تحث فيه الشركات إلى استخدام نظام البناء و التشغيل بدلا من نظام الامتياز الكلاسيكي، علما أن في النظام الأول تدفع مستحقات صاحب المشروع من المستعملين، أما النظام الثاني فالسلطة

العمومية هي التي تدفع المستحقات لمصالح التشغيل، و هنا يتضح التحول الواضح للحكومة الصينية في عزوفها عن النظام التقليدي و الاتجاه نحو BOT.

تمثل تقنية BOT تغيير في نموذج إنجاز المشاريع الكبرى حيث آلياته و إجراءاته يمكن أن تشكل مصدر إلهام لتحسين النماذج التقليدية لإنجاز المشاريع العامة، و يبدو أن الصين اتجهت نحو هذا السياق، حيث استطاعت الجمع بين التقنيات الكلاسيكية لإنجاز المشاريع العامة و نظام BOT، وفي تطبيقاتها العديدة لمشاريع BOT بدأت الصين تطبيقه مرحلة بعد مرحلة عن طريق إنجاز عدد من مشاريع تجريبية لتصبح نموذج يمكنه جلب المستثمرين من خلاله، في قطاعات الطاقة، المياه، النقل، ثم بعدها في مشاريع أخرى للبنية التحتية.(Pairault, 2018, p. 5)

2 - نظام BOT في إفريقيا

يمكن نظام BOT من تنفيذ عدد كبير من المشاريع العامة و الخاصة في إفريقيا، و لكن لبد من التوضيح أن هذه الآلية ليست جديدة على القارة، فمثلا عرفت كل من دولة ساحل العاج و المزنبيق إنجاز عدة مشاريع عن طريق BOT، و بعض الدول الإفريقية خصصت لهذا النظام تشريعات خاصة به مثل السنغال و غينيا كناكري، و عليه فإن احتمالية استخدام هذا النظام في إفريقيا ممكنة و فعالة خاصة في مشاريع القطاع العام.

يمثل BOT العديد من الاحتمالات المرتبطة بتنفيذ المشاريع في إفريقيا، فهو يتضمن العديد من الإيجابيات بالنسبة للدول الإفريقية المضيفة لهذا النوع من العمليات، فهو يناسب إنجاز المشاريع للبنية التحتية في آجال قصيرة بدون زيادة الضغط الضريبي على المواطنين و لا زيادة العجز المالي التي تعاني منه جل الدول الإفريقية، و أحيانا في بعض المشاريع يتحمل تكاليف الإنجاز المستعملين وحدهم للمشروع دون باقي المواطنين، و بالتالي يصبح BOT أداة للترويج للمستثمرين الأجانب و يسمح بنقل التكنولوجيا للدولة المضيفة.

يظهر BOT كأداة للسياسة العامة يمكنه تحقيق العديد من المشاريع في إفريقيا بأفضل إنجاز و ضمانة قانونية حقيقية، و بغض النظر عن قدرة و كفاءة الشركاء الخواص لإنجاز فعليا هذه المشاريع، فالدول الإفريقية تصبح لديها كفاءة مزدوجة، من جهة قدرتها على صياغة عقود التي بها ستنفذ هذه المشاريع و من جهة أخرى ضمان التنفيذ الجيد لهذه العقود. (Tafoti, 2014, pp. 1-5)

ثالثا: دور الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية للترويج لنظام BOT

حسب التوجيهات و الإرشادات التي أصدرتها وزارة الشؤون الخارجية للبعثات الدبلوماسية و القنصلية في الجزائر حول العمل الدبلوماسي الاقتصادي الجزائري لدعم المصدرين الجزائريين، و البحث في كيفية جلب المستثمرين الأجانب إلى الجزائر، فهذه التوجيهات ناقصة، إذ لبد من طرح فكرة جديدة لعملية التمويل، سواء بالنسبة للجزائر كدولة مضيفة، أي مستقبلة للمستثمرين الأجانب، أو بالنسبة للشركات الجزائرية العامة و الخاصة للاستثمار في الأسواق الأجنبية و خاصة في الدول الإفريقية و المهيأة لنظام BOT كما رأينا سابقا.

تعاني الشركات الجزائرية في القطاع العام و القطاع الخاص من نقص الأموال و السيولة على مستوى البنوك الجزائرية، كما تعاني الدولة الجزائرية من عجز في ميزانياتها و تحتاج فعلا إلى إصلاحات عاجلة لتدارك هذا العجز، و التنمية الاقتصادية تحتاج إلى أموال، و يمثل نظام BOT آلية جيدة في هذه الظروف الاقتصادية الصعبة للجزائر، و عليه، على وزارة الشؤون الخارجية أن تعمل على دعم السفارات بمختصين اقتصاديين و فنيين متخصصين لتقديم النصائح و التعريف بنظام BOT عندما يتقدم إليها المستثمرين الوطنيين و الأجانب.

فهذه الآلية تضمن للجزائر كدولة مضيفة استمرار تنفيذ المشاريع دون أن تدفع تمويلها من الخزينة العمومية، كما تضمن هذه الآلية أيضا دخول العائدات من العملة الصعبة بالنسبة للشركات الجزائرية المستثمرة في الأسواق الأجنبية، فهذه الآلية تسمح باستغلال المشروع لعدة عقود قد تفوق 30 أو 40 سنة، و لا ننسى أنه خلال مدة الاستغلال الطويلة ستستفيد الدولة المضيفة من هذه المشاريع الضخمة بحيث ستساهم بصفة كبيرة في خفض نسبة البطالة مثل الجزائر و التي تعاني من هذه الأزمة، و تكون المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي بها من حيث استهلاك الأسرة و الذي يمثل بيانات أساسية للصحة الاقتصادية لبلدنا فهو يمثل تقليديًا المصدر الرئيسي لنمو الاقتصاد الجزائري.

خاتمة

إن اختيار موضوع البحث حول دور الشراكة الصينية الجزائرية في تحقيق التنمية الاقتصادية بالجزائر الجديدة " نظام BOTنموذجا" ليس اعتباطيا، إنما كون هذه الشراكة الإستراتيجية مكنت الشريك الجزائري من الشركات العامة و الخاصة التي أنجزت العديد

من المشروعات الضخمة بالجزائر من اكتساب التكنولوجيا و خبرة في مجال البناء و التشييد للبنى التحتية، و هو ما يسهل عليها اقتحام الأسواق الأجنبية إما عن طريق عقود امتياز كلاسيكية أو عن طريق نظام BOT، و هذا النظام أفضل، فهو يفتح الأبواب للمستثمرين نظرا للعجز المالي و النقدي الذي تعاني منه الدول الفقيرة.

تمثل الجزائر بالنسبة لموقعها الإستراتيجي و منشآتها، دولة مضيفة تستقطب المستثمرين الأجانب في العديد من القطاعات، و هو ما نراه فعلا للدخول القوي للمستثمر الصيني بيد عاملة صينية في التراب الجزائري ب 40 ألف عامل، و هو أقوى عدد للعمال الصينيين في أي دولة أخرى، و هذا الأخير أصبح منذ 2017 يلجأ في استثماراته إلى نظام BOT، فعلى السلطات الجزائرية أن تعزز هذا النظام بغطاء قانوني مثل ما فعلت السنغال و غيرها من الدول الإفريقية.

توصيات:.

.ضرورة الاقتداء بالنموذج الصيني للخروج من الأزمة الاقتصادية التي تعرفها الجزائر، فقد أثبتت الدبلوماسية الاقتصادية الصينية قوتها عالميا و خاصة أثناء جائحة كورونا، حيث خرجت الصين بأقل ضرر اقتصاديا في مواجهة الدول العظمى

. إنشاء مصلحة خاصة على مستوى السفارات الجزائرية للترويج و تقديم النصائح و الإرشادات حول إيجابية آلية نظام BOT للاستثمار في إطاره.

.عقد ندوات و لقاءات بين أرباب العمل و الوزارات المختصة حول سلامة و فعالية نظام BOT الذي يتناسب و الأسس التي يقوم عليها النظام الاقتصادي الإسلامي من حيث تحريم الربي و الفوائد المدمرة لاقتصاد الدول، و التي كانت و ما زالت سببا في الأزمات المالية العالمية السابقة و الحالية.

Bibliographie

- APS. (2020, Décembre 20). *Relations algéro-chinoises: un partenariat stratégique global et ambitieux.* Consulté le 12 22, 2021, sur APS, Algérie Presse Service: https://www.aps.dz/algerie/114601-relations-algero-chinoises-un-partenariat-strategique-global-et-ambitieux

- Bouamama, S. (2020, Janvier 13). Algérie, Iran, Irak, Trump, boulversements stratégiques et révoltes populaires. *Investig'Action.* (M. Colon, Intervieweur) https://www.youtube.com/watch?v=x9GPq5l2M5k&t=1620s.
- Bousselham, A. (2005). *Regards sur la diplomatie algérienne.* Alger, Algérie: Casbah Editions.
- Brut, G. /.-P. (2020). *Etats Unis -PIB-Produit Interieur Brut.* Consulté le 12 22, 2021, sur countryeconomy.com: https://fr.countryeconomy.com/gouvernement/pib/etats-unis?year=2020
- Deiss, H. (2021, Mai 26). *Port du centre-Cherchell: les premiers terminaux seront opérationnels en 2025.* Consulté le 12 24, 2021, sur Port et corridor: https://portsetcorridors.com/2021/port-du-centre-cherchell-operationnels-2025/
- Edouard, J. (2020, Novembre 27). *Les investissements chinois au magreb*. Consulté le 12 27, 2021, sur Ecole de guerre économique: https://www.ege.fr/infoguerre/2020/11/investissements-chinois-maghreb
- Françoise Nicolas, S. J. (2021). *La diplomatie économique de la Chine: rival systémique, partenaire stratégique*. Consulté le 12 22, 2021, sur Franceculture: https://www.radiofrance.fr/franceculture/la-diplomatie-economique-de-la-chine-rival-systemique-partenaire-strategique-8412766
- Jean Batiste Durosselle, A. K. (2009). *Histoire des relations internationales de 1945 à non jours* (éd. 15e édition, Vol. II). France: Armand Colin.
- Lincot, E. (2018, Mai). *Les enjeux stratégiques des routes de la soie*. Consulté le 12 26, 2021, sur IRIS, Asia focus: www.iris-france.org
- Pairault, T. (2018, Fevrier 22). *Contrats EPC vs contrats BOT.* Consulté le 12 27, 2021, sur Presence Chinoise en Afrique (EHESS): https://www.pairault.fr/sinaf/index.php/15-references/1268-contrats-epc-vs-contrats-bot
- Rocheron, A. (2014). Bilan du Printemps arabe. *Géopolitique du Printemps arabe*, (p. 13). Bruxelles.

- Tafoti, R. (2014, Fevrier 20). *Redécouvrir la technique du Build, Operate and Transfer (BOT) pour une réalisation optimale de projets publics et privés en Afrique*. Consulté le 12 20, 2021, sur Revue de l'ERSUMA:Droit des affaires: https://revue.ersuma.org/no-3-septembre-2013/etudes-27/article/redecouvrir-la-technique-du-build

قائمة المراجع بالعربية

- إسماعيل الدبش. (5 ديسمبر, 2016). المنفعة المتبادلة في سياسة الصين الخارجية، دراسة حالة العلاقات الصينية الجزائرية. *يومية الشعب*.
- عبد الوهاب بوكروح. (17 يناير, 2016). *تأكيدا لانفراد "الجزائر اليوم": ميناء شرشال بشراكة جزائرية صينية بطريقة (BOT)*. تاريخ الاسترداد 07 04, 2017، من الجزائر اليوم: https://www.aljazairalyoum.dz/
- محمد فرحات. (15 07, 2019). *الاقتصاد الصيني يتخطى الأمريكي خلال 10 سنوات*. تاريخ الاسترداد 27 03, 2020، من العين الإخبارية: https://al-ain.com/article/china-second-most-important-player-global-economy

التجارة الخارجية للجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية: أي إستراتيجية لتنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات

Algeria's Foreign Trade Under Economic Reforms: What Strategy to Diversify Exports Outside the Hydrocarbon Sector

حمياز سمير

جامعة بومرداس

s.hamiaz@univ-boumerdes.dz

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية، إلى الوقوف على تشخيص وتحليل واقع التجارة الخارجية الجزائرية، وإبراز المخاطر والتبعات التي تنطوي عليها التبعية المطلقة لقطاع المحروقات، بالإضافة إلى بحث مضامين وأبعاد الإستراتيجية التي يتعين على الجزائر الارتكاز عليها في الأفق المنظور لترقية وتنويع الصادرات خارج المحروقات، مع إبراز التحديات التي تواجهها واقتراح الحلول والبدائل التي من شأنها توسيع مدارك نظر صناع القرار، بخصوص كيفية التخلص من مخاطر التبعية المطلقة للمحروقات على مستوى التجارة الخارجية.

الكلمات المفتاحية: التجارة الخارجية، الإصلاحات الاقتصادية. تنويع الصادرات، التنمية، الجزائر.

Abstract:

This research paper aims to stand on the diagnosis and analysis of the reality of Algerian foreign trade, and to highlight the risks and consequences involved in the absolute dependence on the hydrocarbon sector, in addition to examining the contents and dimensions of the strategy that Algeria must rely on the foreseeable horizon to promote and diversify exports outside hydrocarbons, while highlighting the challenges It faces and proposes solutions and alternatives that would broaden the perceptions of decision-makers regarding how to get rid of the risks of absolute dependence on hydrocarbons at the level of foreign trade.

Keywords: foreign trade, economic reforms, diversification of exports, development, Algeria.

مقدمة:

يعد اللجوء إلى ترقية وتنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات، مسألة ضرورية **وحتمية إستراتيجية**، ليس فقط لتجنب الأزمات الاقتصادية التي تعاني منها الدول الريعية، التي عادة ما تكون اقتصادياتها رهينة لتقلبات أسعار النفط (المرض الهولندي)، وإنما أيضا لكون إستراتيجية التنويع من الصادرات من شأنها توفير مصادر أساسية يمكن الاعتماد عليها لتوفير الاحتياجات من النقد الأجنبي (العملة الصعبة) بشكل منظم، علاوة على ذلك، فإن التنويع من الصادرات يشكل عنصرا أساسيا داعما لديناميكية النمو الاقتصادي، لما له من آثار ايجابية على الميزان التجاري، ميزان المدفوعات وعلى الدخل الإجمالي.

والملاحظ أنه بالرغم من الأهمية الحيوية التي تنطوي عليها إستراتيجية ترقية وتنويع الصادرات خارج المحروقات، وما تفرزه من آثار إيجابية على الاقتصاد الوطني، إلا أن الواقع يقر بأن التجارة الخارجية للجزائر لا تزال تعاني تبعية مطلقة لقطاع المحروقات الذي يستحوذ على حوالي 97 % من التجارة الخارجية، الأمر الذي يؤدي إلى إفراز مضاعفات خطيرة على الاقتصاد الوطني، ومن ذلك، مخاطر الانكشافية والتعرض

للأزمات، إضعاف القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني، الاغتراب التصديري وانعدام ثقافة التصدير لدى المنتجين المحليين، والعجز عن استغلال الفرص المتاحة في الأسواق الخارجية...الخ.

وبالنظر إلى هذه المخاطر التي تنطوي عليها التبعية المطلقة للمحروقات، فقد أدركت الحكومة الجزائرية أهمية هندسة وتطوير إستراتيجية فعالة لترقية وتنويع الصادرات خارج المحروقات، من خلال تفعيل جملة من الإجراءات والتدابير، ومن ذلك، المراهنة على رفع الأداء التصديري وتأهيل تنافسية المؤسسات الاقتصادية الوطنية التي تعاني من إختلالات هيكلية تجسدت في ظاهرة الاغتراب التصديري، العمل على جذب الاستثمار الأجنبي، العمل على تنويع هيكل الصادرات الوطنية والقضاء على إختلالاته البنيوية، بحيث يتم تعويض صادرات المحروقات شيئا فشيئا بصادرات متنوعة صناعية وزراعية.

تنبع أهمية هذه الورقة البحثية، في كونها تأتي في وقت بدأت تظهر فيه بوادر وإرهاصات زيادة اهتمام الحكومة الجزائرية بمسألة البحث عن بدائل إستراتيجية لمرحلة ما بعد نضوب الطاقات الأحفورية، من خلال العمل على إنعاش الصادرات خارج المحروقات، بالتركيز على الثروات الزراعية والصناعية الدائمة.

كما تبرز الأهمية التي تكتسيها هذه الورقة البحثية، باعتبارها تركز على مسألة بالغة الأهمية، تتمثل في ضرورة وحتمية إعادة هيكلة قطاع الصادرات الوطنية لتنويع مصادر الدخل الوطني خارج المحروقات، كسياسة بديلة على المدى البعيد، باعتبار البترول طاقة زائلة تخضع للتقلبات الدولية. ولذلك، فإن التنويع من صادرات التجارة الخارجية أضحى ضرورة لا يقتضيها التطور الديناميكي للاقتصاد الجزائري فحسب، بل يستوجبها الاندماج في المنظومة الاقتصادية العالمية لتقاسم المزايا الناتجة عن تحرير التجارة الدولية.

أهداف الورقة البحثية:

تتوخى هذه الورقة البحثية، تحقيق الأهداف التالية:

- تشخيص وتحليل واقع التجارة الخارجية للجزائر، وإبراز المخاطر والتبعات التي تنطوي عليها التبعية المطلقة لقطاع المحروقات.

- ❖ الوقوف على دراسة مضامين وأبعاد إستراتيجية ترقية وتنويع الصادرات خارج المحروقات، وتبيان الشروط والمتطلبات التي تقتضيها نجاعة وفعالية هذه الإستراتيجية، وكذا التحديات التي تواجهها.
- ❖ محاولة تقديم مجموعة من الحلول والبدائل التي من شأنها توسيع مدارك نظر صناع القرار، بخصوص كيفية التخلص من التبعية المطلقة للمحروقات على مستوى التجارة الخارجية.

إشكالية الورقة البحثية:

تأسيسا على ما سبق، تحاول هذه الورقة البحثية الإجابة على الإشكالية التالية:

في ظل المخاطر التي تنطوي عليها تبعية الاقتصاد الوطني والتجارة الخارجية للمحروقات، كيف يمكن هندسة وتطوير إستراتيجية فعالة لترقية وتنويع الصادرات خارج المحروقات؟ وما هي التبعات والمخاطر المترتبة عن الاستمرار في التبعية المطلقة لقطاع المحروقات؟ وما هي المضامين والأبعاد التي تنطوي عليها إستراتيجية ترقية الصادرات خارج المحروقات؟ وما هي التحديات والمعيقات التي تواجهها؟ وفيما تتمثل الحلول والبدائل التي من شأنها توسيع الأفق الإستراتيجي لصانع القرار، بخصوص كيفية التخلص من التبعية للمحروقات على مستوى التجارة الخارجية؟.

منهجية الورقة البحثية:

لمعالجة الموضوع تم الاعتماد على الاعتماد على المناهج التالية:

- **المنهج الوصفي:** بحيث يساعد على تقديم توصيف شامل لواقع التجارة الخارجية الجزائرية التي تعاني من اغتراب تصديري، نتيجة التبعية المطلقة لقطاع المحروقات.
- **المنهج التحليلي:** بحيث لا تكتفي فقط هذه الدراسة بوصف الظاهرة، وإنما تهدف إلى تحليل واقع التجارة الخارجية وتفسير أسباب ضعف الأداء التصديري، فضلا عن محاولة تقديم تحليل شامل لمضامين وأبعاد الإستراتيجية الجزائرية لترقية الصادرات خارج المحروقات.
- **المنهج الإحصائي:** بحكم الاستعانة بلغة الأرقام وببعض الإحصائيات التي تساعد على التأصيل الجيد للموضوع محل الدراسة.

هيكلية وتقسيم الورقة البحثية:

سعيا للإجابة على الإشكالية، فقد تم تقسيم هذه الورقة البحثية إلى هيكلية منهجية متضمنة للمحاور التالية:

- **المحور الأول:** الإطار النظري للتجارة الخارجية.
- **المحور الثاني:** دراسة تشخيصية لواقع التجارة الخارجية الجزائرية ومخاطر التبعية لقطاع المحروقات.
- **المحور الثالث:** نحو هندسة إستراتيجية فعالة لترقية وتنويع الصادرات خارج المحروقات.
- **المحور الرابع:** التحديات والمعيقات التي تواجه إستراتيجية ترقية وتنويع الصادرات خارج المحروقات.

المحور الأول: الإطار النظري للتجارة الخارجية

تكتسي التجارة الخارجية أهمية بالغة، خاصة في ظل الانفتاح الذي يشهده الاقتصاد العالمي، ولذلك، يتحتم على الدولة اعتماد السياسات التجارية الكفيلة بتحقيق الأهداف والمصالح الوطنية المنشودة (baillargeon, 1999, p.150). وتعد التجارة الخارجية **"فرع من فروع علم الاقتصاد الذي يهتم بدراسة الصفقات الاقتصادية والتبادل التجاري الذي يتم بين الدولة والعالم الخارجي، في صوره الثلاث المتمثلة في انتقال السلع والخدمات والأفراد ورؤوس الأموال."** (سعيد، 2001، ص13-16) وترتبط التجارة الخارجية ارتباطا وثيقا **بظاهرة التخصص والتقسيم الدولي للعمل** الذي يؤدي بالضرورة إلى قيام التبادل التجاري بين الدول.

وتعد التجارة الخارجية مؤشرا جوهريا لقياس قدرة الدول الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولي، وانعكاس ذلك على رصيد الدولة من العملات الأجنبية، وما له من آثار على الميزان التجاري،كما يمكن للتجارة الخارجية أن تشكل مدخلا أساسيا لتحقيق التنمية الاقتصادية، وبالخصوص عند تشجيع الصادرات، الأمر الذي يؤدي إلى الحصول على مكاسب جديدة في صورة رأس مال أجنبي يلعب دورا هاما في زيادة الاستثمارات الجديدة في بناء المصانع وإنشاء البنى الأساسية..، وهو ما يفضي إلى زيادة التكوين لرأس المال والنهوض بالاقتصاد ودفع عجلة التنمية (abdelkrim, 1998, p58).

كما تبرز أهمية التجارة الخارجية، في كونها توفر منفذاً لتصريف فائض الإنتاج عن حاجة السوق المحلية، والاستفادة من ذلك في تعزيز الميزانية من الصرف الأجنبي، علاوة على ذلك، فهي تساعد على الحصول على المزيد من السلع والخدمات بأقل تكلفة، نتيجة لمبدأ التخصص الدولي (العصار، 2000، ص16).

كما تجدر الإشارة، أن التجارة الخارجية تتداخل مع مفهوم السياسية التجارية، الذي ينصرف إلى "مجموعة من القواعد والأدوات والأساليب الإجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة في مجال التجارة الدولية، لتعظيم العائد، وكذا لتحقيق تنمية اقتصادية، من خلال التعامل مع باقي دول العالم في إطار تحقيق هدف التوازن الخارجي ضمن منظومة تحقيق الأهداف الاقتصادية الأخرى للمجتمع خلال فترة زمنية معينة كهدف التشغيل التام واستقرار الصرف...الخ". كما يُقصد بالسياسة التجارية مجموعة من الوسائل التي تلجأ إليها الدولة في تجارتها الخارجية، قصد تحقيق الأهداف التي ترمي إليها كالتوظيف، الاكتفاء الذاتي تثبيت سعر الصرف...الخ" (مجدي، 1998، ص19).

والحقيقة أن الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها السياسة التجارية تختلف من دولة إلى أخرى، فهناك الأهداف الاقتصادية التي تتوخى تنمية الاقتصاد الوطني وحماية الصناعات الوطنية، وكذا تحقيق توازن ميزان المدفوعات..، والأهداف السياسية التي تسعى إلى توفير أكبر قدر من الاستقلال وتحقيق الاكتفاء الذاتي، والأهداف الاجتماعية، مثل حماية الصحة العامة، عن طريق منع استيراد المواد المخدرة وتشديد القيود على استيراد المشروبات الكحولية أو حماية مصالح فئات اجتماعية معينة كالمزارعين، بالحد من استيراد المنتوجات الزراعية...الخ (عوض الله، 1999، ص105).

المحور الثاني: دراسة تشخيصية لو اقع التجارة الخارجية الجز ائرية ومخاطر التبعية لقطاع المحروقات

من الثابت، أن الجزائر تعتمد بشكل أساسي على صادرات المحروقات في تمويل احتياطاتها من العملة الصعبة، ولم تكن إجراءات وتدابير دعم وتشجيع الصادرات خارج المحروقات التي شرع فيها بداية من 1996 لترفع من مستوى نجاعة المؤسسات الجزائرية في قطاع التصدير، إذ ظلت لا تتعدى 3% في أحسن الظروف(سعيدي، 2002، ص ص11-12).

والملاحظ أن قطاع المحروقات لا يزال **يستحوذ ويسيطر على حوالي 97% من إجمالي الصادرات**، وهو ما يعني أنه المساهم الرئيسي في النمو الذي تعرفه الصادرات، ويعكس بالمقابل **الضعف الهيكلي والقصور البنيوي** للصادرات الجزائرية خارج المحروقات.

وبالرجوع إلى البيانات الإحصائية نجد أن الصادرات الجزائرية تتكون أساسا من المحروقات (1986: 97.7%، 1995: 96.2%، 2007: 97.8%) بينما المنتجات من غير المحروقات لا تشكل إلاّ (1986: 2.3%، 1995: 3.8%، 2007: 2.2%) على التوالي (شريط، 2004، ص109-116).

وعليه، فإن صادرات الجزائر خارج المحروقات ضعيفة، وتتوزع على مواد التجهيز الصناعي والمواد نصف المصنعة والمنتجات الغذائية، كما يوضح الجدول التالي:

الجدول رقم (1): الصادرات الجزائرية حسب مجموعات الاستعمال 2008-2009
الوحدة: مليون دولار.

	2008		2009		معدل التغير
	القيمة	%	القيمة	%	%
المنتجات الغذائية	119	0.15	113	0.25	- 5.04
طاقة ومزيتات	77361	97.56	44128	97.64	- 42.96
منتجات خام	334	0.42	170	0.38	- 49.10
سلع نصف مصنعة	1384	1.75	692	1.53	- 50.00
سلع تجهيز صناعية	67	0.08	42	0.09	- 27.31
سلع استهلاكية غير غذائية	32	0.04	49	0.11	53.13
المجموع	79298	100	45194	100	- 43.01

المصدر: شريط عابد، (2004)، "واقع الشراكة الاقتصادية الأورومتوسطية مع دول المغرب العربي"، **مجلة العلوم الإنسانية**، العدد 21، ص119.

انطلاقا من الجدول أعلاه، يمكن القول، أن صادرات الجزائر خارج قطاع الطاقة موزعة على مواد التجهيز الصناعي والمواد نصف المصنعة والمنتجات الغذائية. ويرجع الضعف المسجل من طرف الاقتصاد الوطني إلى تراجع دور المؤسسات العمومية في المشاركة والتأطير، وكذا حل الديوان الوطني للتمور، والمؤسسة الوطنية للفلين ومؤسسات النسيج والجلود...، إلى جانب نقص التوعية والتأطير في المجال الفلاحي، ونقص الاستثمارات الخارجية المباشرة، التي تعتمد على الشراكة في المجال التجاري وتجاهلها المجال الصناعي والزراعي، ما نتج عنه اقتصار صادرات الفلاحة على بعض المنتجات بقيمة إجمالية ضعيفة.

بالإضافة إلى فشل المخططات التنموية الساعية لرفع حصصها في الأسواق الدولية، حيث يعود الضعف الحقيقي لتنافسية الصادرات الجزائرية إلى سيطرة المحروقات على هيكلها الإجمالي بأكثر من 97%، وعلى هذا الأساس، فإن الصادرات الفعلية من مواد التجهيز أو المواد نصف المصنعة تظل جد هامشية، مما يكشف عن عجز كبير في النسيج الفلاحي والصناعي الجزائري.(لوصيف، 2013، ص174). ومن هذا المنطلق، يمكن القول، أن تنمية الصادرات الفلاحية والصناعية تعد بمثابة **القضية المحورية** للحكومة الجزائرية، بالنظر للاعتماد الكبير على المحروقات كمورد وحيد لتمويل النفقات العامة.

على ضوء ما تقدم، يتضح مدى ضعف تنافسية الاقتصاد الوطني، حيث يصنف خبراء المنتدى الاقتصادي العالمي في تقاريره الخاصة بمؤشر التنافسية، الاقتصاد الجزائري ضمن الاقتصاديات التي تعاني من استفحال ظاهرة التبعية المطلقة للثروات الريعية الناضبة وتأثيرها السلبي على الميزان التجاري، كمحصلة للإختلالات البنيوية وتدهور شروط التبادل في الأسواق الدولية، وهذا مؤشر كاف على عدم تحمل الاقتصاد الوطني للصدمات الخارجية حيث يتأثر كثيرا بالتذبذبات الطارئة على أسعار المحروقات في البورصات العالمية من ناحية، وبالتقلبات الجارية على أسعار صرف العملات الصعبة (الدولار واليورو) من جهة أخرى. (علالي، 2014، ص ص285-286).

وتأسيسا على ذلك، يتعين على السلطات المراهنة على ترقية تنافسية المنتوج الوطني ليس فقط لاقتحام الأسواق الأجنبية والصمود تجاه منتوجات الدول الأخرى، وإنما أيضا من أجل تحقيق الاستقرار الداخلي وتجنب الأزمات الاجتماعية والاقتصادية، خاصة

وأن الجزائر دولة ريعية تتأثر أوضاعها السياسية والاجتماعية والاقتصادية بتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية (عبد الكريم، 2008، ص ص87-88).

المحور الثالث: نحو هندسة إستراتيجية فعالة لترقية وتنويع الصادرات خارج المحروقات

يعد اللجوء إلى هندسة إستراتيجية فعالة لترقية وتنويع الصادرات خارج المحروقات، **ضرورة إستراتيجية** في ظل المتغيرات الاقتصادية الراهنة، وبالخصوص في ظل التبعات الخطيرة المترتبة على الاعتماد المفرط على مداخيل المحروقات.

علاوة على ذلك، فإن التفكير الإستراتيجي المرتبط بتنويع الصادرات يكتسي أهمية بالغة، للاندماج الديناميكي في الاقتصاد العالمي، ولإيجاد بدائل تنموية متنوعة كمصادر للحصول على العملة الصعبة والحيلولة دون الوقوع في معضلة **العقدة الهولندية** (مطرقة تقلبات أسعار النفط، وسندان تذبذبات صرف العملات في البورصات العالمية)، خاصة وأن المصادر الأخرى من المواد الأولية لا تتصف بالاستقرار والاستمرارية، ولأجل هذا تسعى الحكومة الجزائرية إلى التركيز على سياسة تشجيع الصادرات كعملية تنموية طويلة الأجل، حيث أدركت أن تنويع هيكل الصادرات الوطنية والقضاء على الاختلال الهيكلي لها، أصبح مسألة حتمية بحيث يتم تعويض صادرات المحروقات شيئا فشيئا بصادرات متنوعة صناعية، زراعية.

ومن هذا المنطلق، أولت الحكومة الجزائرية خاصة مع انهيار أسعار النفط اهتماما بالغا بضرورة تفعيل جملة من الإجراءات والتدابير تعمل كمنظومة تحفيزية لتعزيز الأداء التنافسي للمؤسسة الاقتصادية كمحرك تصديري هائل. بيد أن معالجة مشكلة التبعية المطلق للمحروقات وما تفرزه من مضاعفات خطيرة يقتضي بالأساس العمل على هندسة إستراتيجية محكمة وشاملة تأخذ في الاعتبار مواطن الضعف والخلل وأن تعالج مختلف الجوانب الهيكلية والتنظيمية للتجارة الخارجية الجزائرية.

وتأسيسا على ذلك، فقد حاولت السلطات العمومية سعيا منها لترقية وتنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات إلى صياغة:

- **إطار قانوني:** يكرس تحرير التجارة الخارجية، ويحدد الاستثناءات الخاصة، مع إدماج الانشغالات المتمثلة في حماية الإنتاج الوطني وترقية الصادرات بفضل إجراءات متوافقة مع التزامات الجزائر مع قواعد التجارة العالمية، بالإضافة إلى

حصر مختلف العراقيل التي تواجه المصدر وترجمتها بعد ذلك في شكل تسهيلات على المستوى المالي والضريبي والجمركي (حمشة، 2012، ص97).

- **إطار تأميني وتمويلي:** من خلال إنشاء نظام جديد لضمان الصادرات مع بداية 1996 تديره الشركة الجزائرية لضمان الصادرات CAGEX، حيث يتم بموجب هذا النظام تأمين الشركات المصدرة من الأخطار التجارية وغير التجارية وأخطار الكوارث الطبيعية. بالإضافة إلى تقديم قروض للمؤسسات الراغبة في التصدير سواء لاستيراد المواد الأولية الداخلة في المنتجات المعدة للتصدير، أو أثناء العملية التصديرية، أو بإنشاء الشباك الوحيد على مستوى البنوك لتسهيل العمليات المالية للمصدرين. كما تم تأسيس الصندوق الخاص لترقية الصادرات FSPE بموجب قانون المالية لسنة 1996، حيث تخصص موارده لتقديم الدعم المالي للمصدرين في نشاطات ترقية وتسويق منتوجاتهم في الأسواق الخارجية، كما تمنح إعانات الدولة عن طريق الصندوق الخاص لترقية الصادرات لفائدة أي شركة مقيمة تقوم بإنتاج ثروات أو تقدم خدمات، ولكل تاجر مسجل بصفة منتظمة في السجل التجاري وينشط في مجال التصدير (حمشة، 2012، ص97).

- **إطار مؤسساتي وتنظيمي:** من خلال إنشاء الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة CACI، والشركة الجزائرية للأسواق والمعارض SAFEX، والجمعية الوطنية للمصدريين الجزائريين (benhamou, 1998, p26) كما قامت وزارة التجارة بتأسيس لجنة دائمة متعددة القطاعات سنة 1997، تتمثل مهامها في إعداد برنامج سنوي رسمي لمشاركة الجزائر في التظاهرات الاقتصادية بالخارج والسهر على تطبيق هذا البرنامج. **وفيما يتعلق بترقية الصادرات خارج المحروقات** فقد جاء الأمر 04/03 المؤرخ في 2003/07/17 الذي تضمن وجهة نظر مؤسساتية عبر إنشاء **هيئة وطنية تتكلف بترقية التجارة الخارجية ALGEX** حيث تتمتع بصلاحية إنشاء مكاتب ربط وتمثيل وتوسع تجاري في الخارج، بغرض مساندة دخول المؤسسات الوطنية في الأسواق الخارجية، كما تم إنشاء **دار المصدّر** للتكفل بانشغالات المصدّرين وتمكينهم بتقديم التسهيلات الضرورية (حمشة، 2012، ص ص101-102).

وبالرغم من هذه الجهود والأطر، إلا أن الواقع يقر أن المحروقات لا تزال تستحوذ على نسبة 97% من التجارة الخارجية، وهو الأمر الذي يستدعي هندسة إستراتيجية شاملة واضحة المعالم لترقية الصادرات خارج المحروقات، ترتكز على العناصر التالية:

- العمل على تقوية القدرة التنافسية السعرية (التكلفة)، النوعية (الجودة)، الفنية (التقانة) للمنتج الوطني في الأسواق العالمية، بإنتاج منتجات متقنة بأدنى التكاليف وذات نوعية وجودة وفق المقاييس المطلوبة في الأسواق العالمية، وكذا توجيه الاستثمار نحو المنتجات الوطنية ذات المزايا التنافسية في الأسواق الأجنبية كالتمور وزيت الزيتون والطماطم الصناعية وغيرها.
- ضرورة تطوير مستوى تدخل ومرافقة وزارة التجارة بوكالاتها ودواوينها ومجالسها ومراكزها الوصية للمتعاملين الاقتصاديين، وربط العلاقات مع المتعاملين الأجانب، وتثمين صفقات التصدير، حيث ترافقهم في استكشاف الأسواق الخارجية وذلك بإحضار الدعم المالي واللوجيستي والإعلامي والتأطير الفني عند مشاركتها في التظاهرات والمعارض الدولية.
- العمل على تنويع بنية الاقتصاد الوطني، من خلال الاهتمام بالقطاع الصناعي والزراعي، وكذا العمل على جذب واستقطاب الاستثمارات الأجنبية لما لها من انعكاسات إيجابية في مجال تنويع الصادرات خارج المحروقات (تومي، 2006، ص ص112-113).
- ضرورة الاهتمام بالجوانب المرتبطة بالحوكمة، الرشادة في التسيير، الشفافية ومكافحة الفساد، فضلا عن أهمية إيجاد نوع من التنسيق بين المتعاملين الاقتصاديين والهيئات الحكومية الوصية التابعة لوزارة التجارة، بالإضافة إلى المراهنة على الدور الذي يمكن أن تضطلع به الجامعات ومراكز البحوث في طرح الخيارات والبدائل التي تقتضيها وترتكز عليها إستراتيجية تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات.

المحور الرابع: التحديات والمعيقات التي تواجه إستراتيجية ترقية الصادرات خارج المحروقات

تواجه إستراتيجية ترقية الصادرات خارج المحروقات العديد من التحديات والمشكلات التنظيمية والهيكلية، التي أسهمت في تراجع الأداء التصديري للتجارة الخارجية الجزائرية، إذ يمكن إبراز وتبيان هذه المعيقات والتحديات في النقاط التالية:

- سوء التسيير من منظور مؤشرات الكفاءة والفعالية والمرونة، فضلا عن ضعف القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني، باعتبار أن عمق الإشكالية يكمن في ضعف تسيير المؤسسات سواء الكبيرة أو الصغيرة والمتوسطة، خاصة وأن هذه المؤسسات تسير بطريقة عشوائية، والملاحظ أن هذه الثقافة الراسبة امتدت وتم تطبيقها حتى بالمؤسسات الخاصة. علاوة على المشكلات المرتبطة بالحوكمة وسوء التسيير، فإن استفحال ظاهرة الفساد الإداري شكلت عائقا رئيسيا أمام جهود التنمية واستقطاب الاستثمارات الأجنبية وترقية وتنويع الصادرات (خليل، 2009، ص ص96-97).

- عدم تنوع بنية الاقتصاد الوطني، نتيجة ضعف القاعدة الفلاحية والصناعية. والملاحظ أن بنية الاقتصاد الجزائري الحالية تتكون من 60% محروقات و20% زراعة و15% خدمات و5% صناعة. ولذلك، فهذه البنية الاقتصادية لا تشكل **نقطة ارتكاز للانطلاق في لتنويع الصادرات ولا تعطي قوة دفع للتجارة الخارجية** (حمشة، 2012، ص103).

- التباطؤ في إدراج نصوص تشريعية وتنظيمية جديدة تحكم آليات التصدير والمنافسة والمعاملات التجارية وشروط ممارسة الأنشطة الاستغلالية، بالرغم من إبداء مجموعة من الخبراء تفاؤلا بإعادة تنشيط صادرات الجزائر خارج المحروقات، بإصدار مراسيم وأوامر جديدة محفزة من شأنها زيادة حجم الصادرات، من خلال تخفيف التنظيمين الجبائي والجمركي وإعادة تنشيط دور الصندوق الخاص بترقية الصادرات (www.ech-echaab.net).

- مراجعة سياسة البنوك التي تمنح قروضا وتسهيلات للاستيراد عوضا عن تشجيع وتقوية الطاقة التصديرية للمؤسسات الجزائرية، ما أدى إلى استنزاف المدخرات الوطنية نحو تمويل قطاع الاستيراد على حساب المشروعات الاستثمارية المنتجة والموجهة نحو التصدير. بالإضافة إلى غياب التنسيق بين البنوك والمصدرين المحليين

وافتقار المؤسسات المنتجة سواء كانت عمومية أو خاصة إلى المرافقة البنكية الدائمة ساهم بشكل كبير في تراجع حجم الصادرات خارج قطاع المحروقات (www.echoroukonline.com).

- ❖ غياب التناغم والتنسيق الجيد بين المتعاملين الاقتصاديين، على غرار منتدى رؤساء المؤسسات وأرباب العمل المصدرين مع الهيئات الحكومية الوصية التابعة لوزارة التجارة (الوكالة الوطنية للتجارة الخارجية ALGEX، الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة CACI..، حول إيجاد أفضل الصيغ وأنجع السبل الكفيلة بتصدير المنتجات الوطنية إلى الخارج.

- ❖ عدم تطابق المنتوج الوطني مع المعايير الدولية خاصة في مجال الجودة والنوعية وقيود البيئة، وهذا راجع لكونها عملت لسنوات طويلة في غياب المنافسة، مما جعلها تبقي سلعها ضمن مقاييس وطنية بحتة موجهة لسوق واحد. بالإضافة إلى مشكلة عرض المنتجات دون إجراء دراسات وأبحاث تسويقية لاحتياجات ورغبات الزبون، إلى جانب غياب الرقابة في مرحلة الإنتاج وقلة الضوابط والشعور بالمسؤولية المهنية. ولذلك، فإن التموقع الجيد للصادرات الجزائرية يتطلب وجود وعي بمعطيات المرحلة، وما يرافق عملية التكيف مع متطلبات السوق الخارجية.

- ❖ عدم امتلاك المصدرين الجزائريين السيولة المعلوماتية الكافية عن الأسواق العالمية، والتي يمكن أن تشكل فرصا تسويقية بالنسبة إليهم، الأمر تجلى من خلال إبداء أرباب منتدى رؤساء المؤسسات مخاوفهم من دخول الجزائر للمنطقة العربية للتبادل الحر، بسبب نقص المعلومات حول دراسة الجدوى منها. وهنا تطرح مسألة في منتهى الأهمية تتضمن نجاعة منظومة المعلومات في ترشيد وتجويد القرارات الوظيفية والتسييرية المتخذة، باعتبار أن المعلومة في بيئة الأعمال الراهنة من أثمن الأصول المفضية إلى تحقيق الميزة التنافسية. طالما أنّ تحقيق النجاح لا يتأتى دون **فهم أفضل لراهن أسواق التصدير ورهاناتها**، من شأنها أن تمكّن المصدرين من استغلال الفرص المتوافرة على مستوى الأسواق الخارجية.

- ❖ انعدام المراهنة على المشروعات المشتركة، كسيرورة إستراتيجية لإنعاش قطاع الصادرات خارج المحروقات في صورة التمور والآجر والمنسوجات والأفرشة والأحذية..، خاصة وأن هذه المشروعات المشتركة من شأنها تأمين إنتاج محلي مطابق للمعايير

الدولية، على نحو يدعم تنافسيتها على المستوى الدولي (بن ناجي، 2009، ص ص76-77).

- نقص الدعم اللوجيستي للمصدرين الجزائرين من حيث التخزين والنقل والمناولة، بالإضافة إلى غياب التطبيق الفعلي للمقاربة التسويقية بروافدها الحيوية (الإداري، التكتيكي، البيئي، الإلكتروني، الإبداعي،... إلخ)، وعدم انتهاج الأساليب الحديثة في مجال المانجمنت والتسويق على غرار: إدارة المعرفة التسويقية MKM، إدارة الجودة الشاملة TQM..، ما يشكّل معضلة حقيقية أدت إلى جعل عديد المنتجات الجزائرية تعجز عن إيجاد موضع قدم لها في اقتحام الأسواق العالمية (http://www.al-fadjr.com).

الخاتمة:

من خلال تضاعيف صفحات هذه الورقة البحثية، تم التوصل إلى النتائج التالية:

إن التبعية المطلقة للمحروقات 97%، والمشكلات الهيكلية والتنظيمية..، التي يعاني منها الاقتصاد والتجارة الخارجية للجزائر، أدت إلى ما أطلق عليه **"بالاغتراب التصديري"** أو **"الفجوة التصديرية"** خاصة في ظل غياب ثقافة التصدير لدى المنتجين المحليين، الأمر الذي أفرز مناخ غير مشجع على تطوير نشاط التصدير، وبالتالي عجز المصدر الجزائري عن استغلال الفرص المتاحة في الأسواق الخارجية.

وعليه، فاللجوء إلى هندسة إستراتيجية فعالة لترقية وتنويع الصادرات خارج المحروقات أصبحت ليست فقط **ضرورة بل هي حتمية إستراتيجية**، ذلك أن الاقتصاديات الريعية هي **اقتصاديات أزموية** تتعرض باستمرار للصدمات كما **يرتهن فيها الاستقرار السياسي والاجتماعي والأمني** بمدى ارتفاع أو انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية. ومن جهة أخرى، فإن تنمية الصادرات خارج المحروقات من شأنها أن تؤدي إلى وجود مصادر أساسية يمكن الاعتماد عليها لتوفير الاحتياجات من النقد الأجنبي بشكل منظم، خاصة وأن المصادر الأخرى من المواد الأولية لا تتصف بالاستقرار والاستمرارية. وعلى هذا، فإن تنويع هيكل الصادرات الوطنية والقضاء على الاختلال الهيكلي لها، أصبح مسألة حتمية بحيث يتم تعويض صادرات المحروقات شيئا فشيئا بصادرات متنوعة صناعية وزراعية...الخ.

وفي الأخير، نخلص إلى القول، بأن هندسة إستراتيجية فعالة ومحكمة لترقية وتنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات يقتضي بالأساس تشخيص مواطن الضعف والخلل في الاقتصاد الجزائري، وكذا معالجة مختلف المشكلات الهيكلية والتنظيمية والقانونية، فضلا عن ضرورة تأهيل تنافسية المؤسسة الاقتصادية الجزائرية لاقتحام الأسواق العالمية...الخ.

قائمة المراجع.

أولا: باللغة العربية.

1. الكتب:

- سعيد موسى، (2001)، **التجارة الخارجية**، عمان: دار الصفاء.
- شهاب مجدي محمود، (1998)، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، القاهرة: دار الجامعة الجديدة.
- العصار رشاد، (2000)، **التجارة الخارجية**، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.
- عوض الله زينب حسين، (1999)، **الاقتصاد الدولي**، الإسكندرية: الدار الجامعية.

2. المقالات:

- بن ناجي حسين، (2009)، "تحليل وتقييم مناخ الاستثمار في الجزائر"، **مجلة العلوم الإنسانية**، المجلد ب، العدد 31.
- تومي عبد الرحمن، (2006)، "واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر"، **دراسات اقتصادية**، العدد 8.
- خليل عبد القادر، (2009)، "الحوكمة وثنائية التحول نحو اقتصاد السوق وتفشي الفساد (دراسة اقتصادية تقييمية حول الجزائر)"، **مجلة بحوث اقتصادية عربية**، العدد 46.
- وصاف سعيد، (2002)، "تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر (الواقع والتحديات)"، **مجلة الباحث**، العدد 01.
- شريط عابد، (2004)، "واقع الشراكة الاقتصادية الأورومتوسطية مع دول المغرب العربي"، **مجلة العلوم الإنسانية**، العدد 21.
- عبد الكريم سهام، (2008)، "برامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية"، **مجلة دراسات اقتصادية**، العدد 11.

3. المذكرات والرسائل الجامعية:

- حمشة عبد الحميد، (2013)، **دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر-بسكرة.

- علالي مخطار، (2014)، **آليات تحرير التجارة الخارجية في التحولات الإقليمية (حالة الجزائر)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامع حسيبة بن بوعلي-الشلف: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

- لوصيف فيصل، (2013)، **أثر سياسات التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1970-2012**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة سطيف1: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

4. المواقع الالكترونية:

- **عراقيل متعددة تعيق التصدير**، (http://www.ech-echaab.net)، 30-03-2010.
- مصيطفى بشير، **ضعف بية الصادرات الجزائرية من المسؤول؟** (http://www.echoroukonline.com)، 18-06-2008.
- **نقص الترويج والدعم اللوجستي أهم المشاكل**، (http://www.al-fadjr.com)، 28-06-2010.

ثانيا: باللغة الأجنبية.

- Baillargeon, J, (1999), **Économie Globale, Une approche multidisciplinaire**, Montréal: Décarie.
- Benhamou, A, (1998), "Les Instruction Algériennes Charge de la Gestion et de la Promotion du Commerce Exterieure", **Revue l'économie**, N52, Mai.
- Miraoui, A, (1998), "Commerce Extérieur et Marketing International", **Revue du CREAD**, N° 43.

قراءة في مضمون الدبلوماسية الاقتصادية: شروط الفعالية وعوائق النجاح

Reading in the content of economic diplomacy:

Requirements for effectiveness and obstacles to success

بلمداني علي

كلية الحقوق جامعة بومرداس

a.belmadani@univ-boumerdes.dz

ملخص: أصبحت علاقة دبلوماسية الدولة بالاقتصاد والمصالح الحيوية قوية للغاية والتي كانت نتيجة حتمية فرضتها الظروف الداخلية المتناسقة مع العلاقات الاقتصادية الدولية، دبلوماسية تتبع وسائل سياسية للوصول إلى غايات اقتصادية تحددها الأولويات الوطنية. واستناد إلى ذلك، لا يمكن أن تكون الدبلوماسية الاقتصادية بمنأى عن توجهات وركائز السياسة الاقتصادية الوطنية المعتمدة وطنيا أو أن تتصرف من تلقاء نفسها دون أن تكون مستندة على توجيهات السلطة المختصة. وثمة شروط أساسية ومتلازمة ينبغي أن تجتمع داخليا لتكليف الجهاز الدبلوماسي بهذه المهام غير التقليدية التي بدونها يستحيل أن تتمكن الدبلوماسية من تحقيق أهدافها كما ينبغي. وفضلا عن ذلك، فإن المناخ الدولي لا يجعل هذه الدبلوماسية في وضع أفضل، كما أن فرص نجاحها بالنسبة للاقتصاديات المغمورة تكاد تكون نسبية أو شبه معدمة نظرا لصعوبات تعترض اضطلاع هذه الدبلوماسية بمثل هذا النوع من المهام. وتهدف هذه المداخلة، إلى بيان الشروط الجوهرية للدبلوماسية الاقتصادية، وأهم التحديات التي تنتظرها، والعوائق الكثيرة التي تعترضها في سبيل القيام بوظائفها على أكمل وجه.

الكلمات المفتاحية: الدبلوماسية الاقتصادية، السياسة الاقتصادية، ترقية الصادرات، الاستثمارات، البعثات الدبلوماسية.

Abstract: The relationship of State diplomacy with the economy and vital interests has become very strong and is an inevitable consequence of internal conditions that are consistent with international economic relations, Diplomacy pursuing political means to reach economic ends determined by national priorities. Accordingly, economic diplomacy cannot be immune from the directions and pillars of nationally adopted national economic policy or act on its own initiative without being based on the guidance of the competent authority. There are basic conditions and a syndrome that should meet internally to assign these unconventional tasks to the diplomatic apparatus, without which diplomacy cannot properly achieve its objectives. Moreover, the international climate does not make such diplomacy better placed, and its chances of success for submerged economies are almost relative or almost non-existent, owing to difficulties in carrying out such functions. This intervention aims at setting out the fundamental conditions of economic diplomacy, the main challenges ahead and the many obstacles it faces in carrying out its functions fully.

Key woods: economic diplomacy, economic policy, export promotion, investments, diplomatic missions.

مقدمة

تظهر الدبلوماسية الاقتصادية في خضم سعي الدول إلى تعزيز مصالحها الاقتصادية أي كان درجة تقدمها التنموي والإنمائي كأداة لا غنى عنها إطلاقا في تحقيق النماء الاقتصادي والحفاظ على استقراره عبر إيجاد منافذ خارجية يراد بها الوصول إلى أهداف متطابقة إلى حد ما مع التوجهات الاقتصادية والتجارية المحددة مسبقا في النموذج الاقتصادي المعتمد في الدولة.

وبناء على ذلك، يتضح جلي، أن هذا الشكل الجديد للدبلوماسية يخرج عن المسار التقليدي الذي دأبت عليه دبلوماسيات الدول والذي أضحى غير كاف لتحقيق المقاربة

المتكاملة للأمن القومي، وإبراز دور الدولة على الصعيد الدولي كقوة صاعدة وناشئة توحي بالكثير بالنسبة للغير.

ومن جانب آخر، تؤدي هذه الدبلوماسية دورا تكميليا في تفسير وتثبيت السياسة الاقتصادية الوطنية المنتهجة في الخارج، دبلوماسية تقوم على الترويج بأداة سياسية محضة للطموحات والغايات الاقتصادية المخطط بلوغها في المدى المتوسط والبعيد.

ولا يمكن في هذا الصدد، أن تكون الدبلوماسية الاقتصادية بديلا منتظرا للنظام الاقتصادي الوطني وآلياته التقنية في رسم وتنفيذ السياسة الاقتصادية، فهي ليست في كل الأحوال سوى انعكاس واضح للسياسة الداخلية شأنها في ذلك شأن الدبلوماسية السياسية.

إن هذا المفهوم الحديث للدبلوماسية جاء كرد فعل مشروع للدول في مسايرة التحولات الاقتصادية الدولية السريعة التي فرضتها الفواعل المحورية في النظام الاقتصادي الدولي المعقد فضلا عن كونها أضحت أسلوبا جيدا لإدارة الأزمات الاقتصادية والوقاية منها عن طريق الاستجابة المسبقة والذكية لكل المشكلات الطارئة التي تعترض الحياة الاقتصادية الوطنية.

وقصد تمكين الدبلوماسية الاقتصادية من أداء مهامها على أكمل وجه بالموازاة مع جدية البدائل الاقتصادية التي يجب أن تقدمها السلطات الوطنية المؤهلة في إطار برنامجها الاقتصادي وهي التي تقوم بتوجيه الخطاب الدبلوماسي للدول المستهدفة بهذه الدبلوماسية وإقناعها بمحتواه وجدواه، ثمة شروط جوهرية لا تقبل المساومة والتجزئة لتأمين الانطلاق الاقتصادي وتقوية المكاسب، تتعلق بديهيا وفي مجملها بضرورة مطابقة السياسة الاقتصادية الوطنية مع المعايير الدولية التي اتفقت عليها العولمة الاقتصادية وأنتجها العالم الموحد اقتصاديا من حيث الأيدلوجية والهوية الاقتصادية، وهي المشكلة الأساس التي تعاني منها الجزائر التي لم تكشف منذ بداية الثمانينيات عن هويتها الاقتصادية التي لا تزال غامضة إلى يومنا هذا.

ولكن احتمالات تفادي إخفاق الدبلوماسية الاقتصادية واردة جدا ونجاحها يبقى نسبيا للغاية إن لم نقل منعدما بفعل أن العالم الاقتصادي وأشخاصه من الدول وغير الدول بات يفرض عراقيل لا تسمح بتقدم هذه الدبلوماسية إلى الأمام باعتبار أن الأمر يقتضي

توفير أدوات الممارسة والخطاب الدبلوماسي المؤثر والمقنع، وهذا في حد ذاته أكبر تحديا تواجهه الدبلوماسية الاقتصادية وعلى وجه التحديد دبلوماسية الجزائر.

وتهدف هذه المداخلة إلى:

- إبراز الدور الذي يمكن أن تؤديه الدبلوماسية الاقتصادية في ظل التحولات والتكتلات الاقتصادية القائمة.

- إظهار أهم الوسائل المساعدة للعمل الاقتصادي لهذه الدبلوماسية

- التطرق إلى أهم المشكلات التي تحول دون تحقيق هذه الدبلوماسية النتائج المرجوة.

وبعد هذا التمهيد، نصل إلى طرح الإشكالية التالية: هل يكفي الاعتماد على الدبلوماسية كمفهوم نظري وجديد لتحقيق أهداف اقتصادية بأساليب سياسية؟

وقصد الإجابة على هذه الإشكالية تم تقسيم هذه المداخلة إلى ثلاثة محاور:

المحور الأول: القواعد العامة للدبلوماسية الاقتصادية

المحور الثاني: شروط فعالية الدبلوماسية الاقتصادية

المحور الثالث: عوائق الدبلوماسية الاقتصادية

المحور الأول: القواعد العامة للدبلوماسية الاقتصادية

إن الدراسة المتأنية لمفهوم الدبلوماسية الاقتصادية كتصور جديد وحديث للدبلوماسية في السياق الشامل للعمل الخارجي والخروج عن النسق القديم الذي عاهدته، يتمخض عنها دون شك إبداء بعض الملاحظات الأساسية التي لا مفر منها في الإحاطة بها وإدراك حاجة الدولة إلى هذه الدبلوماسية في عالم متغير وسريع التحولات.

ولقد أضحت الدبلوماسية الاقتصادية إحدى المجالات الهامة للنشاط الاقتصادي ويقع على عاتقها طبقا لذلك، إعادة ابتكار نظرياتها في التدخل وتحديثها قصد تلبية المصالح الاقتصادية للدول.(Harkat, 2020)

- إن الدبلوماسية الاقتصادية هي في أصلها أسلوب سياسي تسعى إلى تحقيق أهداف اقتصادية محددة بدقة ومنسجمة مع النواقص التي تشوب الأداء الاقتصادي الوطني ومردوديته، بناء على الملاحظة والمعاينة، وبالتالي فإن هذا الشكل من الدبلوماسية مرتبط أيما ارتباط بالأهداف، فهي لا تنطلق من فراغ ولا تتحرك دون هدف.

وفي هذا المنوال، يتبين أن الدبلوماسية الاقتصادية هي وسيلة تفاوض شأنها في ذلك شأن الدبلوماسية السياسية، فإذا كانت هذه الأخيرة أسلوب تفاوضي دائم للأمن السياسي الدولي المرتبط بالحرب، فإن الدبلوماسية الاقتصادية هي كذلك أداة تفاوضية حول شروط النظام الدولي المتعلق بالحرب الاقتصادية بين الدول، والتساؤل المطروح، كيف يمكن التأسيس لهذا النظام في عالم يسوده التضارب في المصالح بين الدول. (CHAVAGNEUX, 1999)

ووفقا لذلك، فإن مجمل الغايات الاقتصادية المراد بلوغها لا تحددها الدبلوماسية الاقتصادية في حد ذاتها ومن تلقاء نفسها، وإنما هي نتاج مباشر للمخطط الاقتصادي المرسوم من طرف السلطات التنفيذية المختصة بشقيها الرئاسي والحكومي، أهداف يرجى الوصول إليها في ظل انسجام صارم بين من يحدد السياسة الخارجية وبين من يعهد إليه أمر تنفيذها.

وتتمة لما سبق، يمكن اعتبار أن الدبلوماسية الاقتصادية لا تنحصر في هدف واحد بعينه، وأن كل بلد يستخدمها لتحقيق أهداف خاصة به، فالعالم الحالي أدرج تحولا عميقا أين الأمم الكبرى القوية اقتصاديا هي وحدها من تحافظ على صدارتها وتأثيرها. (Kemache, 2017)

ولا تخرج هذه الأهداف العريقة عن البحث مثلا عن أسواق خارجية للتصدير كما ترمي إليه الجزائر في إطار تنويع الصادرات والتقليل من حدة هيمنة الاقتصاد الريعي، أو جذب استثمارات أجنبية مباشرة وغير مباشرة وذات نوعية تساهم في النهوض الاقتصادي باعتبار أن الاستثمارات سيما الأجنبية هي الوسيلة الفاصلة للإنعاش الاقتصادي الوطني نظرا لما توفره من مزايا على الاقتصاد الوطني من حيث رفع القدرة التصديرية، ونقل التكنولوجيات، وتوفير فرص الشغل، وتحسين الوعاء الضريبي...

- إن الدبلوماسية الاقتصادية هي عامل مساعد للتوازنات ودعم السياسة الاقتصادية الوطنية للدولة على المستوى الداخلي، وهي لا تخرج عن كونها آلية تقنية فقط ذات طابع سياسي محض يستعان بها لتجاوز النقائص والسلبيات التي تؤرق الاقتصاد الوطني في زمن العولمة وما تفرضه من التعاون.

وفي هذا الإطار، فإن الدبلوماسية الاقتصادية ليست إلا انعكاسا للوضع الداخلي وليس بمقدورها تبعا لذلك، سوى أن تبذل الوسيلة دون أن يطلب منها النتيجة خصوصا إذا كان

التوجه الاقتصادي المطروح ليس في وسعه تقديم بدائل اقتصادية وإنتاجية ومالية وتحولات جذرية وإصلاحية عميقة للاقتصاد تساعد هذه الدبلوماسية على المناورة، أو أن الدولة لم يظهر منها نية للتجاوب مع الحركية الاقتصادية العالمية المعولمة التي تقودها الشركات المتعددة الجنسيات، والمؤسسات المالية الدولية...وعليه من الخطأ بمكان تحميل الدبلوماسية أكثر مما تطيق أمام استفحال حجم تراكمات السياسات الاقتصادية الخاطئة البعيدة عن معايير الاقتصاد العالمي، وطغيان نموذج اقتصادي تجاوزه الزمن كما هو الحال بالنسبة للجزائر أو أن تكون بديلا عن السياسة الوطنية بوصف أن التنمية هي في الأصل تعتمد على الجهود الذاتية للدولة الوطنية.

وبناء على ذلك، لا يمكن المقارنة بين الدبلوماسية الاقتصادية التي تنتهجها القوى العظمى وتلك التي تباشرها الدول ذات الاقتصاديات النامية، فالأولى أكثر استقطابا وأقل جهدا، أما الثانية التي تمارسها الدول الريعية فهي بأمس الحاجة إلى الاجتهاد والإقناع وقد لا تصل في نهاية المطاف إلى مبتغاها.

ولذلك، يبدو أنه من السابق لآونة الحديث عن الدبلوماسية الاقتصادية للجزائر بفعل تميز السياسة الاقتصادية بكثير من الغموض والشك وعدم الاستقرار فيما يتعلق بمحتواها لا سيما من الجانب التشريعي.

- تقتضي الدبلوماسية الاقتصادية تكييف التنظيم الهيكلي للدبلوماسية المتوطن في الخارج مع النشاط الاقتصادي للدولة وأهدافها الاستراتيجية، فالجهاز الدبلوماسي في خضم الممارسة الاقتصادية المتمدد في الخارج مطالب بالعمل على إعلام ومرافقة المتعاملين الاقتصاديين الأجانب في كل ما يتعلق بالرؤية الاقتصادية المسطرة وطنيا.[1]

وإذا كان قيادة هذه الدبلوماسية يقع على عاتق وزارة الخارجية فإن ذلك يقتضي لزوم، تسخير المهمات الدبلوماسية في الخارج للقيام بهذا الدور الذي لا ينبغي أن يتوقف عند حدود الإعلام وإنما يستند على تقديم العروض المتعلقة بكيفيات ترقية الصادرات، والتنمية الدولية، وتشجيع الاستثمارات...

---

1 تتواجد على مستوى وزارة الخارجية الجزائرية، مديرية الترقية ودعم المبادلات الاقتصادية التي تضطلع بمثل هذه المهمات اضافة الى شبكة مكلفة بالقضايا الاقتصادية والتجارية المتواجدة على مستوى البعثات الدبلوماسية والقنصلية في الخارج.

وفي هذا الصدد، ينبغي الإشارة إلى المعيار العضوي في ممارسة الدبلوماسية الاقتصادية فهذه الأخيرة ليست بالمجال المحفوظ والحصري لوزارة الخارجية دون سواها حيث يمكن لوزارة الدفاع أن تمارس هذا النوع من الدبلوماسية سيما في الدول التي تعتمد على تصدير الأسلحة كالولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية وفرنسا...(Kemache, 2017)

وتكملة لذلك، وقصد التكفل الأنجع بمضمون هذه الدبلوماسية وضمان نجاحها في تحقيق ما هو مطلوب منها، يفضل تزويد هذه البعثات بمستشارين اقتصاديين وخبراء متمكنين في التجارة الخارجية كما صرح بذلك مدير ترقية ودعم التبادلات الاقتصادية بوزارة الخارجية في 2021/03/28، المديرية التي أشرفت على تكوين 30 دبلوماسيا في مجال الدبلوماسية الاقتصادية باعتبار أن هذه الأخيرة تحتاج إلى موارد بشرية متخصصة وذات كفاءة عالية في الاقتصاد يعهد إليها الدفاع عن المصالح الاقتصادية الجزائرية في الخارج و مساعدة المصدرين الوطنيين على الولوج للأسواق الأجنبية لاسيما الأفريقية منها كأولوية أولى وإن كانت المهمة ليست بالسهولة كما يعتقد البعض نظرا لاعتبارات موضوعية.[1]

- إن الدبلوماسية الاقتصادية أضحت في وضع تنافسي دولي وإقليمي في إطار الصراع على مناطق النفوذ، الأمر الذي يجعل الدول قاطبة تعمل طاقتها الدبلوماسية في طريق حجز مكانتها في الأسواق الجديدة، أو احتكار القديمة منها وإبقاءها ضمن دائرة الحصانة، استراتيجية مكشوفة تحولت إلى محور الدبلوماسية بالنسبة للدول النافذة اقتصاديا على شاكلة الصين ودول الاتحاد الأوروبي، والهند...

---

[2] سبق لوزير الخارجية الأسبق صبري بوقادوم ان أعلن في 2021/02/25 عن سلسلة تدابير ترمي الى الاسهام فعليا في ترقية الدبلوماسية الاقتصادية منها على وجه الخصوص، وضع شبكة تفاعلية للمكلفين بالشؤون الاقتصادية والتجارية لدى التمثيليات الدبلوماسية والقنصلية عبر العالم والتي جاءت تنفيذا لتوصيات الندوة الوطنية للإنعاش الاقتصادي التي نظمت في أوت 2020.

وتضمنت المقترحات بهذا الشأن:

- انشاء شبكة تفاعلية
- فتح مكتب اعلام لدى وزارة الخارجية لاستقبال المتعاملين والمصدرين الاقتصاديين الجزائريين
- تقوية مديرية ترقية ودعم المبادلات الاقتصادية
- تأسيس بوابة الكترونية على مستوى الموقع الالكتروني لوزارة الخارجية
- الاعلان برنامج تكوين حول الدبلوماسية الاقتصادية لفائدة الدبلوماسيين.
- مضاعفة الجهود من طرف رؤساء البعثات في شكل اعداد تقارير حول الآليات الموضوعة في دول الاعتماد بهدف ترقية المنتجات الوطنية وجذب الاستثمارات الاجنبية.

إن دور الدولة اليوم هو ضمان تفوق مؤسساتها الاقتصادية حتى عندما لا يثبت نجاح عروضها المقترحة، فالهدف المشترك للمتعاملين العموميين والخواص هو الظفر بالمنافسة مهما كان الثمن أو حتى إذا استلزم الأمر القضاء عليها، ومن هذا المنظور، فإن وظيفة الدبلوماسية الاقتصادية هو جعل الأسواق الخارجية تتقبل المنتجات التي تقترحها الشركات، والحد من تأثير المنافسين حتى لو اضطر الأمر استعمال وسائل مثيرة للجدل، فهي ترتكز على إلحاق الهزيمة بالمنافس عوض التكيف مع الأسواق.(Denécé, 2011)

والإشكال البارز في هذا الصدد، كيف يمكن للاقتصاديات الريعية أو الحديثة كوضع الجزائر أن تكلف الدبلوماسية بصلاحيات ذات نوعية خاصة في ظل تقاطع المصالح لهذه الدول التي تمثلها هذه المناطق الخاضعة للهيمنة الغربية والتي تمتلك آليات الاقتصاد المنتج والمتقدم الذي يستجيب ظاهريا للأهداف الاقتصادية للدول محل التصرف الدبلوماسي الاقتصادي، بل إن هذه الدول المنتمية لخارطة النفوذ هي في حد ذاتها ستكون عاجزة على منافسة دبلوماسيات عريقة ذات تأثير حاسم في مجرى الأحداث، دولا ذات اقتصاديات ضعيفة يستحيل عليها أن تكلف الجهاز الدبلوماسي ما لا يطيق.

ولذلك، من الخطأ الشروع في مسار دبلوماسي اقتصادي بطريقة مندفعة وارتجالية والاعتقاد سلفا بفعاليتها المقترنة بالأهداف المحققة دون أن تأخذ بعين الحسبان التوازنات الإقليمية وحسابات القوى العظمى، دبلوماسية يفترض أن تتميز بالذكاء الاقتصادي والعمل وفق خطط مبرمجة وهرمية، لأن الصعوبة تكمن أساسا في انعدام وسائل احتواء السوق الخارجي، وفضاءات التكامل الاقتصادي الإقليمي، والعضوية في المنظمات الاقتصادية والتجارية العالمية...

إن الدبلوماسية الاقتصادية الناجعة هي تلك التي تنطلق من الداخل دون تهور حتى يكون بوسعها أن تحظى بقبول دولي في ظرف عالمي مفعم بالصراعات الاقتصادية انطلاقا من كون الاقتصاد القوي لا ينبغي له أن يكون حبيس الرهانات الداخلية والاستجابة للاحتياجات التقليدية للشعوب التي تراهن عليها كل دولة ضمان لحقها في البقاء طبقا للقانون الدولي، وإنما يجب أن ينصرف إلى الخارج عن طريق طرح عروض اقتصادية وتجارية ومالية تليق بحجم الاقتصاد ومطالب الدول المهتمة بخدماته، ذلك أن الدبلوماسية الاقتصادية تقوم على اعتبارات المصالح دون سواها تجسيدا لحق الدولة في التنمية والتطور، هذه النفعية لا تتأتى من فراغ وإنما ترتكز على إجراءات عملية تعمل في اتجاه إعداد سياسة اقتصادية قائمة على خلق الثروة، ومحاربة الفساد، والحكم الراشد،

ودعم المؤسسات، وتنقيح التشريعات في مجالات الاستثمار والتجارة الخارجية وإصلاح المنظومة المالية، وتمويل التنمية الاقتصادية، والاستغلال الجيد للموارد الاقتصادية المتاحة ضمن المفهوم الذي تدافع عنه التنمية المستدامة وغيرها من المسائل...وهي كلها تلخص بعد كل ذلك، فكرة أن الدبلوماسية انتقلت من الحفاظ على الطابع السيادي للدولة إلى مباشرة العمل الاقتصادي والتجاري الذي يوطد النزعة النفعية للدولة على المستوى الدولي.

المحور الثاني: شروط فعالية الدبلوماسية الاقتصادية

كما سبق الإشارة إليه، لا تضطلع الدبلوماسية الاقتصادية بوظائفها من تلقاء نفسها ولا يمكنها أن تحل محل السياسة الاقتصادية الوطنية أو أن تعمل خارج نطاقها، فالتطابق بين البعد الاقتصادي للدبلوماسية والأداة الاقتصادية الوطنية شرط من النظام العام غير قابل للتنازل والاستبعاد.

واتكاء على ذلك، وبغرض تأمين تحقيق هذه الفعالية المنتظرة للدبلوماسية الاقتصادية يجب وعلى سبيل الوجوب اتحاد شروط موضوعية نوجزها فيما يلي:

- ضرورة اعتماد سياسية ليبرالية واضحة، فالأهداف التي تصبو إليها الدبلوماسية الاقتصادية تنطلق من قواعد الليبرالية الاقتصادية كنموذج اقتصادي عالمي موحد ما دام أن هذه الدبلوماسية تتوجه بخطاب تفاوضي للقوى العالمية والصاعدة وغيرها التي تتفق في بديهيات وأسس الاقتصاد الدولي وتواكبها نصا وعملا.

وعليه، لا يمكن للدبلوماسية الاقتصادية أن تدافع عن طروحات وخيارات اقتصاد يعتمد على التدخل السافر للدولة في توجيه السوق، وانتهاك الحريات الاقتصادية كحرية الصناعة والتجارة...اقتصاد يقوم على التخطيط المركزي، واحتكار المبادرة، وانعدام المنافسة...غير قابل للتدويل ولا يمكن أن يحظى بدفاع دبلوماسي مستميت.

ويشترط في هذا الصدد، أن تكون السياسة الليبرالية متوافقة مع محدداتها المعروفة دون أن يعني ذلك الدخول في فوضى اقتصادية باسم الانفتاح وتحرير الاقتصاد والتي تؤدي غالبا إلى انحرافات ونتائج عكسية تضعف الدبلوماسية.

ويقتضي لزوم، أن تكشف هذه السياسة عن حقيقة الهوية الاقتصادية للدولة حتى يكون الغير على علم مسبق بالواقع الاقتصادي ومؤشراته والامتيازات التي يوفرها ويضعها في متناول المتعاملين الاقتصاديين.

- إعادة تأهيل الجهاز الدبلوماسي للدولة وتهيئته هيكليا ونوعيا وإمداده بالوسائل البشرية المتمكنة في الميدان الاقتصادي والتجاري والمالي، وتكييف التشريع مع المتطلبات الجديدة للدبلوماسية وتمكينها من المعطيات الاقتصادية بكل شفافية، وتحسين القدرة التفاوضية للدبلوماسية في الوصول إلى الحد الأدنى من الأهداف المرصودة مسبقا.

- يجب تحديد أهداف الدبلوماسية الاقتصادية بدقة متناهية وقابلة للتنفيذ بشكل تدريجي مع تحديد الأولويات التي يتعين ترتيبها حسب الاحتياجات الاقتصادية للدولة ووفقا لدرجة التقدم الاقتصادي السائد دون تهور أو اندفاع ودون تكليفها فوق اللزوم.

- يتوقف نجاح الدبلوماسية الاقتصادية على انتقاء الوجهات الاقتصادية والأسواق الأجنبية التي يمكن فعلا الولوج اليها بحيث ينبغي أن تكون طموحات هذه الدبلوماسية متوافقة الى أبعد حد ما مع الإمكانات المتاحة، وتبني مبدأ التخصص في التجارة الخارجية.

- وباعتبار أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة هي الدافع الأبرز على الإنعاش الاقتصادي، وتنويع الصادرات، يستلزم دعم الدبلوماسية الاقتصادية بتشريعات استثمارية متطابقة مع المعايير العالمية سيما تلك المحددة في اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة والاتحاد الأوروبي كمقدمة للتقليل من حدة تقاطع الاستثمارات التي تحول دون تدفق الاستثمارات إلى الأخرى كحال الجزائر، ولا يتوقف الأمر عند التشريع فحسب حتى وإن كان يظهر محفزا، بل الأهمية تكمن في إمكانية تطبيقه، وبالتالي يستحيل على هذه الدبلوماسية أن تحث الدول وتفاوضها على الاستثمار في حين أن المنظومة القانونية المعدة لهذا الغرض متخلفة جدا ولا يمكن أن تعرف طريقها إلى التنفيذ.

- تحتاج الدبلوماسية الاقتصادية إلى ظرف داخلي موات لعملها يميزه الاستقرار السياسي والتشريعي، وسيادة القانون، والحوكمة، والنزاهة المالية والإرادة الوطنية في بناء دولة القانون والمؤسسات والحريات، دولة الرفاه والتنمية والرخاء...

- الاهتمام بالوفود الدبلوماسية الاقتصادية المصاحبة لزيارات الدولة التي يقوم بها رئيس الدولة والحكومة، وانتهاز الفرصة لعقد اتفاقيات شراكة مع ممثلي المؤسسات الاقتصادية لدولة المضيف.

إن هذه الشروط وغيرها المجتمعة كفيلة بإحداث الفارق بين النظري والعملي، وتضفي على الدبلوماسية الاحترافية المطلوبة التي تتأسس على جملة من المعطيات الجدية التي لن تكون في نهاية المطاف سوى محصلة للسياسة الاقتصادية الوطنية الرشيدة.

المحور الثالث: عوائق نجاح الدبلوماسية الاقتصادية

تعترض الدبلوماسية الاقتصادية لا سيما الناشئة منها إلى جملة من العراقيل التي تجعل من نجاحها وقدرة تأثيرها مسألة نسبية للغاية بحيث لا يمكن التوقع مسبقا بقدرتها على بلوغ أهدافها كما هي محددة، عوائق تتصل مباشرة ببنية العلاقات الاقتصادية الدولية والجهوية خاصة إذا كانت الدولة تعيش في معزل عن هذه العلاقات وما تفرضه من قوانين صارمة تجعل من المتجاهل لها في حكم المعزول.

وأهم هذه الصعوبات في نظرنا:

أولا: غياب الفضاءات الإقليمية ذات الصلة بالاندماج الاقتصادي

إن أفضل ما يمكن الاعتماد عليه لتأمين نجاح الدبلوماسية الاقتصادية ضرورة ارتباط الدولة عضويا بالتنظيمات والاتفاقات الاقتصادية والتجارية الموضوعة خصيصا على المستوى الإقليمي والتي من شأنها السماح للدولة المعنية بالانخراط في فضاء اقتصادي وتجاري موحد، الأمر الذي يترتب عنه المرونة المحصلة في الاستفادة من المزايا المترتبة عن هذا الانخراط الإقليمي بحيث لا تجد هذه الدبلوماسية صعوبة في تحقيق الأهداف المأمولة والمحددة مسبقا.

وفي هذا السياق، فإن الاندماج الفعلي في مناطق التبادل الحر -الذي ينجم عنه تبوء معتبر للسياسة الاقتصادية للدولة في خضم تكثيف المبادلات التجارية، ودفع القوة التصديرية نظرا لما تتيحه هذه الفضاءات من امتيازات تتعلق بإلغاء القيود التعريفية وغير التعريفية، وحرية تداول البضائع-هو إحدى المقومات التي لا غنى عنها لتحقيق أغراض هذه الدبلوماسية في إطار مناخ دولي مفعم بالتنافسية المتعددة الأطراف.

ولا شك، أن ذلك سينعكس إيجاب على المستوى الاقتصادي الوطني باعتبار أن هذا الاندماج المحقق هو بمثابة مصدر للنمو الاقتصادي، ويسهم في تحسين الاستهلاك الداخلي، واستقرار الأسعار...

ووفقا لما تقدم، وباعتبار أن الجزائر غير عضو في المنظمة العالمية للتجارة، فإنه بإمكانها تعويض هذا النقص بالانضمام إلى الأدوات الاتفاقية الجهوية- أمام تجميد الاتحاد المغاربي لأسباب سياسية بالأساس-كما هو الحال بالنسبة لاتفاقية تسهيل وتنمية المبادلات التجارية بين البلدان العربية التي صادقت عليها الجزائر في 2004، وتقدمت بملف الانضمام في 2008/12/31، إضافة إلى مصادقتها على اتفاقية منطقة التبادل الحر الأفريقية في 2020 والتي أصبحت نافذة في أول جانفي 2021، وإن كان البعض يعتقد أن هذه الفضاءات التجارية البينية هي تحد واضح للعولمة التجارية في سياق المنظمة العالمية للتجارة.

غير أن هذه الفضاءات الإقليمية التجارية التبادلية والحرة الجامعة بين الدول الإقليمية لا تعد ضمانة قوية للاندماج الفعلي وبالتالي تسهيل مأمورية الدبلوماسية الاقتصادية، والسبب في ذلك يكمن أساس في أن هذه المناطق المنشئة لا تخلو من السياسة الحمائية للدول الأطراف، علاوة على أن الحكم بجدوى هذه المناطق من المبكر الحديث عنه.

ولذلك، فإن أخطر مشكلة تواجه الدبلوماسية الاقتصادية غياب الإطار الاندماجي الجهوي والإقليمي الفعال الذي يؤدي دور المساعد للترويج للدبلوماسية الاقتصادية، فالاندماج بهذا الشكل يساعد على إيجاد وتوسيع الأسواق الخارجية، وتحسين التعاون وتفعليه أكثر فأكثر، وتثبيت الاستقرار...

ثانيا: تصاعد السياسة الحمائية للدول

الكل يتفق على أن من أبرز العوائق التي ترهن تفوق الدبلوماسية الاقتصادية، تفاقم ظاهرة السياسة الحمائية للدول-حتى تلك الأعضاء في منظمة التجارة العالمية- التي غالبا ما تحتكم إليها في صورة حواجز تعريفية وغير تعريفية ترمي إلى حماية وتفضيل المنتوج المحلي على حساب الأجنبي في خضم المنافسة مما يجعله باهظ الثمن في السوق الوطني وغير قابل للمنافسة فضلا عن فرض معايير السلامة البيئية والصحية العاملة على حماية المستهلك...

وإذا كانت الدبلوماسية الاقتصادية تستهدف تعزيز الاقتصاد الوطني بوسائل خارجية فإنها دون تحفظ ستصطدم بتدخل الدول المعنية بالدبلوماسية بإجراءات ذات طبيعة دفاعية اقتصادية ومشروعة تنم عن مفهوم الوطنية الاقتصادية الواسعة الانتشار والتي

يكون منطلقها، دعم الصادرات وتقييد وارداتها الكمية خصوصا في الأزمات الاقتصادية والمالية.

وعلى هذا الأساس، تعترض الدبلوماسية الاقتصادية إشكالا إجرائيا بالغ الأهمية يحول دون الوصول إلى المقاصد لا سيما بعد اتجاه الدول حتى تلك التي كانت محسوبة على التخلف والسائرة في طريق النمو على تثبيت ركائز التنمية الاقتصادية، والتصنيع والإنتاج والعمل على حماية هذه الإنجازات داخليا والترويج لها خارجيا عن طريق تحسين القدرات التصديرية ودعمها بشتى الوسائل المشروعة والمتاحة.

إن التدابير الدفاعية ذات الصبغة التجارية والمبررة عادة سياسيا والتي يحق لكل دولة تبنيها لا تخرج عن كونها عوامل تكبح الأهداف التجارية للدبلوماسية الاقتصادية الباحثة عن الأسواق التجارية أمام تزايد الحدة التنافسية التجارية بين الدول، وتقديم المصالح الاقتصادية الحيوية الوطنية.

ثالثا: تز ايد حدة الاستثمارات المتقاطعة.

تعمل الدول المصدرة للاستثمارات الأجنبية المباشرة على تركيزها في نطاق جغرافي معين كأولوية، وترتب لهذه المناطق نظام الأولوية من حيث الاستفادة من تدفق الاستثمارات الأمر الذي ينعكس سلب على انتشارها عالميا، وما يزيد المسألة صعوبة وتعقيدا، أن توزيع الاستثمارات قضية سيادية تنتمي إلى المجال المحفوظ للشركات المتعددة الجنسيات التي لا تملك الدولة الأم السلطة عليها في صناعة قراراتها الاستراتيجية.

وعليه، فإن غالبية هذه الاستثمارات إما أنها تتوجه بصفة رئيسية إلى الدول ذات الاقتصاديات المتقدمة سيما ضمن الاستثمارات البينية الأوروبية في نطاق الاتحاد الأوربي أو الأمريكي، وإما أنها تتحول إلى الاقتصاديات الناشئة والصاعدة سيما في منطقة آسيا عموما وأمريكا الجنوبية...وما دام أن الاقتصاد الوطني لا يعد ناشئا رغم أن الجزائر تتوفر على فرص استثمارية معتبرة مقارنة بغيرها من الدول المجاورة، فإن الدبلوماسية ستواجه صعوبة حقيقية في إقناع الغير بجدوى الاستثمار ونقل رؤوس الأموال والتكنولوجيا، تردد أجنبي عززه عدم وضوح الهوية الاقتصادية للجزائر، وعدم الاستقرار التشريعي، وهيمنة الإداري والسياسي على صناعة القرارات الاقتصادية المصيرية...مما جعل الجزائر أقل الدول استقطابا للاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تتحكم فيها معايير سياسية بحتة مما يفيد أن البحث عن حلول بديلة لهذه النقيصة أمر ضروري تتمثل بداية في إيلاء العناية

اللازمة بالاستثمار العمومي والخاص كعنصر ثقة وضمان و مقدمة لجلب الاستثمارات الأجنبية وتخليصها من التبعية المناطقية وإن كانت هذه المهمة ليست في حكم سيطرة مرفق الخارجية.

الخاتمة

إن تكييف الدبلوماسية مع المخطط الاقتصادي للدولة وأهدافها الحيوية المسطرة أصبح يرقى إلى مصاف التزام وطني بل وأنه يندرج في صلب الوطنية الاقتصادية يتعين بناء عليه، الوصول به إلى الغاية المقصودة كإجراء في قمة الأهمية لكونه يؤدي دورا في الوقاية من الأزمات وإدارتها في حينها.

ويترتب عن تكليف الدبلوماسية بمثل هذه المهام الصعبة ذات المخاطر العالية إعادة النظر جذريا في السياسة الاقتصادية العمومية وأدواتها في خضم المضي في تنفيذ إصلاحات اقتصادية عميقة تعبر عن حسن نية الدولة في مطابقة هويتها الاقتصادية مع الواقع الدولي الذي يفرض وحدة النمط الاقتصادي، شرط لا يمكن تجاوزه بتاتا إذا أريد حقا لهذه الدبلوماسية الفعالية.

وفي هذا الصدد، فإن الدعوة إلى هذه المطابقة بين الفعل الاقتصادي الوطني وبين الاقتصاد الدولي هو الذي سيجعل هذه الدبلوماسية في وضع أفضل بحيث إن الخطاب الدبلوماسي الموجه خصيصا للمسألة الاقتصادية لا يمكنه أن يكون جديرا بالثقة إلا إذا كان مستندا على معطيات وأسانيد قوية تمنحها هامشا كبيرا للمناورة والإقناع انطلاقا من كون أن الدبلوماسية أي كانت طبيعتها هي انعكاس مباشر للوضع الداخلي ولا يمكن تكليفها نتيجة لذلك مسؤولية فشلها، وإخفاق المنظومة الاقتصادية المراد الترويج لها في كل ما يتصل بالتجارة الخارجية، والاستثمارات الأجنبية...

لذلك، تبقى الدبلوماسية الاقتصادية مجرد أداة لا أكثر ولا أقل، دورها ينحصر في نشر المشروع الاقتصادي للدولة في الخارج ولا ينبغي أن تكون غير ذلك، فقط ولضمان تفوقها على بقية الدبلوماسيات الأخرى في سياق تنافسي دولي على أقاليم النفوذ التقليدية وغير التقليدية، يطلب من القائمين عليها توفير عوامل النجاح لا سيما تزويدها بموارد بشرية كفأة ومتخصصة في الاقتصاد والتشريعات الوطنية والدولية.

إن الدبلوماسية الاقتصادية التي لا ترافقها شروط الفعالية محكوم عليها سلفا بالفشل ومن الوهلة الأولى ولا يمكن التعويل عليها كثيرا في تسويق المنتوج الاقتصادي الوطني كما

هو الشأن بالنسبة للجزائر وغيرها من الحالات المتشابهة الأمر الذي يستوجب الحذر الشديد في إناطة الدبلوماسية بمثل هذا الدور، لأن الإخفاق الدبلوماسي هو بمثابة فشل للسياسة الاقتصادية الوطنية بالدرجة الأولى قبل أن يكون عجز في مقدرة الجهاز الدبلوماسي على الترويج الاقتصادي الخارجي أمام تزايد حجم المعوقات التي تقف حائلا في وجه النهوض بهذا الضرب المعاصر للدبلوماسية التي لم تعد حكرا على أحد.

وفي هذا الإطار، فإن الدور المنتظر من الدبلوماسية الاقتصادية هو محاولة تجسيد الخطاب الاقتصادي الداخلي ونقله بأمانة إلى الخارج في حدود الاستطاعة، فالدبلوماسية تبقى دائما انعكاسا منطقيا وموضوعيا لا جدال فيه للسياسة الداخلية، هذه الأخيرة ينبغي أن تحظى بالأولوية قبل الشروع في أي مسعى يصب في إرساء الدبلوماسية الاقتصادية وتحقيق الانسجام بينهما.

ومن جملة التوصيات التي نراها مناسبة في هذا الموضوع:

- توضيح بما لا يدع إلى الشك الهوية الاقتصادية للجزائر بما يتناسب مع معايير الاقتصادي الدولي مع الحفاظ على الحد الأدنى من موجبات السيادة الوطنية.

- التأهيل المسبق للجهاز الدبلوماسي قبل تكليفه بمهام ذات طبيعة اقتصادية محضة

- الاستعانة بالخبراء والكفاءات المتخصصة القادرة على مساعدة الدبلوماسية في أداء مهامها.

- الاهتمام أكثر بالاستثمار الوطني ومطابقة التشريع الوطني مع التشريع الدولي

- الانخراط بقوة في الاتفاقات التجارية الإقليمية ومناطق التبادل الحر كبديل عن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية

- تعزيز السياسة الداخلية في شتى المجالات الاقتصادية والسياسية والقانونية والحقوقية كمقدمة لا غنى عنها لممارسة الدبلوماسية بحرية ونجاعة.

المراجع

:Les Ouvrages

- Fouad Kemache: L'art De La Diplomatie Économique, édit L'harmatan Paris 2017

- Mohamed Harkat: La Nouvelle Diplomatie Économique en Afrique: Paradigmes Et modèles, édit L'harmatan paris 2020

:Les Périodiques

- CHRISTIAN CHAVGNEUX: La Diplomatie Économique: Plus Seulement Une Affaire D'États In Pouvoirs N 88 / 1999 Paris

- Éric Denécé: Diplomatie Économique Et Complétion Des États In Géoéconomie 2011/ 56 Paris

الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في ظل تداعيات جائحة كورونا وتقلبات أسعار النفط

Algerian economic diplomacy under the repercussions of the corona pandemic and oil Prices fluctuations

خميسة عقابي

جامعة الحاج لخضر –باتنة 1 -

pop.samira@ymail.com

ملخص:

نحاول من خلال هذه الورقة البحثية أن نتعرف على و اقع الاقتصاد الجز ائري بعد جائحة كورونا وما صاحبها من تقلبات في أسعار النفط خاصة وأن الجز ائر تعتمد على مورد وحيد الثروة وهو النفط الذي كان وما زال يتأثر بتقلبات السوق العالمية، لذا كان لزاما على الجز ائر التفكير في التخلص من اقتصاد الريع وخلق بدائل اقتصادية من خلال تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية بهدف التنويع الاقتصادي باعتباره خيارا استراتيجيا لتحقيق الأمن الاقتصادي ولتعزيز المصالح المختلفة من خلال جذب الاستثمارات وتطوير الصادرات خارج المحروقات.

الكلمات المفتاحية: الدبلوماسية الاقتصادية، جائحة كورونا، أسعار النفط، الأمن الاقتصادي.

Abstract:

We try through this research paper to figure out the reality of the Algerian economy after the Corona pandemic and the attendant fluctuations in oil prices, especially since Algeria depends on a single resource of wealth, oil that was and is still affected by the fluctuations of the world market. Therefore, it was necessary for Algeria to think about eliminating rent economy and creating economic alternatives through activating economic diplomacy with the aim of economic diversification as a strategic option to achieve economic security and to promote various interests by attracting investments and developing exports outside of hydrocarbons.

Keywords: Economic Diplomacy, Corona Pandemic, Oil Prices, Economic Security.

مقدمة:

تسعى الجزائر بالقيام بنشاط متعدد الأشكال لتعزيز مكانتها كفاعل نشيط ومؤثر على مجرى الأحداث الهامة في المجتمع الدولي بحكم تاريخها ودورها وموقعها الجغرافي المركزي في القارة الإفريقية والمنطقة العربية وحوض البحر الأبيض المتوسط، كما شهدت الدبلوماسية الجزائرية التي أصبحت الحجر الزاوية للجزائر نشاطا مكثفا خاصة في السنوات الأخيرة وذلك عقب إعادة انتشارها على المستويين الإفريقي والعربي وتعزيز دورها على الساحة الدولية، وتم استحداث مناصب لمبعوثين خاصين من أجل قيادة العمل الدولي للجزائر.

إن الجزائر من الدول التي تعتمد على النفط في صادراتها بنسبة كبيرة مما يجعل اقتصادها شديد التأثر بالمتغيرات الحاصلة في الأسواق العالمية وبجائحة كورونا التي مست

دول العالم وكانت لها انعكاسات على جميع الأصعدة، وبالتالي كان لزاما على الجزائر وضع استراتيجية لمجابهة تلك التحديات وتفعيل دبلوماسيتها الاقتصادية.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى:

- إبراز مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية وآليات تفعيلها.
- إبراز أهم تداعيات جائحة كورونا على أسعار النفط و على الاقتصاد الجزائري.
- معرفة مدى فعالية الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في مواجهة تداعيات جائحة كورونا وتقلبات أسعار النفط.

الإشكالية:

ما مدى فعالية الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في ظل تداعيات جائحة كورونا وتقلبات أسعار النفط؟

الفرضيات: للإجابة عن الإشكالية المطروحة نضع الفرضيات التالية:

1-كلما عملت الجزائر على تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية، تمكنت من مواجهة تداعيات جائحة كورونا وتقلبات أسعار النفط.

2-إن تحقيق الأمن الاقتصادي للجزائر ومواجهتها لجائحة كورونا وتقلبات أسعار النفط مرهون بدبلوماسية اقتصادية فاعلة قائمة على استغلال الفرص الاقتصادية.

الخطة: للتأكد من صحة الفرضيات ودراسة الموضوع، وضعنا الخطة التالية:

المحور الأول: مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية

المحور الثاني: أثر جائحة كورونا على أسعار النفط

المحور الثالث: آليات تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية

المنهج: لتحليل هذه العناصر ودراسة مكنوناتها، اتبعنا المنهج الوصفي التحليلي من خلال استعراض انعكاسات جائحة كورونا على أسعار النفط وعلى الاقتصاد الجزائري، ومدى نجاعة الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في مواجهة هذه التداعيات.

المحور الأول: مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية

قبل التطرق إلى الدبلوماسية الاقتصادية يجب أن نعرج على تعريف الدبلوماسية.

أولا: تعريف الدبلوماسية:

تعددت تعاريف الدبلوماسية، حيث أصبح من الصعب حصرها وجمعها في تعريف واحد، حيث عرفها شارل كالفو CharlCalvo بأنها:" علم العلاقات القائمة بين مختلف الدول والناتجة عن مصالحها المتبادلة وعن مبادئ القانون الدولي العام ونصوص المعاهدات والاتفاقيات"، كما عرفها برادين فودبريه بأنها:" فن تمثيل الحكومات ومصالح الدول ومراقبة حقوق المواطنين ومصالحهم، وكذلك هي إدارة الشؤون الدولية وإدارة المفاوضات السياسية ومراقبة حقوق المواطنين ومصالحهم. (شويخنة، 2013، ص 8)

ومن الناحية الاصطلاحية فإن الدبلوماسية هي عملية سياسية تستخدمها الدولة في تنفيذ سياستها الخارجية في تعاملها مع الدول والأشخاص الدوليين الآخرين وإدارة علاقاتها الرسمية مع بعضها البعض ضمن النظام الدولي. (مزياني، 2019، ص 196)

ثانيا: تعريف الدبلوماسية الاقتصادية:

وفقا لروبرت جيلين فإن:" الصراع من أجل القوة والرغبة في الربح الاقتصادي مرتبطين ببعضهما البعض"، إن السياسة الخارجية تحدد في نطاقها الواسع عبر استقرار وتماسك السياسة الداخلية بالخصوص في المجالات التي تسبب زيادة قوة الدولة، والمجال الأهم لتنمية السياسة الخارجية المجال العسكري والدبلوماسي بالإضافة إلى المجال الاقتصادي الذي أُثبت على أنه بإمكانه إحداث مزايا لقوة الدولة ويظهر نفوذا في المجالات الأخرى.(Papadimitriou, Pistikou, 2014, p. 4

فالدبلوماسية الاقتصادية هي فن تأمين الأمن الاقتصادي والمصالح الاستراتيجية لدولة ما وخدمتها من خلال استخدام العلاقات الدولية على مستوى الحكومات والقطاع الخاص ورجال الأعمال (خواص، 2021، ص 914)، كما يعرفها "كاتب ألكسندر" على أنها وسيلة الدولة لتدعم قوتها في مواجهة الدول الأخرى باستخدام وسائل اقتصادية: المفاوضات التجارية الدولية، تدابير لتوسيع الشركات الوطنية في العالم، أو على العكس بجذب الاستثمارات الأجنبية(Kateb, 2010,2011, p. 60) .

كما تعرف على أنها:"استخدام الدولة لعواملها السياسية وقدراتها ومواردها الاقتصادية واستغلال نقاط قوتها بالطرق والأساليب الدبلوماسية في الوقت المناسب لخدمة مصالحها وكذا تحقيق مصالحها وكذا تحقيق مكاسب سياسية اقتصادية

واجتماعية محلية ودوليا. (مخلوفي، عياط، 2018، ص 137) وبالتالي فإن الدبلوماسية الاقتصادية هي مختلف النشاطات الدبلوماسية التي تستخدم العامل الاقتصادي في التعاملات السياسية أي توجيه الدولة سلوكها السياسي بما يخدم مصالحها القومية.

ومن خلال ما سبق يمكن التوصل إلى تعريف اجرائي للدبلوماسية الاقتصادية على أنها استخدام للعوامل السياسية والاقتصادية بالطرق الدبلوماسية لتحقيق مكاسب على مختلف الأصعدة كماتشير إلى مجموع النشاطات الدبلوماسية ذات الطابع الاقتصادي في ما وراء الحدود الوطنية (تصدير، استيراد، استثمار، قروض، مساعدة) والتي تباشرها الدول والفواعل غير الدولاتية في العالم وذلك على مستوى ثنائي أو إقليمي وعالمي لتحقيق مكاسب على الساحة الدولية.

ثالثا: أهمية وأهداف الدبلوماسية الاقتصادية:

تلعب الدبلوماسية الاقتصادية دورا هاما في بناء الأنظمة الاقتصادية الحديثة من خلال الأهداف التي تسعى الدولة لتحقيقها المتمثلة في:

-الترويج عبر سلكها الدبلوماسي وجذب الاستثمارات الأجنبية.

-توفير قاعدة بيانات تجارية تستفيد منها جميع الأطراف.

-المساهمة في الإنتاج على الأسواق العالمية والتعريف بمقومات الدولة.

-المساهمة في إعداد وصياغة وتوقيع اتفاقيات التجارة وتسهيل التواصل بين المستثمرين في البلدين.

- المساهمة في جلب العملة الصعبة ونقل التكنولوجيا الحديثة وتقديم المساعدة والدعم المالي والمعرفي للشركات الوطنية.

كما أن للدبلوماسية الاقتصادية أهمية بالغة في النظام الاقتصادي العالمي نوجزها في النقاط التالية: (مخلوفي، عياط، 2018، ص 138)

-زيادة عمليات التدويل وتعزيز الترابط بين دول العالم في النظام الاقتصادي العالمي حيث تتحرك الدبلوماسية الاقتصادية في مستويين هما التكامل الاقتصادي العالمي والاقليمي.

-التوسع السريع للمناطق الاقتصادية في العالم، وتحرير الاقتصادية الوطنية عن طريق التجارة والاستثمارات الدولية في ظل العدد المتزايد من الكيانات الاقتصادية العالمية، أي

الشركات متعددة الجنسيات والبنوك ومجموعات الاستثمارية وهذه الكيانات لها تأثير كبير في السياسة.

-عولمة الاقتصاد العالمي الجديد وذلك على المستويين الكمي والنوعي من خلال تدويل القوى المنتجة عبر الشركات المتعددة الجنسيات التي تشكل القوة الرائدة في السوق العالمية من خلال دبلوماسيتها الاقتصادية التي تعزز التنمية في صالح جميع الدول وفي الوقت نفسه تقضي على تطلعات الدول المتقدمة التي تسعى لاحتكار مزايا العولمة.

-إدخال الدبلوماسية ضمن أساليب الإدارة الحديثة في تطوير التعاون بين الدول المختلفة والمنظمات الدولية.

-زيادة دور الانفتاح على العالم الخارجي في النهوض الاقتصادي وهذا يحتاج إلى تنشيط الدبلوماسية الاقتصادية أي خلق ضرورة إيجابية للدول المختلفة، وذلك من خلال السياحة والاستثمار الأجنبي المباشر.

المحور الثاني: أثر جائحة كورونا على أسعار النفط

كان لجائحة كورونا انعكاسات على اسعار النفط في العالم لكن قبل التطرق الى ذلك لابد من معرفة مفهوم السعر النفطي والقوى المحددة له.

أولا: مفهوم السعر النفطي

السعر النفطي مشتق من مفهوم السعر الذي هو عبارة عن قيمة الشيء، معرب عنها بالنقود، وهو قد يعادل قيمة الشيء، أو قد لا يعادلها أو يساويها، فقد يكون السعر أقل أو أكثر من قيمة الشيء للمنتج ذاته، ومن خلال هذا التعريف فإن السعر النفطي يعني قيمة السلع النفطية معبر عنها بالنقود، لذلك فإنه عند الحديث عن السعر ينبغي أن نعرف أنه لا يوجد سعر موحد للنفط في جميع أنحاء العالم بل هناك سعر لكل نوع من النفط (حموزروقي، 2021، ص 253)، وهناك ثلاثة أنواع وهي: نفط خام غرب تكساس، نفط برنت الذي ينتج من بحر الشمال في انجلترا، إضافة إلى نفط أوبك ويعود اختلاف في الأسعار حسب النوعية من حيث كثافة النفط ومكوناته.

ثانيا:القوى التي تحدد أسعار النفط

تتأثر أسعار النفط بعدة عوامل منها ما هو مرتبط بالعرض العالمي من النفط وكذا الطلب عليه، ومنها ما له علاقة بالظروف السياسية في مناطق الإنتاج والاستهلاك أو بالترتيبات التنظيمية للسوق والعلاقات بين أطرافه.

1-العرض العالمي للنفط

يعد العرض استجابة لما يطلبه المستهلكون عند الأسعار السائدة في السوق وكذلك حجم الاحتياطي وتكاليف الاستخراج والتطوير وأشكال الاستثمار والأنظمة الضريبية المطلقة والظروف السياسية في مناطق الانتاج وسياسة الدولة المنتجة للنفط.

2- الطلب العالمي على النفط

يعتمد الطلب العالمي على أسعار الطاقة وبصفة خاصة على أسعار المشتقات النفطية وسياسات ترشيد الاستهلاك والتقدم التكنولوجي في استعمال بدائل النفط المحكمة والمنافسة بين أشكال الوقود وغير ذلك من مؤثرات في القطاعات المستهلكة للنفط، سواء منها قطاع النقل أو القطاع الصناعي أو قطاع توليد الكهرباء، وتعد معدلات النمو الاقتصادي والسكاني وتوجهاتها أهم العوامل المؤثرة في اتجاه الطلب وحجمه صعودا أو انخفاضا. (حموزروقي، 2021، ص 254)

ثالثا: قنوات تأثير جائحة كورونا على قطاع الطاقة

مثلما فيروس كورونا هو معد على المستوى الصحي للأفراد، فقد كان معد اقتصاديا بين البلدان ليشكل من خلال تأثير اقتصاداتها على مستوياتها المحلية أزمة اقتصادية عبر قنوات التأثير المتبادل لعل أبرزها: (غبولي، توايتية، 2020، ص 135)

1- التبادل التجاري

حيث تؤثر الجائحة من خلال عرقلة الامداد وتعطيل سلاسل التوريد إلى إعاقة الإنتاج وإضعاف كل من الطلب والعرض العالميين مما يؤدي بدوره إلى تقلص الطلب على الطاقة.

2- **الترابط المالي:**

وقد طال تأثيره المادي والمعنوي أسواق المال العالمية التي شهدت انهيارات وأسوأ أداء منذ اندلاع الأزمة المالية العالمية منذ 2008، وبهذا تعطي أسواق المال مؤشرا سلبيا على شعور المستثمرين بتوجهات تأثر الفيروس على الاقتصاد العالمي.

3 -السياحة والنقل

حيث تؤثر الجائحة على كل من الطلب والعرض العالميين من خلال خفض معدلات الرحلات بسبب غلق حدود العديد من الدول، وغلق العديد من المطارات حول العالم.

4- على مستوى الاقتصاد المحلي للدول

يؤثر الفيروس من خلال إعاقة النشاط الاقتصادي عبر إعاقة الإنتاج، الخدمات، المواصلات، التسوق، بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف التصدي والاحتواء من خلال ارتفاع التكاليف.

رابعا: تطور أسعار النفط في ظل جائحة كورونا

تعرضت أسعار النفط لصدمة مزدوجة تأثرا بتدهور الطلب العالمي على الخام مع تفشي فيروس كورونا فضلا عن تعثر تحالف "أوبك" في التوصل لاتفاق لخفض الإنتاج وسوف يفرض استمرار وتدهور أسعار النفط ضغوطات قوية على عائدات الدول المصدرة للنفط.

انخفضت أسعار النفط إلى مستويات غير مسبوقة بعد تراجع الطلب العالمي لنحو الثلث، وهبطت أسعار عقود النفط الأمريكية المقرر تسليمها في ماي 2020، إلى أدنى مستوى لها في التاريخ متجاوز الصفر بسبب فائض المعروض النفطي نتيجة لقلة الاستهلاك، فقد توقفت حركة النقل داخليا وخارجيا في كثير من الدول أو تراجع مستوى حركتها، كما ان إجراءات حظر التجول والتباعد الاجتماعي قدساهمت بذلك وقد أدى توقف حركة الطيران وقطاع السياحة إلى انخفاض الطلب على المنتجات النفطية أيضا، كما ساهم في ذلك عدم التوافق بين السعودية وروسيا و"أوبك" على كميات الانتاج واعتماد سياسة الإغراق بالسوق النفطي مما أدى إلى كثرة العرض في وقت شح فيه الطلب وتسبب في انخفاضات إضافية في سوق النفط ومع توقف أو انحسار وعمل المصانع

تدهورت أسعار النفط في ظل أجواء عدم اليقين للمنتجين والمستهلكين. (الهرش، 2020، ص-ص: 121-122)

هوت أسعار النفط إلى مستويات قياسية ففي أفريل 2020 وصلت إلى ما دون الصفر للمرة الأولى في تاريخ الجزائر، إذ أجبرت شركات إنتاج النفط على دفع المال للزبائن ليحصلوا على النفط الذي تنتجه حتى لا يتراكم المخزون الخام لديها خلال شهر ماي 2020، لتستقر بعدها في حدود 27.20دولار للبرميل بسبب تبعات فيروس كورونا التي أدت إلى تراجع الطلب وفشل أوبك وروسيا في الاتفاق على خفض الإنتاج وتقليص العرض في السوق العالمية. (عقابي، زناتي، 2021، ص 154)

يرجح أن تنخفض أسعار النفط والغاز تأثرا بالأوضاع الاقتصادية العالمية المرتبكة مع انتشار فيروس كورونا مؤخرا،وطبقا لمعهد التمويل الدولي، فمن المتوقع أن تفقد أسعار النفط الخام مالا يقل عن ثلاث دولارات نتيجة انتشار فيروس كورونا في حين فقد تخضع أسعار الغاز المسال لضغوط هي الأخرى.

تتداخل الصدمة المزدوجة الناجمة عن تفشي الوباء وانهيار أسعار النفط ولكن إحداهما تختلف عن الأخرى، فمن ناحية يرتبط عنصر الطلب في الصدمة النفطية بالانخفاض الحاد في استهلاك النفط نتيجة التدابير الاحترازية لوقف انتشار الفيروس، بما في ذلك إغلاق المدن، وهو ما أدى إلى توقف النشاط الاقتصادي في جميع أنحاء العالم، ووفقا لشركة الأبحاث النرويجية Rystad Energy فإن الانخفاض بنسبة 10% في استهلاك النفط من عام 2019 أو حوالي 10 مليون برميل في اليوم نتيجة انخفاض السفر جوا وبرا. (رباح، هانغوين، 2020) بيد أنّ الجزائر ما زالت تُراكِم عجزاً مالياً ضخماً بسبب تراجع العائدات من صادرات الهيدروكربون. وقد انهار الطلب على النفط والغاز: ففي الشهرَين الأوّلين من العام 2020، انخفضت أحجام صادرات النفط الخام والمواد المكثّفة بنسبة 27 في المئة على أساس سنوي فيما تراجعت أحجام صادرات الغاز بنسبة 26 في المائة. علاوة على ذلك، أثّر فيروس كورونا المستجدّ بشدّة في بعض أهمّ الدول التي تشتري الغاز من الجزائر، فحتّى أبريل 2020، تراجعت صادرات الغاز بالأنابيب إلى إسبانيا بنسبة 44 في المائة على أساس سنوي (ميمون، 2020)

المحور الثالث: آليات تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية

تعد الدبلوماسية وسيلة لاستعمال الذكاء واللباقة في إدارة العلاقات الرسمية بين حكومات الدول المستقلة، وهي أداة تنفيذ السياسة الخارجية للدول والقائمة على الفعل ورد الفعل والتغذية العكسية المستمرة.

أولا: الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية قبل جائحة كورونا

تعرض الاقتصاد الجزائري إلى أزمة كبيرة عام 1986 مع انهيار أسعار النفط مما جعل الحكومة الجزائرية تغير من سياستها الاقتصادية والسياسية للخروج من الأزمة بعقد عدة اتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف مع الدول الأوروبية مثل اتفاق الشراكة الأورو جزائرية الموقع بتاريخ 4 مارس 1997 والذي دخل حيز التنفيذ عام 2005، وكذا ابرام اتفاقيات مع عدة دول آسيوية وأمريكية ودول عربية وافريقية، وكانت معظم هذه الاتفاقيات حول ترقية الاستثمارات التي لها تأثير مباشر على الصادرات، كما تضمن كل ما يخص التبادل التجاري بين الجزائر وبقية دول العالم. (خواص، 2021، ص 321)

وتعد الشراكة من أجل تنمية إفريقيا (Nepad) من أهم تجليات النشاط الدبلوماسي الاقتصادي للجزائر في إفريقيا، حيث تعد الجزائر طرفا أساسيا في بعث مبادرة النيباد التي تمثل منطلقا لتحقيق التنمية المستدامة في إفريقيا من خلال إعداد خطة تنموية في القارة عرفت باسم الألفية الجديدة وتركزت على مبد المشاركة. (مزياني، 2019، ص-ص: 201-202) ضف إلى ذلك عملت الجزائر على منح قروض للدول الافريقية ومسح ديون بعضها وتحويلها إلى مشاريع استثمارية تقوم بها الشركات الجزائرية عمومية كانت أو خاصة، فقد قامت الجزائر ومنذ 2010 بمسح ديون 14 دولة افريقية وهذا ما يعرف في العلاقات الدولية والدبلوماسية بمبدأ حسن الجوار واستخدام القوة الناعمة (خواص، 2021، ص 321).ومن بين هذه الدول "البنين، بوركينا فاسو، الكونغو، اثيوبيا، غينيا، موريتانيا، مالي، موزمبيق، النيجر، ساوتومي، بوتسي، النيجر، السنغال، تنزانيا".

بالإضافة إلى ذلك عمدت الجزائر إلى عقد اتفاقيات ثنائية مع العديد من الدول الإفريقية وعدة مشاريع استثمارية خاصة في المجال النفطي في عدة دول مثل"النيجر، تشاد، موزمبيق، ليبيا،زيمبابوي"وكذا مشروع الطريق العابر للصحراء "الجزائر، لاغوس، النيجر".

ثانيا: الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في ظل جائحة كورونا

كان لجائحة كورونا تأثير على العمل الدبلوماسي من خلال النشاط الدبلوماسي عن طريق آلية التحاضر عن بعد أو ما يسمى "بالدبلوماسية الرقمية"وذلك لتجاوز قيود مفروضة على التنقل والتجمعات.

إنه وبالقدر الذي دفعت فيه جائحة كوفيد-19- الدول إلى التقارب والتعاون في سبيل دحر هذا الوباء العالمي، حيث سجلنا احتلال دبلوماسية القناع واللقاح لمساحة هامة في حيز العمل الدبلوماسي في إطار التضامن والتعاون الدوليين. (فرجاني، 2021، ص 337)

1- السعي نحو التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي

يتميز النفط بعدم ثبات أسعاره مما يؤثر على سياسات الدول المصدرة أو المستوردة وبالأخص المنتجة منها مما جعل بعض الدول تتبع إستراتيجية التنويع الاقتصادي والبحث عن مصادر جديدة لإجراءاتها، حيث أن الاعتماد الكلي للاقتصاد الجزائري على قطاع المحروقات يعد من أهم سماته فهو يعد اقتصاد ريعي يعتمد في تمويله للبرامج الاستثمارية على المداخيل الناتجة عن الثروة النفطية.

كشف وزير الطاقة الجزائري أن خسائر شركات الطاقة بلغت نحو 125 مليار دينار بسبب تداعيات وباء كورونا مشيرا إلى تراجع عائدات الدول من صادرات المحروقات بحوالي 40 بالمائة خلال السداسي الأول من السنة الجارية، بالإضافة إلى تراجع عائدات الدولة من صادرات المحروقات خلال السداسي الأول من 2020 مقارنة بنفس الفترة من 2019 بحوالي 40 بالمائة، وتكبد شركات قطاع الطاقة لخسائر قدرت بنحو 125 مليار دينار. (صحيفة المساء، 2020)

عكفت الجزائر على تجسيد الإستراتيجية الجديدة والهادفة للتوجه نحو الأسواق الإفريقية والدولية، اعتمادا على عدة محاور انطلاقا من تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية لتنويع صادراتها، وكذا تفعيل آلية التصدير خاصة بمناطق الجنوب وترقية المعابر الحدودية إضافة إلى تنويع شركائها.

الجزائر اليوم وفي إطار إصلاحات جوهرية تبنت خيار الدبلوماسية القارية التي تمهد لحضورها القوي على هذا المستوى، من خلال إنشاء هيئة خاصة بالدبلوماسية

الاقتصادية على مستوى وزارة الشؤون الخارجية قصد منح العمل الدبلوماسي الجزائري انسجاما أكبر، إضافة إلى القيام باستثمارات هامة، تندرج بدورهافي إطار التنويع الاقتصادي الذي يقتضي منها الانفتاح على أسواق أخرى والأنسب لها حاليا في السوق الإفريقية بحكم الجوار الجغرافي والانتماء التاريخي والثقافي. (مزياني، 2019، ص 203)

فالعمل الأساسي للمبعوث الخاص التنسيق والتواصل مع التمثيليات الدبلوماسية من اجل استغلال الفرص الممكنة لتسويق المنتوج الجزائري في كل دولة والتعريف بالفرص الاستثمارية المتاحة في الجزائر لرجال الأعمال في تلك الدول وتشجيعهم للاستثمار في مختلف القطاعات و اهم الادوار لهذا المبعوث يمكن أن تشمل ما يلي: (بلغربي، مجالدي، 2021)

- البحث عن أسواق جديدة لتصريف المنتجات الجزائرية التي تمتلك فيها ميزة تنافسية، سواء في المجال الفلاحي أو الصناعي، حيث عرفت الجزائر في السنوات الأخيرة عجزا في تصريف بعض المنتجات الفلاحية بالأساس في مواسم وفرة المحصول ما اضطر الفلاحين لرميها أو بيعها بأسعار لا تغطي حتى تكاليف الإنتاج لعدم القدرة على تصديرها، وقدر الإنتاج الفلاحي الجزائري سنة 2020بـ 25 مليار دولار ومن المتوقع أن يرتفع هذا الرقم بشكل كبير لو ضمنت الدولة تصريف الإنتاج مهما كان حجمه.
- جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة للجزائر، حيث تبقى الأرقام المحققة متواضعة جدا لو قورنت بدول أخرى، وتمتلك الجزائر المقومات اللازمة للاستثمار، ويبقى التعريف بها أمرا ضروريا لإزالة اللبس لدى كثير من المستثمرين الأجانب في مختلف دول العالم وتغيير الصورة النمطية السلبية، مع ضرورة تحسين ظروف الاستثمار ليتناسق مع جهود الدبلوماسية الاقتصادية.
- إن الدبلوماسية الاقتصادية كآلية جديدة في العمل الدبلوماسي خطوة مهمة في تعزيز الأمن الاقتصادي للجزائر نظرا للإنجازات المحققة هذه السنة لدعم الصادرات غير النفطية والتي من المتوقع ان تصل الى 4.5 مليار دولار مع نهاية سنة 2021، وهي أرقام تاريخية لم تعرفها الجزائر من قبل وينتظر دعمها في المستقبل القريب.

2-دور الاتفاقيات في تثبيت مكانة الآليات الاقتصادية

عرفت زيارة الرئيس الجزائري عبدالمجيد تبون إلى تونس في ديسمبر 2021 توقيع 27 اتفاقية تعاون تمس العديد من القطاعات، "العدالة، الداخلية والجماعات المحلية، الطاقة والمناجم، الصناعات المتوسطة والمصغرة والناشئة، البيئة"، وعلى الصعيد الاقتصادي والتجاري فإن الجزائر وتونس عازمتان على إدخال مزيد من الديناميكية على آليات تعاونهما لا سيما في مجالات التنمية والاندماج الاقتصادي وتنمية المناطق الحدودية لتستجيب لتحديات ومتطلبات المرحلة بما يخدم مصلحة الشعبين الشقيقين.

تأخذ العلاقات الجزائرية التركية في المجال الاقتصادي منحى تصاعدي وهو ما يترجمه حجم التبادل التجاري بين الجزائر وتركيا المقدر ب 4 مليار دولار في 2020، فضلا عن ذلك تعد الجزائر أكبر شريك تجاري لتركيا في إفريقيا، كما تحتل الجزائر موقعا متقدما لناحية المساهمة في إستراتيجية تنويع الاعتماد على واردات الطاقة التركية، تعد الجزائر رابع مورد للغاز الطبيعي لتركيا وثاني أكبر شريك تجاري لتركيا في افريقيا في حين تعد تركيا خامس أكبر شريك تجاري للجزائر. (لحوازي، 2021)

زيارة الرئيس الايطالي الجزائر مؤخرا حيث باتت ايطاليا في العقد الاخير من أكبر المنافسين للمصالح الفرنسية بالجزائر لاسيما في مجال الطاقة حيث تعد الشركة الايطالية " إيني" أكبر شركة أجنبية تستثمر في قطاع المحروقات بالجزائر، ومنذ بداية 2022 احتلت ايطاليا صدارة الدول الاوروبيةفي حجم صادرات الجزائر من الغاز الطبيعي.

ومن أهم المشاريع الاقتصادية الرائدة على الصعيد الإفريقي الطريق العابر للصحراء الذي يربط 6 بلدان افريقية:" الجزائر، نيجيريا،تونس، مالي، النيجر، التشاد" ويمثل الشق الرابط بين الجزائر ولاغوس العمود الفقري للمشروع بمسافة 4500كلم مرورا بالنيجر.

وكشفت الحكومة الجزائرية أن الطريق سيكون مضاعفا بخط أنابيب تسمح بتصدير الغاز النيجري عبر موانئ الجزائر نحو أوروبا خصيصا ونحو سائر دول العالم بصفة عامة، هذا بالإضافة إلى إنجاز خط للألياف البصرية يربطها بنيجيريا مع تحويله تدريجيا إلى طريق سيار وسيربط هذا الخط بطريق الحرير الصيني عبر ميناء، شرشال، ما يجعله مستقبلا منطقة عبور السلع الأوروبية الموجهة نحو السوق الإفريقية.

وفي 6 ديسمبر 2021 جدد الأمين العام لوزارة الطاقة والمناجم "عبد الكريم عويسي" رغبة الجزائر في تسريع "تنفيذ مشروع أنبوب الغاز الجزائري-النيجري- كما أعرب على حرص الجزائر على تنفيذ مشاريع التعاون بين البلدين في مجال الطاقة والفرص الاستثمارية خاصة في مجال استكشاف وإنتاج المحروقات والبيتروكيماويات ونقل وتسويق الغاز الطبيعي المسال وإنتاج ونقل وتوزيع الكهرباء.

ومن جهة أخرى وقعت شركة سونا طراك مؤخرا اتفاقا مع شركة "سينوبك" الصينية للبترول والكيماويات للتنقيب عن النفط في منطقة زارزايتين في حوض إيليزي لمدة 25 عاما وتوقيع اتفاقيات شراكة مع ثلاث شركات صينية عملاقة للتنقيب في منجم غار جبيلات الذي يعد من أضخم المناجم النائمة على معدن الحديد في الجزائر.

ثالثا: التحديات التي تواجه الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية

تواجه الجزائر عدة تحديات في إطار سعيها لتنويع شركائها الاقتصاديين في ظل جائحة كورونا نذكر منها: (خواص، 2021، ص 322)

-التهديدات الأمنية على الحدود الشرقية والغربية وعلى طول الشريط الحدودي بالجنوب الكبير (تهديدات إرهابية، التهريب، تجارة للمخدرات، تهريب البشر والهجرة غير الشرعية)

-وقوع الجزائر في منطقة نزاع يجعلها تتكبد ميزانية كبيرة لتغطية احتياجاتها الأمنية عوض استثمارها في مشاريع اقتصادية واجتماعية

-الهجمات الإلكترونية التي تعرضت وتتعرض إليها المؤسسات الرسمية للدولة الجزائرية والشركات الاقتصادية

-محاولة بعض الأطراف زعزعة الاستقرار الداخلي للجزائر باستغلال الظروف الاقتصادية والاجتماعية للدولة.

بالإَضافة إلى ذلك فإنه بعد فيروس كورونا، ظهر شبح جديد وهو "ذروة الطلب على النفط" وهي اللحظة التي يصل فيها تعطش العالم للبترول إلى ذروته ثم يبدأ في الانحدار الذي لا يرحم، وذكرت وكالة الطاقة الدولية في تقرير Global Energy Reviews 2020 الذي نشر في أفريل 2020، أن قطاع الطاقة سيخرج من أزمة كورونا مختلفا بشكل كبير عما كان عليه في السابق، حيث أن الأسعار المنخفضة والطلب المنخفض في جميع القطاعات الفرعية يجعل شركات الطاقة في وضع مالي ضعيف وميزانيات عمومية متوترة في كثير من الأحيان

مما قد يؤدي إلى تركيز سوق الطاقة بالقطاع الخاص والدفع بعمليات دمج للعديد من الشركات. (محمود السيد، 2020)

في الماضي، إبان الأزمة المالية العالمية لعام 2008، أدى انخفاض أسعار النفط إلى تقويض قدرات الأنظمة الحاكمة للدول الرئيسية المصدرة للنفط بما في ذلك الجزائر مما ساهم في انتشار الاضطرابات المدنية، وهناك مؤشرات تكشف عن شكل الاضطرابات الدولية التي قد يشهدها العالم مع انكماش أسواق البترول.

ففي بدايات انتشار فيروس كورونا انخرطت روسيا والمملكة العربية السعودية في حرب أسعار، حيث قام السعوديون بزيادة إنتاج لخفض الأسعار بهدف معاقبة الروس لرفضهم الاتفاق على خفض الإنتاج المشترك، ولكن تدخل ترامب أوقف الحرب.

أما على الصعيد الإقليمي، وفي 31 أكتوبر 2020، قرر الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون عدم تجديد عقد استغلال خط أنابيب الغاز الذي يزود اسبانيا بالغاز الجزائري مرورا بالمغرب وذلك بعد قطع الجزائر علاقاتها الدبلوماسية مع المغرب في أوت 2020 بسبب ما وصفته بأعمال عدائية من جانب المملكة وبالتالي يقتصر إمدادات الغاز الجزائري لإسبانيا عبر أنبوب الغاز البحري "ميدغاز" الذي وضع في الخدمة عام 2011.

يرى الخبير في الطاقة نهاد اسماعيل أن هذا القرار سياسي وليس اقتصاديا، ولكن سيكون له آثار اقتصادية على البلدين ولكن ليس بنفس الدرجة، ويرى أن خسارة الجزائر ستكون أن صورتها قد تتأثر في السوق الدولية للطاقة بمعنى أنها ستظهر كمزود غير موثوق وبالتالي فإن أي مستورد جديد سيضع شروطا ما يسمى بفقرات تعويضية بمعنى التعويض في مجال توقف التوريد لأي سبب.

الخاتمة:

لم تكن آثار فيروس كورونا على الجزائر من الجانب الصحي فقط، بل تعدتها للاقتصاد الذي يعد القلب النابض لكل دولة، وتفعيل الدبلوماسية الاقتصادية يحتاج إلى جهود كبيرة لتحقيق أهداف السياسة الخارجية والأمن الاقتصادي.

فمن خلال هذه الورقة البحثية نتوصل إلى النتائج التالية:

- يعد الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي مرتبط بإيرادات النفط وخروجه من التبعية لسعر النفط مرهون بالتوجه للاستثمار في القطاعات المنتجة، كما تعد الجزائر

من أكبر الدول المتضررة من تقلبات أسعار النفط خاصة بعد انتشار فيروس كورونا المستجد، إذ خلف انخفاض أسعار النفط آثار بارزة على الاقتصاد الجزائري، مما يجعل من عملية التنويع الاقتصادي ضرورة ملحة للتخلص من تبعيتها لهذا المورد والنهوض باقتصادها.

- إن تحقيق الأمن الاقتصادي الجزائري في ظل التهديدات الخارجية وجائحة كورنا يتطلب دبلوماسية اقتصادية باستغلال الفرص الاقتصادية الممكنة على الصعيدين الإقليمي والدولي وتشجيع الاستثمار الأجنبي والوطني وجذب رؤوس الأموال.

- إن وضع إستراتيجية تنموية رشيدة دون المحروقات من خلال اتباع سياسة التنويع الاقتصادي في ظل مناخ سياسي مستقر يعمل على إعادة الثقة بين مختلف المستويات.

- إن التقلبات في سعر النفط من أهم المحددات لطبيعة الاقتصاد الوطني اختلالا أو توازنا والأزمات أكدت ذلك ونقلت المؤشرات من حالة الفائض أو التوازن إلى حالة العجز.

- ضرورة توفير مناخ كفيل يجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بما يعود بالنفع على الاقتصاد الوطني من خلال قاعدة تشريعية محكمة وتحقيق الأمن، بالإضافة إلى تنويع الشركاء الاقتصاديين.

قائمة المراجع: باللغة العربية:

الكتب:

- عقابي خميسة، زناتي وفاء. (2021). تأثير جائحة كورونا على شركات الطاقة في العالم، الجزائر انموذجا في " كورونا وسؤال المصير الانساني. *أكاديمية ريمار التركية*.

المجلات:

- حموزروقي آمال. (2021). دراسة تحليلية لانعكاسات جائحة كورونا على أسعار النفط العالمية. *مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 06* (العدد 01).

- خواص نصيرة. (2021). ضرورة تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية لجلب الاستثمارات الأجنبية للجزائر كاستراتيجية للتنويع الاقتصادي ما بعد جائحة كورونا. *المجلة الجزائرية للعلوم القانونية و السياسية، المجلد 58* (العدد2).

- غبولي أحمد، توايتية الطاهر. (2020). دراسة تحليلية وفق نظرة شاملة لأهم آثار جائحة كورونا (كوفيد -19-) على الاقتصاد العالمي، الأزمة الاقتصادية العالمية 2020. *مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد 20*.

- فرجاني هشام. (2021). العمل الدبلوماسي في ظل كوفيد -19-. *مجلة مدارات سياسية، المجلد 05* (العدد 02).

- مخلوفي عبد السلام، أسماء عياط. (2018). الذكاء الاقتصادي كوسيلة لإنجاح الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية. *مجلة الدراسات المالية و المحاسبية والادارية، المجلد 5* (العدد 2).

- مزياني فيروز. (2019). الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في ظل التحولات الاقليمية والدولية. *المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 8، (العدد* 15).

- الهرش أحمد فايز. (2020). الآثار الاقتصادية لفيروس كورونا كوفيد -19-. *مجلة بحوث الإدارة و الاقتصاد*، (العدد 2).

مطبوعات غير منشورة:

- شويخنة سهى. (2013). الدبلوماسية الاقتصادية. *رسالة ماجستير في القانون الدولي*. كلية الحقوق: جامعة حلب.

المو اقع الإلكترونية:

- بلغربي عبد الملك، مجالدي علي. (2021/9/8). *جريدة الشعب*"الانتشار الدبلوماسي للجزائر: الية جديدة في تعزيز نشاط الدبلوماسية الجزائرية "، جريدة الشعب،تم الاسترداد من http://www.ech-chaab.com/ar:

- بن ميمون نجلاء،ابوزهورياسمينة.(2020/12/2).موقع بروكنغز على الجزائر منح الأولوية للتغيير الاقتصادي في خضمّ جائحة كورونا والأزمة السياسية،تم الاسترداد من https://www.brookings.edu/ar/opinions

- رباح أرزقي، هانغوين. (2020). *جائحة فيروس كورونا و انهيار أسعار النفط: التعامل مع صدمة مزوجة*. تم الاسترداد من https://www.albankaldawli.org/ar/region/mena/brief/coping-with-a-dual-shock-coronavirus-covid-19-and-oil-prices

- صحيفة المساء. (2020/8/13). *كورونا تكبد شركات الطاقة خسائر قدرت ب 125 مليار دينار*. تم الاسترداد من: https://www.el-massa.com/dz

- لحوازي محمد. (ديسمبر, 2021). *يومية الجزائر الجديدة*. تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية وتنويع الشركاء لولوج الأسواق الافريقية الدولية. تم الاسترداد من Http://Www.Eldjazaireljadida.Dz

- محمود السيد محمد. (2020). من تحولات كبرى: مستقبل قطاع الطاقة بعد أزمة فيروس كورونا: تم الاستردادمن: https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/5919

المراجع الأجنبية:

- Kateb Alexandre .(2010,2011) .La diplomatie économique des nouvelles puissance .revue geoeconomic,*(56)*.
- Papadimitriou Pyrros , Pistikou Victoria.(2014) . Economy diplomacy and security in sovereign states .Procedia ecomics and fianance,(*9)*

تحديات النموذج الاقتصادي الجديد في الجزائر: دراسة حول الأمن الطاقوي

Challenges of the new economic model in Algeria

Study on energy security

عويشة بوزيد

جامعة أبو بكر بلقايد/تلمسان

awichabouzid@yahoo.fr

ملخص باللغة العربية:

تعد الجزائر واحدة من البلدان الساعية نحو بناء اقتصاد قوي، متنوع وتنافسي قادر على التصدير، وكما هو معلوم الجزائر دولة ريعية بامتياز تعتمد على عائدات البترول في تسيير شؤون البلاد، ولعل الهبوط في أسعار هذه المادة - الذي لطالما أرق ولازال يؤرق الحكومات الجزائرية المتعاقبة على الحكم - يعد من الأزمات المهددة للاقتصاد الجزائري وتأسيسا على هذا يصعب الاعتماد على هذه العائدات بشكل مستمر لأن الأوضاع والظروف الراهنة أصبحت تنذر بحدوث أزمات متعددة الأبعاد والمستويات ومن بين أهمها نجد أزمة انخفاض الأسعار، وكذلك الأزمة الأخرى الأكثر خطرا ألا وهي حقيقة نضوب هذه المادة الحيوية وزوالها مع مرور الوقت لذلك أصبح الخيار الأمثل نحو مواجهة هذه التحديات هو الشروع في رسم معالم جديدة لتحقيق الأمن الطاقوي والاعتماد على الطاقات المتجددة كبدائل وحلول لهكذا مشكلات، وبالفعل الجزائر وبعد الأزمة الأخيرة المتعلقة بانخفاض أسعار البترول في العام **2014** غيرت التوجه والاستراتيجية مقدمة خطة تسيير جديدة مسماة ب: "**برنامج النموذج الاقتصادي الجديد**" وقد حددت فترة اعتماده ما بين عام **2016** وصولا إلى سنة **2030** وللإشارة فإن النموذج تضمن جملة من البرامج المتركزة أساسا على تحسين الإيرادات وترشيد النفقات مع ضرورة تفعيل مساهمة القطاعات الأخرى في رفع مستوى معدل النمو، وهو ما من شأنه المساعدة على التخلص

بشكل كبير من التابعية البترولية ولكن نجاح تطبيق هذا النموذج مرهون بتوافر مجموعة من الشروط.

الكلمات المفتاحية: الجزائر، الاقتصاد، المحروقات، النموذج الاقتصادي الجديد، الطاقات المتجددة.

. **Abstract:**

Algeria is considered one of the countries seeking to build a strong, diversified and competitive economy capable of exporting. It is considered one of the crises threatening the Algerian economy, and based on this, it is difficult to rely on these revenues on an ongoing basis, because the current conditions and circumstances have become foreshadowing the occurrence of multi-dimensional and multi-level crises, among the most important of which we find the crisis of low prices, as well as the other most dangerous crisis, which is the fact that this vital substance is depleted and its demise with the passage of time. The time, therefore, has become the best option towards facing these challenges is to start drawing new parameters to achieve energy security and to rely on renewable energies as alternatives and solutions to such problems. Indeed, Algeria, after the recent crisis related to the drop in oil prices in 2014, changed the direction and strategy, introducing a new management plan called: The New Economic Model Program" and its adoption period has been set between 2016 and 2030. To indicate that growth This included a number of programs focused mainly on improving revenues and rationalizing expenditures with the necessity of activating the contribution of other sectors to raising the level of growth rate, which would help to get rid of petroleum dependency significantly, but the success of applying this model depends on the availability of a set of conditions and characteristics.

Keywords: Algeria, economy, hydrocarbons, new economic model, renewable energies.

مقدمة:

ألقت التغيرات الجذرية التي عرفها العالم في العقود الأخيرة من القرن الماضي بظلالها على التطورات الحاصلة في الاقتصاد العالمي، خاصة فيما يتعلق بإفرازات العولمة والثورة التكنولوجية من ناحية، وكذلك لا ننسى مجموع التحولات السياسية ودورها في التوجه نحو الاهتمام بالبحث عن الموارد الاقتصادية والطبيعية الكفيلة بضمان السيطرة والسيادة أمام هذا الوضع.

ولعل مورد النفط واحد من تلك الموارد المطلوبة والتي لها تأثير واضح على مسار السياسات الاقتصادية والتوجهات السياسية لما له من أهمية اقتصادية وسياسية في الوقت ذاته، فسوق النفط العالمية شهدت ثورة في الأسعار مع انطلاق الألفية الثالثة، فالارتفاع في الأسعار كان واضحا حتى العام **2008** إلا أنه ومع نهاية هذا العام شهدت الأسعار نزولا كارثيا وذلك في خضم الأزمة المالية العالمية.

وبما أن الجزائر واحدة من الدول المعتمدة على العوائد النفطية ركزت في مشاريعها التنموية على تلك العوائد ومن هنا أطلق على اقتصادها تسمية الاقتصاد الريعي، لذلك نلاحظ بأن نمو وتطور الاقتصاد الجزائري أصبح مرهونا بحركة أسعار النفط من خلال الزيادة والنقصان، وعليه فإن هذا الأمر يشكل خطرا على اقتصاد الدولة أكثر مما يعد عاملا من عوامل القوة، خصوصا وأن النفط صنف ضمن خانة المصادر الطاقوية الناضبة.

تأسيسا على ما سبق فإن محاولة معرفة ظروف فترة ما بعد النفط في الجزائر مسألة تجرنا إلى إيجاد حلول واقتراح مشاريع اقتصادية من شأنها مواجهة هذا التحدي وما من شك أن الولوج إلى مرحلة البحث في البدائل وتنمية مصار الطاقة أصبح أمرا مفروضا وهذا ما سنحاول التعرض إليه من خلال دراستنا مركزين على معرفة مخرجات مقاربة النموذج الاقتصادي الجديد في الجزائر تحديدا تسليط الضوء على شق الأمن الطاقوي في الجزائر وإيجاد سبل جديدة لتنمية مصادر الطاقة البديلة وتنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات من أجل تحقيق مطلب التحول نحو الاقتصاد الإنتاجي.

الإشكالية:

ما مدى مساهمة الطاقات التقليدية والطاقات المتجددة في تحقيق نجاح مشروع النموذج الاقتصادي الجديد في الجزائر؟

الفرضيات:

1- نجاح برنامج النموذج الاقتصادي الجديد في الجزائر مرهون بقاعدة التنويع.
2- تحقيق الأمن الطاقوي في الجزائر مرتبط بمدى مساهمة عائدات المحروقات في تمويل مشاريع الطاقات المتجددة.

المحور الأول: أسس ومضامين برنامج النموذج الاقتصادي الجديد

يعد النموذج الاقتصادي الجديد لدعم النمو برنامج متضمن جملة من الإصلاحات والقرارات الهادفة لتحقيق التنوع الاقتصادي والخروج من التبعية البترولية والمعلن عنه في عام **2016**، وقد تمت المصادقة عليه من طرف مجلس الوزراء بتاريخ **26 جويلية 2016**، وللإشارة فهو محدد بفترة زمنية ممتدة من عام **2016** إلى غاية آفاق **2030**، وفيما يلي سنتطرق إلى أهم ما تضمنه من خطط وآليات.

أولا: مضمون المقاربة الجديدة لسياسة الموازنة

هذه المقاربة تمحورت حول جملة من الأهداف التي يمكننا عرضها على النحو التالي:

- تطوير موارد الميزانية العادية لجعلها قادرة على تغطية النفقات الرئيسية للتسيير.
- العمل على خفض عجز الخزينة خلال نفس الفترة المقررة.
- حشد موارد إضافية لازمة من السوق المالية الداخلية **(ناصر بوعزيز ومنصف بن خديجة، 2017، ص: 91)**، وللإشارة فإن هذه الأهداف خطط لها في آفاق العام **2019**.

أصبح إذن لزاما على الحكومة الجزائرية من العمل على إنجاح هذه البرامج في اطار السعي نحو تنويع المداخيل والاستثمار في العائدات البترولية مما يعود بالنفع على الفرد، الدولة والمجتمع ككل، خصوصا في مجال الطاقات المتجددة التي أصبحت تعد

مخرجا للأزمات الاقتصادية ومدخلا محوريا من مداخل تحقيق التنمية ببعديها الشامل والمستديم.

ثانيا: مقاربة التنويع والتحول الاقتصادي

أصبح مصطلح "**التنويع**" القاعدة المحورية التي لا بد أن ينبني عليها اقتصاد ضعيف معتمد على منتج النفط والغاز ألا وهو الاقتصاد الجزائري، حيث أن قطاع المحروقات في الجزائر يشكل **98%** من الصادرات و**70%** من الإيرادات الحكومية، ولا يشكل القطاع الصناعي الراكد أكثر من **5%** من إجمالي الناتج المحلي مقارنة ببلدان الأسواق الناشئة، وتحتل الجزائر المرتبة **152** من بين **185** بلدا شملها تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لعام **2013**، ولم تتجاوز الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تتراجع منذ عام **2008**، **1.5 دولار** عام **2012** مما يفسر ضئالة التقدم الذي تحقق بالرغم من التحسن الذي شهده مناخ ممارسة أنشطة الأعمال في الآونة الأخيرة (**سايح جبور علي ويخلف صفية، د.ت.ن، ص: 275**).

تأسيسا على ما سبق وجب إعادة النظر في مسألة الاعتماد المفرط على هذين الموردين لأن هذا الأمر أصبح يشكل واحد من التحديات الخطيرة التي تواجه البلاد، فما من شك أن السير على درب التحول الاقتصادي والصناعي هو الحل الأمثل، ناهيك عن ضرورة منح الأولوية بوجه خاص لتحسين مناخ الأعمال، وتبقى الاستفادة من عائدات النفط والغاز الطبيعي في المشاريع التنموية في إطار ما يسمى بالتنويع الاقتصادي ضرورة تقتضيها الظروف الراهنة (**المرجع نفسه، المكان نفسه**).

نستطيع القول بأن مقاربة التنويع والتحول الاقتصادي تمثل المرحلة الثانية المحددة من عام **2020** وإلى غاية آفاق **2030** من برنامج النموذج الاقتصادي الجديد، وقد حدد هذا الأخير جملة من الأهداف خلال الفترة المذكورة على النحو التالي:

- العمل على تحقيق مسار نمو للناتج الداخلي الخام في حدود **6.5 %** وذلك خارج قطاع المحروقات سنويا خلال الفترة المحددة.
- العمل على مضاعفة الناتج الداخلي للفرد بواقع **2.3** مرات خلال ذات الفترة (حوالي **11500 دولار** في العام **2030** على أساس الدخل الحالي).
- مضاعفة حصة الصناعة التحويلية من حيث القيمة المضافة.

- النموذج هدف أيضا إلى تحديث القطاع الزراعي بما يسمح بالوصول إلى تحقيق أهداف الاكتفاء الغذائي، وتنويع الصادرات إلى جانب تحول طاقوي يسمح بخفض معدل النمو السنوي للاستهلاك الداخلي للطاقة **6 %** في العام **2015** إلى **3%** في العام **2030**، ناهيك عن تنويع الصادرات بما يسمح بدعم تمويل النمو الاقتصادي المتسارع (**ناصر بوعزيز ومنصف بن خديجة، مرجع سبق ذكره، ص:91).**

ثالثا- آليات وأسس نجاح برنامج النموذج الاقتصادي الجديد

من أهم شروط وفرص نجاح النموذج الاقتصادي الجديد المعتمد أساسا على قاعدة التنويع نجد ما يلي:

- التحول نحو اقتصاد السوق الحر.
- تهيئة المناخ الملائم لجذب الاستثمار الأجنبي.
- تعديل الهيكل الإنتاجي من خلال الشروع في تحقيق الأهداف التالية:
  - تطوير القطاع الزراعي.
  - تطوير القطاع الصناعي والنفطي.
  - تطوير قطاع السياحة.
  - تطوير قطاع النقل والمواصلات.

إصلاح القطاع المصرفي. (**عمار لوصيف ولزهر العايد، 2019، ص: 11)**

إذن تعد هذه الأفكار والمعلومات المبينة مسبقا بمثابة الحصيلة النهائية حول هذا المشروع التنموي الذي مثل أحد الآليات المستجدة لبناء اقتصاد قوي واخراجه من صفته الريعية.

المحور الثاني: مستقبل الأمن الطاقوي في الجزائر بين الطاقة التقليدية والطاقة المتجددة

الأمن الطاقوي غالبا ما ينعت على أنه جزء لا يتجزأ من الاستراتيجية الأمنية للدولة وهذا إن دل على شيء إنما يدل على أهميته القصوى، لذلك لطالما اعتبر قضية محورية وذات أولوية في الأجندات السياسية للحكومات وعلى اختلاف طبيعتها، والجزائر واحدة من البلدان التي تزخر بثروات هائلة منها ما هي ناضبة ومنها ما هي

متجددة، وهي في سعي دائم لتخطيط برامج وآليات تحقيق الأمن الطاقوي، وللإشارة فإن هذا الأخير مرهون بضرورة الاهتمام بمشاريع الطاقات المتجددة وضرورة تجسيدها على أرض الواقع للخروج من التبعية البترولية التي أثرت على الاقتصاد الوطني بالسلب أكثر من الايجاب، ومن خلال هاته الجزئية سنحاول التعريج على دور قطاع المحروقات في بلورة مشاريع الطاقة المتجددة، وكذلك دور ومساهمتها في تطوير اقتصاد الجزائر، مع إبراز ما يمكن اتباعه من آليات للخروج من التبعية المفرطة لعائدات البترول ومحاولة استغلالها لتثمين مشاريع الطاقة المتجددة وتمويلها.

أولا: دور قطاع المحروقات في بلورة مشاريع الطاقات المتجددة

يعد البترول والغاز من أهم مصادر الطاقة في الجزائر فهما يشكلان الأساس الذي يعتمد عليه الاقتصاد الجزائري، وبعد أهم الاكتشافات الجديدة لحقول النفط قدر الخبراء أن احتياطي البترول قد زاد بحوالي **9%** سنة **2016**، أما بالنسبة للغاز الطبيعي فيقدر احتياطه بحوالي **3650 تريليون م3**، وهو من أكبر حقول الغاز في العالم وقد احتلت الجزائر المرتبة السادسة عالميا في هذا المجال بإنتاج مقدر بحوالي **152 مليارم3** وهذا يعود للاكتشافات الجديدة والشراكة الجديدة مع الأجانب (**محدة نصروتومي إبراهيم، 2018، ص: 53**).

قبل الشروع في تحليل مضامين هذا العنصر سننطلق من إلقاء الضوء على الاحصائيات المتعلقة بأسعار النفط خلال الفترة الممتدة من عام **2000** وإلى غاية **2014**.

الجدول رقم (1)

خاص بتطور أسعار النفط خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2014 (أحمد ضيف ونسيمة بن يحي، 2017، ص: 173)

الوحدة: مليون دولار للبرميل

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004
أسعار البترول	28.5	24.85	25.24	29.3	38.66
السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
أسعار البترول	54.64	65.85	74.95	99.97	62.25
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
أسعار البترول	80.15	112.94	111.4	109.8	100.2

يوضح الجدول الارتفاع المستمر لأسعار البترول من عام **2000** إلى غاية عام **2014** حيث أنه وعلى الرغم من حدوث الأزمة العالمية المالية إلا أن الأسعار لم تتأثر خصوصا إذا ما عدنا لعام **2008** والذي قدرت الأسعار فيه ب **99.97** مليون دولار للبرميل، لذلك نجد أن الحكومة الجزائرية باشرت بالاستثمار في عوائد البترول خلال هذه الفترة من خلال البدء بتنفيذ مشاريع تنموية متعددة.

إذن يمكن القول بأنه انطلاقا من عام **1999** استعادت الدولة الجزائرية دورها الاقتصادي والذي تجلى في تسارع معدلات نمو الانفاق الاستثماري مقارنة بالإنفاق الجاري، ومع حلول العام **2000** تأكد الاتجاه الجيد لسوق النفط العالمي مما حفز الدولة على صياغة برامج استثمارية طويلة المدى تمثلت في برامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو الاقتصادي خلال الفترة **2009/2001 (رزق قطوش وبن رمضان لوكيل، 2017، 188)**.

ومع تحسن أسعار النفط ابتداءا من العام **2000** عاودت معدلات النمو في الارتفاع بمستويات بسيطة نسبيا حتى وصلت إلى أقصى معدل لها عام **2008** بحوالي **28%** وعلى الرغم من تصاعد حدة الأزمة العالمية المالية آنذاك لم تتأثر أسعار النفط بشكل حاد جدا نتيجة الطلب العالمي المتزايد على هذه المادة، وبروز الصين كزبون كبير ومهم في السوق النفطية (**المرجع نفسه، المكان نفسه**).

تأسيسا على ما سبق وحسب هيكلية الاقتصاد الجزائري المعتمدة على المحروقات كمصدر رئيسي للدخل وعلى الانفاق الحكومي كمحرك أساسي للاقتصاد الوطني وعلى استيراد الواردات من الخارج في ظل غياب قاعدة إنتاجية صناعية وزراعية محلية تلبي حاجات المواطنين في إطار الطلب الكلي المتزايد تتأكد هذه الفرضية:

• كلما ترتفع أسعار البترول تزداد إيرادات الخزينة العمومية الجزائرية ويزداد معها حجم الإنفاق الحكومي والبرامج التنموية، الأمر الذي يرفع من مستويات التشغيل ويوفر مناصب شغل جديدة خصوصا في القطاع العام (المرجع نفسه، المكان نفسه).

الجدول رقم (2)

تطور العائدات البترولية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2010 (عبد الرزاق حمزة، 2012/2011، ص: 26)

السنوات	المداخيل من المحروقات	المداخيل الاجمالية	النسبة
2000	21419	22031	97.22%
2001	18484	19132	96.61%
2002	18091	18825	96.10%
2003	23939	24612	97.27%
2004	31302	32083	97.57%
2005	45094	46001	98.03%
2006	53429	54613	97.83%

2007	58206	59518	97.80%
2008	77195	78590	98.22%
2009	44415	45180	98.31%
2010	56122	57090	98.30%

الأرقام المبينة في الجدول أعلاه تقودنا إلى استنتاج ما يلي:

- الاعتماد الشبه الكامل لعائدات الجزائر على المداخيل البترولية حيث تصل إلى **98%** كأعلى حد و **96%** كأدنى حد.
- ارتفاع وانخفاض العوائد مرتبط بالسعر السائد في السوق العالمي للنفط، وكذلك وبطبيعة الحال هو مرتبط بقانون العرض والطلب في السوق العالمية.
- نلاحظ بأن المداخيل من المحروقات سجلت ارتفاعا محسوسا خلال السنوات **2008**، **2009**، **2010**، وقد عرفت تراجعا في عامي **2001** و**2002**.
- لقد تم استغلال تلك العائدات من قبل الدولة في إنجاز مشاريع تنموية تتضمن بناء المنشآت القاعدية التي اعتبرت ضرورة لا مناص منها.
- الرئيس السابق "**عبد العزيز بوتفليقة**" توعد بأن ينعش الاقتصاد الوطني مع توليه الحكم في عام **1999** وقد اقترح برنامجا اقتصاديا شاملا متكاملا تمثل في: **"برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001 /2004"**ولعل السبب في الشروع الفعلي في تطبيق الفكرة هو ذاك الارتفاع الذي عرفته أسعار البترول خلال نفس الفترة.
- تم تعزيز جهود الحكومة الجزائرية بخصوص مواصلة المشروع التنموي المذكور بتنفيذ مشروع آخر أطلقت عليه تسمية: "**البرنامج التكميلي لدعم لدعم الإنعاش الاقتصادي 2004/ 2009**"ومن خلال هذا

المشروع اعتمدت الحكومة الجزائرية في سياستها المالية على النمط التوسعي بمعنى زيادة الانفاق الحكومي، وهذا كذلك راجع بالأساس إلى زيادة عائدات النفط.

- تدعم مشروع البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي ب: **"برنامج التنمية الخماسي 2014/2009"** وقد عبر عن مواصلة الحكومة لسياساتها الإصلاحية الاقتصادية في ظل العائدات النفطية المرتفعة والتي سهلت على الحكومة مهمة الانفاق الموسع على المشاريع التنموية ذات الطبيعة الاقتصادية.

إذن نستطيع القول بأن السياسات الحكومية الاقتصادية خلال هذه الفترة **(2014/1999)** اعتبرت سياسات رشيدة عقلانية نظرا لاغتنام صانع القرار لفرصة ارتفاع عائدات البترول ومحاولة استثمارها فيما ينفع الفرد، الدولة والمجتمع ككل، فقد عزمت الحكومة الجزائرية على الشروع في تنفيذ مشاريع اقتصادية تحتاج لميزانية معتبرة، معتمدة في ذلك على السياسات المالية التوسعية القائمة على زيادة الإنفاق، على الرغم من أن الكثير من المتخصصين في مجال الاقتصاد من اعتبرها سياسة غير حكيمة حيث أنها أغفلت مسألة الاستثمار في مجالات الطاقة المتجددة والتكنولوجيا التي أصبحت تمثل عامل من عوامل قوة الدول والمؤثر في باقي العوامل الأخرى (**القوة الاقتصادية، القوة العسكرية، القوة الجغرافية، القوة السكانية...إلخ**).

وفيما يلي سنحاول تحليل الاحصائيات المتعلقة بتطور نسب الانفاق والإيرادات في الجزائر خلال الفترة الممتدة من العام **2000** وإلى غاية العام **2014** والمبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (3)

خاص بتطور الانفاق والإيرادات العمومية للفترة الممتدة من 2000 إلى 2014

(Banque d'Algérie rapport annuel, 2015)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004
النفقات العمومية	1187.1	1321	1550.6	1690.2	1891.8
الإيرادات العمومية	1587.1	1505.5	1603.2	1974.4	2229.7
السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
النفقات العمومية	2052	2428.5	3108.5	4191	4246.3
الإيرادات العمومية	3082.6	3939.8	3687.5	5190.5	3676
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
النفقات العمومية	4466.6	5853.6	7058.1	6024.1	6980,2
الإيرادات العمومية	4392.9	5790.1	6339.3	5957.5	5719

هذه الأرقام الموضحة في الجدول أعلاه تعكس لنا مدى اهتمام الحكومة الجزائرية بمسألة الاستثمار في إيرادات الدولة من خلال توسيع نفقاتها على المشاريع التنموية الاقتصادية، وذلك جاء تزامنا مع اقتراح مشاريع إنعاش الاقتصاد الجزائري وتحقيق التنمية الاقتصادية، ومع حلول العام **2015** بدا أن القيادة الجزائرية أجبرت على تغيير مسارها بعدما أدركت أن "**الحالة السوية الجديدة**" سترسو على **40 دولار للبرميل**، وهنا بدأ البنك الدولي وغيره من الخبراء في المجال الاقتصادي من تسليط الضوء على التحديات

والمخاطر التي ستواجه المالية الجزائرية، خصوصا وأن الدولة الجزائرية تحتاج إلى أن يكون سعر برميل النفط **115 دولار** كي يتحقق التساوي بين الإيرادات والنفقات،

لقد واجهت الدولة ضغوطا مالية هائلة وفي المقابل عزفت الحكومة عن أي حل مرتبط بالاستدانة من الخارج فعند هذا الحد رأت في سياسة "**التقشف**" أحسن خطة ممكن اتباعها أمام هذا الوضع والتي بإمكانها جعل الاحتياطات تدوم لفترة أطول، وللإشارة فإن الاجراء البارز المتخذ في تلك المرحلة كان خفض الانفاق على الاستثمارات بنسبة **9%** وزيادة الضرائب على المحروقات في موازن عام **2016**، ناهيك عن تجميد العديد من المشاريع المتعلقة بالبنى التحتية، ووقف التوظيف في الخدمة المدنية في مختلف أرجاء البلاد، وقد لقي مشروع القانون معارضة غير مسبوقة في مجلس النواب، بما في ذلك في أوساط عامة الشعب (**إدريس جباري**، **https://carnegieendowment.org/sada/64722**).

سياسة التقشف اعتبرت مجرد حل مؤقت غير دائم وهذا ما أثبت من خلال:

- استخدام الحكومة مبادرة لبيع السندات السيادية وذلك من أجل تمويل العجز مؤكدة أن العائدات سوف تستخدم في تمويل مجموعة من المشاريع الاستثمارية (**مثال: مرفأ شرشال الصناعي في الحمدانية**).
- إعلان الديوان الوطني للإحصائيات في الجزائر أن الأسعار الاستهلاكية ارتفعت بنسبة **8%** بالمقارنة مع العام **2015**، وأن قيمة الدينار الجزائري سجا أدنى مستوياته تاريخيا مقارنة مع الدولار واليورو، وهذا ما شكل مؤشرا عن عجز مقاربة التقشف في وقف تدهور الوضع الاقتصادي (**المرجع نفسه**).

وكرد فعل للحكومة الجزائرية لإزاء هاته الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الصعبة – إن لم نقل المزرية - والناجمة عن تراكم مجموعة من العوامل بما فيها سياسة التقشف التي لم تؤت ثمارها المرجوة، صرح رئيس الوزراء الأسبق "**عبد المالك سلال**" خلال أشغال "**المؤتمر السنوي الثلاثي الأطراف**" بين الحكومة والاتحاد العام للعمال الجزائريين ونقابات الموظفين معلنا عن خطة عمل جديدة مسماة: "**النموذج الجديد للنمو الاقتصادي**" مبرزا أن: "**الجزائر لم يعد بإمكانها الاعتماد على نفطها وغازها، و أنه وجب علينا أن نبحث عن النمو في الفضاء الاقتصادي الحقيقي أين تشكل المؤسسة**

خاصة كانت أو عمومية حجز الزاوية"، هذا الكلام اعتبر نقطة تحول كبرى لطالما طالب بها الخبراء والاختصاصيون بالشأن الاقتصادي، وقد تبين بأن جوهر المقاربة الجديدة هو "التنويع الاقتصادي" بما في ذلك تطوير القطاعين الرقمي والزراعي وتعزيز الفعالية في إدارة الشركات من دون تغيير النموذج الاجتماعي في البلاد، وقد أملت الحكومة بان يساهم التنويع مع مرور الوقت في تحفيز قطاعات اقتصادية أخرى من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي **(المرجع نفسه)** وبالتالي تقوية الاقتصاد الوطني واخراجه من صفة الريع.

وعلى ذكر قاعدة "**التنويع**" والتي سبق وفصلنا مضامينها فيما سبق فإن أهم ما ميز هذا البرنامج هو الابتعاد قدر الإمكان عن الاعتماد فقط على عائدات البترول والغاز الطبيعي في التسيير بل وجب الاهتمام بمسألة كيفيات وآليات استخدام هذه العائدات في تمويل مشاريع تنموية جديدة وعلى رأسها مشاريع الطاقات المتجددة، وبالفعل كان هناك حديث كبير في الفترة المذكورة سلفا - والتي شهدت انخفاض أسعار البترول وما انجر عنها من تداعيات سلبية- عن مسألة الاعتماد على الغاز الصخري من طرف الحكومة الجزائرية وهنا نقف لنوضح ردود الفعل التي صاحبت هذا القرار:

- **اعتماد الغاز الصخري كطاقة بديلة في الجزائر بين الإيجابيات والسلبيات:**

لقد واجه قرار الحكومة الجزائرية في العام **2012** حول قضية التنقيب عن الغاز الصخري والاعتماد عليه كطاقة بديلة بالإمكان استغلالها احتجاجات كبيرة من قبل مجموعة من النقاد الذين أبدوا خشيتهم من أن كميات الماء الضخمة الضرورية للوصول إلى هذا النوع من الغاز سيقلص إمدادات الماء خاصة في تلك المناطق المعتمدة على الزراعة. (كارول نخلة، https://carnegie-mec.org)

لقد زادت حدة الاحتجاجات وخاصة في المناطق الجنوبية من البلاد حتى العام **2014** ففي تلك المناطق تركزت عمليات التنقيب عن هذه المادة، وعلى الرغم من المظاهرات المنددة بذلك إلا أن المسؤولون الجزائريون تعهدوا بمواصلة مجهوداتهم لإنجاح هذا المشروع. **(المرجع نفسه)**

وفيما يلي سنعرض أبرز الإيجابيات والسلبيات التي ستنجر على استخدام هذا المورد الطبيعي كطاقة بديلة.

*** الإيجابيات:**

- إضافة كميات مهمة من الغاز الطبيعي لقاعدة الموارد العالمية.
- تتطلب وقتا أقصر لأول عملية إنتاج مقارنة بالغاز التقليدي.
- استعمال مصادر طاقة أنظف.
- الاستغلال الواسع لتقنيات الحفر الجديدة حول العالم.
- الرفع من سلامة التموين للبلدان المستوردة للغاز **(أحمد جابة وسليمان كعوان، د.ت.ن، ص: 110)**

*** السلبيات:**

في الحقيقة يمكن حصر الجانب السلبي لاستغلال الغاز الصخري في شقين الأول يتعلق بالمياه والثاني يتعلق بقضية الاستثمار في الجزائر، فأما بالنسبة للمسألة الأولى فهي مرتبطة أساسا بمدى المخاوف اتي تعتري الموارد المائية بمعنى أن استخدام المياه في عملية التكسير الهيدروليكي يثير القلق خاصة في دولة مثل الجزائر هذه الأخيرة التي تتربع على مساحة أكثر ما يغطيها صحراء حوالي **80%**، وللعلم فإن أحواض الغاز الصخري تتمركز في الصحراء الجزائرية، ولعل لب المشكل يقع في كون استغلال هذه المادة يتطلب كميات كبيرة من المياه حيث يستدعي ذلك حفر بئر بعشر تجزيئات للتكسير من **10.000** إلى **20.000 متر مكعب**، ناهيك عن التخوف من عامل ندرة المياه بحيث أن معدلات الاستهلاك تصل إلى حوالي **2.5 مليار متر مكعب** في السنة، في حين أن معدل تجدد المياه هو 1 **مليار متر مكعب** في السنة، ويبقى أنسب حل في هذه الحالة هو الاعتماد على المياه الغير صالحة للشرب في عملية التكسير الهيدروليكي **(عبد الرحمن الخلف عبد الرزاق، https://qafilah.com/ar/%D8%A7%D9%)**

- **المصادر المتجددة للطاقة والمصادر الأخرى في الجزائر:**

*** الطاقات المتجددة:**

أيقنت الحكومة الجزائرية أن لها قدرات هامة في مجال الطاقات المتجددة والممثلة بالأساس في:

الطاقة المائية، الطاقة الشمسية والجوفية، فتوجهت نحو ترقية وتطوير انتاجها، ولأجل ذلك قامت بمجموعة من الإجراءات في سبيل الرفع من المشاريع الخاصة في هذا المجال ومنها:

- إنشاء شركة مختلطة تسمى "**الطاقة الجديدة – الجزائر**" **New – NEAL**) (**Energy – Algeria** بين الشركة الوطنية سوناطراك والشركة الوطنية سونلغاز ومجمع "**سيم**" **SIM** لإنتاج المواد الغذائية، وتدخل مشاريعها ضمن القانون الخاص بالكهرباء إضافة إلى التوزيع العمومي للغاز بالقنوات.
- مشروع **150** ميغاوات تهجين شمسي غاز في حاسي الرمل يمثل الجزء الشمسي فيه **30%**.

استعمال الطاقة الشمسية في الانارة الريفية

في أقصى الجنوب الجزائري، خاصة في منطقة تمنراست، وكذا منطقة الجنوب الغربي، حيث تعمل الجزائر على تطوير إنتاجها من الكهرباء، باستعمال الطاقة الشمسية وقد نجحت في إيصال الكهرباء إلى **906** بيوت عام **2004 (شهرزاد زغيب وحكيمة حليمي، 2013، ص: 414)**

- تم طرح مشروع يعمل على انتاج **2000 ميغاوات** من الكهرباء يوجه حوالي **60%** منها الى التصدير الى أوروبا من خلال انجاز سلك كهربائي يمر في أعماق البحر نحو اسبانيا.
- فيما يتعلق بالطاقة المائية فإن الجزائر فتحت الباب أمام الاستثمارات الأجنبية وخاصة تلك المتعلقة بتحلية المياه وتوليد الكهرباء، وفي هذا السياق تم استقطاب مجموعة من الخبراء اليابانيين لتوقيع عقد خاص بإنجاز هذا المشروع، وهو ما يسمح بإنتاج **40.000 متر مكعب** من الماء يوميا، و**300 ميغاوط** من الكهرباء سنويا في منطقة **أرزيو**، ومن أجل التكفل بهذا المشروع تم إنشاء شركة مشتركة مسماة: "**كهرما**" برأس مال أولي مقدر ب **4 ملايين دولار** بين الشركة الجزائرية للكهرباء التي تمتلك **20%** من أسهم الش8ركة و **80%** للشركة الأمريكية "**بلاك**

فيتش" Black Veatch وكان تاريخ العقد في يناير **2002 (المرجع نفسه، ص- ص: 414 - 415).**

- كما تبنت الحكومة الجزائرية بتاريخ **3 فبراير 2011** برنامج لتطوير الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقوية ما بين **2011- 2030** حيت يتم إنتاج 40% من الكهرباء مع مطلع **2030** من مصادر الطاقات المتجددة ويتم تصدير **10.000 ميغاواط** منها إلى السوق الأوروبية. (**عبد الكريم شكاكطة، 2018، ص: 229**)
- وقد بادرت الحكومة الجزائرية باقتراح دراسات من أجل صناعة الأجهزة الخاصة بفرع الطاقة الشمسية محليا، إذ يرتقب بلوغ نسبة إدماجها ب **50%** ما بين **2014- 2020** و **80%** ما بين **2021- 2030**. (**المرجع نفسه، المكان نفسه**)

*** المصادر الأخرى:**

يعد اليورانيوم والفحم مصدرين آخرين من مصادر الطاقة والجزائر واحدة من البلدان من تمتلك احتياطي هام من هذين الموردين الطبيعيين، فبالنسبة لليورانيوم فقد قدرت احتياطاتها ب **25.000 طن** وهو يمثل طاقة إنتاجية للكهرباء، ما يعادل **400 مليون طن** مكافئ نفط، وأما بالنسبة للفحم فالجزائر تتوفر على احتياطات كبيرة في الجنوب الغربي قدرت بحوالي **40 مليون طن** وهي احتياطات سيكون لها الأثر الكبير لو استخدمت محليا لإنتاج الكهرباء، لكن الطبيعة الملوثة وارتفاع تكاليفه حالت دون تطويره من احجل الاستغلال، ناهيك عن وجود صعوبات كبيرة أخرى حالت دون ذلك المسعى **(المرجع نفسه،ص- ص: 415 - 416).**

ثانيا- دوروامساهمة الطاقات المتجددة في تطوير اقتصاد الجزائر

تأتي موارد الطاقة المتجددة كحل بديل لصناعة الطاقة الأحفورية اعتبارا بكونها مصادر طاقة نظيفة وغير ملوثة فقد اعتبرت من مصادر الطاقة المستخدمة منذ القدم من طرف الانسان، كما تتميز بالتجديد التلقائي فهي دائمة غير ناضبة على عكس الطاقات التقليدية، ومن بين أخهم مصادرها نجد الرياح، المياه والشمس والحرارة الأرضية والمصادر البيولوجية وغيرها **(سارة جدي وطارق جدي، د.ت.ن، ص: 98)**

وللإشارة فإن الاهتمام بهذه الطاقات المتجددة بات واضحا في الآونة الأخيرة حيث أن الاستثمار في هذه المصادر خلال علامي **2010/2009** بلغ حوالي **178** و**237 مليار دولار** على التوالي وذلك حسب الاحصائيات المقدمة من قبل الوكالة الدولية للطاقة ليصل الى **256**

مليار دولار سنة **2012** ليرتفع في العام **2014** الى حوالي **19.1%** من اجمالي الاستهلاك العالمي النهائي للطاقة أي بزيادة قدرت ب **2.4%** مقارنة بسنة **2010 (المرجع نفسه، المكان نفسه).**

لقد سعت الجزائر وكغيرها من البلدان إلى تنمية صناعة الطاقات المتجددة وتطويرها بشكل كبير وقد ظهر هذا التوجه في مختلف المبادرات التي تقوم بها وزارة الطاقة الجزائرية خاصة في سعيها الحثيث إلى ضمان الانتقال الطاقوي من خلال اطلاق برنامجي "**تنمية وتطوير الطاقة المتجددة**" و "**الفعالية الطاقوية**" في **مارس 2011** وفي **جانفي 2015** على التوالي. **(المرجع نفسه، المكان نفسه)**

وعلى الرغم من الاهتمام المتزايد بصناعة هذا النوع من الطاقات الا أن مصادر الطاقة التقليدية لها دور جد مهم في توفير الامدادات فحسب الدراسات والتقديرات سيحتل الغاز الطبيعي المركز الثاني كمصدر للوقود بحلول العام **2040** بدلا من الفحم وذلك بفعل التحسينات على تكنولوجيا الحفر والتنقيب، ويتوقع أن يحافظ مورد النفط على المرتبة الأولى في هذا المجال، في حين ستحتل مصادر الطاقة البديلة المتجددة كالطاقة النووية وطاقة الرياح والطاقة الشمسية دورا متعاظما في تلبية الاحتياجات العالمية للطاقة في المستقبل (**مداحي محمد، 2016، ص: 313).**

وحسب الدراسات يتوقع أن النفط والغاز سيوردان نحو **60%** من الطلب العالمي على الطاقة في عام **2040**، كما ستلعب امدادات الوقود غير التقليدي دورا متزايدا في تلبية الطلب العالمي على الطاقة، ويعد استخدام النفط المعزز بالتكنولوجيا وغيره من امدادات السوائل الأخرى ذا أهمية بالغة في تلبية الطلب المتزايد، ومع حلول عام **2040** لن تتجاوز الامدادات السائلة حول العالم المستخرجة من انتاج النفط الخام التقليدي نسبة **55%**، كما أن حوالي **60%** من النمو في الغاز الطبيعي يأتي من الموارد الغير تقليدية، بالإضافة إلى كل هذا فإن **20%** من إنتاج الغاز العالمي سوف يحدث في أمريكا الشمالية **(المرجع نفسه، ص- ص: 313 - 314).**

ما يهمنا في هذا السياق - وفي إطار بحثنا عن دور ومساهمة الطاقات المتجددة في تحقيق تنمية اقتصادية وبالتالي تطوير الاقتصاد الجزائري- هو معرفة أهم الجهود والآليات الحكومية المنتهجة في سبيل تحقيق ذلك، ولعل "**البرنامج الوطني لترقية الطاقات المتجددة**" واحد من تلك السبل، فقد تم تقنين قانون متعلق بترقية الطاقات المتجددة

وهو القانون رقم **04- 09** في إطار التنمية المستدامة (**الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 04-09، 2009**)، والذي حددت المادة 10 منه مضامينه والمشتملة على ما يلي:

- آليات تحديد تكاليف استغلال الطاقة على حساب البيئة وتقييم مدى تأثيرها عليها.
- إحصاء جميع المنتوجات المرتبطة بالطاقات المتجددة ونسبة استهلاكها وطنيا **(سليماني مراد، 2021، ص: 836).**

ولقد اندرجت أهدافه ضمن ما يلي:

- تشجيع التحول نحو استخدام الطاقات المتجددة عن طريق وضع برنامج وطني يقر توصيات واقتراحات النهوض بالنمو الاقتصادي عن طريق استخدام طاقة بديلة بتكاليف أقل، **(المرجع نفسه، ص: 837)** وذلك من خلال:
  - أ- لا يجب أن تكون تكلفة استخدام الطاقات المتجددة على حساب البيئة.
  - ب- تحقيق الاقتصاد في استهلاك الطاقة والتحكم فيها.
  - ت- تقييم نسبة الاعتماد على الطاقات المتجددة ومدى مساهمتها في خفض تكاليف استخدام مصادر الطاقة التقليدية.
  - ث- تقديم اقتراحات تتعلق بتثمين مصادر الطاقة البديلة وتكلفتها وعلاقتها بتحسين المستوى المعيشي للمواطن **(المرجع نفسه، المكان نفسه).**

وعلى الرغم من المجهودات المبذولة من طرف الحكومات الجزائرية المتعاقبة على الحكم بخصوص هذه المسألة إلا أن الواقع لطالما أثبت فشل تلك السياسات وعدم بلوغ الأهداف المتوخاة من وراءها، ومن أجل تجاوز هاته العقبات وجب تحديد أهم العراقيل التي تسببت في ذلك والتي يمكن حصرها ما يلي:

- تتلخص الصعوبات التي تواجه عملية تنمية الطاقة البديلة -خاصة المتجددة منها- في الجزائر في استحواذ قطاع المحروقات على النسبة الأكبر من الاستثمارات سواء المحلية الوطنية منها أو الأجنبية الخارجية، وذلك نظرا للأرباح الهائلة التي يحققها القطاع.

- الافتقار إلى التكنولوجيا والخبرات اللازمة لترقية وتطوير المصادر المتجددة.
- عدم وجود أسواق دولية نشطة لبعض المصار كالغاز الطبيعي.
- لقد كان للأزمة الأمنية الخانقة التي عاشتها البلاد خلال تسعينيات القرن الماضي أثر كبير في نفور المستثمرين الأجانب وعدم رغبتهم في عقد مشاريع استثمارية مع الطرف الجزائري في ميادين مختلفة، ناهيك عن دور عامل اللااستقرار السياسي في عرقلة مشاريع التنمية بمختلف أبعادها وعلى الرغم من تحسن الأوضاع الأمنية في الآونة الأخيرة إلا أن الاستثمارات خصوصا الأجنبية منها لازالت ضئيلة وقد وجهت بعضا منها إلى القطاع النفطي والغاز الطبيعي.
- عدم توجيه العوائد والفوائض المالية النفطية إلى تنمية المصادر البديلة، وذلك راجع بالأساس إلى تركيز الجهود حول تغطية عجز الموازنات وتسديد الديون الخارجية ومحاولة تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وتحسين البنى التحتية من أجل استقطاب الاستثمارات.
- المصادقة على عديد الاتفاقيات المتعلقة بحماية البيئة وخاصة بروتوكول "**كيوتو**"، وهو ما يجعل أهم محاور السياسة الطاقوية متعلقا بترقية وتطوير استعمال الطاقات الأقل تلوثا فقط على حساب المصادر الملوثة، ومنها الفحم خاصة وأن الجزائر لا تملك الإمكانيات من أجل التقليل من أخطار التلوث بالنسبة إلى المصادر الطاقوية (**شهرزاد زغيب وحكيمة حليمي، المرجع السابق الذكر، ص- ص: 416 - 417).**

تأسيسا على كل ما سبق وانطلاقا من جملة العراقيل والصعوبات التي تواجه تنمية مشاريع الطاقات المتجددة في الجزائر سنحاول من خلال العنصر الموالي عرض بعض البدائل والحلول التي من شأنها المساهمة في تجاوز هاته التحديات.

ثالثا- حلول وبدائل

في ختام هذا المقال حاولنا عرض نتائج الدراسة في شكل حلول وبدائل ترمي إلى النهوض بقطاع المحروقات والاستثمار في عائداته لتنمية مشاريع الطاقات المتجددة وهذا كله بغرض ضمان الأمن الطاقوبي للبلاد مما يؤدي إلى بناء اقتصاد قوي غير ريعي.

- يمثل العنصر البشري واحد من الموارد الثمينة – إن صح التعبير- فهو المخطط، المنظم والمدبر في مختلف مؤسسات الدولة لذلك وجب الاهتمام به من خلال توفير البيئة الملائمة للعمل وتكوينه ودعمه بغرض النهوض بمستوى آدائه وذلك بطبيعة الحال في جميع المستويات والميادين.
- الرقابة الدائمة والمستمرة من قبل الجهات الحكومية الرسمية بخصوص تطبيق مشروع النموذج الاقتصادي الجديد ومحاولة تجسيده على أرض الواقع من خلال التصدي للعقبات التي تحول دون ذلك.
- على الرغم من أن البلاد تمتلك احتياطي كبير من الغاز والبترول إلا أنها لازالت رهينة التبعية الاقتصادية بحكم أنها تستود جزءا كبيرا من المنتجات البترولية وهذا راجع إلى ضعف قدرات التكرير، لذلك وجب على صانعي السياسات أخذ هذه النقطة بعين الاعتبار ومحاولة إيجاد حلول بشأنها.
- يعد الاسراف والتبذير في استهلاك الطاقة واحد من العوامل المؤدية إلى استنزاف الموارد الطاقوية، لذلك وجب على الجهات المسؤولة مقاومة هذا الفعل من خلال الصرامة ونشر روح الوعي والمسؤولية بين مختلف شرائح المجتمع بضرورة الحفاظ على هاته الموارد وعدم استنزافها لتحقيق شروط الاستدامة، وبالتالي ضمان حق الأجيال المقبلة فيها.
- تمتلك الجزائر قدرات ضخمة من الطاقات المتجددة وخاصة منها الشمسية حيث تعد الأولى عالميا من ناحية تلقي الأشعة الشمسية، لكن يبقى الاشكال المطروح يتعلق باستغلال هذه الطاقات الذي لازال متعثرا بسبب قلة الإمكانيات والموارد والخبرات.
- يعد الاستثمار الأجنبي في مجال الطاقة واحد من البدائل والحلول الفعالة بخصوص دعم وتطوير مشاريع الطاقات المتجددة في الجزائر وفي مقدمتها الطاقة الشمسية. لذلك وجب على الحكومة الجزائرية أن تدعم الاستثمار خصوصا الاستثمار الأجنبي لجلب الخبرة والتكنولوجيا.

الخاتمة:

لقد تأكدت الفرضية القائلة بأنه كلما زادت أسعار النفط كلما شرعت الحكومة الجزائرية في انتهاج سياسة مالية توسعية قائمة على زيادة الانفاق وهذا لم يؤت النتائج المرغوبة في العديد من المرات، فقد انعكس ذلك على الاقتصاد بالسلب، فلم يعرف هذا الأخير استقرارا ونموا ملموسا مع تعاقب الحكومات، وللإشارة فإن الخطط التنموية تتوقف إلى حد كبير على العوائد النفطية على الرغم من أنها لم تحقق فعليا تنمية مستديمة وشاملة، لذلك وجب على الحكومة الجزائرية من أن تعيد النظر في هذه المسألة من خلال ضرورة تبني خطط صحيحة تتضمن الاستثمار في تلك العوائد وليس استخدامها كإيرادات تغطي النفقات العمومية - إن صح التعبير-، وبالفعل لاحظنا في الآونة الأخيرة اهتمام صانع القرار بهذا الشأن مبرزا مشروع اقتصادي جديد والذي قمنا بعرض أهم ما تضمنه من خلال هذه الدراسة ألا وهو "**النموذج الاقتصادي الجديد لدعم النمو**" لكن وعلى الرغم من أنه ركز في أهدافه على حتمية اعتماد الطاقات المتجددة كمنفذ ومدخل من مداخل تحقيق التنمية ببعدها الشامل والمستديم إلا أن تطبيق ذلك يعد بمثابة التحدي الذي لازال يواجه الحكومة الجزائرية، ومن هنا أدرجنا مجموعة من التوصيات على النحو التالي:

- هذا النموذج لا يمكن أن يكون حلا ناجعا إلا من خلال توافر قناعة تامة بمدى مساهمته الفعالة في التطوير، وبذلك نجزم بأن العنصر البشري يبقى العامل المحوري والأساسي المسؤول على إنجاح هذا البرنامج.
- الاختلال الهيكلي في الاقتصاد الجزائري راجع إلى تراكم مجموعة من الأخطاء التي وقعت فيها الحكومات المتعاقبة حيث فشلت هذه الأخيرة في تحقيق مبدأ التنويع الاقتصادي والخروج من التبعية المفرطة لقطاع المحروقات.
- تعد قاعدة التنويع واحدة من الخيارات الواجب انتهاجها من قبل صانع القرار للنهوض بالاقتصاد الوطني.
- الاعتماد على الطاقات المتجددة أصبح ضرورة تقتضيها الظروف، لذلك وجب إعادة النظر في مجمل المبادرات والمشاريع المتعلقة بهذا الشأن للمضي قدما نحو التقدم والازدهار على كافة المستويات والميادين في دولة تتمتع بمختلف عوامل القوة.

قائمة المراجع:

الكتب:

زغيب، شهرزاد وحليمي، حكيمة، "الاقتصاد الجزائري ما بعد النفط: خيارات المستقبل"، في مرجع: أمال قاسيمي وآخرون، الجزائر إشكاليات الواقع ورؤى المستقبل، ط.1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013.

شكاكطة، عبد الكريم، الأهمية الاستراتيجية للطاقة في العلاقات الدولية دراسة حالة الأوبك (1973-2014)، ط.1، الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2018. .

الدوريات:

بوعزيز، ناصر و بن خديجة، منصف، "النموذج الاقتصادي الجديد في الجزائر -بين الواقع والتجسيد-"، في: مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، الجزء: 2، العدد: 10، 2017.

جابة، أحمد وكعوان، سليمان، "الغاز الصخري في الجزائر في ضوء التجربة الأمريكية"، في دورية: المستقبل العربي، د.س.ن.

جبور علي، سايح و صفية، يخلف، "إسهام التنويع الاقتصادي في تحقيق توازن الموازنة العامة بالجزائر"، في: مجلة البحوث الإدارية والاقتصادية، د.س.ن.

جدي، سارة وجدي، طارق، "تحديد نموذج العلاقة طويلة المدى بين الطاقات المتجددة والناتج المحلي الإجمالي لاقتصاديات الربع البترولي: دراسة حالة الاقتصاد الجزائري"، في: Revue d'économie et de statistique appliquer، العدد: 2.

لوصيف، عمار و العابد، لزهر، "نموذج تنويع الاقتصاد الجزائري للخروج من تبعية قطاع المحروقات رؤية استشرافية"، في مجلة: العلوم الإنسانية، المجلد: ب، العدد: 52، ديسمبر 2019.

محمد، مداحي، "واقع وآفاق تنافسية الاستثمار في الطاقات المتجددة في ظل الأهمية النسبية لاقتصاديات الطاقة التقليدية / حالة الجزائر"، في: مجلة معارف، السنة: 11، العدد: 21، ديسمبر 2016.

المراسيم والقوانين

مراد، سليماني، "ترقية الطاقات المتجددة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، في: المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، المجلد: 12، العدد: 3، 2021.

نصر، محدة وإبراهيم، تومي، "تراجع عوائد المحروقات ورهان الجزائر على الطاقات المتجددة"، في: مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد: 15، ديسمبر 2018.

قطوش،رزق وبن رمضان، لوكيل، "تقلبات أسعار النفط وتأثيرها على سوق العمل في الجزائر: مقاربة تحليلية" في: مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد: 17، السداسي الثاني 2017.

ضيف، أحمد وبن يحي، نسيمة، "تقويم السياسة المالية للجزائر من 1962 إلى 2019"، في: المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، أفريل 2017.

المواد العلمية الغير منشورة:

حمزة، عبد الرزاق، "سياسات استخدام العوائد النفطية في إطار استراتيجية استخلاف الثروة البترولية في الجزائر"، (مذكرة ماجيستير غير منشورة)، سطيف: جامعة فرحات عباس، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، السنة الجامعية: **2012/2011**.

التشريعات والقوانين:

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 04- 09 المؤرخ في 14 أوت سنة 2009، متعلق بترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة، ج. ر، العدد: 52، الصادر بتاريخ: 2009/08/18.

التقارير:

Banque d'Algérie rapport annuel (2001- 2014) , Ministère des finances 2015 .

المواد العلمية الالكترونية:

جباري، إدريس، "الجزائر تبحث عن بدائل عن التقشف: مع استمرار التدني في أسعار النفط، تبحث الجزائر عن سبل للخروج من أزمتها الاقتصادية لا تعتمد فقط على إجراءات التقشف"، من الموقع الالكتروني: https://carnegieendowment.org/sada/64722، تاريخ الدخول: 2022/02/15، على الساعة: 19:21.

نخلة، كارول، "تجربة الجزائر مع الغز الصخري"، على الرابط الالكتروني: https://carnegie-mec.org، تاريخ الدخول: 2022/5/6، على الساعة: 19:39.

عبد الرزاق، الخلف عبد الرحمن، "الغاز الصخري.. مصدر جديد للطاقة والبتروكيميائيات"، في دورية: القافلة، على الرابط الالكتروني: **https://qafilah.com/ar/%D8%A7%D9%**، تاريخ الدخول: 2022/6/22، على الساعة: 17:28.

الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في القارة الإفريقية بين الواقع والطموح

Algerian Economic Diplomacy on the African continent between Reality and Ambition

أمينة بوبصلة

جامعة أمحمد بوقرة بومرداس

Aminabou22@outlook.fr

ملخص باللغة العربية: يمثل الإنعاش الاقتصادي أولوية مخطط الحكومات، والحكومة الجزائرية الحالية، والذي يقتضي تحقيق الهدف المتمثل في العمل على تعزيز حضور الجزائر اقتصاديا و تجاريا على المستوى القاري و المتوسطي و حتى الدولي. وعليه فقد أولت الحكومة الجزائرية دوما أهمية كبيرة لإعادة تفعيل دور الدبلوماسية الاقتصادية كضرورة و كحتمية في علاقاتها الخارجية و هذا لتحقيق أهداف ذات أبعاد اقتصادية و تجارية في علاقاتها الثنائية و الإقليمية و الدولية.

بذلك نجد أن الدبلوماسية الاقتصادية تعد من أهم أدوات التعامل السياسي الدولي، بل إن الأدوات والوسائل **المستخدمة ضمن هذا الشكل من الدبلوماسية أصبحت متفوقة بمقياس الفاعلية والتأثير على الوسائل** الإستراتيجية ذات الثقل التقليدي في الممارسات الدبلوماسية بين الدول، فالمفاوضة الاقتصادية والمساومة والإقناع من أهم أشكال التعامل الدولي، ومن أهم أساليب إدارة العلاقات الدولية.

الكلمات المفتاحية: الدبلوماسية، الاقتصادية، القارة الإفريقية، الجزائر.

Abstract: Economic revival is the priority of the current Algerian government s' plan; the objective is to promote Algeria s' economic and commercial presence the level continental; Mediterranean and even international.

Thus; the government has always attached great importance to the practice of activating the role of economic diplomacy a necessity and an imperative in its foreign relations; this dimensions in its bilateral and traditional relations.

Thus ; we find that economic diplomacy is the most important tool for international political interaction. Rather; the tools and means used within this form of diplomacy have become superior in terms of effectiveness and influence on strategic means of traditional weight in diplomatic practices between states. Economic negotiation; bargaining and persuasion are among the most important forms of international interaction; and one of the most important methods of managing international relations.

Keywords: Diplomacy; economic; the African continent; Algeria

مقدمة:

تشكل الدبلوماسية الاقتصادية اليوم الجزء الأساسي من دبلوماسية الدولة في علاقاتها الخارجية، و التي تعمل على توجيه العلاقات الاقتصادية التنموية الخارجية بالدرجة الأولى حيث ترسم التوجه العام الذي يجب أن تعمل عليه هذه الدبلوماسية وكيفية تعزيز عملها، علاوة على الجوانب التي يستلزم أن تحافظ على أدائها فيه و كذا الآفاق المحتملة لأي تعاون دولي في هذا السياق.

و تعد الدبلوماسية وسيلة أو آلية من آليات تعزيز المصالح بين الدول من خلال تكثيف التعاون الاقتصادي و التنموي و الترويج لمختلف الثروات و الموارد التي تزخر بها الدولة من اجل زيادة فرص الاستثمار و تطوير مع الدول الأخرى، و عليه تسعى الجزائر تفعيل دبلوماسيتها الاقتصادية كأداة من أدوات السياسة الخارجية خاصة في ظل الأزمات الاقتصادية و التحولات الجيوسياسية. و بالتالي تسعى هذه الورقة البحثية إلى الوقوف على واقع الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية من خلال التطور الذي شهدته في ظل

التحولات في السياسية و الاقتصادية و الأمنية حتى. كذلك البحث في الآليات و الوسائل التي تتخذها الدبلوماسية الاقتصادية في محيطها الإقليمي طبعا الإفريقي من اجل تعزيز تواجدها في البلدان الإفريقية المحيطة لها، بالإضافة إلى تقييم دور هذه الدبلوماسية.

الإشكالية المطروحة: ماهي الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في محيطها الإقليمي خاصة الإفريقي؟ و بعبارة أخرى: إلى أي مدى حققت الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية أهدافها على المستوى الإقليمي القاري؟.

منهج التحليل: استعنا في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي و الذي يعتمد على وصف موضوع الظاهرة و متغيراتها أيضا. و لهذا اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي من اجل وصف الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية و دورها في تنمية علاقاتها مع الدول-و الدول الإفريقية خاصة.

المنهج التاريخي الذي يساعدنا على كشف تطور ظاهرة ما و بالتالي استخدمناه في بحثنا هذا من اجل تتبع مسار الدبلوماسية الاقتصادية و الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في القارة الإفريقية.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى:

*التعرف على مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية مع تتبع مسار تطور الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية مع الإحاطة بدور هذه الدبلوماسية في إفريقيا.

*الدراسة تهدف أيضا إلى البحث عن الآليات و الوسائل المتاحة للدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية من اجل تفعيل دورها في محيطها الإقليمي، حيث بات هدف الدبلوماسي هو تنمية مصالح بلاده الاقتصادية، إضافة إلى إبراز التحديات التي تواجه الدبلوماسية الجزائرية الاقتصادية في القارة الإفريقية.

المحور الأول: الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية - دراسة في المفهوم و التطور-

أصبح من المتعارف عليه وسط علماء وممارسي السياسة وممارسي الدبلوماسية أن الاقتصاد غدا أكثر أهمية من أي وقت مضى كعنصر محدد في الشؤون الدولية. فقد انتقل إلى مركز الدبلوماسية وأصبح من المستحيل فصل الاقتصاد عن السياسة بسبب ارتباطهما الشديد ببعض، كما كان الاقتصاد سبباً من أسباب نشوء العلاقات

الدبلوماسية والبعثات التمثيلية وتطورت طبيعة الدبلوماسية وشهدت تحولات هائلة بسبب التغير في النظام الدولي. (لخضر، 2016، الصفحات 130-131)

أولا: تعريف الدبلوماسية الاقتصادية:

الدبلوماسية كلمة يونانية مشتقة من كلمة **diploma** و تعني الوثيقة و تستعمل كلمة الدبلوماسية للإشارة إلى إحدى الوسائل الرئيسية لتنفيذ السياسة الخارجية: فيقال أن الوسائل الرئيسية لتنفيذ السياسة الخارجية هي أربعة: الوسائل الاقتصادية و الوسائل النفسية و الوسائل العسكرية ثم الوسائل الدبلوماسية.

كما نجد تعريف آخر للدبلوماسية على أنها " **فن و أسلوب إدارة العلاقات و السياسات الخارجية للدول و المنظمات الدولية، و يرجع أساسها إلى القانون الدولي و الأعراف الدولية** ".

و الجدير بالذكر أن تطور الدبلوماسية المعاصرة اتخذ مظهرين رئيسيين من ناحية الأسلوب ومن ناحية الممارسة: فمن ناحية الأسلوب فإن أهم ما أثر على الدبلوماسية المعاصرة هو تقلص المسافات والحدود بين الدول، و التقدم الهائل في مجال تكنولوجيا الاتصالات والمواصلات، و تداول المعلومات والأخبار، حيث سهلت هذه الوسائل عملية اتصال المبعوثين الدبلوماسيين بالمسؤولين في بلادهم وبالحكومات الأخرى، فضلا عن إمكانية عقد المؤتمرات و المفاوضات عبر وسائل الاتصال الحديثة والمعاصرة، ومن ناحية الممارسة، فقد كان لظهور الديمقراطية و أنظمة الحكم الليبرالية تأثيرا كبيرا على تطور الدبلوماسية، حيث أصبح للشعوب دورا في صنع القرارات، و التأثير في السياسات التي تتبناها دولهم. (الرشدان، 2005، الصفحات 57-58)

أما تعريف الدبلوماسية الاقتصادية فهي تلك: "**النشاطات الدبلوماسية التي تستخدم العامل الاقتصادي في التعامل السياسي** ". ويقصد بهذا التعريف استخدام الدولة لمقدراتها الاقتصادية في التأثير على الدول الأخرى، وتوجيه سلوكها السياسي في الاتجاه الذي يخدم المصلحة القومية للدولة. وقد اعتبر هذا التعريف أن الدبلوماسية هي فن حسن استخدام العوامل الاقتصادية لحل المشاكل السياسية العالقة بين الدول. (مقصود، "الدبلوماسية الاقتصادية"، 2021، صفحة 06)

و في تعريف أخر الدبلوماسية الاقتصادية هي "**فن تأمين الأمن الاقتصادي والمصالح الإستراتيجية لدولة ما وخدمتها من خلال استخدام العلاقات الدولية**" (على مستوى

الحكومات والقطاع الخاص ورجال الأعمال) من خلال تشجيع الشركات الوطنية عمومية كانت أم خاصة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من ولوج الأسواق العالمية، بهدف زيادة الصادرات وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

كما يعّرفها **Kateb Alexandere** بأنها "**وسيلة الدولة لدعم قوتها في مواجهة الدول الأخرى باستخدام وسائل اقتصادية (المفاوضات التجارية العالمية، تدابير لتوسع الشركات الوطنية في العالم أو على العكس بجذب الاستثمارات الأجنبية على أرض الوطن**". (خواص، 2021، صفحة 314)

كما ينصرف مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية الى ما هو ابعد من المفهوم التقليدي للدبلوماسية التجارية، و الذي يركز على ترويج الصادرات و يخضع للدبلوماسية السياسية، و قد تم تحليله من قبل مؤلفين من وجهات نظر مختلفة.

يرى **james Berridge** الدبلوماسية الاقتصادية على انها عمل دبلوماسي لدعم قطاعي الأعمال و التمويل في بلد معين من خلال استخدام الموارد الاقتصادية لتحقيق هدف محدد للسياسة الخارجية. و تحاول الدبلوماسية الاقتصادية إدارة ثلاثة أنواع من التوترات الأساسية:

-بين السياسة و الاقتصاد.

-بين الدولة و الجهات الفاعلة من غير الدول.

-بين الضغوط الدولية و المحلية و المفاوضات الدولية و عمليات التفاوض المحلية.

و عادة ما تتكون الدبلوماسية الاقتصادية من ثلاثة عناصر هي:

-استخدام النفوذ السياسي و العلاقات لتعزيز و /أو التأثير في التجارة الدولية و الاستثمار، لتحسين أداء الأسواق و /أو إخفاقات السوق و الحد من تكاليف و مخاطر المعاملات عبر الحدود.

-استخدام الأصول الاقتصادية و العلاقات إلى زيادة تكلفة الصراع و تعزيز المنافع المتبادلة للتعاون و علاقات مستقرة سياسيا، أي لزيادة الأمن الاقتصادي.

-سبل تعزيز المناخ السياسي المناسب و البيئة الاقتصادية و السياسية الدولية لتسهيل و تأسيس الأهداف (المنظمات و المؤسسات الدولية مثل منظمة التجارة العالمية، الاتحاد الأوروبي). (بوحرب، 2021، الصفحات 418-419).

و هناك تعريف أشمل " **بأنها استخدام العوامل السياسية و الاقتصادية بالطرق و الأساليب الدبلوماسية بغية تحقيق مكاسب سياسية و اقتصادية و اجتماعية، محليا و دوليا**". هذا التعريف يحيط بكل جوانب الدبلوماسية الاقتصادية من حيث تمارس من طرف أشخاص القانون الدولي، و أشخاص آخرين، و يتم التواصل بين هذه الأطراف بالطرق الدبلوماسية، كما أن مواضيعها متعددة، ومستواها قد ثنائي أو إقليمي أو عالمي كما أن أهداف كثيرة منها تحقيق مكاسب على الساحة الدولية و إبراز ثقل الدولة، تطوير العلاقات الاقتصادية الدولية، من خلال دعم التجارة و الاستثمار الدولي و مساعدة الدول الفقيرة و تنميتها اقتصاديا. (مقصود، "الدبلوماسية الاقتصادية"،، 2021، صفحة 06)

فاستيعاب مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية كان يستدعي تحديد المتغيرات الاقتصادية التي عرفها العالم و مدى تأثيرها على العمل الدبلوماسي عموما لمعرفة الشكل الذي أصبح عليه العمل الدبلوماسي سواء من حيث الهياكل و الأهداف و المهام و الأدوار الجديدة، خاصة بعد توسع الاختصاص الدبلوماسي ليشمل إلى جانب الفاعلين التقليديين " رؤساء الدول و الحكومات، وزراء الخارجية و السفراء"، فاعلين جدد كالقطاع الخاص الوطني و الشركات عبر الوطنية و المنظمات الدولية و الإقليمية.

و عليه فان عملية بناء منظومة اقتصادية فعالة تتطلب وضع استراتيجيات دبلوماسية نقوم على فهم واضح للواقع و استشراف المستقبل، في ضوء تجارب باقي الدول، قصد الاستعداد لمواجهة المستجدات و التحديات المختلفة. (بسعود، 2022، صفحة 358)

ثانيا: تطور الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية:

كان لزاما على السياسة الخارجية الجزائرية أن تدرج الأبعاد الاقتصادية في مجالها الخارجي ضمن إطار سياستها الاقتصادية، حيث أن الجزائر مع بداية الألفية الثانية رسخت و كرست التوجه الليبرالي كنهج اقتصادي يتناسب مع إستراتيجيتها الاقتصادية و يواكب التطورات المتسارعة التي يشهدها النظام الاقتصادي العالمي و لعل أهم الأبعاد

الاقتصادية في السياسة الخارجية الجزائرية هي محاولة الارتباط بمنظومة الاقتصاد العالمي مؤسساتيا من خلال منظمة التجارة العالمية و صندوق النقد الدولي، و من خلال اتفاقيات و شراكات متعددة الأطراف. (مزياني،، 2019، صفحة 200)

لاقت "الدبلوماسية الاقتصادية" اهتماما بالغا من قبل الحكومات الجزائرية منذ الاستقلال عام 1962، فشاركت في غالبية التظاهرات الدولية التي سعت إلى تحسين أداء الاقتصاديات النامية، و وقعت على الكثير من الاتفاقيات في إطار ذلك. وتعد الشراكة من اجل تنمية أفريقيا من أهم تجليات "الدبلوماسية الاقتصادية" الجزائرية، إضافة إلى الدور الهام الذي تلعبه داخل منظمة الدول المصدرة للنفط....الخ كما أن الجزائر أقدمت العام 2010 على مسح ديون دول أفريقية في إطار مساعي تنمية القارة، وهو ما يعد أرقى صور "الدبلوماسية الاقتصادية"، ناهيك عن عدد هائل من الاتفاقيات الثنائية ومتعددة الأطراف التي تشكل الجزائر فيها طرفا استراتيجيا.

واليوم، وبناء على توصيات الندوة الوطنية للإنعاش الاقتصادي والاجتماعي التي عقدت 18 و 19 أوت 2020، والتي تتعلق بضرورة تفعيل "الدبلوماسية الاقتصادية" كأحد آليات دعم الصادرات خارج المحروقات، تم يوم 25 فبراير 2021 وعلى مستوى وزارة الشؤون الخارجية إنشاء "مكتب الإعلام وترقية الاستثمارات والصادرات" تابع لمديرية "ترقية ودعم المبادلات الاقتصادية" بالوزارة، والذي يعد وبحسب وزارة الشؤون الخارجية فضاءا مخصصا للمتعاملين الاقتصاديين الجزائريين، بما في ذلك أبناء الجالية الوطنية بالخارج الناشطين في عمليات التصدير أو الشراكة مع المتعاملين الأجانب، وذلك من خلال (وزارة الشؤون الخارجية، الدبلوماسية الاقتصادية والمتعاملين الاقتصاديين،، 2021):

1- استقبال المتعاملين الاقتصاديين الناشطين في عمليات التصدير أو الذين ينشطون في إطار الشراكة مع المتعاملين الأجانب، بغية إفادتكم وتزويدكم بالمعلومات والوثائق المتوفرة الخاصة بالجوانب الخارجية لمساعيكم (النصوص التنظيمية للبلدان المستهدفة، الولوج إلى الأسواق الخارجية، المناقصات الدولية، اقتراحات الشراكة، البعثات الاقتصادية والمعارض بالخارج...الخ).

2- وضع تحت تصرفهم شبكة المكلفين بالشؤون الاقتصادية والتجارية على مستوى بعثاتنا الدبلوماسية والقنصلية عبر العالم من خلال تواصل سهل، مباشر وسريع.

3- مرافقتهم في المرحلة النهائية لمساعيهم المتعلقة بعمليات تصدير المنتجات أو الخدمات.

4- تنظيم دورات تكوينية وندوات وأيام دراسية وملتقيات وبعثات اقتصادية بالتعاون الوثيق مع القطاعات الوزارية والهيئات المعنية.

5- توجيههم نحو القطاعات الوزارية وكذا المؤسسات والهيئات والسفارات المعتمدة بالجزائر فيما يخص المسائل التي لا تندرج في نطاق صلا حيات وزارة الشؤون الخارجية.

كما وقام المكتب بنشر شبكة المكلفين بالشؤون الاقتصادية والتجارية على مستوى البعثات الدبلوماسية والقنصلية للجزائر في الخارج، وتوفير كل وساط التواصل معهم، وأكد أن المكلفين تلقوا تكوينا متخصصا، وأنهم في خدمة المتعاملين الاقتصاديين الناشطين في عمليات التصدير أو الذين ينشطون في إطار الشراكة مع المتعاملين الأجانب، وذلك وكما صرح صبري بوقادوم يوم 25 فبراير 2021 بهدف تكييف دبلوماسية البلد بغية التمكن من بلوغ أهداف إنجاح الإنعاش الاقتصادي، مع استحداث شبكة تعاونية تضم دبلوماسيين جزائريين عبر العالم. (جوادي، 2021، الصفحات 348-349)

هذا من ناحية، من ناحية ثانية نجد ان الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية تسعى الى مجموعة من الأهداف في جوار الإقليمي الإفريقي خاصة و الذي يتضح في:

1- تعزيز الروابط الاقتصادية والسياسية بين دول العالم في إطار العولمة تحقيقاً للمصالح المشتركة سواء كانت إقليمية أو دولية.

2- تنويع الشركاء الاقتصاديين خاصة بعد ظهور فيروس كورونا الذي ساهم في تغيير ملامح العالم الاقتصادية بظهور تكتلات وكيانات اقتصادية جديدة لها تأثير كبير على العلاقات الاقتصادية.

3- أصبح إدخال الدبلوماسية الاقتصادية كأسلوب حديث لإدارة شؤون الدول أكثر من ضرورة، بهدف زيادة التعاون سياسي، اقتصاديا و امنيا.

4- تنشيط الدبلوماسية الاقتصادية يساهم في الانفتاح على الأسواق العالمية والتعريف بمقومات الدولة المستضيفة للاستثمار في أي مجال كان.

5- تساهم الدبلوماسية الاقتصادية في تقديم المساعدة والدعم المالي والمعرفي للشركات الوطنية مع تعزيز تواجد الشركات الأجنبية في الدولة.

6- المساهمة في جلب العملة الصعبة ونقل التكنولوجيا الحديثة، مع استغلال الكفاءات الجزائرية المتواجدة بالخارج، مع تشجيع المهاجرين لاستثمار أموالهم في بلدهم الأم من خلال فتح فروع بنكية بالخارج.

7- تعزيز التصدير نحو أسواق غير الأسواق المعتادة كالدول الإفريقية وخاصة دول الساحل ودول أمريكا اللاتينية ودول الخليج، ولا يتأتى ذلك إلاّ بتوفير الموارد المالية والوسائل اللوجيستيكية (كالطريق العابر للصحراء الإفريقية الذي يربط الجزائر بتونس ثم النيجر ثم التشاد...الخ) (خواص، 2021، صفحة 315).

كما أن للدبلوماسية دور جد مهم في الآونة الأخيرة لما لها من آثار على الجانب الاقتصادي و من بين المهام و الأهداف التي تسعى الجزائر إلى تحقيقها في إستراتيجيتها مع الدول الإفريقية و هي:

-الترويج للمنتجات الجزائرية في الأسواق الإفريقية (التشاد، مالي، النيجر و نيجيريا...)

-جذب الاستثمارات الإفريقية من اجل التنويع الاقتصادي.

-كما توفر الجزائر قاعدة بيانات تجارية و التقارير الاقتصادية عن الدولة المستقبلة.

-كما تعمل على إعداد اتفاقيات التجارة و الاستثمار لرفع مستوى المنافع الاقتصادية المتبادلة.

-تعمل على تسهيل عمل الوفود التجارية المكلفة بالتفاوض و تسهيل التواصل بين المتعاملين الاقتصاديين للبلدين. (شرع، 2020، الصفحات 353-354)

كما اتفقت الجزائر مع كل من جنوب إفريقيا، إثيوبيا و مالي، الموزمبيق، النيجر و نيجيريا على اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي و منع التهريب الضريبي في ميدان الضريبة على الدخل و الثروة و ترقية و حماية الاستثمارات المتبادلة. (شرع، 2020، صفحة 354)

المحور الثاني: آليات ووسائل الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في محيطها الإفريقي.

إن النشاط الدبلوماسي الاقتصادي الذي تمارسه أية دولة ضمن الإطار العام لسياستها الخارجية تكون الغاية منه دعم أهداف هذه السياسة، سواء انصرفت هذه الأهداف إلى النواحي الاقتصادية أو العسكرية، أو الدعائية.

إذ يبدو للوهلة الأولى أن استخدام أدوات الدبلوماسية الاقتصادية يرمي إلى مجرد تحقيق أهداف اقتصادية بحتة، كتشجيع التجارة، و إزالة الحواجز والعقبات التي تعترض طريق تدفق المعاملات الاقتصادية عموماً، و إن كانت الأهداف الاقتصادية هي أهداف واردة بطبيعة الحال، إلا أنه قد يكون هناك أهداف إستراتيجية أو سياسية أخرى تسعى الدولة إلى تحقيقها. (شويحنة،، 2012، صفحة 61)

أولا: الآليات الاقتصادية لتنفيذ الدبلوماسية الجزائرية في بعدها الاقتصادي:

لقد اعتمدت الجزائر على نمط الدبلوماسية الاقتصادية منذ زمن، من خلال سلسلة من الاتفاقيات الجزائرية مع دول ومع هيئات دولية لأجل ترقية الاستثمار الأجنبي في البلاد وترقية الاستثمارات الجزائرية في الخارج (بن يوسف، 2021)، و لعل من الآليات التي اعتمدتها الجزائر من اجل تنفيذ دبلوماسيتها الاقتصادية نجد:

1- الأدوات القانونية: عملت وزارة الخارجية على إنشاء بوابة إلكترونية خاصة بالدبلوماسية الاقتصادية في إطار المساعي الحثيثة للإنعاش الاقتصادي وتطوير الصادرات و تعزيز تواجد المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين في البلدان الأجنبية والترويج لمناخ الاستثمار في الجزائر للمستثمرين الأجانب والمهاجرين الجزائريين المتواجدين في الخارج، ولا يمكن أن يتأتى ذلك إلا باستعمال الأدوات القانونية المشجعة ومنها:

* توفير مناخ استثمار مشجع وهذا ما نص عليه الدستور الجزائري الأخير الصادر بتاريخ30 /2020/12 في المادة 61 على أن "حرية التجارة والاستثمار مضمونة وتمارس في إطار القانون."

* ضمان الأمن القانوني والثبات التشريعي الذي يعد الأمان الكافي للمشروع، والذي يعرف على أنه الشرط الذي تتعهد الدولة بمقتضاه بعدم تطبيق أي تشريع جديد أو لائحة جديدة على العقد الذي تبرمه مع الطرف الأجنبي.

فالتحدي الكبير لجلب الاستثمارات الأجنبية للجزائر هو تحقيق استقرار التشريعات الخاصة بالاستثمار والقوانين المتصلة بها أهمها:

* القانون رقم 09/16المؤرخ في 2016/08/03المتعلق بترقية الاستثمار (الجريدة الرسمية العدد 4).

* المرسوم التنفيذي رقم 100/17المؤرخ في 2017/03/05المحدد لصلاحيات وطريقة تنظيم وتسيير الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (الجريدة الرسمية العدد 16).

* المرسوم التنفيذي رقم 101/17المؤرخ في 2017/03/05المحدد للقوائم السلبية والمبالغ الدنيا للاستفادة من المزايا وكيفيات تطبيقها على مختلف أنواع الاستثمارات(الجريدة الرسمية العدد 16).

* المرسوم التنفيذي رقم 102/17المؤرخ في 2017/03/05المحدد لكيفيات تسجيل الاستثمارات (الجريدة الرسمية العدد 16).

* المرسوم التنفيذي 103/17المؤرخ في 2017/03/05المحدد لمبلغ مستحقات معالجة ملفات الاستثمار وكيفية تحصيله (الجريدة الرسمية العدد16).

* المرسوم التنفيذي 104/17المؤرخ في 2017/03/05المتعلق بمتابعة الاستثمارات والعقوبات المطبقة في حالة عدم احترام الالتزامات والواجبات المكتتبة.

هذه النصوص القانونية أوردتها بوابة الدبلوماسية الاقتصادية على مستوى موقع وزارة الخارجية الجزائرية لإعلام المتعاملين الاقتصاديين والمستثمرين الأجانب والجزائريين بالتحفيزات التي سيستفيدون منها في حال استثمارهم في الجزائر، وأرفقت ذلك بدليل المستثمر في حدود 60 صفحة، تلخص فيه الأدوات والأطر القانونية للاستثمار في الجزائر، والمقومات والثروات الهامة التي تتمتع بها الجزائر، والتي يمكن أن تكون مستقبلاً أرضا خصبة (الاستثمار السياحي، الاستثمار الفلاحي، الاستثمار في الثروات الباطنية و الموارد المائية، الاستثمار في الطاقات المتجددة.... الخ). (وزارة الشؤون الخارجية، الدبلوماسية الاقتصادية والمتعاملين الاقتصاديين،، 2021).

2- الأدوات المؤسساتية و التي تتمثل في: الهيئات ذات المصلحة مثل:

- الوزارات الخارجية و المالية، التجارة....الخ، السفارات و القنصليات، المتعاملين الاقتصاديين و رجال الأعمال و كنفدراليات أرباب الأعمال.

الشركات والمجمعات الاقتصادية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة و غرف التجارة والصناعة.

وسائل الإعلام بمختلف أنواعها ومنها الإلكترونية والمفاوضات.
-الأمن السياسي والاجتماعي والاقتصادي والسمعة الوطنية للدولة المستقبلة للاستثمارات الأجنبية.

- البحوث والدراسات العلمية.
-المعارض الدولية والأيام الدراسية و المؤتمرات. (خواص، 2021، الصفحات 315-317).

3-**التعاون الاقتصادي:** تعد تنمية العلاقات الاقتصادية آلية عمل الدبلوماسية الاقتصادية من خلال رفع حجم التبادل التجاري و تنويعه و تشجيع الاستثمار. و بالنسبة للجزائر تعد هذه الآلية الأساسية لتحقيق الأمن من خلال المقاربة الشاملة التي تعتمدها في مكافحة الإرهاب و مختلف التهديدات و لذلك سعت إلى توقيع العديد من الاتفاقيات في مجال الاقتصادي مع دول الإفريقية من جل تشجيع المبادلات التجارية و الاستثمار، ترقية حجم التجارة الخارجية من خلال المعارض و التسويق للمنتوجات.

4-**التجارة:** عملت الجزائر على تطوير التبادل التجاري مع دول الساحل الإفريقي من خلال تشجيع التبادلات التجارية و خلق معارض تجارية تروج للمنتوج الجزائري في هذه الدول. الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في الساحل الإفريقي تقوم على تدعيم التواجد الجزائري في الأسواق الإفريقية من خلال العلاقات السياسية الدبلوماسية، حيث تعمل السفارات الجزائرية بالدول الإفريقية، الساحل الإفريقي، على التعريف بالمنتجات الجزائرية، تنظيم ملتقيات لرجال الأعمال الجزائريين او من الدول الإفريقية إلى جانب العمل على تنظيم معارض لتشجيع إنشاء مؤسسات مشتركة و تنظيم اتفاقيات جمركية.

5- **الصندوق الخاص بترقية الصادرات:** تم إنشاؤه من أجل التكفل بجزء من التكاليف المتعمقة بنقل المنتوجات الموجهة لمعرض وكذا تكاليف مشاركة الشركات في المعارض والصالونات بالخارج بموجب قانون المالية لسنة 1996.

6- **التسهيلات الجمركية والبنكية و المالية:** تتمثل أهم التسهيلات الجمركية للمتعاملين الاقتصاديين الجزائريين فيما يلي:

* زيارة الموقع والتخليص الجمركي عن بعد.

* إنشاء الرواق الأخضر الذي يسمح بالمصادقة على تصريح التصدير دون معاينة السلع.

* تفعيل الدفتر الخاص بالتصريح عن التصدير بمّدة صلاحية سنة واحدة خاص بالمشاركة في المعارض والصالونات في الخارج، وُيسلم حصرياً من طرف الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة.

* التصريح المسبق والمبكر وتقديم البيان قبل وصول البضائع.

أما التسهيلات المالية والبنكية فتتمثل فيما يلي: تستفيد الشركات الوطنية المنتجة للبضائع والخدمات والتي تعمل في مجال تصدير المنتجات المحلية من التسهيلات البنكية سواء للمشاركة في المعارض في الخارج أو من أجل التصدير بتقديم وثائق إثبات (شهادة توطين التصدير، استعادة و إعادة عائدات التصدير، أحكام مالية حول الاستثمار في الخارج). (خواص، 2021، الصفحات 317-318)

7- الاتفاقيات التجارية ومناطق التبادل الحر: من أجل الانفتاح على اقتصاديات الدول العربية والدول الإفريقية، سعت الجزائر للمصادقة والانضمام إلى عّدة اتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف وكذا الانخراط في مناطق التبادل التجاري الحر من بينها، منطقة التجارة الحرة للقارة الإفريقية التي وقعت عليها الجزائر بتاريخ 2018/03/21 برواندا إضافة إلى البروتوكولات الثلاث المتعمقة بتجارة السلع والخدمات وفض النزاعات، وكان التصديق عليها بشكل رسمي بتاريخ 2020/02/28 وتم إصدار قانون يتضمن التصديق عمى الاتفاقية بتاريخ 2020/12/29. (خواص، 2021، صفحة 318)

كما و قد عمدت وزارة الخارجية الجزائرية فبراير2021 على المبادرة في تدعيم المجال الاقتصادي بشدة وجدية، مؤكدة على تعزيز الدبلوماسية الاقتصادية و متخذة لذلك تدابير عديدة تحقيقا للمساعي الآتية:

ـ استقطاب الاستثمارات الأجنبية (شركات، رجال أعمال) في مختلف المجالات ومن خلالها استحداث وظائف في الجزائر لامتصاص البطالة، والاستقطاب لا يقتصر على الأجنبي بل حتى للجزائريين المقيمين في الخارج للاستثمار في بلادهم.

ـ البحث عن أسواق للمنتوج الجزائري والتعريف به، فعلى ممثلي السلك الدبلوماسي في الخارج معرفة المنتوجات الجزائرية وكيفيات الترويج لها حتى يتمكنون من استقطاب المستثمرين أجانب كانوا أم جزائريين.

. مزيد من الترويج للتعلم والتكوين في الجزائر خاصة بالنسبة للأفارقة من خلال برامج المنح الدراسية . وإن كانت مفتوحة لهم منذ زمن من الباب الواسع .

و تحتاج عملية الترويج المذكورة أعلاه إلى سلسلة من التدابير وجب على الوزارة المعنية أن تتخذها وفي أقصى سرعة ترتب لها، نذكر منها الآتي:

. إنشاء بوابة الاقتصادية للدبلوماسية على موقع وزارة الخارجية في إطار الاستقطاب وفي إطار المرافقة الدبلوماسية للمتعاملين الاقتصاديين.

. برنامج تكويني مخطط له بإحكام حول الدبلوماسية الاقتصادية للدبلوماسيين من السفراء إلى القناصلة وكامل أعضاء السلك الدبلوماسي ليتعرف كل على مهامه وفائدة ما هو مكلف على أن يكون التكوين باعتماد التكوين الرقمي(E – Formation) ، إلى حين تعميمه في البرامج التحضيرية للمعهد الدبلوماسي.

-الإحاطة بجوانب مختلفة في المجال المالي والتجاري والتشريعي أيضا حتى تسهل عملية الاستقطاب والتفاوض بعدها، وفي مرافقة المتعاملين الاقتصاديين في توفير المعلومات اللازمة والممكنة. وعلى الأرجح في بدايات العمل الدبلوماسي بالنمط الاقتصادي الاستعانة بخبراء وخريجي معاهد وجامعات العلوم الاقتصادية والتجارية وإلحاقهم بالعمل الدبلوماسي.

. اهتمام ممثلي الدبلوماسية الجزائرية بتنظيم معارض للمنتوج الوطني، وعلى هامشها ندوات إعلامية تبين القدرات الإنتاجية الجزائرية وفرص الاستثمار في الجزائر.

وفي هذا الإطار، لا يمكن لوزارة الخارجية وحدها أخذ زمام المبادرة وحدها لأنها في الحقيقة مبادرة ثقيلة وصعبة تحتاج إلى جهود وزارات أخرى على رأسها وزارة النقل لترويج المنتجات الجزائرية، واستقطاب المتعاملين الاقتصاديين، ووزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ووزارة الفلاحة والموارد المائية، ووزارة الشغل، والتعليم العالي والبحث العلمي، والصحة، والثقافة، والحاجة إلى نظام مصرفي مرن في ظل تنامي العولمة المالية وتطورات الصيرفة العالمية. (بن يوسف، 2021).

ثانيا: الوسائل التي تنتهجها الجزائر في دبلوماسيتها الاقتصادية مع الدول الإفريقية:

تعد آلية الدبلوماسية الاقتصادية الورقة الوحيدة للجزائر في الوقت الحالي لغزو السوق الإفريقية خاصة باعتبارها أنسب شريك في القارة الإفريقية وهذا راجع لوزنها السياسي

والاقتصادي والدبلوماسي وموقعها الإستراتيجي، ولعل تغيير وزارة الخارجية الجزائرية اهتمامها بإفريقيا لخير دليل على ذلك، حيث كثّف وزير الخارجية الجزائري زياراته الاقتصادية ودورها في جلب الاستثمارات الأجنبية والتعريف بالسوق الجزائرية. (خواص، 2021، صفحة 321)

عملت الجزائر من اجل تشجيع كل الصيغ الممكنة لإقامة و تعزيز الجنوب جنوب، و تحقيق أهداف الحوار بين الشمال و الجنوب و ما تزال الجزائر تناضل على عدة مستويات إقليمية و دولية خاصة مع مجموعة 77 التي ترأستها مناصفة مع الصين عام 2012.

تعد الشراكة من اجل تنمية إفريقيا النيباد من أهم تجليات النشاط الدبلوماسي الاقتصادي لجزائر في إفريقيا حيث تعد الجزائر طرفا أساسيا في بعث مبادرة النيباد التي تمثل منطلقا لتحقيق التنمية المستدامة في إفريقيا من خلال إعداد خطة تنموية في القارة عرفت باسم الألفية الجديد، وتركزت على مبدأ المشاركة حيث تم تحديد القطاعات التي يجب ان تكون لها الأولوية في جذب الاستثمارات الأجنبية، و توجه القطاع الخاص إليها و هي قطاع التكنولوجيا الجديدة و المعلومات و الاتصالات و تعزيز الأمن.

على مستوى المشاريع الكبرى لتحقيق التكامل الإقليمي و الاتصال فقد قطعت الجزائر أشواطا مهمة في مشروع الطريق العابر للصحراء المرفق بمشروع أنبوب الغاز من نيجيريا إلى أوروبا مرورا بالجزائر و النيجر، إضافة إلى تنفيذ الجزء الخاص بالجزائر من مشروع شبكة الألياف البصرية الرابط بين الجزائر ابوجا.

على المستوى الثنائي تجلت الدبلوماسية الاقتصادية من خلال:

1-مسح الديون بقيمة 902 مليون دولار في عام 2010 ل14 دولة افريقية

2-**توقيع الاتفاقيات الثنائية:** تحرص الجزائر على توقيع اتفاقيات ثنائية مع الدول الإفريقية على غرار دولتي مالي و النيجر و دول مجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا و جنوب إفريقيا.

3-**المشاريع الاستثمارية:** إن المشاريع الاستثمارية الجزائرية بنوعيها العامة و الخاصة لها دور كبيرا للتغلغل في القارة الإفريقية و أسواقها، حيث تتبنى هذه المشاريع شركات جزائرية رائدة في مجالاتها مثل سونلغاز، اتصالات الجزائر، سوناطراك، الخطوط الجوية الجزائرية

إضافة الى مجال التكنولوجيات مثل كوندور و في مجال أخرى مجمع سيفتال. (مزياني،، 2019، صفحة 202)

إن التحديات الهامة التي تواجهها الجزائر اليوم تتطلب تطوير مفهومنا و رؤيتنا لدور الدبلوماسية و أولوياتها، و مضامينها و أساليب عملها لتنتقل بها من طورها التقليدي إلى مجالات جديدة ومتجددة لتصبح الدبلوماسية الاقتصادية آلية دعم للدبلوماسية التقليدية، و إطارا مناسبا لتعزيز و تطوير العلاقات الاقتصادية للجزائر في الخارج أو في أفريقيا خصوصا. (ياحي،، 2018، صفحة 97)

المحور الثالث: التحديات التي تواجه الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في إطارها الإفريقي-

تمثل القارة الإفريقية مجالا خصبا للاستثمار بسبب نمو ناتجها الداخلي الإجمالي الذي يفوق 5 بالمائة وبسبب النمو المطرد في سكانها، وتقدر المعطيات الإحصائية الى أن القارة الإفريقية ستشكل 22 بالمائة من سكان العالم في أفق 2050 وتقدر الأراضي غير المزروعة في إفريقيا بنحو 600 مليون هكتار أي نصف الأراضي الخصبة غير المستغلة دوليا كما تغطي الغابات 23 بالمائة من مساحة القارة، وتحتوي القارة على 80 بالمائة من المعادن النفيسة من فصيلة الكروم والبلاتين، و 12بالمائة من الاحتياطي للمحروقات، و 24 بالمائة من الاحتياطات العالمية للذهب الخام و 51 بالمائة على الاحتياطات العالمية و من الفوسفات، ويقدر الخبراء أن احتياجات القارة من تمويل مشاريع البنية التحتية تقدر بحوالي 540 مليار دولار في أفق 2020. (بلخيرات،، 2019، صفحة 202)

تعد ورقة الدبلوماسية الاقتصادية الممر الوحيد للجزائر إلى إفريقيا، قياسا بعلاقاتها و وزنها و موقعها الاستراتيجي ما يجعلها انسب شريك في هذا الامتداد القاري الذي يمثل عمقها الاستراتيجي لا سيما و أن السياسة باتت اليوم في خدمة الاقتصاد و لعل ما يؤكد هذا الطرح التركيز في تبادل الزيارات الرسمية الجزائرية على الشق الاقتصادي و توسيع اللقاءات الرسمية إلى الوفود التي تضم أساسا رجال الأعمال و أصحاب المؤسسات لبحث سبل الاستثمار في كل الميادين.

الجزائر اليوم و في إطار إصلاحات جوهرية، تتبنى خيار الدبلوماسية القارية التي تمهد لحضورها القوي على هذا المستوى من خلال إنشاء هيئة خاصة بالدبلوماسية الاقتصادية على مستوى وزارة الشؤون الخارجية قصد منح العمل الدبلوماسي الجزائري انسجاما اكبر، إضافة إلى القيام باستثمارات هامة، تندرج بدورها في إطار التنويع الاقتصادي الذي يقتضي منها الانفتاح على أسواق أخرى و الأنسب لها حاليا الأسواق الإفريقية بحكم الجوار الجغرافي، الانتماء التاريخي و الثقافي، إضافة إلى المقومات الاقتصادية الهامة التي تتوفر عليها الجزائر. (مزياني،، 2019، صفحة 203)

و بالمقابل و أمام هذه الفرص لتفعيل و تعزيز الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية تواجه مجموعة من التحديات في القارة الإفريقية و التي تتمثل في:

1- التهديدات الأمنية على الحدود الشرقية والغربية و على طول الشريط الحدودي بالجنوب الكبير،فالإرهاب العابر للحدود أصبح متنامي في منطقة الساحل الإفريقي و غرب إفريقيا و إفريقيا ككل يرجع إلى طبيعة مجتمعات المنطقة المفككة اثنيا و قبليا و عرقيا، مما يجعل من عملية الاندماج الاجتماعي عملية صعبة جدا، و بالتالي ينتج أزمات داخلية ذات تركيبة معقدة يصعب التحكم فيها و مراقبتها (ادريس، 2014، صفحة 85). إضافة إلى التهريب، تجارة المخدرات وتهريب البشر والهجرة غير الشرعية،

2- منافسة دول أخرى للجزائر في غزو السوق الإفريقية كالمغرب والإمارات العربية المتحدة من خلال تقديمهم لمساعدات إنسانية لهذه الدول خاصة دول غرب إفريقيا مع انتشار فيروس كورونا، الى جانب التواجد الفرنسي و الأمريكي في الساحل الأفريقي و إفريقيا، نجد الوجود الصيني حيث تنطلق الدبلوماسية الاقتصادية الصينية من قاعدة رابح-رابح، حيث أن التواجد الصيني بالمنطقة تعزز بالتعاون و التبادل التجاري و المساعدات، ما أدى إلى اشتداد التنافس بين القوى الأخرى (لخضاري، 2015، صفحة 98).

3- وقوع الجزائر في منطقة نزاع يجعلها تتكبد ميزانية كبيرة لتغطية احتياجاتها الأمنية عوض استثمارها في مشاريع اقتصادية و اجتماعية.

4- الهجمات الإلكترونية التي تعرضت وتتعرض إليها المؤسسات الرسمية للدولة الجزائرية والشركات الاقتصادية.

5- محاولة بعض الأطراف زعزعة الاستقرار الداخلي للجزائر باستغلال الظروف الاقتصادية والاجتماعية للدولة جراء انتشار فيروس كورونا.

6- عدم معرفة الأفارقة للسوق الجزائري و مقدراته، جهلهم لفرص الاستثمار في الجزائر. (خواص، 2021، صفحة 322)

استنتاجات:

-تعد الدبلوماسية الاقتصادية فرعا من فروع الدبلوماسية السياسية، حيث تتبنها الدول باستعمال القدرات الاقتصادية التي تتمتع بها وذلك من اجل تحقيق مصالحها الاقتصادية الحيوية و التأثير في الدول المجاورة لها-خاصة إذا كانت تمارسها في محيطها الإقليمي-

-إن الدبلوماسية الاقتصادية تعد احد آليات و وسائل الدبلوماسية الجزائرية في تعاملها مع الدول الإفريقية، حيث تسعى من خلالها إلى ترقية التعاون الاقتصادي، المالي و الاجتماعي و العلمي و التجاري كما تعمل على البحث عن المتعاملين الاقتصاديين الأجانب –الأفارقة من اجل فتح باب الاستثمار الأجنبي، من خلال سن قوانين و تشريعات تواكب العصر الحالي، العولمة، التكتلات الاقتصادية و التعاون على المستوى الدولي و الإقليمي.

-تشكل وزارة الخارجية الجزائرية الفاعل الأساسي في الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية، حيث تقوم هذه الوزارة بالكثير من الأعمال منها جمع المعلومات و البيانات من الدوائر الوزارية، و من البعثات كذلك تقديم المعلومات التي تخدم صناع القرار، و اقتراح البدائل و الاقتراحات.

كما تقوم بمهام الترويج للبلاد و المنتوجات الثقافية و الترويج لفرص الاستثمار.

قامت الجزائر باستحداث مديرية عامة للعلاقات الاقتصادية و التعاون الدولي، حيث تتمحور مهامها حول المسائل الاقتصادية و المالية و التجارية الثنائية و المتعددة الأطراف.

-وجود تحديات اقتصادية و أمنية في القارة الإفريقية جعل من الدبلوماسية تنظر بريبة و تعد تلك التحديات أو التهديدات الأمنية خاصة هاجسا يحد و يعيق مسار تطور الدبلوماسية الاقتصادية التي تعمل الجزائر من خلالها على تطوير و تنمية علاقاتها الاقتصادية و التجارية مع الدول الإفريقية.

و عليه، يجب على الجزائر ضرورة تفعيل دبلوماسيتها الاقتصادية من خلال تنويع الاقتصاد و تحسين مناخ الاستثمار و محاربة الفساد و التركيز على التعاون و التنمية الاقتصادية التي شأنها تخفيف حدة المشاكل الأمنية المنتشرة في المنطقة. (ادريس، 2014)

المراجع الاحالات والتهميش:

1-أسماء يعقوب، محمد العربي لخضر. (افريل, 2016)، "تقييم دور الدبلوماسية الاقتصادية في دعم الأمن الاقتصادي –مع الإشارة لاتفاق الشراكة الاوروجزائرية-". مجلة البشائر، الصفحات 130-131.

2-عبد الفتاح علي الرشدان،الموسى محمد خليل. (2005). أصول العلاقات الدبلوماسية والقنصلية. الاردن، عمان: منشورات المركز العلمي للدراسات السياسية.

3-حكيم بوحرب. (2021). "دور الدبلوماسية الاقتصادية في تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الجزائر في ظل برنامج الإنعاش الاقتصادي". مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد08، العدد02، الصفحات 418-419.

4-حليمة بسعود. (2022).، "الدبلوماسية الاقتصادية: الأبعاد المفاهيمية و التطبيقية"،. مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية، المجلد 15، العدد01، صفحة 358.

5-حوسين بلخيرات. (ديسمبر , 2019). " الفعالية الدبلوماسية: نموذج نظري مقترح على ضوء تحليل توجهات الدبلوماسية الجزائرية في القارة الإفريقية"،. مجلة العلوم القانونية و الاجتماعية، المجلد 04، العدد04،، صفحة 202.

6-سهى شويحنة. (2012). الدبلوماسية الاقتصادية. رسالة ماجستير في القانون الدولي. سوريا، كلية الحقوق، قسم القانون الدولي، سوريا: جامعة حلب.

7-نورة شرع، عبد الرزاق مولاي لخضر، احمد لعمى. (2020). " دور الدبلوماسية الاقتصادية في قطاع التجارة الخارجية للجزائر"،. المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، الصفحات 353-354.

8-عطية ادريس. (جوان , 2014). الارهاب كمصدر جديد لتهديد الامن في الساحل الافريقي: اولوية بناء الامن بدل استيراده. المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، صفحة 85.

9-فيروز مزياني. (جويلية , 2019). "الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في ظل التحولات الإقليمية و الدولية"،. المجلة الجزائرية للأمن و التنمية، المجلد 08، العدد15، صفحة 200.

10-مريم ياحي. (2018). "الدبلوماسية الاقتصادية كأداة لتنشيط الاقتصاد الوطني و تحقيق التنمية الاقتصادية"،. مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية، المجلد 11، العدد03، صفحة 97.

11-منصور لخضاري. (2015). السياسات الامنية، المحدداات، الميادين، التحديات. قطر: المركز العربي للابحاث و دراسة السياسات.

12-موفق سرى مقصود. (23 03, 2021). "الدبلوماسية الاقتصادية". تاريخ الاسترداد 30 04, 2022، من www.researchgate.net.

13-نبيلة بن يوسف. (23 05, 2021). الدبلوماسية الاقتصادية أولوية في أجندة وزارة الخارجية الجزائرية: مهام وتحديات جديدة. تاريخ الاسترداد 02 05, 2022، من موقع أخبار دزاير: www.akhbardzair.dz

14-نصيرة خواص. (2021). صفحة 314.

15-نصيرة خواص. (2021). صفحة 315.

16-نصيرة خواص. (2021). نصيرة خواص، "ضرورة تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية لجلب الاستثمارات الأجنبية للجزائر كإستراتيجية للتنويع الاقتصادي ما بعد جائحة كورونا". المجلة الجزائرية للعلوم القانونية و السياسية، المجلد58، العدد02، صفحة 314.

17-نورالدين جوادي. (2021). نموذج عمل مقترح لتعزيز دور الدبلوماسية الاقتصادية في الإستراتيجية الجزائرية للتصدير خارج المحروقات. مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 24، العدد02،، الصفحات 348-349.

18-وزارة الشؤون الخارجية، الدبلوماسية الاقتصادية والمتعاملين الاقتصاديين،. (2021). تاريخ الاسترداد 02 05, 2022، من وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية،: www.mae.gov.dz/Les-structures-Ar.aspx

تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية: الفرص والتحديات

Activation Algerian economic dipmomacy: opportunities and challenges

حنان دريسي

كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية –جامعة الجزائر3-

Hanane.drissi@yahoo.com

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على واقع الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية عبر تطورها التاريخي من خلال الوقوف عند أبرز المحطات التاريخية التي شهدتها، ثم محاولة الدولة الجزائرية إعادة تفعيلها من جديد في إطار النموذج الاقتصادي الجديد، كما تسعى الدراسة إلى معرفة أهم الفرص والتحديات التي تواجهها في إطار تطورات البيئتين الإقليمية و الدولية.

الكلمات المفتاحية: الدبلوماسية، الدبلوماسية الاقتصادية، الاقتصاد الجزائري

Abstract:

This study aims to identify the reality of Algerian economic diplomacy through its historical development by standing at the most prominent historical stations that it witnessed and then the Algerian state's attempt to reactivate it again within the framework of the new economic model. The study also seeks to know the most important opportunities and challenges it faces in the context of regional and international environment developments.

Key words: diplomacy, economic diplomacy, Algerian economy.

مقدمة

لم يعد عالم الدبلوماسية مقصورا على العلاقات السياسية بين الدول، وبهذا لم يعد التحرك الخارجي لأجل الحيلولة دون اشتعال فتيل الحرب أو لأجل إدارة الأزمات أو النزاعات الحدودية و الإقليمية و الدولية، إنما أضحى متصلا بأبعاد أخرى تتداخل مع البعد السياسي تؤثر فيه و تتأثر به.

لقد أصبحت قوة الدولة تُقاس باقتصادها، لهذا دعت الضرورة إلى الإهتمام بالمستوى الاقتصادي للدولة، واحترام التنافس الاقتصادي بين الدول ثم بين الدول والمؤسسات الكبرى، كان لزاما أن تتدخل الدبلوماسية حتى لا يتحول التنافس إلى صراع وقد يتطور إلى حروب دامية.

وتعد الدبلوماسية الاقتصادية من أهم أدوات تعزيز المصالح المختلفة للدولة، باعتبارها مطلب ضروري للتكيف مع المتغيرات الحاصلة في الساحة الدولية التي تشهد تحديات و تهديدات عديدة تتطلب تطوير الدبلوماسية و أولوياتها و مضامينها و أبعادها، للإنتقال من المنظور التقليدي إلى مجالات جديدة للدبلوماسية و في مقدمتها المجال الاقتصادي، خاصة في عصر العولمة و المبادلات الاقتصادية. و في هذا الإطار، تسعى الجزائر كغيرها من دول العالم إلى تفعيل و تطوير دبلوماسيتها الاقتصادية خدمة لأهداف السياسية و الخارجية الجزائرية، عبر تعزيز حضورها الاقتصادي و التجاري على المستوى القاري و المتوسطي و الدولي عبر تفعيل جهازها الدبلوماسي و ربطه بالقضايا الاقتصادية للدولة.

تسعى هذه الدراسة إلى البحث في واقع الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية و مراحل تطورها استجابة لمتطلبات البيئتين الإقليمية و الدولية، و عليه سوف نحاول الإجابة على التساؤل التالي: **ما هو واقع الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية؟ و ما هي أهم الفرص التي تطرحها و التحديات التي تواجهها؟**

منهج الدراسة

اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي بهدف وصف مسار تطور الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية و تحليل مختلف ابعاد ها و مضامينها.

المحور الأول: الإطار النظري للدبلوماسية الاقتصادية

أولا: تعريف الدبلوماسية الاقتصادية:

الدبلوماسية عامة تعني علم تمثيل السلطات و مصالح البلد لدى الدول الأجنبية بالعمل على احترام حقوق و هيبة الدولة، و تسيير الشؤون الخارجية من خلال تعزيز العلاقات بين الدول كسبا للتأييد بالوسائل السلمية خاصة عن طريق المفاوضات توفيقا بين مصالح الدول، و يمثلها سفراء بمثابة عمداء للسلك الدبلوماسية، يعتمدون في تعاملاتهم على قواعد القانون الدولي و الأعراف الدولية، و على ذكائهم في التعامل ما يمثل الجانب الفني الإبداعي في الدبلوماسية و هي بذلك تجمع بين العلم و الفن.

لقد اقتضت التحولات الدولية تغييرات على مستوى العلاقات الدولية فلم تعد تكتف الدولة باستخدام لمقدراتها العسكرية كطريقة للتهديد أو كسب التأييد خدمة لتطويق أمنها القومي، لاسيما بعد الحرب العالمية الثانية والتخوف العالمي من المواجهة النووية المدمرة للبشرية، فكان لزاما إيجاد صيغة أخرى، و لما عرفت قيمة البعد الاقتصادي في قدرته على التأثير راحت للعمل في التمهيد لرسم طريق شكّل نوعا جديدا من الدبلوماسية أطلق عليه لاحقا بالدبلوماسية الاقتصادية.

ظهرت الدبلوماسية الاقتصادية كمفهوم منذ أزمة الكساد العالمي في الولايات المتحدة الأمريكية، واكتسبت دورا أوسع تدريجيا بعد الحرب العالمية الثانية، حتى وصلت إلى وضعها الحالي كمظلة للدبلوماسيات المتعلقة بالجانب الاقتصادي التي تمارسها مختلف الأطراف الدبلوماسية الرسمية وغير الرسمية.

تُعرف الدبلوماسية الاقتصادية بأنها: " إجمالي الأنشطة الاقتصادية الخارجية للحكومة وقطاع الأعمال للبلد" (اسماء، 2016).

وعرفت أنها: " الترويج للصادرات والاستثمار ونقل التكنولوجيا وإدارة الدعم الفني أو التعاون التنموي، و بأنها إدارة الآليات لتحقيق الأهداف الاقتصادية على المستوى الثنائي و المتعدد و لذلك فهي أداة رئيسية لتطوير تعاون على المستوى الدولي " (مزياني، الدبلوماسبة الاقتصادية الجزائرية في ظل التحولات الاقليمية، 2019)

" هي نشاط دولي ثنائي أو متعدد الأطراف، تستخدم فيه الأطراف الدولية (دول، تكتلات، منظمات) مقدراتها الاقتصادية في التأثير الاقتصادي والسياسي، أو تستخدم

قوتها السياسية لتحقيق منافع اقتصادية، و ذلك عبر آليات متكافئة ينتج عنها معاهدة أو اتفاقية تساهم في تحقيق أهداف مختلفة " (مزياني، الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في ظل التحولات الاقليمية، 2019). و إذا كانت الدبلوماسية تشير إلى إدارة علاقة دولة ما بغيرها من الفواعل الدولية عن طريق الاتصال و التمثيل و التفاوض، فإن الدبلوماسية الاقتصادية في مفهومها الواسع تشير إلى مجموع النشاطات الدبلوماسية المرتبطة بالنشاطات الاقتصادية في ما وراء الحدود الوطنية (تصدير، استيراد، استثمار، قروض، مساعدة،....) والتي تباشرها الدول و الفواعل غير دولاتية في العالم الواقعي. (مزياني، الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في ظل التحولات الاقليمية، 2019)

ثانيا: مستويات الدبلوماسية الاقتصادية:

تتعدد مستويات الدبلوماسية الاقتصادية، وذلك طبقا لعدد الأطراف التي تقوم بهذا العمل القانوني، فقد يكون مستوى الدبلوماسية الاقتصادية ثنائيا وإقليميا وجماعيا أو متعدد الأطراف.

1. الدبلوماسية الاقتصادية الثنائية:

ما زالت الدبلوماسية الثنائية تشكل جزءا رئيسيا من الدبلوماسية الاقتصادية، سواء كانت هذه الدبلوماسية تشمل المعاملات المالية بين البلدين أو التجارة الرسمية، أو معاهدات الاستثمار أو غيرها من المواضيع التي تؤثر على العلاقات الاقتصادية، فالدبلوماسية الاقتصادية الثنائية مازالت التقنية الأسهل التي تجعل توضيح نتائج التعاون الاقتصادي أمرا سهلا إذ تتفهمه المصالح الوطنية للأطراف عند طرحه للمناقشة و التدقيق فيه) الموسوعة السياسية(، إلا أنه تؤخذ على هذه الدبلوماسية ناحية سلبية مهمة، ذلك لأنها تمنح الفوائد إلى الطرف الأقوى في المفاوضات، مما يمكنه استغلال الطرف الأضعف بسهولة أكبر، أما إيجابياتها فهي كثيرة، ذلك أن هذه الصفقات الثنائية تساهم بشكل كبير في تعزيز الاتفاقيات الأكثر تعقيدا على المستوى الإقليمي أو العالمي)الموسوعة السياسية(

2. الدبلوماسية الاقتصادية الإقليمية:

إنّ البعد الإقليمي للدبلوماسية الاقتصادية في أهمية متزايدة، فعلى الرغم من أن الاتفاقيات الاقتصادية في هذا المستوى تكون في معظم الأوقات بدافع سياسي، إلا أنها توفر و بطريقة سريعة العديد من الأسواق المفتوحة و بشكل متجاور، فالدولة تسمح

بحرية النشاط الاقتصادي الوطني عندما يكون ذلك ضمن إطار تجمع إقليمي، و في معظم الأوقات يكون ضمن دائرة تتكون من بلدان متقاربة جغرافيا في مستويات التطور الاقتصادي و الأولويات السياسية المماثلة) مزياني ,الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في ظل التحولات الاقليمية(2019 ,.

كما أن الاتفاقيات الإقليمية قد تكون مصدر قوة للدولة الإقليمية المنظمة إليها عند قيامها بمفاوضات دولية و بالتالي يكون لها تأثير عظيم في المفاوضات الدولية، و في قدرتها على فتح الأسواق الدولية لكن مهما كان الحافز الأكبر قد يكون تحقيق نمو في الصناعات الوطنية و ذلك نتيجة قدرة هذه البلدان على منافسة بعضها و بالتالي قيام تجارة في الأسواق الحرة الإقليمية.

3. الدبلوماسية الاقتصادية الجماعية:

المستوى الجماعية للدبلوماسية الاقتصادية يجب اهتمام الدول بشكل أقل مما هو عليه الوضع في الدبلوماسية الاقتصادية الإقليمية أو الدبلوماسية الاقتصادية متعددة الأطراف و تتحقق الدبلوماسية الجماعية لما يكون العامل الجغرافي هو وحده معيار التجمع، و تلجأ إليها الدول لما تنتهج سياسة اقتصادية متشابهة، أو تملك مستويات اقتصادية متقاربة، إلا أن لهذه الدبلوماسية شكلا خاصا كمنظمة التعاون و التنمية الاقتصادية (OECD) و مجموعة السبعة، و مجموعة الثمانية، و منظمة الكومنولث، و غيرها من التجمعات الاقتصادية الدولية)مزياني ,الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في ظل التحولات الاقليمية(2019 ,

و هذا المستوى من الدبلوماسية يحقق هدفين مهمين، الأول: أن الأطراف المشاركة في هذه الدبلوماسية توفر لها منتدى، عندما تحاول تلك الحكومات الوطنية للدول الأطراف إيجاد حلول، و توفير التوافق بين بعضها البعض حول هدف اقتصادي معين. أما الثاني، فهو تمكين الحكومات التي تملك توجهات اقتصادية متشابهة من تطوير الواقع المتفق عليه.

4. الدبلوماسية الاقتصادية متعددة الأطراف:

تتطور الدبلوماسية الاقتصادية متعددة الأطراف لتدخل اقتصاديات جميع البلدان و هذا الأمر يجعل الإتفاق ضمن إطار الدبلوماسية متعددة الأطراف أمرا متعبا، فهي تسعى إلى دمج أنظمة متعددة لتعمل ضمن إطار نمط واحد منسق كأنظمة منظمة التجارة العالمية، و صندوق النقد الدولي، و البنك الدولي للإنشاء و التعمير. و هذه الدبلوماسية

قد ساهمت في وضع العديد من القواعد القانونية التي تحكم العلاقات الاقتصادية الدولية.

ثالثا: مجالات الدبلوماسية الاقتصادية:

الدبلوماسية الاقتصادية هي فن خدمة الأمن الاقتصادي و المصالح الإستراتيجية للبلاد من خلال استخدام الأداة الاقتصادية في إدارة العلاقات الدولية، و قد صممت الدبلوماسية الاقتصادية للتأثير على السياسات و القرارات التنظيمية للحكومات الأجنبية، فضلا عن قرارات المنظمات الدولية، و هي تتجاوز التجارة و الاستثمار لحل الأسباب المتعددة للنزاعات الدولية)مزياني ,الدبلوماسبة الاقتصادية الجزائرية في ظل التحولات الاقليمية(2019 ,

إن جدول أعمال الدبلوماسية الاقتصادية شامل و يشمل قضايا تتعلق بالتجارة الخارجية و علاقات الاستيراد و التصدير و تعزيز المصالح الاقتصادية الوطنية في بلدان أخرى و إعلام و تحديث المستثمرين الأجانب المحملين بغرض الاستثمار، و التفاوض بشأن الاتفاقيات الاقتصادية و التجارية في مجال الاقتصاد و التجارة و التعاون، فضلا عن التعاون بهدف القضاء على الإختلافات و موائمة المعايير في مختلف القطاعات الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية و التعليمية...

رابعا: عناصر الدبلوماسية الاقتصادية:

تتكون الدبلوماسية الاقتصادية عادة من 03 عناصر هي) الموسوعة السياسية(:

- استخدام النفوذ السياسي و العلاقات لتعزيز و / أو التأثير في التجارة الدولية و الاستثمار و لتحسين أداء الأسواق و تقليل التكاليف و مخاطر الصفقات عبر الحدود.
- استخدام الأصول و العلاقات الاقتصادية لزيادة و تعزيز المنافع المتبادلة للتعاون و العلاقات المستقرة سياسيا و زيادة الأمن الاقتصادي بالتركيز على سياسات هيكلية و اتفاقات التجارة و الاستثمار الثنائية.

*تعزيز المناخ السياسي السليم لتسهيل و تحقيق الأهداف من خلال المفاوضات المتعددة الأطراف، و في مجال المنظمات فوق الوطنية مثل: منظمة التجارة العالمية، و التعاون الاقتصادي و التنمية.

المحور الثاني: البُعد الاقتصادي للدبلوماسية الجزائرية

أولا: البُعد الاقتصادي في السياسة الخارجية الجزائرية:

تلعب العوامل الاقتصادية دورا مركزيا في اختيارات السياسة الخارجية، بحكم الارتباط بين تنفيذ السياسات و توفر الموارد الاقتصادية، و يحدد توفر هذه الموارد ما إذا كانت الدولة مانحة للمعونة الخارجية أم مستقبلة لها. كذلك تحدد الموارد قدرة الدولة في التبادل التجاري، و تحقيق فائض في ميزان المدفوعات، فالدول التي تعاني نقص في الموارد لن تستطيع لعب دور الدولة الكبرى. كما أنه من الصعب الفصل بين العوامل السياسية و الأمنية و العوامل الاقتصادية في السياسة الخارجية، فالأدوات الاقتصادية غالبا تستخدم لتحقيق أهداف سياسية و أمنية (مشري، 2009).

لقد كان لزاما على الدولة الجزائرية أن تدرج العوامل الاقتصادية في سياستها الخارجية، حيث أن الجزائر مع بداية الألفية الثانية رسخت و كرست التوجه الليبرالي كنهج اقتصادي يتناسب مع إستراتيجيتها الاقتصادية و يُواكب التطورات المتسارعة التي شهدها النظام الاقتصادي العالمي و لعل أهم البعاد الاقتصادية في السياسة الخارجية الجزائرية هي محاولة الارتباط بمنظومة الاقتصاد العالمي مؤسساتيا من خلال منظمة التجارة العالمية، صندوق النقد الدولي، البنك العالمي، و ميدانيا من خلال إنشاء شراكات متعددة الأطراف كالشراكة مع الإتحاد الأوروبي (مزياني، الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في ظل التحولات الاقليمية، 2019).

ثانيا: تطور الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية قبل 1999:

إن المتتبع لمسار تطور الدبلوماسية الجزائرية في بعدها الاقتصادي، يلاحظ أن البعد قد لاقى اهتماما كبيرا من طرف الحكومات الجزائرية المتعاقبة، ابتداء من عهد الرئيس الراحل " أحمد بن بلة " ثم تجسد هذا البعد تدريجيا مع تأميم المحروقات في 24 فيفري 1971، بعدها نقلت الدبلوماسية الجزائرية المعركة إلى الساحة الدولية، بداية باستضافة القمة الرابعة لحركة عدم الإنحياز و هي ترفع راية كفاح العالم الثالث من أجل الإستقلال الحقيقي الذي يعتمد على التحرر الاقتصادي، و بذلك أدخلت الجزائر البُعد الاقتصادي في العلاقات الدولية.

كما دعت الجزائر إلى عقد دورة استثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة في رسالة موجهة إلى الأمين العام لهذه الهيئة في 1974 من أجل دراسة المواد الأولية و التنمية، و قد

انعقدت هذه الدورة الإستثنائية يوم 10 أفريل 1974. كما صادقت القمة العربية السادسة التي احتضنتها الجزائر في 28 نوفمبر 1973 على قراري إنشاء:

- البنك العربي للتنمية الاقتصادية لإفريقيا. (خلفون، 2005)
- الصندوق العربي للدعم التقني للدول العربية و الإفريقية.

أبرمت الجزائر اتفاق تعاون مع الجماعة الأوروبية عام 1977، و تتمتع الجزائر بموجب هذا الإتفاق بمزايا لصادراتها الصناعية. و تعد الجزائر من ضمن الدول الموقعة على إعلان برشلونة عام 1995 و التزمت بالمبادئ التي اقرها و خاصة ما تعلق بتأسيس منطقة تجارة بحلول سنة 2010

إن تبنّي نهج اقتصاد السوق في الجزائر، و كذلك ظهور العولمة في الألفية الثالثة، تطلب من السلطات الجزائرية القيام بإصلاحات هيكلية عميقة لمجمل الاقتصاد الوطني بهدف الإندماج في الاقتصاد العالمي.

و من آثار العولمة و ما أفرزته من توجه عالمي نحو الإندماج و التكتل، هو توجه الجزائر بدورها نحو هذا المسار عن طريق المفاوضات التي أطلقتها من أجل الإنظمام للمنظمة العالمية للتجارة و التي انطلق مسارها منذ سنة 1988 عبر تقديمها تقريرا رسميا بوضع سياساتها الخارجية أمام أعضاء الإتفاقية العامة للتعريفة الجمركية و التجارة (GATT) و التي لا تزال مستمرة إلى غاية اليوم،بالإضافة إلى توقيعها عدة اتفاقيات انضمت بموجبها إلى مناطق حرة قارية و دولية كاتفاقية الشراكة الأورو-متوسطية، منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى ثم انضمامها مؤخرا إلى منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (قطاب، 2021)

ثالثا: الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية منذ 1999:

لقد مرّت الجزائر خلال العشرية السوداء بظروف سياسية و أمنية صعبة أدت إلى تراجع دورها على المستوى الإقليمي و الدولي، و تراجعت معه دبلوماسيتها الاقتصادية لعدة اعتبارات منها تقديم أهمية الدبلوماسية التقليدية على حساب الاقتصادية و الإهتمام بما هو سياسي و أمني على حساب ما هو اقتصادي – تجاري.

و منذ 1999، عملت الجزائر على العودة القوية إلى الساحتين الإقليمية و الدولية، من خلال تشجيع كل الصيغ الممكنة لإقامة و تعزيز التعاون جنوب – جنوب، و تحقيق

أهداف الحوار بين الشمال و الجنوب (مزياني، الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في ظل التحولات الاقليمية، 2019)

و تعد الشراكة من أجل تنمية إفريقيا NEPAD من أهم تجليات النشاط الدبلوماسي الاقتصادي للجزائر إفريقياً، حيث تعد الجزائر طرفا أساسيا في بعث هذه المبادرة التي تهدف إلى بعث التنمية في إفريقيا. و ما دام أن إفريقيا هي العمق الإستراتيجي للجزائر، فقد حضيت باهتمام كبير من طرف القيادة الجزائرية آنذاك، يظهر ذلك من خلال بعض المشاريع الكبرى التي عملت الجزائر على تجسيدها لتحقيق التكامل الإقليمي، مثل مشروع الطريق العابر للصحراء (الجزائر – لاغوس – النيجر) المرفق بمشروع أنبوب الغاز من نيجيريا إلى أوروبا مروراً بالجزائر و النيجر (مزياني، الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في ظل التحولات الاقليمية، 2019)

كما سعت الجزائر إلى جلب الاستثمارات الأجنبية و إقامة شراكات مع بعض البلدان في إطار خدمة برامج التنمية الوطنية المستدامة بكل أبعادها، و هنا يمكن الإشارة إلى منتدى إفريقيا للإستثمار و الأعمال الذي استضفته الجزائر في ديسمبر 2016.

رابعا: السعي نحو تنويع الشركاء الاقتصاديين كخيار استراتيجي للجزائر:

تسعى الجزائر مؤخرا إلى التحرر من هيمنة العلاقات الاقتصادية التقليدية مع فرنسا و الولايات المتحدة الأمريكية، و البحث عن تنويع الشركاء الاقتصاديين على أساس علاقة رابح – رابح من خلال مراجعة تموقعها الاقتصادي على المستوى القاري و الإقليمي و الدولي كخيار استراتيجي يندرج في إطار نظرتها الإصلاحية التي تعتمدها في كل القطاعات و شتى المجالات.

لقد دخلت الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية منعطفا حاسما خدمة للمصالح الاقتصادية الجزائرية من جهة، و مواكبة التطورات و التحولات التي تفرضها الأزمات العالمية من جهة أخرى. يظهر ذلك جلِياً من خلال الزيارات الرسمية المكثفة من و إلى الجزائر.

و يمثل الإنعاش الاقتصادي أولوية مخطط حكومة الرئيس عبد المجيد تبون، و يقتضي تحقيق هذا الهدف العمل على تعزيز حضور الجزائر اقتصاديا و تجاريا على المستوى القاري و المتوسطي و الدولي (وزارة الشؤون الخارجية)، فقد أولت الحكومة أهمية كبيرة لإعادة تفعيل دور الدبلوماسية الاقتصادية لتحقيق أهداف ذات أبعاد اقتصادية و

تجارية، و في نفس الإطار تلعب الدبلوماسية الاقتصادية دوراً هاماً في النمو الاقتصادي و النفوذ الإقليمي، و يتمثل الدور الدبلوماسي اقتصاديا في استقطاب رؤوس الأموال الدولية و جلب استثمارات أجنبية، و التي تقدم قيمة مضافة للاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى ذلك تسعى الدبلوماسية الاقتصادية إلى دعم وجود المنتجات و الخدمات الوطنية في السواق الخارجية و البحث عن أسواق استهلاكية ضخمة (وزارة الشؤون الخارجية)

و أمام المنافسة الاقتصادية الشرسة اليوم من طرف القوى الاقتصادية الكبرى، على الجزائر أن تعزّز علاقاتها الاقتصادية بمحيطها المغاربي و المتوسطي و العربي و الإفريقي، و فتح قنوات اتصال تعزز من نفوذها الإقليمي عبر تطوير الصلات التي تعد من بين أدوات الدبلوماسية الاقتصادية الفعالة.

إن السوق الإفريقية اليوم تعد هي الأنسب للجزائر بحكم موقعها الجغرافي و الإنتماء التاريخي و الثقافي، و كذلك قياسا بعلاقاتها و وزنها و موقعها الإستراتيجي، ما يجعلها أنسب شريك في هذا الامتداد القاري الذي يمثل عمقها الإستراتيجي. و الجزائر اليوم في إطار إصلاحات جوهرية تبنت خيار الدبلوماسية القارية من خلال إنشاء هيئة خاصة بالدبلوماسية الاقتصادية على مستوى وزارة الخارجية لمنح العمل الدبلوماسي انسجاما أكبر.

و لقد أطلقت وزارة الخارجية ثلاثة إجراءات رئيسية في إطار تطوير الدبلوماسية الاقتصادية بهدف دعم المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين على التصدير و المتعاملين الأجانب على الاستثمار في الجزائر، و تتمثل أساسا في إنشاء مكتب للإعلام و ترقية الاستثمارات و الصادرات، و تكوين الدبلوماسيين المكلفين بالشؤون الاقتصادية و التجارية على مستوى الممثليات الدبلوماسية الجزائرية في الخارج، و كذلك إنشاء قسم ويب في موقع وزارة الشؤون الخارجية مخصص للدبلوماسية الاقتصادية.

و كان قد أكد رئيس الوزراء الجزائري أيمن بن عبد الرحمان، في أول مؤتمر لرؤساء البعثات الدبلوماسية و القنصلية الجزائرية على ضرورة " إنجاح" مسار الإصلاحات الهيكلية الكبرى التي باشرتها الجزائر، و التي تتطلب انفتاحا أكبر على العالم الخارجي، و هذا بتفعيل الدور المحوري للدبلوماسية بصفة عامة و الدبلوماسية الاقتصادية بشكل خاص، و هذا لتحقيق الأهداف الإستراتيجية المتمثلة في جذب الاستثمار و ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات خدمة لبناء النموذج الاقتصادي الجديد القائم على

التنوع و للإشارة فإن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر لم يتعدى معدل 1.3 مليار دولار في السنة أغلبها في قطاع المحروقات، وهو رقم بعيد جدا، بل يكاد ينعدم مقارنة بدول أخرى لا تملك من الإمكانات و الموارد ما تملكه بلادنا.

خامسا: التحديات التي تواجه تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية في الجزائر:

مقابل هذه الفرص في تعزيز و تفعيل دور الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية، هناك عدة تحديات و عراقيل من شأنها تثبيط دور هذا النوع من الدبلوماسية و إبطاء دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية و من ثمة النموذج الاقتصادي الجديد التي تتبناه الجزائر اليوم، هذه التحديات يمكن تقسيمها إلى:

1. تحديات داخلية:

- قصور الأنظمة و القوانين و التشريعات المتحكمة بالاستثمار في الجزائر على خلق بيئة استثمارية محفزة.
- العوائق البيروقراطية المتعلقة بالاستثمار.
- العوائق المالية المتعلقة أساسا بالمنظومة البنكية السائدة في الجزائر، و التي تعاني من تخلف أساليب العمل المصرفي، و نقص ثقة المتعاملين الاقتصاديين و كثرة الإجراءات البيروقراطية.
- غياب نظام متكامل يعبر عن سياسة مالية و نقدية وطنية موحدة.
- تعدد المصادر القانونية المتعلقة بالاستثمار، خاصة و أن بعض مواد هذه القوانين تحتاج إلى مراسيم و أنظمة تحدد كيفيات تطبيقها، حيث يشكك الخبراء في قدرة القانون على إقناع المستثمرين في وضع أموالهم في البنوك الجزائرية في ظل تفشي البيروقراطية و الفساد.
- تحسين نوعية و جودة المنتوج الوطني حتى يستطيع دخول الأسواق العالمية و منافسة منتجاتها.
- إن طرح مفهوم الدبلوماسي الاقتصادي يجعلنا نطرح عدة أسئلة تخص الجانب التنظيمي، و كذا العلاقات بين مختلف المؤسسات، بعبارة أخرى: هل يجب أن يكون الملحق التجاري تابعا لوزارة الشؤون الخارجية (دبلوماسي)؟ أم أنه يمكن أن يكون تحت وصاية وزارة أكثر تقنية كوزارة التجارة أو وزارة الصناعة أو تابعا لمؤسسة مختصة

في ترقية التجارة الخارجية أو الاستثمار كاللوحة الوطنية لتطوير الاستثمار والوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية؟ (قطاب، 2021).

إنَّ خلق دبلوماسية اقتصادية فعالة يجب أن تجيب على كل هذه الأسئلة و أن لا تغفل أي جانب يؤثر على سيرورة عملها، كالوقوع في التناقض و عدم التجانس مع المؤسسات الأخرى.

2. التحديات الخارجية:

- تنامي حدّة التهديدات الأمنية الجديدة (الجماعات الإرهابية – الجريمة المنظمة – الهجرة غير الشرعية.....) على الحدود الجزائرية في كل من ليبيا و مالي و تونس.
- غلق الحدود الجزائرية بفعل تنامي هذه التهديدات و هو ما يتعارض مع مقاربة اقتصادية نشطة للجزائر.
- حدّة المنافسة الدولية و بروز فواعل دولية جديدة في المنطقة المغاربية و لإفريقيا عموماً مثل: الصين، تركيا و التي أصبحت تنافس الجزائر في الفرص الاستثمارية الموجودة في إفريقيا.

خاتمة:

لقد أصبح البُعد الاقتصادي من أهم متطلبات الأداء الدبلوماسي الجزائري، بهدف التكيف من تحولات البيئة الإقليمية و الدولية و تحقيقا للتنمية الاقتصادية، حيث تمكنت الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية منذ سنة 1999 من كسر سياسة العزلة التي كانت مفروضة عليها دوليا و إقليميا، و نجحت في استعادة بريقها الدبلوماسي و ذلك رغم التحديات و التهديدات الإقليمية المحيطة بها.

و رغم النتائج التي حققتها الجزائر في هذا المجال و التي تظل محتشمة جدا بالنظر إلى الإمكانيات التي تتمتع بها الجزائر، إلا أنه يمكن أن نخلص إلى تقديم النتائج التي توصلت إليها الدراسة في شكل توصيات و هي:

1) إنشاء إستراتيجية وطنية شاملة للدبلوماسية الاقتصادية المدعومة بالموارد المالية و التقنية و تطويرها مع القطاع الخاص.
2) منح الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية الأولوية القصوى في السياسة الخارجية للحكومة، خاصة فيما يتعلق بجذب الاستثمارات و دعم الصادرات.

3) منح السفراء المبادرة في هذا المجال، و ذلك بتعميق الإدراك بأهمية البعد الاقتصادي في الممارسة الدبلوماسية اليومية و في اللقاءات و الإجتماعات.
4) على غرار ما يقوم به سفراء الدول المتقدة، يجب على الدبلوماسيين الجزائريين توظيف الروابط السياسية و العلاقات مع أصدقاء الجزائر في بلدان الإعتماد للحصول على المعلومة الدقيقة و وضعها على ذمة المتدخلين المعنيين و البحث عن فرص الشراكة و الاستثمار، فضلا عن تطوير آليات التعاون الاقتصادي و التجاري و تنويعه.
5) خلق بيئة داخلية مستقرة و جذابة للمستثمرين الأجانب و تسهيل عملية انتقال رجال الأعمال.
6) البحث عن أسواق للمنتوج الجزائري و التعريف به، فعلى مثلي السلك الدبلوماسي في الخارج معرفة المنتوجات الجزائرية و كيفيات الترويج لها حتى يتمكنون من استقطاب المستثمرين الأجانب أو الجزائريين.

الإحالات والتهميش:

-الجمعي وسيم قطاب. (2021). العولمة و تاثيرها على الدبلوماسية الاقتصادية. *مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية*، الصفحات 15-26.

-الدبلوماسية الاقتصادية. (بلا تاريخ). تم الاسترداد من http://political-encyclopedia.org/dictionary/

-*الموسوعة السياسية*. (بلا تاريخ). تم الاسترداد من http://political-encyclopedia.org/dictionary

-*الموسوعة السياسية*. (بلا تاريخ). تم الاسترداد من https://political-encyclopedia.org/dictionary

-امين خلفون. (2005). *المقاربات الامنية في الشراكات الاورو مغاربية*. الجزائر: رسالة ماجستير.

-بن لخضر محمد العربي و يعقوب اسماء. (2016). تقييم دور الدبلوماسية الاقتصادية في دعم الامن الاقتصادي. *مجلة البشائر الاقتصادية*.

-عبد القادر مشري. (2009). *الدبلوماسية الاقتصادية في عصر العولمة*. الجزائر: رسالة ماجستير.

-فيروز مزياني. (07, 2019). الدبلوماسبة الاقتصادية الجزائرية في ظل التحولات الاقليمية. *المجلة الجزائرية للامن و التنمية*، الصفحات 194-205.

وزارة الشؤون الخارجية. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 15 02, 2022، من https://arabic.spvtniknews.com/20211109/1050669089

مسار الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر

The Path of Economic Reforms In Algeria

بن مجدوب امال*

جامعة الجزائر3

كلية العلوم السياسة والعلاقات الدولية

Benmedjdoub.amel@univ-alger3.dz

الملخص: توقف مسار اصلاح الاقتصاد الوطني بعدة محطات من مرحلة البناء الى مرحلة النمو والإنعاش، حيث كل مرحلة تتميز بظروفها وبيئتها وقوانينها، فبعد استرجاع السيادة الوطنية تم تبني النظام الاشتراكي اين بدأت مرحلة التأميم والتخطيط والتسيير المركزي لدولة لكن لم يدم ذلك طويلا نتيجة انهيار أسعار البترول سنة 1986 الذي أدى الى العجز الاقتصاد الوطني في التصدي للازمة.

بعد ذلك لجات السلطات الجزائرية الى طلب اعانة مالية من الصندوق النقد الدولي وتزامن ذلك مع حتمية الانتقال الى اقتصاد السوق الحر الذي أدى بالضرورة الى التثبيت والتكييف الهيكلي مع متطلبات النظام الرأسمالي لدفع عجلة النمو الاقتصادي، حيث خلال الالفينات وتزامنا مع ارتفاع أسعار البترول واستباب الاستقرار السياسي والأمني أدى ذلك الى ارتفاع معدلات النمو، لكن لايزال الاقتصاد الوطني ضحية لسياسة الريع المنتهجة نظرا لغياب سياسة التنويع اقتصادي

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الموجه، الإصلاحات الاقتصادية، اقتصاد السوق الحر، الإنعاش الاقتصادي

* طالبة دكتوراه

Abstract: The national economy reform has been stopped in several stations from the construction to the building stage to the growth and recovery ones. Those stages had their own period, characteristics, circumstances, environment and laws. The socialist system was adopted after the national regain sovereignty where the nationalization planning stage and central management of a state began but did not stay for a long time; it was the result of the oil price collapse in 1986. This led to the deficit of the national economy to face the crisis. Otherwise, Algerian authorities resorted to request for a financial aid from the International Monetary Fund (IMF) that caused the obligation to move toward a free market economy. This necessarily led to stabilization and structural adjustment with the demands of the capitalism system to the economic growth. During the two thousand years with the rise of oil prices and stabilization of political and security led to higher growth rates but the national economy remains a victim of the rent-seeking policy due to the lack of economic diversification policy.

Keywords: Directed economy, economic reforms market economy, economic recovery.

مقدمة:

مر مسار الاقتصاد الجزائري بعدة مراحل وكل فترة تميزت بقوانينها واصلاحاتها ابتداء من النظام الاشتراكي الذي تبنته بعد الاستقلال نظرا لهشاشة البنى التحتية التي كان وراء تدميرها الاستعمار الغاشم الذي قام بتخريب الشركات والمؤسسات قبل رحيله.

في ظل الاقتصاد الموجه الدولة محور التخطيط والتسيير المركزي حيث سارعت السلطات الجزائرية الى تأميم الموارد الوطنية (النفط والغاز) و انتهاج سياسة التصنيع، مما أدى بالضرورة الى بناء نظام ريعي يتأثر بتقلبات أسعار البترول وكانت الصدمة البترولية في 1986 الضربة الموجعة للاقتصاد الوطني خاصة بعد انخفاضه الى اقل من تسع دولارات للبرميل، و ارتفاع حجم الديون الخارجية اثر على استقرار الاقتصاد الوطني

نتيجة عجزه، اذ وجدت الحكومة نفسها امام حتمية تغيير النظام الاشتراكي القائم الى النظام الرأسمالي خاصة بعد شروط الصندوق النقد الدولي لتقديم الإعانات المالية.

ان تغيير النظام الاقتصادي الزم الدولة على القيام بجملة من برامج الإصلاحات والتعديل والتكييف الهيكلي بما يتناسب مع الاقتصاد الدولي الرأسمالي، اين فتحت الدولة المجال للخصوصية والاستثمارات الأجنبية، الا ان الوضع السياسي والأمني خلال العشرية السوداء لم يسمح ببناء اقتصاد قوي ومتين، نظرا لزيادة الهجومات الإرهابية وعدم وجود تنويع اقتصادي في الصادرات حيث 90% من المداخيل تتمثل في المحروقات.

خلال الألفينات بدأت مرحلة الإنعاش الاقتصادي و هي مرحلة انتقالية تزامنت مع استتباب الامن و ابرام المصالحة الوطنية حيث الاستقرار السياسي و الأمني فاعل مهم في دفع عجلة النمو الاقتصادي، كما ان ارتفاع اسعار النفط أدى الى ارتفاع احتياطي الصرف الى 18 مليار دولار و سجل الميزان التجاري فائضا ساعد ذلك الدولة على تبني برامج اقتصادية من اجل تطوير الهياكل القاعدية و البنى التحتية خاصة بعد تسديد الديون الخارجية، لكن لا يزال قطاع المحروقات اهم الصادرات الوطنية نتيجة غياب سياسة التنويع، فالاقتصاد الوطني متذبذب نظرا لارتفاع و انخفاض الميزان التجاري.

المشكلة البحثية:

بما ان الإصلاحات الاقتصادية مرت بعدت محطات من النظام الاقتصاد الموجه الى اقتصاد السوق الحر اين تمت عدة إصلاحات لإعادة هيكلة وتكييف الاقتصاد الوطني مع شروط النظام الرأسمالي العالمي، اذا فيما تتمثل اهم محطات الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر؟

أهداف البحث:

يتحدد الهدف الرئيسي لهذه الدراسة هو الوقوف امام اهم محطات الاقتصاد الوطني منذ مسيرته التنموية ابتداء من مرحلة التأميم والتخطيط المركزي الى مرحلة الإصلاحات الاقتصادية وسيتم تسليط الضوء على مختلف المراحل التي مر بها الاقتصاد الوطني:

- نظام الاقتصاد الاشتراكي الجزائري بعد الاستقلال

- برامج اصلاحات الاقتصاد الوطني إعادة هيكلته وتكييفه مع متطلبات اقتصاد السوق الحر
- مرحلة الإنعاش الاقتصادي

منهج الدراسة:

تم الاعتماد في هاته الدراسة على المنهج التاريخي من الاجل الوقوع على اهم الاحداث التاريخية لمسار الإصلاحات الاقتصادية منذ استرجاع السيادة الوطنية الى يومنا هذا، وسرد اهم محطاته خلال مرحلة التسعينات والألفيات. بالإضافة الى استخدام المنهج الوصفي والتحليلي لتفسير السلوكات السياسية الإصلاحية المتخذة من اجل إعادة هيكلة وتكييف الاقتصاد الوطني مع متطلبات النظام الاقتصادي الرأسمالي.

هيكل الدراسة: من اجل الالمام بجوانب الدراسة فلقد تم تقسيمها الى ثلاث محاور رئيسية وتتمثل في:

المحور الأول: الاطار المفهومي لدراسة

المحور الثاني: الاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال

المحور الثالث: برامج الإصلاح والانعاش الاقتصادي

تمهيد:

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية أكبر بلد إفريقي و عربي، تقدر مساحته 2.381.741كم^2، تقع شمال غرب القارة الإفريقية، تطل شمالا على البحر المتوسط بواجهة تمتد على مسافة 1200كم حيث إطلالها على البحر جعلها محورا لتبادل التجاري مع أوروبا. و يحدها من الشرق تونس و ليبيا، ومن الغرب المغرب و الجمهورية العربية الصحراوية و موريتانيا، و من الجنوب مالي و النيجر. حسب الموقع الفلكي تمتد بين دائرتي عرض 19º و 37 ºشمال خط الاستواء ،كما تمتد بين خط طول 9ºغرب خط غرينتش و 12ºشرقا، تقدر نسبة السكان 38 مليون نسمة. تمثل الجزائر ملتقى الطرق التجارية العالمية ، حيث لا يفصلها عن السواحل الفرنسية سوى 700كلم فالموقع الجيو_استراتيجي الذي تتمتع به جعلها كهمزة وصل بين إفريقيا و أوروبا و على هذا الأساس يطلق عليها بوابة إفريقيا كما أنها تمثل جسر اتصال و محور التقاء تتوسط ثلاث قارات العالم أوروبا، أسيا ،و أمريكا.

المحور الأول: الاطار المفهومي لدراسة

يجدر بنا تحديد المصطلحات التي سيتم تناولها في دراسة مسار الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الذي مر بعدة محطات و كل محطة لها خصائصها و مميزاتها و منه سنقدم لكم موجز عن الاختلاف الموجود بين النظام الاشتراكي و النظام الرأسمالي.

أولا: النظام الاشتراكي

هو نظام يقوم على الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج، و تحكم الدولة في إدارة و تسيير و ممارسة النشاط الاقتصادي من خلال التخطيط المركزي، تم تطبيق الفكر الاشتراكي بعد الثورة البلشفية 1917 و اول دولة كانت قائمة على هذا النظام هي جمهورية الاتحاد السوفياتي، كما ان معظم الدول النامية بعد الاستقلال تبنت هذا النظام. ان الهدف من النشاط الاقتصادي طبقا لهذا النظام هو اشباع الحاجات العامة، و الجماعة، و ليس تحقيق الربح الفاحش او السعي للحصول عليه (برعي، 1994، صفحة 131).

خصائص النظام الاشتراكي:

- الملكية العامة: ملكية الدولة لكل وسائل الإنتاج و هيمنتها على النشاط الاقتصادي من توزيع، انتاج، استهلاك و تبادل
- التخطيط المركزي: الدولة هي اللجنة العليا للتخطيط من اجل تحقيق الأهداف القومية المراد تحقيقها، و يعني تنظيم النشاط المتعلق بعملية الإنتاج والتبادل والتوزيع والاستهلاك، فمثلا يتم تنظيم الإنتاج في النظام الاشتراكي من حيث كمية السلع المراد إنتاجها وأنواعها والموارد التي تستخدم في ذلك عن طريق جهاز التخطيط المركزي، الذي يعد الجهة الوحيدة لتحديد العرض والطلب.
- زوال المنافسة التجارية: أي القضاء على المنافسة الفردية وخلق منافسة من نوع آخر وهي المنافسة بين الأفراد والمؤسسات في زيادة الإنتاج وتحسينه كما ونوعا.
- إشباع الحاجات الجماعية: كل حسب طاقته وكل حسب حاجته حيث يقدم كل فرد خدماته إلى المجتمع بحسب طاقته، وفي المقابل يتسلم الفرد من المجتمع بحسب حاجته.

ثانيا: الإصلاحات الاقتصادية

الإصلاح هو التعديل في الاتجاه المرغوب، و هو التصحيح المباشر لكيفية اتخاذ القرارات و طريقة هيكلتها إضافة الى تصحيح الأمور المتعلقة بالجوانب المالية، كما ان الإصلاح هو التكييف الهيكلي مع الصدمات و التغيرات الداخلية و الخارجية التي تعرفها البلدان النامية بهدف إزالة الاختلالات و تحقيق اهداف التنمية. حيث الإصلاح الاقتصادي هو ادخال تغيرات هيكلية تتناسب مع الخلل القائم في أي عنصر من عناصر الإنتاج (العمل، راس المال، العقار، التنظيم، التكنولوجيا).

ان مفهوم الإصلاح الاقتصادي ليس جامدا بل ديناميكي نظر ا لتطور الأنظمة و العلاقات الاقتصادية الدولية حيث يعد الإصلاح عملية مستمرة تمليها تحديات الاقتصادية و الاجتماعية التي تفرزها الظروف الراهنة، و يتوقف نجاح الإصلاح الاقتصادي على كفاءة النظام السياسي القائم في الدولة و فعالية الجهاز الإداري الذي يتولى عملية التنفيذ و مدى تجاوب افراد المجتمع مع عملية الإصلاح، و لقد حدد البنك الدولي مفهوم الإصلاح الاقتصادي بوصفه عملية تحتوي على المتغيرات الاقتصادية الكلية و الجزئية و تشمل عملية الإصلاح القطاع العام و المركزي و الحكومي و أيضا المحليات و المنافع المملوكة للدولة. و حسب صندوق النقد الدولي فان الإصلاح الاقتصادي عبارة على وضع سياسات انكماشية تؤدي الى توفير الموارد حتى يكون هذا البلد قادرا على الوفاء بديونه الخارجية و إزالة كافة المعوقات لرفع تنافسية البلاد (مراد، 2010، صفحة 134).

ثالثا: اقتصاد السوق الحر

نشا في أحضان الرأسمالية خلال الثورة الصناعية، نظام المصنع القائم على التقسيم الفني للعمل (خنوش، 2016، صفحة 45)، يتم فيه انتاج و توزيع السلع و الخدمات من خلال اليات السوق الحر، في ظل نظام حر للأسعار بدلا عن قيام الحكومة بذلك كالاقتصاد المخطط، ما يميز هذا النظام هو الاعتماد على الملكية الفردية لخطوط الإنتاج أي يحق للفرد التصرف الكامل في ممتلكاته كما ان الاقتصاد تنافسي يسمح للمستهلك إيجاد اكثر من منتج و نوع. ان انتقال من الاقتصاد الاشتراكي الى اقصاد السوق الحر هو ظاهرة التي جذبت انتباه الاقتصاديين و السياسيين في جميع انحاء العالم بعد التسعينات خاصة بعد سقوط الاتحاد السوفياتي اين بدأت موجة التحول الليبرالي الرأسمالي في كل

الدول، بدأت التحولات و الإصلاحات الاقتصادية ابتداءا من الصين، و في هذه المرحلة تنتقل الدولة من الاقتصاد الموجه او المخطط الى اقتصاد السوق الحر.

تم تحديد ثلاث مراحل للانتقال: (ملوكة، 2017، صفحة 32)

1. تحرير الأسعار و فتح الأسواق و تعد اصعب مرحلة، خوصصة الشركات العمومية لتشجيع سلوك الربح.
2. مرحلة الاستقرار ذلك عن طريق وضع قواعد و إجراءات اقتصادية هنا تكمن قوة الدولة في التحكم و التحقيق في التحولات الاجتماعية و الاقتصادية.
3. تحديد النموذج الاقتصادي الليبرالي الذي يتخذ كنظام اقتصادي و تحديد مستوى التنمية المراد تحقيقه.

المحور الثاني: الاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال

الاقتصاد الوطني بعد الاستقلال عرف فترات عصيبة نتيجة ما دمره الاستعمار الفرنسي حيث لم يكن بالسهل إعادة تأميم و تأهيل الشركات و المؤسسات الصناعية خاصة في ظل ضعف القدرات المؤهلة لذلك، حيث سعت السلطات الجزائرية الى تبني النظام الاشتراكي و التخطيط المركزي من اجل تحقيق العدالة الاجتماعية و المساواة بين افراد المجتمع.

أولا: الاقتصاد الوطني بعد استرجاع السيادة الوطنية

الاقتصاد الجزائري غداة الاستعمار كان تابع للاقتصاد الفرنسي يعتمد على الأسواق الخارجية من اجل الحصول على المواد الأولية و المواد الخام حيث 40% من مجموع واردات الجزائر تمثلت في الغداء و الملبس في سنة 1959، و بعد الاستقلال عرف الاقتصاد الجزائري هشاشة البني التحتية، حيث ورثت صناعات تميزت بصغر حجمها كما انها تمثلت في مؤسسات حرفية تفتقر الى رؤوس الأموال، مع استمرار نشاط الشركات الفرنسية في الصناعات الثقيلة خاصة بعد اكتشاف البترول و الغاز في الصحراء الكبرى و تم الاستحواذ عليها الى غاية تأميم، في هذه الفترة عاشت الجزائر معاناة و الفقر، حيث ترك المستعمر ما يقارب 800 مؤسسة مخربة لا تمتلك ادنى شروط العمل. (وافية، 2012، صفحة 87) بعد ذلك عملت الجزائر على دفع عجلت النمو و تبنت النظام الاقتصادي الاشتراكي القائم على التخطيط المركزي، و تبنت برنامج طرابلس و هي اول وثيقة رسمية تقدم استراتيجية التنمية الحقيقية للبلاد على المدى البعيد تتوقف على إقامة الصناعات الأساسية الثقيلة و اللازمة لسد حاجات الفلاحة و الصناعة و تنمية الاقتصاد الوطني في

كافة مجالاته، (علي، 1982، صفحة 36) و اشارت الى ضرورة التصنيع الا انه لم يقدم سياسية صناعية محددة و اكتفى بتقديم خطوط عريضة لمشروع التنمية، يعتمد على الإصلاح الزراعي و التصنيع و تأميم الموارد الوطنية.

حيث قامت الحكومة الجزائرية بعد استرجاع السيادة السيطرة على قطاع المحروقات، و تم إنشاء الشركة الوطنية سوناطراك في سنة 13 ديسمبر 1963و أول ما حققته هو انجاز خط الأنبوب البترولي الذي يربط حوض الحمراء بميناء ارزيو، الذي يصل حوالي 805 كلم. ثم توسعت صلاحياتها بفضل مرسوم رقم 66/296 الصادر في 1966.و من أهم القرارات الحاسمة التي اتخذتها الجزائر في عهد الرئيس الراحل هواري بومدين هو تأميم المحروقات في 24 فيفري 1971، حيث هذا القرار أنهى عقود الامتياز التي اكتسبت صفة الاحتكارية في مراحل النقل و التسويق و الإنتاج النفطي، و سيطرت سوناطراك إلى 51% في عقود البحث و التنقيب. واستثمرت في صناعة الحديد و الصلب و الصناعات الخفيفة كالصناعة الاستهلاكية، صناعة النسيج، و صناعة الجلود. اذ بلغ حجم الناتج المحلي الإجمالي في سنة 1971 اكثر من 21 مليار دينار. (Leca & Jean , 1975, p. 423)

أما بالنسبة للمعاملات الاقتصادية مع العالم الخارجي فلقد كانت التجارة الخارجية بالجزائر إلى غاية نهاية ثمانينات القرن الماضي خاضعة للدولة، نظرا لتبني الجزائر نظام الحماية الجمركية سواء على مستوى الواردات أو الصادرات، ولقد كانت غالبية هذه الأخيرة وما تزال تتأثر بهيمنة قطاع المحروقات في حين أن تنظيم ما بقي من الصادرات وكل الواردات كان في يد المؤسسات العمومية.

ثانيا: مساوئ النظام الاشتراكي و تداعياته على الاقتصاد الوطني

هناك العديد من التحديات التي عرقلة نمو الاقتصاد الوطني في ظل تبني النظام الاشتراكي خاصة ان الدولة انتهجت السياسة الريعية مما جعلها تتأثر بتقلبات أسعار النفط حيث اثر ذلك على معدل النمو الاقتصادي و سنقدم لكم بعض المؤشرات الدالة على ذلك:

- يقدم الاقتصاد الجزائري هيمنة قطاع واحد اكثر فاكثر و هذا ما يتماشى مع الداء الهولندي (Gread, 2022, p. 3)، حيث وفرة الموارد الطبيعية تؤدي الى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي و بالتالي التعرض الاقتصاد لظاهرة الداء الهولندي الذي يترتب عنه تراجع القطاع الصناعي و انخفاض حجم الصادرات خارج الموارد الطبيعية (Gylfaran, 2001, p. 850).

- ضعف الاقتصاد الوطني نتيجة اعتماده على تصدير المحروقات اذ تشكل اهم الإيرادات الوطنية في الميزانية العامة للدولة، و نتيجة انخفاض سعر البترول الى 15 دولار للبرميل في سنة 1986 أدى ذلك الى ظهور عدة اختلالات في التوازن الاقتصادي حيث ارتفع معدل التضخم الى 12.29% و بلغ الناتج المحلي الخام 1.20% بعد ما كان 27.11% في سنة 1972.
- تراجع النمو الاقتصادي بأقل عن 2% نتيجة ضعف مردودية المؤسسات و انخفاض الصادرات الى 20% اما فيما يخص الواردات فاستمرت تبعية الخارجية بنسبة 80% حيث ارتفعت الواردات الى 24% في سنة 1986، و عجز السياسة الاقتصادية في تنويع الإنتاج الوطني أدى ذلك الى عجز في الميزان التجاري و ارتفاع الديون الخارجية.
- أدى ضعف الإنتاج الوطني نتيجة لسياسات نظام التخطيط و ارتفاع معدلات نمو الديموغرافي من سنة لأخرى حيث بلغ عدد السكان 12 مليون نسمة في سنة 1966 و ارتفع الى 22 مليون نسمة في سنة 1987، أدى ذلك الى صعوبة تحقيق الأمن الغذائي للمستهلكين , بالإضافة الى اتساع الفجوة بين سكان الريف و المدينة نظرا لانعدام فرص العمل أمام الفلاحين نتيجة لموسمية العمل و الظروف المناخية المحيطة بالإنتاج الزراعي و تركيز الدولة على القطاع الصناعي في أغلب مراحل هذه الفترة وكلها عوامل أدت إلى زيادة النزوح الريفي الى المدن و اكتظاظها.

نستنتج أن أهم العوامل التي أضعفت الاقتصاد الوطني هي التبعية الاقتصادية وتفاقم أزمة الديون الخارجية نتيجة الاستيراد المكثف لسلع الاستهلاكية. حيث التحولات الاقتصادية و السياسية التي عرفتها الجزائر منذ 1988 كانت نتيجة حتمية للركود الاقتصاد و المتمثل في عجز الدولة عن التكفل بالقطاع الإنتاجي، ندرة الموارد المالية التقييم الجزئي و الغير الكاف للاقتصاد و التوجيه الغير عقلاني للاستثمارات و تراجع أسعار البترول و ارتفاع خدمة المديونية التي وصلت الى 80% من مجموع مداخيل الصادرات و الاختلالات في التوازنات العامة (برحومة، 2006، صفحة 121).

المحور الثالث: برامج الإصلاح و الإنعاش الاقتصادي

في اواخر الثمانينات لجات السلطات الجزائرية الى صندوق النقد الدولي و البنك الدولي من اجل الدفع بعجلة النمو لكن مقابل القرض فرض الانتقال الى اقصاد السوق الحر

بالإضافة الى المشروطية السياسية من اجل تبني النظام الليبرالي، و عرفت هاته المرحلة إعادة هيكلة و تكييف الاقتصاد الوطني مع شروط و متطلبات الاقتصاد الرأسمالي الذي يدعو الى تحرير الأسعار و تشجيع التبادل.

أولا: مراحل الإصلاح الاقتصادي :لقد مرت الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر عبر أربعة مراحل، حيث عرفت ثلاثة اتفاقيات Stand-by متتالية مع صندوق النقد الدولي وفي نفس الوقت تعاملت الجزائر كذلك مع البنك الدولي من خلال إبرام عدة اتفاقيات و تتمثل في:

1. **برنامج التثبيت الاقتصادي:**

- برنامج تثبيت يمتد من شهر مايو 1989 الى نفس الشهر من سنة 1990 بغلاف مالي قيمته 155.7 مليون وحدة. (الرحمان، 2011، صفحة 66)
- 1991 ثاني عقد اتفاق مع صندوق النقد الدولي، قدر القرض ب 403 مليون دولار
- 1994 ثالث عقد افاق مع صندوق النقد الدولي، تحصلت على قرض بقيمة 1037 مليون دولار.

من خلال برنامج التثبيت الاقتصادي تم إعادة تكييف الاقتصاد الجزائري من خلال الإجراءات المتخذة نذكر منها:

- تحرير الأسعار و تقليص الدعم
- تقليص دور خزينة الدولة في تمويل عجز المؤسسات العمومية
- تحرير التجارة الخارجية و تخفيض معدل الصرف
- تقليص في حجم تدخل الدولة في الاقتصاد
- اصلاح المنظومة المالية و النظام الجمركي
- اصلاح النظام الضريبي ليستجيب مع معطيات اقتصاد السوق
- الغاء التمييز بين القطاع العام و الخاص فيما يتعلق بالقروض و أسعار الفائدة
- اصلاح نظام الأجور و تغيير سياسة الإعانات و نظام الدعم

تميزت هذه الفترة بانخفاض سعر البترول وتضخم حجم الديون الخارجية والتي بلغت 29.486 مليار دولار، حيث أصبح يلتهم أكثر من 80 %من حصيلة الصادرات، لذا قامت الجزائر بإعادة جدولة الديون العمومية وكان أول الأمر

مع نادي باريس في حدود 13 مليار دولار كما تم في جوان 1996 إعادة جدولة 3 مليار دولار من الديون الخاصة مع نادي لندن.

2. برنامج التعديل الهيكلي 1995 الى 1998:

قامت الحكومة الجزائرية بعقد اتفاق مع صندوق النقد الدولي في اطار برنامج التصحيح الهيكلي، و ذلك لمدة ثلاث سنوات بهدف تحقيق نمو متزايد و استقرار مالي و تحقيق توازن في المدفوعات، و تم اتخاذ بعض الإجراءات نذكر منها:

- وفق قانون جانفي 1988 تم تحويل الشركات العمومية الى مؤسسات اسهم مستقلة مسيرة و خاضعة لصناديق المساهمة.
- التطهير المالي للمؤسسات العمومية
- انشاء شركة لتامين على الصادرات قصد تنويع الاقتصاد
- انشاء بورصة القيم المنقولة لتدعيم خوصصة المؤسسات العمومية
- إقرار مبدا خوصصة المؤسسات العمومية 1996.

رغم برنامج التثبيت الاقتصاد و التصحيح الهيكلي الا ان الانتقال الى اقتصاد السوق الحر لم يكن بسهل، رغم القروض التي قدمها الصندوق النقد الدولي في ظل وجود اقتصاد ريعي أدى الى تراجع النمو الاقتصادي خاصة في ظل العشرية السوداء و انتشار الإرهاب، فالمؤشرات السياسية و الأمنية لها دور فعال في دفع عجلة النمو، الا ان هذه الإجراءات كانت لها نتائج ملموسة في الفترة مابين 1995 و 1998، حيث تم تخفيض خدمة الديون الى 31.5% من اجمالي الصادرات لسنة 1995 و 30.3% سنة 1997 (برحومة، 2006، صفحة 123). كما عرف احتياطي الصرف بدوره تحسنا بلغ حوالي 8.5 مليار دولار في سنة 1998 و تراجعت نسبة التضخم من 29% في 1994 الى 5.7% سنة 1997. و من الاثار الاجتماعية لضرورة اصلاح النظام الاقتصادي الجزائري انخفاض القدرة الشرائية و انتشار البطالة، التي تتراوح بين 15% من السكان من بداية 2000 لكنها تتزايد كل سنة نتيجة نزوح الاف من الشباب الى المدن الجديدة و تزايد نسبة الخرجين الجدد في سوق العمل. (Bouhou, 2009, p. 2)

ثانيا: برنامج الإنعاش الاقتصادي:

1) برنامج الإنعاش الاقتصادي في فترة 2001 / 2004:

هو عبارة عن مشروع حكومي ذو طبيعة اقتصادية خصص له مبلغ قدر ب 525 مليار دج قصد تحفيز النمو من انعاش الاقتصاد عن طريق تفعيل الطلب الكلي و ترقية الاستثمار و تهيئة البنية التحتية الاقتصادية و تدعيم خوصصة المؤسسات العمومية. و سنبين ذلك من خلال تقسيم المبلغ على القطاعات التالية: (طارق، زقرير، و حبيب، 2022، صفحة 4)

- التركيز على قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية حيث خصص له مبلغ 210.5 مليار د.ج، أي أنه استحوذ على ما نسبته 40.1 %.
- الاهتمام بقطاع التنمية المحلية والبشرية حيث خصص له مبلغ 204.2 مليار د.ج، أي أنه استحوذ على ما نسبته 38.9% .
- الاهتمام بقطاع الفلاحة والصيد البحري حيث خصص له مبلغ 65.4 مليار د.ج، أي أنه استحوذ على ما نسبته 12.4% .
- دعم الإصلاحات المؤسساتية حيث خصص له مبلغ 45 مليار د.ج، أي أنه استحوذ على ما نسبته 8.60 % و ذلك بهدف تمويل الإجراءات والسياسات المصاحبة لدعم وترقية القدرات التنافسية للمؤسسات الاقتصادية الوطنية العامة والخاصة.

عرفت الجزائر خلال هاته الفترة ارتفاع أسعار البترول حيث وصل 38.66 دولار امريكي سنة 2004، اذ ساعدت الوضعية المالية على دفع عجلة النمو بالإضافة الى الاستقرار السياسي و الأمني الذي عرفته البلاد بعد المصالحة الوطنية، حيث سجل الميزان التجاري فائضا قيمته 5,7 مليار دولار، كما ان موارد الخزينة العمومية سجلت كذلك فائضا قيمته 232.6 مليار دج، (وافية، 2012، صفحة 4) و قفز احتياطي الصرف الى 18 مليار دولار، و تراجع معدل البطالة الى 17.7% في سنة 2004 و انخفض حجم الديون الى 22.5 مليار دولار.

2) برنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005/ 2009:

تم تخصيص مبلغ إجمالي قوامه 2.4202 مليار د.ج من أجل البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي، و تطوير الهياكل القاعدية حيث تم تقسيم المبلغ حسب القطاعات التالية: (طارق، زقرير، و حبيب، 2022، صفحة 5)

- ازدياد اهتمام الدولة بتحسين ظروف معيشة السكان حيث خصص لهذا الباب مبلغ 1908.5 مليار د.ج، أي أنه استحوذ على ما نسبته 45.20 %
- اهتمام الدولة بتطوير المنشآت القاعدية حيث خصص لهذا الباب مبلغ 1703.1 مليار د.ج، أي أنه استحوذ على ما نسبته 40.52 %
- اهتمام الدولة بدعم برامج دعم التنمية الاقتصادية حيث خصص لهذا الباب مبلغ 337.2 مليار د.ج، أي أنه استحوذ على ما نسبته 8.20 %
- اهتمام الدولة بتطوير وتحديث الخدمات العمومية حيث خصص لهذا الباب مبلغ 203.9 مليار د.ج، أي أنه استحوذ على ما نسبته 4.85 %
- اهتمام الدولة بتطوير وتحديث التكنولوجيات الجديدة للاتصال حيث خصص لهذا الباب مبلغ 50 مليار د.ج، أي أنه استحوذ على ما نسبته 1.19%

حسب تقرير المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي فان معدل النمو الاقتصادي وصل سنة 2005 الى 5.1 %، و انخفض مستوى التضخم في سنة 2007 الى 3.5%، كما ان الإصلاحات الاقتصادية تدعم الاستقرار المالي الكلي، حيث ارتفع احتياطات الصرف الى 143.1 مليار دولار في سنة 2008، و سجل فائض في الخزينة العمومية الذي قدر ب 935 مليار دج من نفس السنة، و انخفض معدل البطالة الى 11.3%. الا ان النمو الاقتصادي في الجزائر يبقى ذو طابع توسعي أساسا، أي انه يعتمد على الزيادة في عوامل الإنتاج المتمثلة خاصة في النفقات براس مال الدولة، (محمد، 2012، صفحة 154) كما انها غير مكثفة و ينقصها عامل الابداع و الابتكار أي تفتقر أيضا على الذكاء الاقتصادي.

3) برنامج توطيد النمو 2014/2010

يمثل برنامج الاستثمارات العمومية بلغت النفقات ب 21124 مليار د.ج أي ما يعادل 286 مليار دولار أمريكي،

- اهتمام الدولة بالمحور المتعلق بالتنمية البشرية، حيث خصص لهذا الباب مبلغ 10122 مليار د.ج، أي يعادل ما نسبته 49.59% ، خصص للمؤسسات التعليمية، التعليم العالي، التعليم والتكوين المهنيين، الصحة، السكن، الطاقة، قطاع المياه، التضامن الوطني، الشباب والرياضة، المجاهدين، الشؤون الدينية، الثقافة، والاتصال.

- اهتمام الدولة بالمحور المتعلق بالمنشآت الأساسية، حيث خصص 6448 مليار د.ج، أي31.59% وذلك يعكس الاهتمام المتزايد الأشغال العمومية، تطوير وسائل النقل، تهيئة الإقليم والبيئة.
- اهتمام الدولة بالمحور المتعلق بتحسين الخدمة العمومية، قدر مبلغ 1666 مليار د.ج، أي ما يعادل 8.16 % ، و تشمل قطاع الجماعات المحلية والأمن الوطني والحماية المدنية، العدالة، قطاع المالية، قطاع التجارة، إدارة العمل
- اهتمام الدولة بالمحور المتعلق بالتنمية الاقتصادية، حيث خصص لهذا الباب مبلغ 1566 مليار د.ج، أي ما يعادل7.67% ، من اجل تطوير الفلاحة، الصيد البحري، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إنعاش وتحديث المؤسسات الاقتصادية العمومية، تحديث وإنشاء 80 منطقة صناعية ومناطق للنشاط، وكذا تعزيز قدرات التقييس الصناعي.
- اهتمام الدولة بالمحور المتعلق بمكافحة البطالة، حيث خصص له 360 مليار د.ج، أي أنه استحوذ على 1.76 % من خلال دعم إدماج حاملي شهادات التعليم العالي والتكوين المهني، استحداث مؤسسات ونشاطات مصغرة.
- اهتمام الدولة بالمحور المتعلق بالبحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للاتصال، حيث خصص له 250 مليار د.ج، أي ما يعادل 1.22 %، من خلال تطوير البحث العلمي، التجهيزات الموجهة لتعميم الإعلام الآلي في كل أطوار المنظومة الوطنية للتربية، والتعليم والتكوين، إقامة الحكم الالكتروني.

سعت الجزائر خلال هذا البرنامج الى تحقيق نمو خارج المحروقات من اجل الخروج من تبعية الريع البترولي، حيث سجل معدل النمو الإجمالي لسنة 2014 ب 3.3% و انخفض معدل البطالة الى 10.8%، الا ان انخفاض أسعار البترول الى 54.31 دولار للبرميل اثر مرة أخرى على الاقتصاد الوطني، و تراجع احتياطي الصرف الى 159،918 مليار دولار في مارس 2015، و سجل عجز في الميزان التجاري قدر ب 4.2 مليار دولار.

4) البرنامج الخماسي 2019/2015:

يعد هذا البرنامج تكملة للبرامج التنموية السابقة حيث يغطي هذا البرنامج عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة خلال فترة 2015-2019، حيث تم إنشاء صندوق تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج توطيد النمو الاقتصادي، حيث

خصص له حوالي 280 مليار دولار. (وافية، 2012، صفحة 97) و يهدف هذا البرنامج إلى تحقيق ما يلي:

- الحفاظ على المكاسب الاجتماعية من خلال منح الاولوية لتحسين الظروف المعيشية للسكان في قطاعات السكن، التربية، التكوين، والصحة العمومية، وربط البيوت بشبكات الماء والكهرباء والغاز...الخ، ودعم الطبقات المحرومة العاملة.
- الاهتمام أكثر بالتنويع الاقتصادي وتحقيق نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات، الاهتمام بالتنمية الفلاحية والريفية، بسبب مساهمتها في الامن الغذائي وتنويعه.
- استحداث مناصب الشغل و مكافحة البطالة وتشجيع الاستثمار.
- ايلاء عناية خاصة للتكوين ونوعية الموارد البشرية من خلال تشجيع وترقية تكوين الاطر واليد العاملة المؤهلة .

سعت الحكومة من خلا البرنامج الخماسي للنمو إلى تحقيق نسبة سنوية للنمو قدرها 7 %قصد الحد من البطالة وتحسين ظروف المعيشية للمواطنين، لكن 95% من الصادرات الجزائرية من قطاع المحروقات اذ يعد حجر أساس الاقتصاد الجزائري، و منه تراجع أسعار النفط سنة 2014 أدى الى انخفاض ميزانية الدولة تدريجيا و مع اندلاع الحركة الشعبية "الحراك" في فيفري 2019 أدى ذلك الى شل جزء كبير من النشاط الاقتصادي، و إثر تفشي فيروس كورونا في العالم و اتخاذ سياسة الوقائية و توقيف العمال و الشركات لحماية الافراد من الوباء في 20 ابريل 2020 سجل ارتفاع العدد الإجمالي للمصابين 2718 حالة مؤكدة، و وصل العدد الإجمالي للوفيات 384 حالة (بوعموشة، 2020، صفحة 143)، فان الاقتصاد الجزائري شهد انخفاضا في حجم الناتج الوطني الخام PIB بنسبة 10,4 خلال الثلاثي الثاني لسنة 2020، (وسيلة، 2021، صفحة 445)، و نتيجة اتخاذ إجراءات لتخفيض الصادرات حيث انخفضت صادرات النفط بنسبة 26% من النفط و 37% من الغاز خلال سنة 2020، أدى عجز الميزان التجاري الى انخفاض احتياطات سعر الصرف الى 44 مليار دولار امريكي في جويلية 2020 في حين بلغ 195 مليار دولار امريكي في نهاية سنة 2013. (Rapport Economic Algérie 2020, 2022, p. 1)

الخاتمة:

مر مسار الاقتصاد الجزائري بثلاث مراحل رئيسة شكلت هيكل الاقتصاد الوطني و واقعه و ذلك ابتداءا من مرحلة التأميم و التخطيط في ظل الاقتصاد الموجه الى مرحلة التصنيع و الاعتماد على المحروقات نستنتج من دراستنا:

- خلال مرحلة الركود و انخفاض أسعار البترول أدى الى إعادة هيكلة و تكييف الاقتصاد الوطني مع اقتصاد السوق العالمي حيث تمكنت الجزائر من تحقيق نتائج إيجابية بعد القيام بالإصلاحات الاقتصادية المنتهجة و ذلك يتوضح لنا من خلال مؤشرات الاقتصاد الكلي و معدلات النمو حيث تحسن مستوى التشغيل حيث اصبح يتراوح مابين 9.8% و 11.7% من خلال الفترة الممتدة من 2013 الى غاية 2017، الا اننا نجد هاته المشاريع في مجملها سعت لشراء السلم المجتمعي.
- خوصصة العديد من المؤسسات العمومية بالإضافة الى زيادة الاستثمارات الأجنبية حيث وصلت في سنة 2012 الى 410 استثمار اجنبي، و اصلاح النظام البنكي (هناك 20 بنك منهم 5 بنوك عمومية و 14 بنك خاص)
- الاقتصاد الوطني لا يزال تابع لإيرادات البترول و لم يحقق التنويع الاقتصادي المرجو خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي، يجب السعي الى بناء اقتصاد منتج خارج المحروقات خاصة ان هاته الموارد نافذة و الانتقال الى الطاقات المتجددة و تحقيق التنمية المستدامة.

قائمة المراجع:

1.Bouhou, K. (2009). L' Algerie des reformes économique: un gout d'inachevé. plitique étrangere(2).

2. Gread, Y. B. (2022, juin 06). L'economie Algerienne entre réformes et ouverture. Récupéré sur http:3//www.gate.cnors.fr.

3. Gylfaran. (2001). Natural Ressources Education and Economic Development. European Economic review(45).

4. Leca, J., & Jean , C. (1975). L'Algerie politique institutions et régime. paris: Fondation nationale des sciences politiques.

5.Rapport Economic Algérie 2020. (2022, 06 07). Récupéré sur http://www.S-ge.com.

1. تجاني وافية. (2012). واقع و تحديات الاقتصاد الجزائري: دراسة تحليلية. مجلة دراسات و ابحاث اقتصادية للطاقات المتجددة، 8(2).

2.تومي عبد الرحمان. (2011). الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع و الافاق. الجزائر: دار الخلدونية.

3.خاطر طارق، عادل زقرير، و كريمة حبيب. (07 02, 2022). https://www.researchgate.net/publication/311512140.

تم الاسترداد من دور برامج الانعاش الاقتصادي خلال الفترة 2011/ 2014 في تحقيق اقلاع و تنويع الاقتصادي الجزائري دراسة تحليلية تقييمية.

4. زغدود علي. (1982). المؤسسات الاشتراكية ذات الطابع الاقتصادي في الجزائر. الجزائر: وحدة بن بولعيد.

5. سمان وسيلة. (2021). تحديات الاقتصاد الجزائري بعد ازمة كوفيد 19. معارف، 16(1).

6. عبد الحميد، برحومة. (2006). الاصلاحات الاقتصادية بالجزائر منذ 1988 و اثرها على الفضاء الاقتصادي و الاجتماعي. مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير(6).

7. محمد خليل برعي. (1994). مبادئ الاقتصاد. القاهرة: دار الثقافة العربية.

8. محمد خنوش. (2016). الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية. الجزائر: دار قرطبة.

9. مختاري ملوكة. (جانفي, 2017). التحول نحو اقتصاد السوق في الجزائر. مجلة جزائرية للاقتصاد و الادارة(9).

10. مسعي محمد. (2012). سياسية الانعاش الاقتصادي في الجزائر و اثرها على النمو. مجلة الباحث(10).

11.ناصر مراد. (2010). الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر. المجلة الجزائرية للعلوم القانونية و الاقتصادية و السياسية، 47(2).

13. نعيم بوعموشة. (6, 2020). فيروس كورونا كوفيد 19 في الجزائر دراسة تحليلية. مجلة التمكين الاجتماعي، 2(2).

و اقع الدبلوماسية الاقتصادية الجز ائرية في ظل اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية

The reality of Algerian economic diplomacy in light of the African Continental Free Trade Agreement

برنو نور الهدى

جامعة الجز ائر03

bernou.houda1477@gmail.com

ملخص باللغة العربية:

تعد الدبلوماسية الاقتصادية إحدى الآليات المهمة لتعزيز التواجد الاقتصادي في المنطقة الإفريقية، ذلك تحسبا لطبيعة التغيرات الدولية التي أصبحت تفرض توغل اقتصادي واسع يخدم الشأن السياسي والاقتصادي للدول، تتخذ شكل تكتلات واتفاقيات ذات بعد اقتصادي ومثال عن ذلك اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية وفق ما تقتضيه أجندة 2063.

الكلمات المفتاحية: الدبلوماسية الاقتصادية، اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية، أجندة 2063.

Abstract:

Economic diplomacy is one of the important mechanism for reinforcement the economic presence in the African region, In anticipation of the nature of the international changes that have imposed a wide economic incursion that serves the political and economic affairs of countries, It takes the form of blocs and agreement with an economic dimension, for exemple the Africain Continental Free Trade Agreement, as required by Agenda 2063.

Keywords: Economic diplomacy - African Continental Free Trade Agreement - Agenda 2063.

مقدمة:

تعد الدبلوماسية الاقتصادية إحدى الوسائل الحتمية لتعزيز المصالح المشتركة للدول من اجل التكيف مع المتطلبات ا في الساحة الدولية التي تشهد تغيرات مراكز القوة والتأثير، لتتجاوز الدبلوماسية الاقتصادية من مجرد توسيع و ترسيم علاقات من المنظور التقليدي إلى توسيع شبكة العلاقات التجارية والاقتصادية إلى تبادلات وتكتلات اقتصادية مشتركة.

الجزائر ليست بمنأى عن التغيرات التي أصبح يفرضها النظام الدولي بعدما انتهجت النظام الرأسمالي، حيث شكلت إحدى الفواعل الأساسية الفاعلة في العلاقات الدولية كونها جسر عبور بين أروبا وإفريقيا فضلا عن نضالها وتمسكها المستمر بالروابط التاريخية وقضايا الشعوب المضطهدة جراء الاستعمار كل هذه النقاط عززت من تواجدها في مجمل التكتلات الاقتصادية الفاعلة في افريقيا والعالم وأكسبتها هيبة وقبول في المحافل الدولية،ومن بين الفضاءات الاقتصادية التي ساهمت في تعزيز الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية نذكر على سبيل المثال المنطقة الحرة القارية الإفريقية.

من هنا نطرح الإشكالية التالية: كيف يؤثر تواجد الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في مجال اتفاقية المنطقة الحرة القارية الإفريقية؟

للإجابة على هذه الإشكالية تم تقسيم الورقة البحثية الى:

المحور الأول: مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية

المحور الثاني: اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية وبروتوكولها

المحور الثالث: نشاط الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في الفضاء الإفريقي علاقة التأثير المتبادل.

المحور الأول: مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية

قبل التطرق إلى تعريف الدبلوماسية الاقتصادية نشير إلى أصل كلمة الدبلوماسية La Diplomatie هي كلمة مشتقة من الكلمة اليونانية diplôma ومعناها يطوي، وكانت هذه الكلمة تطلق على جزء من الوثائق الرسمية التي كانت تصدر عن الرؤساء السياسيين للمدن التي يتكون منها المجتمع اليوناني القديم وتمنح للأشخاص ويترتب عنها امتيازات خاصة، ومع مرور الزمن اتسع معنى كلمة دبلوما بحيث أصبحت تشمل الوثائق الرسمية و الأوراق والمعاهدات ولتعدد هذه الوثائق أصبح من الضروري استخدام موظفين للعمل في تبويب هذه الوثائق وحل رموزها وحفظها،أطلق على هؤلاء الموظفين بأمناء المحفوظات ليبقى مصطلح الدبلوماسية يشير إلى دراسة المحفوظات والمعاهدات والإلمام بتاريخ العلاقات بين الدول وهكذا فان لفظ الدبلوماسية لم يستعمل لكي يشير إلى العمل الذي يشمل توجيه العلاقات الدولية إلا في أواخر القرن الخامس عشر. (العبيكان، 2008، صفحة 83)

لتصبح بعد ذلك الدبلوماسية كما عرفها براديه فوديريه PRADIER FODERE في مجملها فن تمثيل الحكومة ومصالح البلاد لدى الحكومات وفي الدول الأجنبية وبالتالي فهي تركز على فكرة ادارة الشؤون الدولية ومتابعة المفاوضات السياسية والعلاقات الخارجية ورعاية المصالح الوطنية للشعوب والحكومات في علاقاتها المتبادلة في حالتي السلم والحرب أي أنها وسيلة تطبيق القانون الدولي. (العبيكان، 2008، صفحة 84)

الدبلوماسية هي عملية سياسية تستخدمها الدولة في تنفيذ سياستها الخارجية عند تعاملها مع الدول والأشخاص الدوليين وإدارة علاقتها الرسمية بعضها مع بعض ضمن النظام الدولي. (راضي، 2020)

أولا: تعريف الدبلوماسية الاقتصادية:

الدبلوماسية الاقتصادية هي جزء لا يتجزأ من دبلوماسية الدول والتي أصبحت ضرورية في ظل التنافس الدولي على وسائل الإنتاج لبلوغ مراتب التطور الاقتصادي وامتلاك القوة اللازمة لقيادة العمل السياسي، تعرف بأنها النشاطات الدبلوماسية التي تستخدم العامل الاقتصادي في التعامل السياسي ويقصد بهذا التعريف استخدام الدولة لقدراتها الاقتصادية للتأثير على الدول الأخرى وتوجيه سلوكها السياسي في الاتجاه الذي يخدم المصلحة القومية للدولة وقد اعتبر هذا التعريف أن الدبلوماسية هي فن حسن استخدام العوامل الاقتصادية لحل المشاكل السياسية العالقة بين الدول. (السلام، 2019، صفحة 416)

يعرفها برجيك وموونز Berjeik et Moons: بأنها مجموعة النشاطات التي تهدف إلى صياغة طرق وإجراءات لاتخاذ قرارات مرتبطة بالنشاطات الاقتصادية العابرة لحدود العالم الواقعي ويتمثل مجال نشاطها في التجارة، الأسواق العالمية، الهجرة، المساعدة، الأمن الاقتصادي، المؤسسات التي تتجسد فيها البيئة الدولية أما أدواتها تتمثل في العلاقات والتفاوض والتأثير. (السلام، 2019، صفحة 416)

هي نشاط دولي ثنائي أو متعدد الأطراف تستخدم فيه الأطراف الدولية دول، تكتلات، منظمات مقدرتها الاقتصادية في التأثير السياسي أو الاقتصادي أو تستخدم قوتها السياسية لتحقيق منافع اقتصادية وذلك عبر آليات متكافئة أو غير متكافئة ينتج عنها معاهدة أو اتفاقية تساهم في تحقيق أهداف مختلفة. (مزياني، 2019)

الدبلوماسية الاقتصادية هي الدبلوماسية المعنية بقضايا السياسة الاقتصادية من خلال دبلوماسيين اقتصاديين يقومون برصد السياسات الاقتصادية في الدول الأجنبية وإبلاغ الدولة المرسلة عنها وتقديم المشورة إلى الحكومة التي ترسم السياسات الاقتصادية. (مزياني، 2019)

ترتبط الدبلوماسية الاقتصادية بقضايا السياسة الاقتصادية مثال: عمل الوفود الوطنية ضمن المنظمات الاقتصادية الدولية مثل منظمة التجارة العالمية إضافة إلى

الدور الذي تقوم به هذه الوفود من خلال مراقبة السياسات الاقتصادية المعمول بها في الدول الأجنبية بهدف دراستها وتحليلها من قبل حكوماتهم المحلية واختيار أفضل السبل للتأثير فيها. كما تستخدم الدبلوماسية الاقتصادية الموارد الاقتصادية الوطنية كحوافز او عقوبات لتحقيق أهداف معينة في السياسة الخارجية والمثال على ذلك استخدام النفط العربي في حرب تشرين 1973. (حمد، 2015)

1. عناصر الدبلوماسية الاقتصادية:

تشمل الدبلوماسية الاقتصادية على عناصر أساسية هي كالتالي: (مزياني، 2019، صفحة 197)

- ✓ استخدام النفوذ السياسي والعلاقات لتعزيز أو التأثير في التجارة الدولية وتوفير فرص الاستثمار لتحسين قدرة الأسواق والتقليل من تكاليف ومخاطر الصفقات المنتشرة عبر العالم.
- ✓ استخدام الأصول والعلاقات الاقتصادية لزيادة المنافع المتبادلة مما يؤدي الى استقرار العلاقات السياسية من جهة وتحقيق الأمن الاقتصادي.
- ✓ توفير المناخ السياسي المناسب لتسهيل ممارسة التأثير وتحقيق الأهداف من خلا المفاوضات المتعددة الأطراف.

2. أدوات الدبلوماسية الاقتصادية:

تنظم عملية تسيير الدبلوماسية الاقتصادية ما بين الدول عن طريق أدوات او آليات كالتالي: (آخرون، 2020)

- ✓ المؤسسات المالية: مثل صندوق النقد الدولي، البنك العالمي، منظمة التجارة العالمية
- ✓ التكتلات الاقتصادية مثل الاتحاد الأوروبي، التكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية نافتا، التكتل الاقتصادي الآسيوي الآسيان، مجلس التعاون الخليجي، الاتحاد ألمغاربي.
- ✓ اتفاقيات ثنائية او متعددة الأطراف: اتفاق الشراكة الاورومتوسطية، السوق العربية المشتركة
- ✓ وسائل الإعلام وذلك من خلال الإشهار والإعلام والدعاية لمختلف المنتجات من اجل استمالة أذواق المستهلكين.

- ✓ المنتديات والمعارض الاقتصادية.

3. أهمية الدبلوماسية الاقتصادية:

تحظى الدبلوماسية الاقتصادية بأهمية كبيرة على النطاق الدولي بما ينعكس عليها على المستوى المحلي وتبرز هذه الأهمية في النقاط التالية: (السلام، 2019، صفحة 417)

- ✓ التوسع السريع للمناطق الاقتصادية في العالم وتحرير الاقتصاديات الوطنية عن طريق التجارة والاستثمارات الدولية في ظل العدد المتزايد من الكيانات الاقتصادية العالمية أي الشركات المتعددة الجنسيات والبنوك والمجموعات الاستثمارية وهذه الكيانات لها تأثير كبير في السياسة.
- ✓ زيادة عمليات التدويل وتعزيز الترابط بين دول العالم في ظل النظام الاقتصادي العالمي حيث تتحرك الدبلوماسية الاقتصادية في مستويين هما التكامل الاقتصادي العالمي والإقليمي.
- ✓ عولمة الاقتصاد العالمي الجديد وذلك عبر مستويين كمي ونوعي بتدويل القوى المنتجة عبر الشركات المتعددة الجنسيات التي تشكل القوة الرائدة في السوق العالمية وذلك استنادا إلى الدبلوماسية الاقتصادية التي تعزز التنمية في صالح جميع الدول.
- ✓ إدخال الدبلوماسية ضمن أساليب الإدارة الحديثة في تطوير التعاون بين الدول المتخلفة والدول المتقدمة.
- ✓ تعاظم دور التكتلات الاقتصادية في تحقيق التنمية الاقتصادية.
- ✓ زيادة صور الانفتاح على العالم الخارجي في النهوض الاقتصادي وهذا يحتاج الى تنشيط الدبلوماسية الاقتصادية أي خلق صورة ايجابية للدول من خلال تشجيع متطلبات السياحة والاستثمار الأجنبي المباشر الذين يشكلان عاملا مهما للتطور الاقتصادي لدول العالم.
- ✓ تقديم المساعدة المباشرة والدعم للشركات الوطنية حيث تقدم وزارات الخارجية للدول الدعم لهذه الشركات في إيجاد مستثمرين أجانب والترويج للمنتجات والخدمات في الخارج،تقديم المعلومات حول فرص العمل في الشركات الوطنية وحماية مصالحهم المشتركة في الأسواق العالمية.

ثانيا: اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية وبروتوكولها

بعد خمس سنوات من المفاوضات التي بدأت في عام 2012 وقعت 44 دولة افريقية على الاتفاقية المنشأة لمنطقة التجارة الحرة الإفريقية وذلك في الاجتماع الخامس لوزراء التجارة للاتحاد الإفريقي الذي عقد في كيجالي ب روندا في 8-9 مارس 2018 حيث تم اعتماد الاتفاقية القانونية التي تشكل منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية AFCFTA وعرضت للتوقيع في القمة الاستثنائية العاشرة في 21 مارس 2018 حيث صدر إعلان ختامي يؤكد رغبة الدول الأعضاء الاتحاد في تعميق التكامل بين الدول الإفريقية من خلال منطقة التجارة الحرة القارية، كما أسفرت عن صياغة الاتفاقية التي أسست لإطلاق منطقة التجارة الحرة القارية، وتدعو إلى ضرورة قيام وزراء تجارة دول الأعضاء لوضع خارطة الطريق الخاصة بمفاوضات المرحلة الثانية من المفاوضات. وقد قام المركز الإفريقي للسياسات التجارية التابع للجنة الاقتصادية لإفريقيا بالاشتراك مع مفوضية الاتحاد الإفريقي بحصر تسعة أهداف رئيسية تسعى هذه الاتفاقية لتحقيقها على المدى البعيد وهي: (عباس، 2020)

- ✓ إعفاء الشركات الإفريقية وأصحاب المتاجر والمستهلكين من الرسوم الجمركية متضمنا مجموعة واسعة من السلع المتداولة بين الدول الإفريقية
- ✓ إزالة الحواجز غير الجمركية التي تفوق المستثمرين مثل الإجراءات البيروقراطية المفرطة
- ✓ التعاون بين السلطات الجمركية على المعايير واللوائح المطبقة على المنتجات وتعزيز حركة البضائع عبر الحدود الإفريقية
- ✓ التحرير التدريجي للخدمات وإتاحة الفرصة لمقدمي الخدمات للوصول إلى أسواق جميع الدول الإفريقية بشروط مناسبة تعادل شروط المستثمرين المحليين
- ✓ الاعتراف المتبادل بالمعايير والتراخيص وشهادات مقدمي الخدمات على الشركات والأفراد تلبية للمتطلبات التنظيمية للأسواق المختلفة.
- ✓ إنشاء قيمة إضافية إقليمية حيث تأتي مدخلات من دول افريقية مختلفة لخلق القيمة المضافة قبل تصديرها خارج القارة.
- ✓ الحماية من التدفقات التجارية غير المتوقعة حيث يجوز للدول الأطراف اللجوء على سبيل الانتصاف التجاري لحماية الصناعات الوطنية إذ لزم الأمر إيجاد آلية

تسوية النزاعات لتوفير حلول مستندة إلى قواعد عامة لتسوية كل النزاعات التي قد تنشأ بين الدول الأطراف في تنفيذ الاتفاقية

- ✓ توفير بيئة ملائمة للاعتراف بحقوق الملكية الفكرية في إفريقيا والاستثمار داخل القارة ومكافحة الحواجز غير التنافسية.

اعتمد رؤساء الدول والحكومات الإفريقية في إطار اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية على وثيقة تتضمن طموحاتهم لحوالي 50 عام سميت بأجندة 2063 وهي رؤية مشتركة وخطة عمل تدعو كافة أطياف المجتمع الإفريقي إلى العمل معا من اجل بناء قارة متطورة وموحدة تؤسس وفق معايير وقيم ومصير مشترك، وتقرر بان تنفيذ الأجندة في صيغة مخططات بحيث يتم بلوغ مرحلة الاندماج التي تم استشرافها في خطة لاغوس بشأن الاعتماد على قدرات القارة،ومعاهدة أبوجا المنشأة للنيباد، وإعلان منروفيا. (شابو، 2020) وفي ظل هذه المشاورات المتواصلة بين الأطراف الإفريقية تموضع تطلعات مستقبلية للقارة الإفريقية لعام2063 تتعلق بكل المبادرات الإفريقية الإقليمية والعالمية تشتمل على 7 تطلعات هي كالتالي: **تطلع1**:إفريقيا تنعم بالازدهار القائم على النمو الشامل والتنمية المستدامة (ارتفاع مستوى المعيشة،ونوعية الحياة، مواطنون متعلمون تعليما جيدا، ثورة المهارات لدعم السلم والتكنولوجيا والابتكار، الصحة، التغذية، السكن، الزراعة الحديثة، البيئة المستدامة)،**تطلع2**: قارة متكاملة وموحدة سياسيا ومستندا إلى المثل العليا للوحدة الإفريقية الشاملة(الولايات المتحدة الإفريقية الاتحادية آو كونفدرالية، البيئة التحتية ذات المستوى العالمي تتجه نحو إفريقيا)، **تطلع3:** قارة افريقية يسودها الحكم الرشيد، الديمقراطية،احترام حقوق الإنسان، العدالة، سيادة القانون(القيم الديمقراطية الراسخة،المبادئ العالمية لحقوق الإنسان،العدالة،سيدة القانون،قيام مؤسسات قادرة وقيادة تحويلية على جميع المستويات)، **تطلع4:** إفريقيا قارة مسالمة وآمنة(الأمن والسلام العالميين)،**تطلع5:** قارة افريقية بهوية ثقافية وقيم وأخلاقيات قوية(الوحدة الإفريقية الشاملة، النهضة الثقافية الإفريقية)، **تطلع6:**إفريقيا تكون فيها التنمية قائمة على الشعوب، وتعتمد بشكل خاص على إمكانيات النساء والشباب (المساواة بين الجنسين في جميع مجالات الحياة، شباب يتمتعون بالتمكين والمشاركة)،**تطلع7:** إفريقيا كعنصر فاعل وشريك قوي ومؤثر على الساحة العالمية (افريقيا كشريك في الشؤون العالمية والتعايش السلمي،أفريقيا تتحمل المسؤولية الكاملة على تمويل تنميتها). (الافريقي، بلا تاريخ)

وعليه فان اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية ليست فقط محاولة لعكس اتجاه انخفاض التجارة البينية بل هي العمود الفقري للمبادرات القارية الأخرى ضمن جدول أعمال 2063 بما فيها جواز السفر الإفريقي الموحد،والعملة الإفريقية الموحدة وغيرها لتعزيز التنمية الاجتماعية الشاملة وتحقيق الاستدامة الاقتصادية والتحول الهيكلي عبر القارة. (الدين، 2021)

1. بروتوكولات اتفاقية منطقة التجارة الحرة الإفريقية:

كمرحلة أولى سيتم التفاوض على ثلاث بروتوكولات لتبقى مفاوضات المرحلة الثانية حول اتفاقيات حقوق الملكية الفكرية والاتفاق بشأن سياسة المنافسة، وهي كالتالي: (ذهبية، 2021)

1- بروتوكول التجارة والسلع: والتي تهدف الى تعزيز التجارة الإفريقية البينية في السلع ويتكون من 9 ملاحق والتي تتمثل في جدول الالتزامات،التعاون الجمركي،والدعم الإداري المشترك،تسهيل التجارة،القيود الجمركية، العوائق الفنية على التجارة،الإجراءات المتعلقة بالصحة والصحة النباتية،تجارة الترانزيت وملاحق المعالجات التجارية.

2- بروتوكول التجارة في الخدمات: والتي تهدف إلى التحرير التدريجي لتجارة الخدمات من خلال إزالة العوائق التجارية وفيه 6ملاحق هي جداول الالتزامات المحددة،إعفاءات الدولة الأولى بالرعاية،خدمات النقل الجوي،برنامج العمل الانتقائي لتنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية،قائمة القطاعات ذات الأولوية،الوثيقة الإطارية حول التعاون التنظيمي.

3- بروتوكول قواعد وإجراءات تسوية المنازعات: والتي يهدف إلى تحديد وتوضيح القواعد المتعلقة بتسوية المنازعات ويتكون البروتوكول من 3 ملاحق تتمثل في ملحق عمل فريق التحكيم،ملحق مراجعة الخبراء وملحق قواعد سلوك الأعضاء بفريق التحكيم.

ثالثا: نشاط الدبلوماسية الجزائرية الاقتصادية في الفضاء الإفريقي علاقة التأثير المتبادل:

شكلت الدبلوماسية الجزائرية في بعدها الاقتصادي اهتمام كبير لدى القيادة السياسية المتعاقبة فمنذ استعادت الاستقلال تم تجسيد البعد تدريجيا بعد ترتيب

البيت الداخلي مع نهاية سنة 1965 بقيادة الرئيس هواري بومدين عبر سياسة التخطيط ومن هنا كانت الانطلاقة كون أن أهمية السيطرة على الثروات الطبيعية هو نقطة مهمة في جدول أعمال الدبلوماسية والهدف الأساسي الذي على أساسه تناضل الأمم والشعوب من اجل السيطرة على ثرواتها ومقدراتها الوطنية والتصرف فيها حتى لا يبقى استقلالها السياسي شكليا فقط بينما الجانب الاقتصادي في التحكم والاستغلال يخضع للقوى الأجنبية. (بوطره)

1. دور الدبلوماسية الجزائرية في تعزيز العلاقات الاقتصادية الجزائرية الإفريقية:

اعتبرت ورقة الدبلوماسية الاقتصادية الممر الوحيد للجزائر إلى إفريقيا قياسا بعلاقاتها ووزنها وموقعها الاستراتيجي المميز جعلها انسب شريك في هذا الامتداد القاري لاسيما وان السياسة باتت اليوم تخدم الجانب الاقتصادي وهذا ما يظهر في تبادل الزيارات الرسمية الجزائرية و الوفود التي تضم رجال الأعمال وأصحاب المؤسسات الكبيرة لبحث سبل الاستثمار في كل الميادين بين دول العالم. (مزياني، 2019، صفحة 203)

ظلت الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في إفريقيا تحتل مرتبة أساسية في السياسة الخارجية الجزائرية خاصة في ظل تزايد حدة ألازمة الاقتصادية بفعل تراجع أسعار النفط رغم وجود العديد من المشكلات المرتبطة بالأمن والهجرة التي كانت تعيق سبل التعاون رغم ذلك أيقنت السلطات أن الفضاء الإفريقي أصبح فرصة للاقتصاد الجزائري للخروج من تبعية المحروقات فالمجال التجاري المعول عليه لتطوير الصناعة المحلية والناشئة كون إفريقيا تضم 54 دولة أي 54 سوق تستغله لتسويق المنتجات الصناعية لإنعاش القطاع التحويلي في إفريقيا مما يتيح المجال لتصريف المنتجات الجزائرية. (مجالدي، 2021) فالجزائر دعمت بشكل متواصل كل المبادرات في إطار محاولاتها لدعم دورها الإقليمي في المنطقة الإفريقية والخروج من العزلة التي فرضتها عليها أوضاعها الداخلية المتوترة لعدة سنوات. (بوقليلة، 2012) لذا عمدت الدبلوماسية الجزائرية التوجه نحو الفرص الإفريقية للاقتصاد الذي يتيح مزايا متعددة منها الحصول على المواد الأولية سواء كانت معدنية،طاقوية،زراعية،بتكلفة اقل فهي أساسا تصدر إلى الدول الصناعية بأثمان رخيصة وعليه فالحصول عليها في إطار مشاريع صناعية جزائرية افريقية في شكل سوق استهلاكية واسعة ناهيك عن أن الجزائر تملك تمثيل دبلوماسي كبير حول العالم يقدر ب 83تمثيبية دبلوماسية (مجالدي،

2021)،خصصت لها الحكومة خطة عمل باستحداث سبعة مناصب لمبعوثين خاصين تحت السلطة المباشرة لوزير الشؤون الخارجية لتكليفهم بمهمة قيادة النشاط الدولي وفق محاور هامة تتعلق بجهود أساسية تعكس مصالحها وأولوياتها وتخص الصحراء الغربية ودول المغرب العربي وقضايا الأمن الدولي،القضايا الإفريقية خصوصا المسائل الجيو إستراتيجية في منطقة الساحل والصحراء،متابعة اتفاق السلم والمصالحة في المالي المنبثق عن مسار الجزائر،الجالية الوطنية المقيمة في الخارج،الدبلوماسية الاقتصادية،ملف الدول العربية الى جانب الشركات الدولية الكبرى. (الجزائرية و.، الدبلوماسية الجزائرية: مكاسب نجاعة في الآداء وثبات على المواقف ، 2021)

وفي نفس الصدد تم هيكلة شبكة مسؤولي الشؤون الاقتصادية والتجارية على مستوى البعثات الجزائرية في الخارج من خلال توفير دورات تدريبية للمديرين التنفيذيين لتعريفهم بالواقع الاقتصادي الجديد وتحدياته ثم إنشاء شبكة من موظفي الشؤون الاقتصادية والتجارية وإتاحتها للمشغلين الوطنيين بالإضافة إلى إطلاق بوابة الكترونية مخصصة للدبلوماسية الاقتصادية تقدم فيه معلومات مفيدة تتعلق بشروط الوصول الى الأسواق الخارجية والمزايا التي تمنحها الدولة للمستثمرين الأجانب،إلى جانب المؤتمرات الأكاديمية في مجال الدبلوماسية التجارية واللغة الانجليزية التجارية،تنظيم زيارات ميدانية على مستوى مراكز التصدير للسماح للدبلوماسيين الحصول على أفكار عن إمكانيات التصدير الجزائرية وإبلاغهم بمخاوف مشغلينا في الموقع. (NABILA, 2022)

لقد ساهمت المبادرات الجزائرية ضمن مقاربة الدبلوماسية الاقتصادية بما يلي:

- ✓ البحث عن أسواق جديدة لتصريف المنتجات الجزائرية التي تملك فيها ميزة تنافسية سواء في المجال ألفلاحي أو الصناعي حيث عرفت الجزائر في كل موسم فلاحي عجز في تصريف بعض المنتجات ما اضطر الفلاحين لرميها او بيعها بأسعار لا تغطي حتى تكاليف الإنتاج لعدم القدرة على تصديرها.
- ✓ جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة للجزائر حيث تبقى الأرقام المحققة متواضعة جدا لو قورنت بدول أخرى رغم امتلاك الجزائر للمقومات المختلفة لجذب الاستثمار لذا أصبح العمل أكثر على التعريف بالمقومات والفرص لدى

المستثمرين الأجانب وتغيير الصورة النمطية السلبية في الإجراءات وتحسين ظروف الاستثمار ليتناسق ويتوافق مع جهود الدبلوماسية الاقتصادية. (مجالدي، 2021)

- ✓ شغل الملف التجاري والمعايير المشتركة ونشاط المقايضة اهتمام كبير بين الدول الإفريقية وكانت الجزائر تدعم هذه الفكرة من خلال زيارة وزير الداخلية الجزائري إلى موريتانيا من اجل تفعيل التقارب خاصة بعد عودة الحركة إلى المعبر الحدودي المشترك بين البلدين وتوجه عدد من المتعاملين الاقتصاديين إلى تصدير بضائعهم إلى نواكشوط على غرار الاسمنت والحديد والمواد الكهرومنزلية وغيرها. (بليدي، 2021)
- ✓ النقاشات المستمرة حول المنشآت القاعدية فهي النواة الأساسية للاندماج القاري عن طريق تشييد مشاريع مشتركة مثل:الطريق العابر للصحراء الرابط بين الجزائر و لاغوس،انجاز أنبوب نقل الغاز والرابط بين الجزائر ونيجيريا،مشروع الألياف البصرية في مجال تكنولوجيات الإعلام والاتصال. (بوقليلة، 2012، صفحة 78)
- ✓ دعم المسؤولين والمتعاملين الاقتصاديين المبادرة القارية من خلال تقديم مساهماتهم ورغبتهم في التعامل لاسيما وان الجزائر تزخر بموقع جغرافي واستراتيجي مميز يؤهلها لان تكون بوابة إفريقيا بالإضافة إلى توفرها على الكثير من المؤهلات والإمكانيات شريطة أن تجسد ديناميكية اقتصادية حقيقية وفق بيئة مناسبة لتقوية الإنتاج وتعزيز الاستثمار ورفع حجم الصادرات اتجاه مختلف الدول الإفريقية. (الحميد، 2020)
- ✓ عودة التجارة بالمقايضة عبر الحدود الافريقية وهذا النوع من التجارة أثبتت انتشارها على مستوى الحدود مع المالي والنيجر، وتشمل كل من الماشية، الحناء، الشاي الأخضر، التوابل، اللحوم المجففة، القماش، زبدة الزنج، البقول الجافة، الأرز،المانجو الأناناس، تقتصر تجارة المقايضة على متابعة عمليات المقايضة في كل من تمنراست، اليزي، ورقلة، تندوف، أدرار. (ملوكي، 2019)
- ✓ إنشاء على المستوى الوطني وحدة تسيير ومتابعة مفاوضات منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية بهدف تحديد وتوحيد موقف الجزائر في مختلف المفاوضات المتعلقة بالمنطقة وذلك من خلال إعداد إستراتيجية البدء في الدخول الفعلي في منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية. (الجزائرية و.، 2021)

من خلال مجمل هذه المبادرات التجارية التي تحرص الجزائر على تعزيزها بشكل دائم في المحافل الدبلوماسية و العلاقات الاقتصادية مع الدول الإفريقية ا أنها لا تزال ضعيفة على الرغم من التحسن الطفيف الذي سجلته إلا أنها سجلت نوعا من التحسن

ب 1.55% في سنة 2019 مقارنة بعام 2018 وقد بلغ مجموع المبادلات 3.51 مليار دولار مقابل 3.46 مليار دولار،وقد قامت الدول الإفريقية منها دول اتحاد المغرب العربي بشراء المنتجات الجزائرية بمبلغ 2.17 مليار دولار مقابل حوالي 2.18 مليار دولار بانخفاض قدره 0.56%، حيث استوردت الجزائر ما قيمته 1.34 مليار دولار مقابل 1.27مليار دولار أي بارتفاع بلغ 5.16% وقد شكلت كل من مصر وتونس والمغرب أهم شركاء للجزائر ومن جهة أخرى عرفت التبادلات التجارية بين الجزائر ومنطقة اوقيانوسيا انتعاشا ملحوظا بنسبة 33.28% حيث ارتفعت من 691 مليون دولار الى 920.94 مليون دولار خلال سنة 2019،وقد بلغت صادرات الجزائر نحو منطقة اوقيانوسيا ماقيمته 531.20 مليون دولار مقابل 248.61 مليون دولار أي بارتفاع قدره 113.67% واستوردت من ذات المنطقة ماقيمته 389.73 مليون دولار مقابل 442.39 مليون دولار أي بانخفاض بلغت نسبته 11.90%. (الصادرات، 2020)

وفي إطار تعزيز المبادرات التجارية الجزائرية الإفريقية أعلنت السلطات الجزائرية من خلال قمة الاتحاد الإفريقي بأديس أبابا يوم 9 فبراير 2020،عن إنشاء الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي من اجل التضامن والتنمية ذات بعد إفريقي،تشكل إحدى ممارسات الدبلوماسية الاقتصادية المتمثلة في التضامن مع دول الجوار خاصة دول الساحل (الجزائرية و.، صدور المرسوم الرئاسي لانشاء الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي من اجل التضامن والتنمية ، 2020). هذا إن دل على شيء فيدل على أن الجزائر حريصة على توطيد العلاقات الاقتصادية مابين الدول الإفريقية

2. تحديات الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية

تعترض الدبلوماسية الاقتصادية في منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية مجموعة من التحديات أهمها: (حفاف، 2020)

- ✓ تأثير الصراعات والخلافات السياسية فيما بين الدول الأعضاء على تحقيق التنمية الاقتصادية داخل تلك الدول.
- ✓ الاختلافات في مستوى التنمية وتشابه هياكل الإنتاج وقلة عدد المشروعات الخاصة وصغر حجمها والافتقار إلى التكامل بينهما حيث تتسم العلاقة بالتنافسية بين

منتجات البلدان الإفريقية التي يخصص معظمها في المواد الأولية التي يبيعونها للبلدان الصناعية يضاف إليها عدد من الأسواق الصغيرة و16 دولة غير ساحلية.

- ✓ فقر الدول الإفريقية للبنى التحتية كالطرق والاتصالات والطاقة الكهربائية حيث تشكل عقبات اقتصادية إضافية تؤدي إلى تكاليف إضافية تضعف من حجم التجارة البينية،فالافتقار إلى وسائل النقل ينجر عنه وجود عوائق أمام دخول المنتجات أو خروجها للأسواق الإفريقية خاصة وان معظم شبكات المواصلات والنقل معظمها موجه من إفريقيا إلى موانئ الشحن إلى خارجها نحو اروبا وأمريكا.
- ✓ ضعف وسائل الاتصال وعدم توفر المعلومات الكافية في الوقت المناسب يؤثر في سرعة اتخاذ القرارات الخاصة بعمليات التبادل وكفاءتها والتفاعل بين الدول الأعضاء في عملية التكامل.
- ✓ تفاوت درجة الالتزام بالتكامل عبر أنحاء القارة الإفريقية لذا نجد بعض الدول لم تقدم بعد على خطوة تحرير التجارة داخل نطاق منطقة التجارة الحرة الإقليمية الفرعية التي تتبعها لهذا ما يجعل من الصعب الالتزام بقواعد المنطقة التجارية الحرة.
- ✓ التشكيك حول فكرة التكامل الإقليمي خشية الوقوع تحت هيمنة الدول الأكثر ثراء أو الأكثر قوة مما تضطر إلى التنازل عن بعض الأحكام لصالح سلطة أخرى.
- ✓ النقص الشديد في الموارد البشرية والمالية و المؤسسية والقدرات التمكينية الأخرى هي عوامل تعيق فعالية واستمرارية التنمية الاقتصادية في المنطقة. (عشر، 2012)

الخاتمة:

تمكنت الدبلوماسية الجزائرية منذ مدة مضت على كسر النمط التقليدي للدبلوماسية المنغلق بعدما تمكنت من استعادة دورها الريادي على الصعيد الإقليمي والعالمي رغم التحديات الأمنية من هجرة،جريمة منظمة وقضايا التهريب والتحديات الاقتصادية التي أصبحت تؤثر على اقتصاد دول العالم اجمع جراء الأزمات المالية وجائحة كورونا وغيرها من التحديات التي أوجبت الجزائر على دخول الساحة الاقتصادية الدولية لجلب اكبر فرص للاستثمار.

استغلت الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية انشغالات القارة الإفريقية بشكل ليكون لها حضور فعال في اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية لتشكيل حركة رؤوس الأموال والسلع والإنتاج من جهة عبر فتح الأسواق الدول الإفريقية في سوق واحدة،تشجيع رجال

الأعمال على خوض شراكات جزائرية-افريقية في مجال الصناعات بما يقابله تشجيع واستقطاب الاستثمار الأجنبي على الاستثمار في الجزائر بالرغم من تصنيفها من بين الدول لها مناخ مساعد على الاستثمار الأجنبي، ومجالات السياحة،الفلاحة،التجارة التي ستنعش السوق الإقليمية والعالمية.

قائمة المراجع:

1 NABILA, B. (2022, AVRIL 01). Diplomatie Economique:developper l'image de l'algérie a travers le produit national. Consulté le JUIN 15, 2022, sur EL MOUDJAHID ONLINE

: https://www.elmoudjahid.dz/fr/nation/nabila-benyahia-enseignante-a-l-ecole-des-sciences-politiques-d-alger-l-algerie-un-partenaire-securitaire-et-economique-privilegie-des-etats-unis-180799

2 الاتحاد الافريقي. (بلا تاريخ). تقرير مفوضية الاتحاد الافريقي عن الاجندة الافريقية. تم الاسترداد من الاتحاد الافريقي: https://au.int/sites/default/files/newsevents/workingdocuments/12582-wd-agenda_2063._ar.pdf

3 بوقليلة أحمد ,ا .(2012) .الدبلوماسية الجزائرية ومبادرة الشراكة الجديدة لتنمية افريقيا نيباد .مذكرة ماجستار في العلوم السياسية والعلاقات الدولية. جامعة الجزائر .03

4 حكيم نجم الدين. (2021). ورقات تحليلية اتفاقية التجارة الحرة القارية الافريقية: اي فرص لمشاكل القارة. مركز دراسات الجزيرة.

5 صابر بليدي. (12 ابريل, 2021). الجزائر تراهن على تجارة المقايضة للانفتاح على افريقيا. تم الاسترداد من العرب: https://alarab.co.uk

6 صلاح الدين حمد. (2015). اثر الدبلوماسية الاقتصادية في قطاع التجارة الخارجية للجزائر. مذكرة دكتوراه في الاقتصاد. جامعة دمشق.

7 عائشة عبد الحميد. (2020). دخول منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية حيز التنفيذ واثره على الجانب السياسي والامني في الجزائر. مجلة الدراسات الافريقية وحوض النيل، 290.

8 عباس ,ج .ع .(2020) .منظمة التجارة الحرة الافريقية بين الفرص والتحديات. مجلة آفاق افريقية .19 ,

9 عبد العزيز بن ناصر بن عبد الرحمان العبيكان. (2008). الحصانات والامتيازات الدبلوماسية والقنصلية في القانون الدولي. الرياض: شركة العبيكان للأبحاث والتطوير.

10 عبد المالك بلغربي،علي مجالدي. (8 سبتمبر , 2021). الانتشار الدبلوماسي للجزائر آلية جديدة في تعزيز نشاط الدبلوماسية الجزائرية. تاريخ الاسترداد 15 جوان, 2022، من جريدة الشعب: http://www.ech-

11 علامة دلال،لطرش ذهبية. (2021). دور منظمة التجارة الحرة القارية الافريقية في تعزيز اندماجها في سلاسل القيمة العالمية. مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 215.

12 علي رحيم راضي. (2020). العلاقات الدبلوماسية والقنصلية نشأتها وتطورها أسسها ومبادئها مستقبلها. سوريا: دار مؤسسة أرسلان.

13 عياط أسماء،مخلوفي عبد السلام. (2019). الدبلوماسية الاقتصادية في عصر الذكاء الاقتصادي والعولمة الاقتصادية. مجلة البشائر الاقتصادية، 416.

14 محمد يوسفي،عمر ملوكي. (2019). تجارة المقايضة فرصة لاستثمار الجزائر في الاسواق الافريقية. الشراكة والاستثمار في افريقيا الفرص المتاحة للاقتصاد الجزائري. تامنغست.

15 مصطفى بوطره. (بلا تاريخ). البعد الاقتصادي للدبلوماسية الجزائرية. تم الاسترداد من صوت الاحرار: http://sawtalahrar.dz

16 مؤتمر الاتحاد الافريقي الدورة العادية الثامنة عشر. (2012). تعزيز التجارة الافريقية البينية. مؤتمر الاتحاد الافريقي الدورة العادية الثامنة عشر، (صفحة 17). اثيوبيا.

17 نورة شرع و آخرون. (2020). دور الدبلوماسية الاقتصادية في قطاع التجارة الخارجية للجزائر. المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، 353.

18 نيروز مزياني. (2019). الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في ظل التحولات الاقليمية والدولية. المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، 196.

19 وزارة التجارة وترقية الصادرات. (24 فيفري, 2020). المبادلات التجارية. تاريخ الاسترداد 15 جوان, 2022، من وزارة التجارة وترقية الصادرات: https://www.commerce.gov.dz/ar/statistiques/echanges-commerciaux

20 وسيلة شابو. (2020). مستقبل الاقتصاديات الافريقية وفق اجندا 2063. مجلة كلية السياسة والاقتصاد، 5.

21 وكالة الأنباء الجزائرية. (7 اكتوبر, 2021). الدبلوماسية الجزائرية: مكاسب نجاعة في الآداء وثبات على المواقف. تاريخ الاسترداد 15 جوان, 2022، من وكالة الانباء الجزائرية: https://www.aps.dz/ar/algerie/113578-2021-10-07-14-35-48

22 وكالة الانباء الجزائرية. (27 ماي, 2021). رزيق: الدبلوماسية الجزائرية مكاسب نجاعة في الاداء وثبات على المواقف. تاريخ الاسترداد 2022، من وكالة الأنباء الجزائرية: https://www.aps.dz/ar/economie/107243-2021-05-27-14-39-18

23 وكالة الأنباء الجزائرية. (19 فيفري , 2020). صدور المرسوم الرئاسي لانشاء الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي من اجل التضامن والتنمية. تاريخ الاسترداد 15 جوان, 2022، من وكالة الانباء الجزائرية: https://www.aps.dz/ar/algerie/83974-2020-02-19-08-38-12

24 وليد حفاف. (2020). مستقبل منطقة التجارة القارية الافريقية المزايا والتحديات. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، 607.

الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية
التطوروالانجازات

Algerian economic diplomacy
Evolution and achievement

عبد الحكيم ذهبي

- **جامعة البليدة 2 الجزائر**
a.dehbi@univ-blida2.dz

ملخص باللغة العربية:

تهدف هذه الدراسة الى تسليط الضوء على الدبلوماسية الاقتصادية التي تعد ترجمة للبعدين الاقتصادي والتجاري للدبلوماسية التقليدية للدولة. وبصفة فعلية هي استغلال لكل ما توفره الدبلوماسية التقليدية من قنوات اتصال وأطر للتعاون مع البلدان الأجنبية خدمة لاقتصاد البلاد ويتمثل الدور الدبلوماسي اقتصاديًا في استقطاب رؤوس الأموال الدولية وجلب استثمارات أجنبية، والتي تقدم قيمة مضافة للاقتصاد الوطني، إضافة إلى ذلك تستعى الديبلوماسية الاقتصادية الجزائرية إلى دعم وجود المنتجات والخدمات الوطنية في الأسواق الخارجية خاصة منها بالأسواق العربية والأفريقية والبلدان المتوسطية،

الكلمات المفتاحية: التعاون الدولي – الدبلوماسية الاقتصادية –الجزائر – الشراكة الدولية والاقليمية

Abstract:

This study aims to shed light on economic diplomacy, which is a translation of the economic and commercial dimensions of the country's traditional diplomacy. In fact,

it is an exploitation of all that traditional diplomacy offers in terms of

Communication channels and cooperation frameworks with foreign countries in the interest of the country's economy. The role of economic diplomacy is to attract international capital and foreign investments, which add value to the national economy. In addition, Algerian economic diplomacy aims to support the presence

of national products and services on Foreign markets, particularly on the Arab,

.African and Mediterranean Markets

Keywords: International cooperation– economic diplomacy Algeria- The regional and global partnership.

مقدمة:

تعد الدبلوماسية من أهم الوسائل الفاعلة في السياسة الخارجية من خلال توظيفها بفاعلية عن طريق الاجهزة الرسمية للدولة، وان هذا الشعور بفاعلية الدبلوماسية بدأ منذ القرنين السابع عشر والثامن عشر، وعلى الرغم من أنها قديمة قدم التاريخ، إلا أن أبرز أوجهها كان قد عرف من خلال العلاقات البروتوكولية بين الملوك والحكام.

إن التأثيرات الناتجة عن التطورات الدولية المعاصرة خصوصا في القرن العشرين، كشفت عن متطلبات جديدة في المجالات التكنولوجية والاجتماعية، إذ أنها أجبرت الدول في البحث عن ابعاد جديدة للدبلوماسية تتجاوز الأطر القديمة لها، وجعلت الدولة أو الحكومة تبحث عن أفضل طريقة للتعبير عن نفسها امام الشعوب الاخرى، مما أدى بالدبلوماسية

الكلاسيكية إلى دخول في ميدان جديد وهو ميدان الدبلوماسية الاقتصادية، فاليوم أصبحت العديد من الدول تمارس هذا النمط من الدبلوماسية، خصوصا الدول الكبرى كالولايات المتحدة، بريطانيا، الصين وغيرها.

تبنت الجزائر في السنوات الأخيرة منهج تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية في علاقاتها مع دول الجوار، وركزت على تطوير أنشطة هذا النوع من الدبلوماسية من أجل تجاوز العقبات السياسية والاقتصادية التي تعترض طريقها ومعالجتها.

إشكالية رئيسة

تنطلق هذه الدراسة من إشكالية رئيسة وهي أن العلاقة بين الجزائر وباقي دول العالم تغيرت بشكل كبير مع زيادة تعقيد الساحة الدولية، وهو ما حدي بها إلى جعل الدبلوماسية الاقتصادية جزءا مهما من دبلوماسيتها المتكاملة وسياستها الخارجية، للتأثير في الإقليم والعالم من خلال نقل رؤيتها وتصورها حول القضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، والتدخل الناعم بالشؤون الدولية لتحقيق المصالح الوطنية للدولة قد تم صياغة هذه الاشكالية في مجموعة من الاسئلة

1/ما هي اهمية الدبلوماسية الاقتصادية في تحقيق اهداف السياسة الخارجية؟

2/ ما هي دوافع التي ادت الى تفعيل الجزائر هذا النمط من الدبلوماسية؟

3/ ما مدى نجاح الدبلوماسية الجزائرية؟

أهداف الدراسة

بناءً على التساؤلات السابقة، تستهدف الدراسة معرفة مدى فعالية استخدام الجزائر لأدوات سياستها الخارجية وخصوصاً الدبلوماسية الاقتصادية من اجل تحقيق اهدافها ومصالحها الوطنية.

تقسيم الدراسة:

1 مقدمة

2 المحور الاول: ماهية الدبلوماسية الاقتصادية

3 المحور الثاني: مسار الدبلوماسية الاقتصادية للجزائر في إطار الاتفاقيات الدولية.

4-خاتمة

5-توصيات

المحور الاول: ماهية الدبلوماسية الاقتصادية

لا تعد الدبلوماسية الاقتصادية شكلا جديد ا للدبلوماسية وذلك من حيث الممارسة أو الوجود، فقد كان ينظر إليها على أنها المسار المهني الثانوي للدبلوماسي، على اعتبار أن النشاط الأساسي للدبلوماسي يكون في المجال السياسي فقط. وكان هذا النوع من الدبلوماسية عرف فيما مضى باسم الدبلوماسية التجارية، وكانت هذه الدبلوماسية تهتم بالتبادل التجاري بين الممالك والإمارات القديمة، فالمصادر التاريخية أكدت وجود تجارة مكثفة نظمتها اتفاقيات ومعاهدات عقدت بين مصر القديمة وغرب آسيا, وذلك في وقت مبكر من القرن الرابع عشر قبل الميلاد (الفتاح و الموسى، 2005، صفحة 33) ثم بعد ذلك ازدهرت التجارة بين العالم القديم والعالم الجديد بسبب الاستعمار الأوروبي، واكتشاف السواحل الأمريكية الجنوبية الغنية، وقد قامت الدول الاوروبية المستعمرة إلى بلورة المكاسب التي حصلت عليها في العالم الجديد على شكل امتيازات واتفاقيات حماية، وذلك لضمان استمرار السيطرة على هذه المكاسب، وبعبارة أخرى كانت التجارة بين الدول سببا في إقامة علاقات فيما بينها وابرام الاتفاقيات (حسين، 2009، صفحة 24)

اولا: تعريف الدبلوماسية الاقتصادية

تعرف الدبلوماسية الاقتصادية بأنها استخدام الدولة لمقدراتها الاقتصادية في التأثير في الدول الأخرى وتوجيه سلوكها السياسي في الاتجاه الذي يخدم المصلحة الاقتصادية القومية للدولة ، بمعنى اخر بأنها هي: "استخدام العوامل السياسية والاقتصادية بالطرق والأساليب الدبلوماسية بغية تحقيق مكاسب سياسية، واقتصادية واجتماعية، محليا ودوليا " (الكاتب، 2008، صفحة 22). وهي فن تأمين الأمن الاقتصادي والمصالح الاستراتيجية للوطن وخدمتها من خلال استخدام العلاقات الدولية على مستوى الحكومات والقطاع الخاص والأشخاص. لتحفيز التجارة الدولية ، تعزيز المصالح الوطنية ، زيادة النمو الاقتصادي وتمكين الشركات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من التدويل للوصول الى الأسواق العالمية بهدف زيادة صادراتها وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة (حسين، 2009، صفحة 25)

ثانيا :أنواع الدبلوماسية الاقتصادية

•دبلوماسية التبادل التجاري: تهدف الى تنظيم وعقد الاتفاقيات التجارية الثنائية والاتفاقيات التجارية المتعددة الأطراف (اتفاقيات التجارة الحرة ، اتفاقيات الشراكة ، منظمة التجارة العالمية ،) .وتقييمها ومراجعتها عند الحاجة.

•دبلوماسية الترويج التجاري :تهدف الى تعزيز التجارة والاستثمار ، الترويج للشركات التجارية وتعزيز السياحة.

•الدبلوماسية المالية: تهدف الى متابعة سياسات أسعار الصرف العالمية ، تخفيف الديون الأجنبية ، تنظيم العملات ، عمليات السواب ، SWAPمتابعة ملف رفع العقوبات المالية). (الشحومي ساسي، 2011، صفحة 27)

•الدبلوماسية التحفيزية: تستخدم وسيلة المساعدات الإنمائية ، والإعانات ، والمساعدات الإنسانية والتعليمية ومنح العضوية في المنظمات الدولية (منظمة التجارة العالمية ،) ..وغيرها الكثير من المساعدات لتحقيق مصالحها الاقتصادية والاستراتيجية.

•دبلوماسية التدابير القسرية :وهذه الدبلوماسية تعتمد على أساليب متعددة كفرض العقوبات المالية ،الحصار ، المقاطعة ، القائمة السوداء ،الحظر على بعض المنتجات والأشخاص وتعليق المساعدات ، وغيرها الكثير من وسائل الضغط لتحقيق المصالح الاقتصادية والسياسية (الفتاح و الموسى، 2005، صفحة 36).

ثالثا: مستويات الدبلوماسية الاقتصادية.

لم يقتصر وجود الدبلوماسية على مجرد مفهوم تداول منذ القدم إلى الآن، وإنما تفاعل الدبلوماسية الاقتصادية بين مستويات لإبرام اتفاقيات الدولية متعلقة بالعلاقات الدولية، وقد يكون مستوى الدبلوماسية الاقتصادية الثنائي أو الإقليمي أو جماعي أو متعدد الأطراف.

الدبلوماسية الاقتصادية الثنائية: تمارس الدبلوماسية الاقتصادية الثنائية بين دولتين لتعالج مجموعة من القضايا، والاتفاقيات الثنائية الرسمية في المجال التجارة، وتعد محور رئيسي في العلاقات الاقتصادية.

الدبلوماسية الاقتصادية الثنائية عبارة عن عملية بسيطة تسهل من خلالها توضيح نتائج التعاون الاقتصادي، فالدول التي تريد أن تحافظ على هامش الاستقلالية

وسيادة تفضل الاتفاقيات الثنائية. الدبلوماسية الثنائية تخدم مصالح الدول الكبرى والأطراف القوية، وليس هنالك مجال للدول الصغيرة لبناء التحالف مع الأطراف أخرى، وعادة ما تتكبد الدول القوية خسائر قليلة عند فشل المفاوضات لذلك فهي تتفاوض من موقف القوة. أما الدول النامية تكون محل تفاوت مراكز الاقتصادية، وتكون المساومة الدولية لمصلحة الدولة التي تستطيع أن تفرض شروطا تتوافق مع مصالحها وهي الدول المتقدمة، بينما الدول الضعيفة تقف عاجزة عن التفاوض نظرا لضعفها وحاجتها للاتفاقيات الاقتصادية، فتكون مضطرة لتنازل عن بعض المزا يا والمنح للطرف الآخر، هذا من ناحية السلبية. أما من ناحية السلبية، فتتمثل في الصفقات الثنائية تساهم بشكل كبير في تحسين وتعزيز الاتفاقيات، كما أن لها الفضل كبير في تحديد قواعد الدبلوماسية الاقتصادية الإقليمية والمتعددة الأطراف. (حبيب، 1996، صفحة 51)

الدبلوماسية الاقتصادية الإقليمية:

إن البعد الإقليمي للدبلوماسية الاقتصادية في أهمية متزايدة، فعلى الرغم من أن الاتفاقيات الاقتصادية في هذا المستوىً تكونً في معظم الأوقات بدافع سياسي، إلا أنها توفر وبطريقة سريعة العديد من الأسواق المفتوحة وبشكل متجاور. فالدولة تسمح بحرية النشاط الاقتصادي الوطني عندما يكونً ذلك ضمن إطار تجمع إقليمي، وَهو في معظم الأوقات يتم ضمن دائرة تتكونً من بلدان متقاربة جغرافيا في مستويات التطور الاقتصادي والأولويات السياسية المماثلة، فبالنسبة لقطاع الأعمال يكونً الدخول إلى الأسواق الإقليمية بديلان دخول الأسواق العالمية عند ضعف الإمكانيات، حيث يعد ذلك بداية طريق المنافسة. كما أن الاتفاقيات الإقليمية قد تكونً مصدر قوة للدولة الإقليمية المنضمة إليها عند قيامها بمفاوضات دولية، وبالتالي يكونً لها تأثير عظيم في المفاوضات الدولية، وفي قدرتها على فتح الأسواق الدولية. ولكن مهما كان الحافز من إبرام الاتفاقيات الإقليمية، إلا أن الحافز الأكبر قد يكونً تحقيق نمو في الصناعات الوطنية وذلك نتيجة قدرة هذه البلدان على منافسة بعضها وبالتالي قيام تجارة في الأسواق الحرة الإقليمية (حبيب، 1996، صفحة 53).

الدبلوماسية الاقتصادية متعددة الأطراف:

تقوم الدبلوماسية الاقتصادية متعددة الأطراف على تشبيك العلاقات الاقتصادية لمجموعة كبيرة من الدول، إلا أنها تشكل وضع صعب بدمجها لجميع الأنظمة، وجعلها تقوم على نظام واحد مثل الصندوق النقد الدولي، إلا أنها ساهمت في وضع مجموعة من القواعد حيث شكلت قفزة نوعية في وضع الاقتصادي، إلا أنها تنتج عنها بعض الخلافات بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة لأنها تضعف الاقتصادي العالمي، وقد تؤدي إلى دخول في الأزمات الاقتصادية متتالية.

الدبلوماسية الاقتصادية الجماعية: يعد مستوى الدبلوماسية الاقتصادية الجماعية أقل اهتمام الدول من الدبلوماسية الاقتصادية الإقليمية ومتعددة الأطراف، إلا أنها تحضر بشكل الاقتصادي خاص من التجمعات الاقتصادية الدولية، وهذا المستوى يحقق هدفين:

_أولا: توفير المنتدى للأطراف المشاركة في الدبلوماسية الاقتصادية الجماعية، وإيجاد حلول من طرف الحكومات الوطنية، ضرورة توافق الأطراف المشتركة من أجل هدف اقتصادي عبر العمليات التعاون الطوعية.

_ثانيا: تطوير الواقع الاقتصادي من طرف الحكومات التي تمتلك ملامح اقتصادية متشابهة. (شهاب و ناشر، 2010، صفحة 61)

رابعا: أهمية الدبلوماسية الاقتصادية

يزداد دور الدبلوماسية الاقتصادية أهمية في النظام الاقتصادي العالمي الجديد ويتسع مجالها ويتطور بشكل دائم للأسباب التالية (حبيب، 1996، صفحة 41):

1-العولمة وتعزيز الترابط بين دول العالم في النظام الاقتصادي العالمي الجديد ،

حيث تتحرك الدبلوماسية الاقتصادية على مستويين ، هما التكامل الاقتصادي الإقليمي والعالمي.

2-الانتشار السريع للمناطق الاقتصادية في العالم ، وتحرير الاقتصادات الوطنية عن طريق التجارة والاستثمارات الدولية في ظل وجود العدد المتزايد من الكيانات الاقتصادية العالمية ، الشركات المتعددة الجنسيات ، البنوك ، المجموعات الاستثمارية وهذه الكيانات لها تأثير كبير في السياسات والعلاقات الاقتصادية والسياسية الدولية.

3-إدخال الدبلوماسية الاقتصادية ضمن أساليب الإدارة الحديثة ، بهدف زيادة التعاون بين الدول والمنظمات الدولية.

4-زيادة الانفتاح على العالم الخارجي بهدف تحقيق النهوض الاقتصادي وهذا يحتاج إلى تنشيط الدبلوماسية الاقتصادية ، وتحسين سمعة الوطن Nation Bran ding وخلق صورة إيجابية للدول المختلفة ، وذلك من خلال قطاعات السياحة ، الصناعة والاستثمار الأجنبي المباشر ، التي تشكل عوامل مهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية.

5-ازدياد مسؤولية الدبلوماسية الاقتصادية لجهة خلق إطار للتعاون الاقتصادي الدولي وتنظيم البعثات التجارية ولرجال الأعمال ، والتحضير لمؤتمرات اقتصادية دولية وتأمين وجود الشركات الوطنية في المعارض الدولية.

6-تعاظم دور التكتلات الاقتصادية العالمية التي تهدف الى تحقيق التنمية الاقتصادية.

7-تقديم المساعدة المباشرة والدعم للشركات الوطنية: حيث تقدم وزارات الخارجية المساعدة والدعم للشركات الوطنية بهدف إيجاد المستثمرين الأجانب المحتملين والترويج للمنتجات والخدمات في الخارج ،

8-تقديم المعلومات حول فرص العمل للشركات الوطنية ومساعدة الشركات في العثور على شركاء عمل محتملين وحماية مصالحهم في الأسواق الدولية.

9-ندرة الموارد الطبيعية مقابل الحاجات المتزايدة للإنتاج الكمي الكبير والمنافسة الشرسة على الأسواق الاستهلاكية (حبيب، 1996، صفحة 41).

خامسا: أهداف الدبلوماسية الاقتصادية:

للدبلوماسية الاقتصادية مجموعة من أهداف تختلف من دولة إلى أخرى، فقد تكون اقتصادية كتحقيق مصالح ذاتية للدول، وقد تكون سياسية كتغيير سلوك الدولة أخرى، وقد تكون استراتيجية كتغيير خريطة توزيع القوة، ومن الاهداف التي تشكل جوهر الدبلوماسية الاقتصادية ما يلي (العربي، و يعقوب، 2011، صفحة 142):

_ تعزيز التصدير ووصولها إلى أسواق المواد الاولية.

_جلب الاستثمار الأجنبي والبحث عن مجالات الاستثمارات في الخارج عن طريق تخفيف العوائق التي تحول دون انسياب التبادل التجاري الدولي.

_ العثور على الفرص لتصدير منتجاتهم وتزويدهم بالاستثمارات والخدمات اللازمة

- الحفاظ على الاستقرار السياسي والأمني لكل دولة ومحيطها القريب والبعيد.

- تأمين الأسواق الإقليمية والعالمية للصادرات.

- البحث عن الكفاءة في الإنتاج لتخفيض تكاليف الإنتاج

-البحث عن الموارد اللازمة لعمليات الإنتاج

-تبادل الأبحاث العلمية وتبادل المهارات العالية المتخصصة.

- تعزيز صورة البلد وسمعته التجارية الوطنية في كل المجالات خاصة مجال السياحة ، والتبادل التجاري ، الحوكمة...الخ

- تقديم الدعم لإنشاء الشركات الوطنية في الخارج وتقديم الخدمات الإدارية للبعثات - التجارية.

- توفير البيانات الإحصائية والدراسات الاقتصادية حول الأسواق المستهدفة ومراقبة مدى توفر الفرص الاقتصادية المحتملة فيها.

- تفعيل العلاقة بين الوطن الأم والمهاجرين بهدف زيادة الثقة بين الطرفين ، جذب الاستثمارات الأجنبية التي من الممكن ان يقوم بها المغتربون على أرض الوطن ، نقل الخبرات والمهارات العلمية المكتسبة في الخارج الى أرض الوطن وزيادة قيمة التحويلات المرسلة من المغتربين الى ذويهم في الوطن الأم (العربي، و يعقوب، 2011، صفحة 143).

سادسا: أدوات الدبلوماسية الاقتصادية (حبيب، 1996، صفحة 49):

1 السمعة الوطنية في الخارج - (Nation Bran ding)

2 التواصل -(Communication)

3 البعثات التجارية -والدبلوماسية Trade and Diplomatic Missions)

4 المغتربون -Diaspora)

5 -المفاوضات (Négociations)

6 الدراسات الاقتصادية والتحليلات وتبادل المعلومات -

(Analysis and Information Sharing،Economic Studies)

7 المؤتمرات، الندوات والمعارض الدولية -

(Conférences, Séminaires and International Exhibitions

8 وسائل الإعلام الحديث -(Media)

9 المساعدات والعقوبات -Aïds and Sanctions)

سابعا: نماذج للدبلوماسية الاقتصادية (حبيب، 1996، صفحة 51):

الأسلوب التوحيدي مع الدمج: يتم توحيد العمل الاقتصادي ودمجه في مؤسسة واحدة وهي وزارة الخارجية والتجارة، يؤدي فيه رئيس البعثة دورا موحدا من مستخدميه استراليا، كندا، كوريا، السويد.

الأسلوب التوحيدي بدون دمج: يتم توحيد النشاط الدبلوماسي لكن دون دمج وزارة الخارجية مع الوزارات الاقتصادية، بمعنى أن تشرف وزارة الخارجية على الشؤون الاقتصادية الخارجية إداريا، أما فنيا لوزارة التجارة والصناعة، من مستخدميه بريطانيا

الأسلوب السنغافوري: تبقى وزارة الخارجية بعيدة عن العمل الاقتصادي إلى حد كبير فاسحة المجال لمجلس التجارة ومجلس التنمية الاقتصادية تحت إدارة وزارة التجارة والصناعة للعمل الاقتصادي في الخارج.

الأسلوب التنافسي: يتميز هذا الأسلوب بالغموض نتيجة الصراع المستمر بين وزارة الخارجية والوزارات الاقتصادية إزاء الصلاحيات ومن يجب أن يدير الأنشطة الاقتصادية في الخارج مما يعيق نشاط الدبلوماسية الاقتصادية في تطوير العلاقات والمصالح الاقتصادية ومن مستخدميه الكثير من الدول النامية مثل تايلاند والهند؛

الأسلوب المحايد: هو نموذج إعادة توحيد العمل الاقتصادي في وزارة اقتصادية واحدة وذلك بإنشاء العديد من الملاحق التجارية بالخارج مما يتوجب تخصيص موارد كبيرة وهذا ما يتنافى مع إمكانيات الدول الأقل نموا؛ ويبقى دور وزارة الخارجية في النشاط الاقتصادي مقتصرا على التسهيل والمساعدة وتوفير أرضية لعلاقات أفضل ومن مستخدميه الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، ألمانيا.

المحور الثاني: مسار الدبلوماسية الاقتصادية للجزائر في إطار الاتفاقيات الدولية

بعد محاولات عديدة خاضتها الجزائر في تسيير وتطوير اقتصادها والتي باءت أغلبها بالفشل خاصة بعد انهيار أسعار النفط سنة 1986 تم التفكير في طرق أخرى للخروج من هذه الأزمة بعقد عدة اتفاقيات ثنائية متعددة الأطراف نذكرها على النحو التالي (حسن و بوروشة، 2016، صفحة 231):

اتفاقيات الجزائر مع الهيئات الدولية: وقعت الجزائر مع المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار بإنشاء الشركة الإسلامية لتأمين الاستثمارات والائتمان على الصادرات سنة 1995. ومع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي العالمي ما بين 1990 و1995 من أجل النهوض بالاقتصاد الجزائري خاصة في مجال الاستثمار وقطاع التجارة كما لجأت الجزائر إلى نادي باريس ونادي لندن سنة 1994 من أجل إعادة جدولة ديونها الخارجية التي أثقلت. كاهلها وأعاقت مسيرة النهوض بالاقتصاد الوطني

اتفاقيات الجزائر مع أمريكا: وقعت الجزائر مع الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1990 ومع الأرجنتين سنة 2001 على اتفاقية ترقية وتشجيع الاستثمار، ومع كندا سنة 2000 تضمن الاتفاق على تجنب الازدواج. الضريبي والتهرب الجبائي

اتفاقيات الجزائر مع آسيا: وقعت الجزائر مع كل من كوريا، اندونيسيا، إيران، ماليزيا، طاجكستان اتفاقيات ترقية وحماية الاستثمارات ما بين 1994 و2017. كما عقدت اتفاقية مع الصين التي تعد ممولا هاما للجزائر بقيمة 8.2 مليار دولار سنة 2014؛ غير أن الجزائر تتطلع إلى تطوير العلاقات الاقتصادية بينها وبين الصين بحيث لا تقتصر الشراكة على الجانب التجاري فقط، وإنما الاستفادة من تحويل التكنولوجيا و الاستثمارات الصينية بغية تحفيز الاقتصاد الجزائري على الإنتاج لتلبية حاجيات السوق الداخلية و اكتساح الأسواق الخارجية (خالي، 2018، صفحة 645).

كما تربط الجزائر وتركيا اتفاقية. تجنب الازدواج الضريبي على الدخل والثروة الموقع عليها سنة 1994

اتفاقيات الجزائر مع إفريقيا: اتفقت الجزائر مع جنوب إفريقيا، إثيوبيا، مالي، الموزنبيق، النيجر، نيجيريا على اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في ميدان الضريبة على الدخل والثروة وترقية وحماية. الاستثمارات المتبادل.

اتفاقيات الجزائر مع الدول العربية: وقعت الجزائر مع كل من البحرين، مصر، الإمارات، الكويت، الأردن، لبنان، عمان، قطر، السودان، اليمن، سوريا، السعودية، ما بين 1990 و2015 عدة اتفاقيات تضمنت معظمها تجنب

الازدواج الضريبي وتشجيع و حماية الاستثمارات المتبادلة؛ كما وقعت الجزائر على معاهدة إنشاء الاتحاد المغرب العربي1989 و كان من بين أهدافه في الميدان الاقتصادي تحقيق تنمية صناعية و زراعية و تجارية بإنشاء مشروعات مشتركة من شانها أن تعزز التبادل التجاري، كما تم إنشاء المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية بتاريخ 10مارس 1991. (حسن و بوروشة، 2016، صفحة 232)

اتفاقيات الجزائر مع دول خارج الاتحاد الأوروبي: وقعت الجزائر مع كل من أكرانيا، سويسرا، صربيا على التوالي سنوات 2004 2005 2013 على اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي وترقية وحماية الاستثمارات؛ كما لم تكن علاقة الجزائر وروسيا حديثة العهد، فكانت روسيا أول دولة في العالم تقيم علاقات دبلوماسية مع الجزائر المستقلة. فبدأ التعاون التجاري والاقتصادي بينهما منذ الستينات من خلال تقديم مساعدات كبيرة لإنشاء قاعدة صناعية وطنية وتطوير الاقتصاد. كما وقعتا عام 2001 اتفاق شراكة بين شركة غاز بروم الروسية وشركة سوناطراك الجزائرية للتنسيق فيما بينهما على أن يكون التعامل في الأسواق العالمية للغاز بالتعاقدات طويلة الأجل فقط بحيث يتم تحديد الأسعار مسبقا.

اتفاق الشراكة للجزائر مع الاتحاد الأوروبي: سبق اتفاق الشراكة اتفاقيات التعاون بين الجزائر و المجموعة الأوروبية و ذلك في 28 مارس 1963 تضمنت حصول الجزائر على تفضيلات جمركية لصادراتها نحو أوروبا، غير أنه في سنة 1972 رفضت ايطاليا الاستمرار في منح التفضيلات للسلع الزراعية للجزائر، مما جعل هذه الأخيرة تدخل في مفاوضات ثنائية سنة 1972 وانتهت سنة 1978 حيث حصلت الجزائر على مساعدات مالية وجهت معظمها نحو المشاريع المتعلقة بالزراعة و التي من شأنها أن تحسن شروط دخول السلع الجزائرية إلى السوق الأوروبية (ياحي، 2018، صفحة 162). بعدها أبدت الجزائر نيتها الدخول في اتفاق الشراكة التي عرفت عدة مراحل. وبعد مرور خمس سنوات من تطبيق الاتفاقية لم تحقق النتائج المرجوة والمتمثلة في رفع الصادرات و النهوض بقطاع الصناعة مما دفع الجزائر بطلب رسمي يوم 15 جوان 2010 لمراجعة مدة التفكيك الجمركي.

ارقام حول انجازات الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية (الاستثمار.ضمان نشرة، 2018، صفحة 63)

الشكل رقم (1): أهم الدول المستثمرة في الجزائر ما بين 2013-2016

الدولة	قيمة الاستثمار(مليون دولار)
الصين	3539
سنغافورة	3151
اسبانيا	2565
تركيا	2313
ألمانيا	380
جنوب إفريقيا	350
فرنسا	330
سويسرا	330ا
إيطاليا	232
المملكة المتحدة	212
أخرى	892

تطور الميزان التجاري الجزائري بالمليون دولار(ضيف، 2015، صفحة 195)

2014-2005

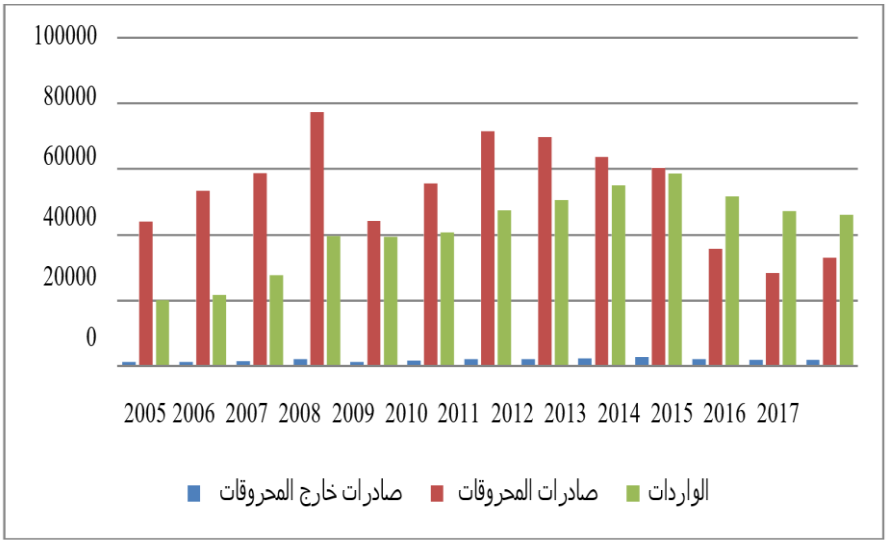

الخاتمة:

تبين من خلال الدراسة أن الجزائر قد قطعت أشواطا في مجال التنويع الاقتصادي وأن وعيها بضرورة تعزيز هذا المكسب قد توضح في ظرف الأزمة الاقتصادية العالمية وتجسد من خلال مشروع تسريع وتدعيم النمو الاقتصادي.

كما اتضح من خلال الدراسة توظيف الجزائر الكامل في السنوات الاخيرة للأداة الدبلوماسية من أجل تحقيق أهداف المشروع الاقتصادي وتوصلنا إلى تبيان مدى ملائمة استراتيجية الدبلوماسية الاقتصادية لأهداف واستراتيجيات هذا الأخير. وعليه نستنتج ان الجزائر في تنويع اقتصادها ووضوح استراتيجيتها الاقتصادية وملاءمة الأداة الدبلوماسية المستخدمة.

إن الاهتمام بالدبلوماسية الاقتصادية في الجزائر اصبحت من اولويات السياسة الخارجية من خلال تعزيز وجود المنتج الوطني في الأسواق العالمية وجذب السياح والتواصل مع المغتربين الجزائريين، وغير ذلك من أهدافها، عبر تعزيز التعاون بين حلقاتها من مواطنين مقيمين ومغتربين ورجال أعمال وطنيين وهيئات ووزارات مختصة قرارات

حكومية و مراسيم رئاسية، مما ساهم في اتخاذ الخطوات اللازمة لدعم تنشيط الاقتصاد، وتسهيل التجارة وإصلاح السياسات المالية والنقدية والضريبية والجمركية وتطوير القطاع المصرفي وتحرير الخدمات المالية، من أجل تلبية احتياجات التنمية في ظل تعقد الاوضاع الاقتصادية العالمية .

التوصيات:

1-على الدول الساعية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية انتهاج أسلوبها الخاص، المبتكر من صميم واقعها الاقتصادي وظروفها السياسية، والاستفادة من نماذج التنمية الاقتصادية الناجحة لدول سبقتها في ذلك.

2-لما كانت كل نظرية اقتصادية تحاكي واقع اقتصادي معين، وهذا الواقع متحرك وغير ساكن، فيجب على الدول، إتباع نظرية متناسبة معه، بمعنى تطويرها بما يتناسب مع واقع الدولة المعنية، في إطار الاقتصاد العالمي، والاستفادة ما أمكن من ميزا ته التنافسية.

3-لا بد من تطوير عمل الدبلوماسية الاقتصادية لكل الدول وخاصةً النامية بحيث تصبح أكثر خبرة ودراية في مواضيع وأسلوب التفاوض الاقتصادي لدخول تكتل ما أو إقامة شراكة ما، مما يساهم في تعظيم الفوائد المرجوة، وتجنب الأخطاء في هذا التفاوض.

4-بما أن الدبلوماسية الاقتصادية تطورت وأصبحت تشترك فيها قطاعات وهيئات لم تكن موجودة سابقاً كالإعلام والقطاع الخاص وغيرها، فيجب رفع كفاءة وتطوير عمل العناصر الجديدة في الدبلوماسية الاقتصادية بالشكل المطلوب.

5-يجب على الجزائر إيجاد صيغ دبلوماسية اقتصادية مناسبة تساهم في الحصول على المساعدات بشروط مقبولة في إطار دبلوماسي مناسب.

6-على الجزائر أن تحاول قدر الإمكان أن تكون عضواً في كل المنظمات والأحلاف والتكتلات الاقتصادية، لأن تواجدها ضمنها في إطار دبلوماسية اقتصادية متعددة الأطراف له فوائد أكبر من تلك الثنائية وخصوصاً في ظل العولمة الاقتصادية.

7-على الجزائر في إطار تحقيق تنميتها الاقتصادية التوجه نحو الدول الأقطاب، التي تدعم العدالة الدولية وتلتزم بالمواثيق الدولية، وذلك من أجل الحصول على قروض معينة، أو جذب استثمارات جديدة.

8-لا بد أن تؤسس الدبلوماسية الاقتصادية في الدول المختلفة، على أسس السلم والأمن الدوليين والعدالة والمصلحة المشتركة.

9-على الجزائر ان تتجاوز العلاقات التجارية المحضة والعمل على استقطاب الاستثمارات الأجنبية في مجالي الصناعة والزراعة من أجل تقليل الواردات في المدى القصير ورفع الصادرات في المدى الطويل.

10-إعادة توجيه اتفاق الشراكة بما يضمن التنوع للاقتصاد الجزائري.

الاعتماد على الذكاء الاقتصادي.

11-ضرورة المرافقة الدبلوماسية للمتعاملين الجزائريين في مجال التصدير من خلال إبرام اتفاقيات لتسهيل الدخول للأسواق العالمية بصفة عامة والأسواق الإفريقية بصفة خاصة.

12-على الجزائر رفع استثماراتها في القارة الإفريقية ولا تهتم بالجانب الأمني فقط.

المراجع

1. احمد، ضيف. (2015). *أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر 1989 / 2012*. الجزائر: جامعة الجزائر 03.
2. الشامي علي حسين. (2009). *الدبلوماسية:نشأتها وتطورها وقواعدها ونظام الحصانات. والامتيازات الدبلوماسية*،. عمان::دار الثقافة.
3. آمال خالي. (2018). دروس التجربة الاندونسيسة في توظيف الد بلوماسية من اجل تعزيز التنويع الاقتصادي –دراسة في مقاربة المشروع الاطار لتسريع و توسيع التنمية الاقتصادية في اندونيسيا 2011 2025. *مجلة العلوم القانونية و السياسية*، 645.
4. بن لخضر محمد العربي،، و أسماء يعقوب. (2011). تقييم دور الدبلوماسية الاقتصادية في دعم الامن الغذائي – مع إشارة لاتفاق الشراكة الأوروجزائرية،. *مجلة البشائر الاقتصادية*، 142.
5. دون ذكر الكاتب. (2008)،، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية،. *مجلة قضايا راهنة*، 22.
6. دويلات عماد حبيب. (1996)،. *الدبلوماسية الاقتصادية*. اللاذقية: دار المرساة.
7. سليمان الشحومي ساسي. (2011). *السياسة الخارجية المفاهيم والأهداف والوسائل*. القاهرة: دار الاهرام.

8. علاوي محمد حسن، و كريم بوروشة. (2016). تفعيل الشراكة الاوروجزائرية كالية للاندماج في الاقتصاد العالمي. *مجلة العلوم الاجتماعية*، ، 231.

9. لرشدان علي عبد الفتاح، و محمد خليل الموسى. (2005). *أصول العلاقات الدبلوماسية. والقنصلية*. عمان::المركز العلمي للدراسات السياسية.

10. مجدي محمود شهاب، و سوزي عدلي ناشر. (2010). *, أسس العلاقات الاقتصادية*،. لبنان: منشورا ت الحلبي.

11. نشرة الاستثمار.ضمان نشرة. (2018). ملامح الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية.، *نشرة ضمان الاستثمار*، ، 63.

12. ياحي مريم. (2018).، الدبلوماسية الاقتصادية كأداة لتنشيط الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية الاقتصادية،. *مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية*، 162.

الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في ظل التحولات الإقليمية والدولية الراهنة

Algerian economic diplomacy in light of the current regional and international transformations

جمال فورار العيدي

جامعة امحمد بوقرة- بورداس

l.fourar@univ-boumerdes.dz

ملخص: تعد الدبلوماسية الاقتصادية أداة لتحقيق أهداف السياسة الخارجية الجزائرية والأمن الاقتصادي بشكل خاص، والدبلوماسية الاقتصادية في مفهومها الواسع تشير إلى مجموع النشاطات الدبلوماسية المرتبطة بالنشاطات الاقتصادية فيما وراء الحدود الوطنية (تصدير، استيراد، استثمار، قروض، مساعدة) والتي تباشرها الدول والفواعل غير الدولاتية، كما تهتم بالتجارة العالمية، وتدفقات رؤوس الأموال عبر الحدود (الاستثمارات)، التعاون المالي، التنمية الاقتصادية، قضايا الهجرة، وإدارة الأزمات كدبلوماسية اقتصادية.

وقد أصبح البعد الاقتصادي من بين أهم متطلبات الأداء الدبلوماسي الجزائري، قصد التكيف مع المتغيرات الدولية وتحقيق التنمية (الدبلوماسية التنموية) وتوظيف خبرة الدبلوماسية الدولية للجزائر من أجل جلب فرص الاستثمار الأجنبي الذي يعد أبرز التحديات التي تواجه الاقتصاد الوطني.

الكلمات المفتاحية: الدبلوماسية الاقتصادية، التحولات الإقليمية والدولية، التصدير خارج المحروقات.

Abstract: Economic diplomacy is a tool to achieve the objectives of Algerian foreign policy and economic security in particular, and economic diplomacy in its broad sense refers to the sum of diplomatic activities related to economic activities beyond national borders (export, import, investment, loans, assistance) and which are undertaken by states and non-state actors, as well as It is concerned with global trade, cross-border capital flows (investments), financial cooperation, economic development, migration issues, and crisis management as economic diplomacy. The economic dimension has become among the most important requirements for Algerian diplomatic performance, in order to adapt to international changes and achieve development (developmental diplomacy) and to employ the experience of international diplomacy for Algeria in order to bring in opportunities for foreign investment, which is considered the most important challenge facing the national economy.

key words: Economic diplomacy, regional and international transformations, non-hydrocarbon exports.

مقدمة

أدت التغيّرات الدولية إلى تطور العديد من المفاهيم في حقل العلاقات الدولية ومن ضمنها مفهوم الدبلوماسية، فلم يعد مفهوم الدبلوماسية يقتصر على إدارة العلاقات السياسية بين الدول، بل اتّسع ليشمل مجالات عدة: أمنية، اقتصادية، اجتماعية وثقافية؛ ففي ظل العولمة والتبادلات الاقتصادية أصبح الاقتصاد وسيلة من الوسائل الدبلوماسية الرامية لتعزيز التعاون الدولي.

تعد الدبلوماسية الاقتصادية من أهم أدوات تعزيز المصالح المختلفة للدول، حيث تسعى هذه الأخيرة لاستخدام عواملها السياسية وقدراتها ومواردها الاقتصادية لخدمة مصالحها، وكذا لتحقيق مكاسب سياسية واقتصادية واجتماعية، محليا ودوليا، خاصة ونحن في عصر العولمة. وفي هذا المجال تسعى الجزائر إلى تفعيل دبلوماسيتها الاقتصادية كأداة لخدمة أهداف السياسة الخارجية الجزائرية خاصة في ظل تذبذب أسعار المحروقات. وتهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على واقع ورهانات الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في

ظل التحوّلات الإقليمية والدولية. ومن هذا المنطلق يمكننا طرح الإشكالية التالية: **ما هو واقع ورهانات الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في ظل التحولات الإقليمية والدولية؟**

وتندرج ضمن هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية:

1 - ما المقصود بالدبلوماسية الاقتصادية؟.

2 - ما هو دور الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في ظل التحوّلات السياسية والاقتصادية الراهنة؟.

3 – ماهي تحديات الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في ظل التوجه نحو دعم التصدير خارج المحروقات؟.

وسنحاول الإجابة عن إشكالية الدراسة من خلال البحث في ثلاثة محاور على النحو الآتي: المحور الأول: الإطار النظري للدبلوماسية الاقتصادية.

المحور الثاني: البعد الاقتصادي للدبلوماسية الاقتصادية.

المحور الثالث: ضرورة تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية من أجل دعم التصدير خارج المحروقات.

المحور الأول: الإطار النظري للدبلوماسية الاقتصادية

سنستعرض في هذا المحور مفهوم الدبلوماسية (أولا)، ثم مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية (ثانيا)، ثم نحاول بعد ذلك بحث مسألة تعدد مستويات الدبلوماسية الاقتصادية (ثالثا)، وأخيرا نتطرق إلى دراسة مرتكزات أسلوب الدبلوماسية الاقتصادية (رابعا).

أولا: مفهوم الدبلوماسية

1 – مفهوم الدبلوماسية لغة: ظهر مصطلح الدبلوماسية منذ القدم، وهي لفظة مشتقة من اليونانية "دبلوما / Diploma" ومعناها الوثيقة المطوية أو الشهادة الرسمية التي تُطوى على نفسها، والتي كانت تصدر عن الشخص الذي بيده السلطة العليا في البلاد، وتخوّل حاملها امتيازات خاصة، وتضمن صفة المبعوث والمهمة الموفد بها لدى الدولة المضيفة. كما

أُطلقت على التصاريح التي كان يمنحها القاضي لبعض الأفراد (عياط، 2019) (الفتلاوي، 2015)

ولكن عندما انتقل اللفظ إلى اللاتينية استعمل في معنيين اثنين: الأول يعني الشهادة الرسمية أو الوثيقة التي تتضمن صفة المبعوث والمهمة الموفد بها، والتوصيات الصادرة بشأنه من المحاكم أو الأمير بقصد تقديمه وحسن استقباله أو تيسير انتقاله بين الأقاليم. أما المعنى الثاني فهو يدل على طباع المبعوث أو السفير، ووجوب التزامه الأدب والمودة وتجنب أسباب النقد (شويحتة، 2013) (فودة، 1961).

ثم بعد ذلك تعدد مدلول الدبلوماسية، فأصبحت لها معان متعددة نذكر منها (خليفة، 2007):

- **الدبلوماسية كمهنة يمارسها شخص ما.**
- **الدبلوماسية تعني الدهاء والكياسة.**
- **الدبلوماسية علم وفن التمثيل والتفاوض.**

2 – اصطلاحا:

تعددت تعار يف الدبلوماسية وتشعبت، بحيث أصبح من الصعب حصرها وجمعها في تعريف واحد، حيث عرفها "هنري كيسنجر": ((الدبلوماسية هي تكييف الاختلافات من خلال المفاوضات))، أما الدبلوماسي البريطاني "أرنست ساتو" فيرى أن: ((الدبلوماسية هي استعمال الكياسة والذكاء في إدارة العلاقات الرسمية بين حكومات الدول المستقلة)) (عياط، 2019).

ومن الفقهاء العرب نجد تعريف الأستاذ "علي حسين الشامي" بأن ((الدبلوماسية هي علم وفن إدارة العلاقات بين الأشخاص الدوليين، وهي مهنة الممثلين الدبلوماسيين، أو الوظيفة التي يمارسها الدبلوماسيون، وميدان هذه الوظيفة هو العلاقات الخارجية للدول والأمم والشعوب)) (الشامي، 1990).

أما الأستاذ "سموحي فوق العادة" فيعرفها بأنها: ((الدبلوماسية هي مجموعة من القواعد والأعراف والمبادئ الدولية التي تهتم بتنظيم العلاقات القائمة بين الدول والمنظمات الدولية، والأصول الواجب إتباعها في تطبيق أحكام القانون الدولي، والتوفيق

بين مصالح الدول المتباينة، وفن إجراء المفاوضات والاجتماعات والمؤتمرات الدولية، وعقد الاتفاقيات والمعاهدات)) (عياط، 2019).

ومن خلال تلك التعريفات، نجد أن نشاط الدبلوماسي والقنصلي للدولة، إنما يقوم على أساس مدى قدرات الدولة على إدارة علاقاتها الدبلوماسية والقنصلية بشكل فعّال ومتناسق وعلى مستوى عال من الدقة والانسجام بما يضمن للدولة منافع وفوائد على الصعيد الدولي، سواء من الناحية السياسية والأمنية، أو من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، وكذا المكانة اللائقة وسط المجتمع الدولي، وتوفر لمواطنيها بالخارج والمواطنين الأجانب بإقليمها، الحماية اللازمة لمصالحهم وتصريف شؤونهم المختلفة (الشيخ، الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية ومفاوضاتها مع المؤسسات المالية الدولية، 2015).

ثانيا: مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية

ظهرت الدبلوماسية الاقتصادية كمفهوم منذ الكساد الكبير في الولايات المتحدة، واكتسبت دورا أوسع، تدريجيا، بعد الحرب العالمية الثانية حتى وصلت إلى وضعها الحالي كمظلة للدبلوماسيات المتعلقة بالجانب الاقتصادي التي تمارسها مختلف الأطراف الدبلوماسية الرسمية وغير الرسمية (مزياني ف.، الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في ظل التحولات افقليمية والدولية، 2019).

ويعرف "باين وولكوك/ Bayene , Woolcoke" الدبلوماسية الاقتصادية بأنها: ((مجموعة النشاطات الدبلوماسية المرتبطة بالنشاطات الاقتصادية في ما وراء الحدود الوطنية "تصدير، استيراد، استثمار، إقراض، مساعدة..." التي تباشرها الدولة والفواعل غير الدولية في العالم)) (عياط، 2019).

ويعرفها "Bergeijk et Moons" بأنها مجموعة من النشاطات التي تهدف إلى صياغة طرق وإجراءات لاتخاذ قرارات مرتبطة بالنشاطات الاقتصادية العابرة لحدود العالم الواقعي، ويتمثل مجال نشاطها في التجارة، الأسواق العالمية، الهجرة، المساعدة، الأمن الاقتصادي، والمؤسسات التي تتجسد فيها البيئة الدولية، أما أدواتها فتتمثل في علاقات التفاوض والتأثير(Revel, 2010-2011) .

ويعرفها "Kateb alexandre" بأنها وسيلة الدولة لدعم قوتها في مواجهة الدول الأخرى، باستخدام وسائل اقتصادية، المفاوضات التجارية العالمية، تدابير لتوسع الشركات

الوطنية في العالم، أو على العكس بجذب الاستثمارات الأجنبية على أرض الوطن (Kateb, 2010-2011).

وفي هذا الإطار يمكن اقتراح تعريف الدبلوماسية الاقتصادية بأنها: ((استخدام الدولة لعواملها السياسية وقدراتها ومواردها الاقتصادية واستغلال نقاط قوتها بالطرق والأساليب الدبلوماسية، بغية تحقيق مكاسب سياسية واقتصادية واجتماعية، محليا ودوليا)).

ولما كانت الدبلوماسية تشير إلى إدارة علاقة دولة ما بغيرها من الفواعل الدولية، عن طريق الاتصال والتمثيل والتفاوض، فإن الدبلوماسية الاقتصادية في مفهومها الواسع تشير إلى مجموع النشاطات الدبلوماسية المرتبطة بالنشاطات الاقتصادية في ما وراء الحدود الوطنية (تصدير، استيراد، استثمار، قروض، مساعدة) والتي تباشرها الدول والفواعل غير الدولاتية في العالم الواقعي (مشري، 2009-2010).

ثالثا: تعدد مستويات الدبلوماسية الاقتصادية

تتعدد مستويات الدبلوماسية الاقتصادية طبقا لعدد الأطراف التي تقوم بهذا العمل، فنجد أنه في المفاوضات الدولية يوجد تفاعل بين مستويات مركبة لهذه الدبلوماسية، فهي قد تكون ثنائية، أو إقليمية، أو جماعية، أو متعددة الأطراف.

1- الدبلوماسية الاقتصادية الثنائية:

مازالت الدبلوماسية الثنائية تشكل جزءا رئيسيا من الدبلوماسية الاقتصادية، إذ يتم التفاوض في إطارها بين دولتين على مجموعة من القضايا أو الاتفاقات الثنائية الرسمية في مجال التجارة والاستثمار (مزياني ف.، الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في ظل التحولات افقليمية والدولية، 2019).

وتعد الدبلوماسية الاقتصادية الثنائية التقنية الأسهل التي تجعل توضيح نتائج التعاون الاقتصادي أمرا سهلا، حيث تتفهمه المصالح الوطنية لأي طرف عند طرحه للمناقشة والتدقيق به. إلا أنه تؤخذ على هذه الدبلوماسية ناحية سلبية مهمة، هي أنها تمنح الفوائد إلى الطرف الأقوى في المفاوضات، مما يمكنه من استغلال الطرف الأضعف بسهولة أكثر. ومثال ذلك إبرام اتفاقية بين دولة متقدمة وأخرى نامية (شويحتة، 2013).

2- الدبلوماسية الاقتصادية الإقليمية:

عرفت الدبلوماسية الاقتصادية الإقليمية أهمية متزايدة، فعلى الرغم من أن الاتفاقيات الاقتصادية في هذا المستوى تكون في معظم الأوقات بدافع سياسي، إلا أنها توفر وبطريقة سريعة العديد من الأسواق المفتوحة وبشكل متجاور (شويحتة، 2013).

وتزداد أهمية هذا المستوى من خلال توقيع اتفاقيات لتجنب الازدواج الضريبي، واتفاقيات لفتح الأسواق وتعزيز المصالح الوطنية لمجموعة من دول الإقليم (مزياني ف.، الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في ظل التحولات افقليمية والدولية، 2019).

3- الدبلوماسية الاقتصادية الجماعية:

المستوى الجماعي للدبلوماسية الاقتصادية يجذب اهتمام الدول بشكل أقل مما هو عليه الوضع في الدبلوماسية الاقتصادية الإقليمية، أو الدبلوماسية الاقتصادية متعددة الأطراف. إلا أن لهذه الدبلوماسية الجماعية شكلا خاصا كمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) ومجموعة السبعة، ومجموعة الثمانية، ومنظمة الكومنولث، وغيرها من التجمعات الاقتصادية الدولية.

وهذا المستوى من الدبلوماسية الاقتصادية الجماعية يحقق هدفين مهمين الأول: أن الأطراف المشاركة في هذه الدبلوماسية توفر لها منتدى، عندما تحاول تلك الحكومات الوطنية للدول الأطراف إيجاد حلول، وتوفير التوافق بين بعضها حول هدف اقتصادي معين، سواء أكان محليا أم دوليا.

وأما الهدف الثاني فهو تمكين الحكومات التي تملك توجهات اقتصادية متشابهة من تطوير الواقع المتفق عليه، بحيث يمكنها بعد ذلك من التقدم في المجالات الأوسع متعددة الأطراف (شويحتة، 2013).

4- الدبلوماسية الاقتصادية متعددة الأطراف

تتطور الدبلوماسية الاقتصادية متعددة الأطراف لتدخل اقتصاديات جميع البلدان[1]، وهذا الأمر يجعل الاتفاق ضمن إطار الدبلوماسية متعددة الأطراف أمرا متعبا وصعب الوصول إليه، فهي تسعى إلى دمج أنظمة متعددة لتعمل ضمن إطار نمط واحد منسق كأنظمة منظمة التجارة العالمية (OMC) وصندوق النقد الدولي والبنك العالمي للإنشاء والتعمير (كاميرا).

ولا بد أن نقول أن الدبلوماسية الاقتصادية متعددة الأطراف قد ساهمت في وضع العديد من القواعد القانونية التي تحكم العلاقات الاقتصادية الدولية، وخاصة في تسعينيات القرن الماضي، فقد كان هناك تقدم كبير في هذا المجال، خاصة في إطاري التجارة والبيئة، كآلية فض النزاعات ضمن إطار منظمة التجارة العالمية، واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار 1982.

وعلى الرغم من أن المنافع الاقتصادية المحققة من الدبلوماسية متعددة الأطراف تدفع الدول إلى الانجراف فيها، إلا أن المخاطر الاقتصادية الناجمة عنها كبيرة جدا، وذلك نتيجة لربط الأسواق ببعضها البعض، مما يفسح المجال أمام انتقال الأزمات إلى الدول الأخرى.

وما يمكن قوله بعد استعراض المستويات المتعددة للدبلوماسية الاقتصادية، أن طبيعة الدبلوماسية الاقتصادية المتعددة في مستوياتها تجعل الحكومات الوطنية تستغل التفاعل بين هذه المستويات لتحقيق مصالحها بعدة طرق (شويحتة، 2013).

رابعا: مرتكزات أسلوب الدبلوماسية الاقتصادية

يتوقف نجاح الدبلوماسية الاقتصادية على الأسلوب الذي يتبعه المبعوثون الدبلوماسيون في تحركاتهم وهم ينفذون السياسة الخارجية لدولتهم، كذلك أيضا على مدى وعيهم وإدراكهم لمتطلبات هذا الأسلوب، والفهم العميق للمرتكزات التي يقوم عليها كل أسلوب، والبراعة في استخدام أدوات هذا الأسلوب بالشكل الذي يجعل منها أدوات

---

[1] - تضم الدبلوماسية الاقتصادية متعددة الأطراف دولا مختلفة من حيث النهج الاقتصادي، أو من حيث المستوى الاقتصادي، أو الموقع الجغرافي، حيث يكون الانضمام لهذه الدبلوماسية مرتبط بغاية معينة تسعى جميع الدول لتحقيقها كما هو الحال في مفاوضات منظمة التجارة العالمية.

فاعلة ومؤثرة وذات مردود، وفق ما هو مرسوم للسياسة الاقتصادية الخارجية لأية دولة (شويحتة، 2013).

ويمكن القول أن أسلوب الدبلوماسية الاقتصادية أسلوب يقوم على عدة مرتكزات تميزه عن غيره من الأساليب التي يمكن أن تنتهجها أشكال الدبلوماسية الأخرى.

وهذه المرتكزات هي:

1-أسلوب الدبلوماسية الاقتصادية هو أسلوب تجاري، يعتمد بصورة رئيسية على فكرة الاعتماد المتبادل[1]، وهذه الفكرة تمثل نقطة الانطلاق الرئيسية للمتفاوضين، فهناك حاجة معينة لا بد من الاعتماد على الطرف الأخر لإشباعها، وبالتالي ليس هناك عداء بين الأطراف، ولا بد من إنهاء أي نزاع أو خصومة وتسويتها. فكل طرف وهو يتعامل مع الطرف الآخر وفق هذا الأسلوب يدرك أن مصلحته تكمن في بقاء الآخر، وتوافر القدرة لديه على التعامل معه... وذلك ضمن ما يتم تحضيره من معلومات ودراسات فنية واقتصادية وقانونية متبادلة بين الأطراف بغية التوصل إلى أفضل إطار قانوني، وصياغة مشتركة لمضمون ومحتوى علاقاتهم الدولية، وتحديد واجبات وحقوق كل من الأطراف (صالح، 1993).

2-أسلوب الدبلوماسية الاقتصادية يقوم على أساس وجود مصالح متداخلة ترفع الجهود الدبلوماسية نحو التنسيق في إطار معين ينظم التفاعل الاقتصادي بين الدول، وذلك باعتماد قواعد اتفاقية تنظم سلوك الدول، فالمصالح المتداخلة هي مصالح مشتركة في طبيعتها وليست مصالح متصادمة. الأمر الذي يجعل منها محفّزا للاتفاق عن طريق المساومات التي تحدث حول مجموعة من المصالح التي يتم التفاوض بشأنها (مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأحوال والنظريات، 1971).

3-حسب هذا الأسلوب يجري التفاوض وفق مبدأ التنازلات المتبادلة، فكل طرف يرسم لنفسه إطارا معينا، يضم عددا من المطالب يتحرك في حدودها ولا يتعداها، فهو لا يمكنه القبول بأقل من الحد الأدنى، لأنه أقل ما يمكن أن يجنيه من وراء تلك المفاوضات، كما أنه

---

[1] - تُعرف فكرة الاعتماد المتبادل على أنها: تشابك وتكثيف للعلاقات الاقتصادية والسياسية والعسكرية والأمنية، وأن يقدم كل طرف ما يمكن ليساهم في تحسين أوضاع الطرف الآخر، وربط وتنسيق السياسات، بحيث لا يمكن لطرف أن يقاطع الطرف الآخر، أو أن يستغني عن الاتصال به.

لا يمكن أن يتجاوز الحد الأعلى، وإلاّ وصل إلى إيقاف المفاوضات من قبل الطرف الآخر، الذي يعد نفسه خاسرا.

وإذا افترضنا أن الحد الأعلى يوضع أساسا لتوسيع نطاق المناورة بين المتفاوضين، وأن مبدأ التنازلات التبادلية هو الذي يحكم عملية التفاوض، فإننا نستطيع أن نتصور أن كل طرف يقترب من الطرف الآخر من خلال عملية تنازلات متبادلة إلى أن يصل الأطراف إلى نقطة معينة تلتقي فيها مصالحهم، فتنتهي عندها المفاوضات بالاتفاق، وتكون الجهود الدبلوماسية عنده قد كللت بالنجاح (صالح، 1993).

4-أسلوب الدبلوماسية الاقتصادية أسلوب يعتمد على وجود الحوافز عند القيام بالمساومة، وهو غالبا ما يكون أساسا لأي نشاط دبلوماسي، فلا بد أن تكون لدى الأطراف رؤية واضحة لما سوف تجنيه من المساومة، حيث أنها تفترض أن الأطراف الأخرى ستبذل جهدا كبيرا للاستفادة من المفاوضات دون تحمل أي تكلفة. أو على الأقل بأقل تكلفة (سسكند، 1996).

5-هو أسلوب تقبلت فيه الدول منذ وقت طويل التنازل ولو بشكل جزئي عن سيادتها، حتى يمكنها من الاستفادة من مزايا الأسواق المفتوحة والتجارة الدولية. وكلما وجدت الدول أن اتكالها الاقتصادي يتزايد على الدول الأخرى كلما نقصت سيادتها، فالتصور التقليدي للسيادة يزداد تساهلا خاصة في مسائل العلاقات الاقتصادية الدولية (فريدمان، 1964).

6-أسلوب الدبلوماسية الاقتصادية يعتمد في أغلب الأحيان على أسلوب الخطوتين، حيث تُعقد سلسة من الاجتماعات التمهيدية (وغالبا يقوم بها الاختصاصيون والفنيون والتقنيون)، ويتم توفير المعلومات، ومناقشتها، وصياغة إطار الاتفاقية، ثم تركز الاجتماعات التالية للأطراف على إعداد اتفاقية مفصلة فيما يسمى بالاجتماعات الوزارية. وقد تم اللجوء إلى هذا الأسلوب في جولات الجات سابقا، وحاليا في جولات مفاوضات منظمة التجارة العالمية (شويحتة، 2013).

7-أسلوب الدبلوماسية الاقتصادية يقوم على الإقناع والإغراء، حيث يقوم المفاوضون بمحاولة إقناع الأطراف المفاوضة بأهمية المزايا والأهداف التي يسعى إليها، والتي سيتم تحقيقها في حال الوصول إلى اتفاق بين الأطراف. وهو أسلوب تلجأ إليه الدول الصغيرة، حيث لا تمتلك هذه الدول الكثير من الوسائل الأخرى، فضلا عن فاعلية الإقناع في بعض الحالات، بالإضافة إلى أن أسلوب الإقناع أقل الأساليب مخاطرة وكلفة على الإطلاق، أما

أسلوب الإغراء فتلجأ إليه الدول الغنية، حيث أن إمكانياتها الاقتصادية تسمح لها بتقديم المنح والقروض مقابل ما تريد الحصول عليه (مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات، 1984).

8-كما أنه أسلوب يقوم على فكرة التخصص الدولي والتفاوت في نفقات الإنتاج وتقسيم العمل، حيث يكون الهدف من الدبلوماسية الاقتصادية للدول تحقيق التوسع الاقتصادي والرفاه الاقتصادي، عن طريق الاستفادة من تيسيرات معينة متوفرة في دولة ما بالمقارنة مع دولة أخرى (مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات، 1984).

وفي الواقع عندما يجري النشاط الدبلوماسي المتعلق بالشأن الاقتصادي، تعد بوابة البداية لهذا النشاط هي التعرف على الأوضاع الاقتصادية في كل من البلدان ذات الصلة.

وأهم النقاط التي يجب معرفتها هي النظام المالي والضريبي، ونظام الاستيراد والتصدير، وميزان المدفوعات والحاجات المتقابلة، والفوائد المتبادلة، والقوانين التجارية المعمول بها، وهذا الأمر يكون ضروريا عندما تتعلق المفاوضات بالعلاقات التجارية والمصرفية، وعمليات الاستيراد والتصدير، وميزان المدفوعات والحاجات المتقابلة، والفوائد المتبادلة، والقوانين التجارية المعمول بها. وهذا الأمر يكون ضروريا عندما تتعلق المفاوضات بالعلاقات التجارية والمصرفية، وعمليات الاستيراد والتصدير، والرسوم الجمركية، وتجارة الترانزيت وحرية المرور، وحق الإقامة، والعلاقات السياسية والزراعية، والدولة الأكثر رعاية، والتفاوض للانضمام إلى منطقة حرة، أو الانضمام إلى اتحاد جمركي، أو الانضمام إلى سوق مشتركة (الكيالي).

ولا بد عند القيام بأي نشاط دبلوماسي، سواء أكانت المفاوضات بين الدول أو بين دولة وشركة، لا بُدّ من القيام بالتخطيط الفاعل والإعداد الجيد قبل البدء بعملية التفاوض، وذلك من أجل إنجاز هذه العملية وفق ما هو مطلوب، فلا بد من تحليل الموقف التفاوضي من حيث أثره الاقتصادي على الأطراف المتفاوضة، أو القيام بدراسة سابقة للأعمال والسلوكيات الخاصة بكل طرف، ومزايا وعيوب البدائل الممكنة لنتائج العملية التفاوضية... وذلك لضمان السير على النحو المخطط له في مجال الاقتصاد الدولي (شويحتة، 2013).

المحور الثاني: البعد الاقتصادي للدبلوماسية الجزائرية

قبل التطرق إلى البعد الاقتصادي للدبلوماسية الجزائرية يجدر بنا التذكير بالمبادئ الضابطة للسياسة الخارجية الجزائرية، والمحددات الاقتصادية فيها، باعتبار الدبلوماسية أداة تنفيذ السياسة الخارجية.

أولا: مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية

تقوم السياسة الخارجية الجزائرية على مجموعة من المبادئ نص عليها الدستور الجزائري في الفصل الثالث من الباب الأول في مجموعة من المواد، كما تبنت الجزائر المبادئ التي تضمنتها مواثيق الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي والجامعة العربية وحركة عدم الانحياز، وهي مبادئ تضمنتها علاقات حسن الجوار التي أقرتها العديد من المنظمات الدولية (رقولي، 2021).

1- مبدأ الامتناع عن استعمال القوة أو التهديد بها

لهذا المبدأ دور مهم في تجميد النزاعات بين دول الجوار، ويحول دون حدوث صدامات مسلحة فيما بينها، وإذا وُجد صدام بين هذه الدول يجب الاحتكام إلى الطرق السلمية وتسويته بالوساطة أو الاتجاه إلى المنظمات الإقليمية والدولية. والدولة الجزائرية عبر حقباتها التاريخية تنبذ القوة واستعمال السلاح وتدعو إلى التعاون والحل السلمي (قجاري، 1990).

2-مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول

تعد الجزائر من ضمن الدول الملتزمة والداعمة لمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول مما يفرض الاحترام المتبادل للأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الأقاليم المجاورة وعدم التدخل فيما يجري فيها وهذا ما يؤسس لعلاقات حسن الجوار الإيجابي (كلثوم، 2017).

3-مبدأ التعاون بين الدول المجاورة

يقوم هذا المبدأ على بعث تعاون ثنائي أو جهوي لصالح أطر افه، عن طريق الحوار والتشاور بهدف تدعيم وتنمية علاقات الجوار بين السلطات المحلية أو المنظمات الإقليمية التابعة لدولتين جارتين أو أكثر، ويشمل كذلك على إبرام معاهدات

و اتفاقيات لهذا الغرض، ووقعت الجزائر اتفاقيات الإخاء والتعاون وحسن الجوار مع الدول المجاورة ما عدا المغرب (العايب، 2011).

2- مبدأ ضبط الحدود مع الدول المجاورة وفق قاعدة الحدود الموروثة عن الاستعمار

ضبطت الدولة الجزائرية حدودها مع الدول المجاورة ورسمتها، وترى أن مبدأ التمسك بالحدود الموروثة عن الاستعمار، هو استمرار لمبادئ ثورتها، ويعد ترسيم الحدود ضمانة كبرى لتدعيم مبادئ حسن الجوار الإيجابي (العايب، 2011).

وقد صادفت الجزائر مشاكل حدودية مع المغرب بعد الاستقلال، وتمسكت الجزائر بحدودها وفق اتفاقية تلمسان سنة 1970، ومعاهدة الرباط سنة 1972، وبهذه الاتفاقيات عالجت مشكل الحدود مع المغرب، كما رسمت الجزائر حدودها مع تونس بعقد اتفاقية سنة 1970 وموريتانيا سنة 1983 ومالي سنة 1983 والنيجر سنة 1987، أما الحدود الليبية فكانت مضبوطة، بموجب الاتفاق الليبي الفرنسي لسنة 1956. وبترسيم وتعيين الحدود مع هذه الدول يتم القضاء على النزاع حولها (Kateb، 2010-2011).

3- مبدأ دعم حق الشعوب في تقرير مصيرها

يعد هذا المبدأ مهما وفقا للتصور الجزائري لعلاقات حسن الجوار، وهذا ما أقرته المادة 32 من الفصل الثالث في الباب الأول من الدستور الجزائري، ولقد جاء في هذه المادة ما يلي: ((الجزائر متضامنة مع جميع الشعوب التي تكافح من أجل التحرر السياسي والاقتصادي، والحق في تقرير المصير، وضد كل تمييز عنصري)).

كما يستمد هذا المبدأ من نضال الجزائر ضد الاستعمار، وترسخ هذا المبدأ لدى حزب جبهة التحرير الوطني، حيث كانت تعد حق الشعوب في تقرير مصيرها حقا مشروعا، وبينت الجزائر تضامنها الكبير مع العديد من حركات التحرر عبر العديد من الفترات (حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره ضد الاحتلال الصهيوني، حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره ضد الاحتلال المغربي).

ثانيا: المحددات الاقتصادية في السياسة الخارجية الجزائرية

تلعب العوامل الاقتصادية دورا مركزيا في اختيارات السياسة الخارجية بحكم الارتباط بين تنفيذ السياسات وتوفر الموارد الاقتصادية، ويحدد توفر هذه الموارد ما إذا كان يمكن للدولة أن تكون دولة مانحة للمعونة الخارجية أم مستقبلة لها، كذلك تحدد الموارد قدرة الدولة في التبادل التجاري، وتحقيق فائض في ميزان المدفوعات، فالدول التي تعاني نقص في الموارد لن تستطيع أن تلعب دور الدولة الكبرى (مزياني ف.، الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في ظل التحولات افقليمية والدولية، 2019).

كما أنه من الصعب الفصل بين العوامل السياسية- الأمنية والعوامل الاقتصادية في السياسة الخارجية، فالأدوات الاقتصادية غالبا تستخدم لتحقيق أهداف سياسية وأمنية (م، 1989).

إن المجال الاقتصادي متعدد وواسع، يشمل نشاطات وقطاعات إنتاج السلع والخدمات كالصناعة والطاقة والمناجم والزراعة والأشغال العمومية والري والسياحة والصيد البحري والمالية، والتي تعمل على تحقيق المنفعة العامة، تلبية حاجيات المجتمع وخلق الثروة وتوفير مناصب الشغل، وفي النهاية بناء اقتصاد وطني قوي يلبي حاجيات المجتمع الضرورية، ويضمن سيادة الدولة وأمنها في جميع المجالات (مزياني ف.، الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في ظل التحولات افقليمية والدولية، 2019).

ولقد كان لزاما على السياسة الخارجية الجزائرية أن تدرج الأبعاد الاقتصادية في مجالها الخارجي ضمن إطار سياستها الاقتصادية، حيث أن الجزائر مع بداية الألفية الثانية كرست التوجه الليبيرالي كنهج اقتصادي يتناسب مع إستراتيجيتها الاقتصادية، ويواكب التطورات المتسارعة التي شهدها النظام الاقتصادي العالمي. ولعل أهم الأبعاد الاقتصادية في السياسة الخارجية الجزائرية هي محاولة الارتباط بمنظومة الاقتصاد العالمي مؤسساتيا من خلال منظمة التجارة العالمية، صندوق النقد الدولي، البنك العالمي، وميدانيا من خلال بناء شراكات متعددة الأطراف كالشراكة مع الاتحاد الأوروبي (مزياني ف.، الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في ظل التحولات افقليمية والدولية، 2019).

ثالثا: الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية قبل سنة 1999

إن المتتبع لمسار الدبلوماسية الجزائرية في بعدها الاقتصادي يلاحظ أن هذا البُعد قد لاقى اهتماما كبيرا من طرف الحكومات الجزائرية المتعاقبة، ابتداء من عهد الرئيس "أحمد بن بلة"، ثم تجسد هذا البعد تدريجيا مع تأميم البترول في 24 فيفري 1971.

وبعد نجاح عملية التأميم ولتعزيز المكاسب الوطنية نقلت الدبلوماسية الجزائرية المعركة إلى المستوى الدولي بداية باستضافة القمة الرابعة لحركة عدم الانحياز، وهي ترفع راية كفاح العالم الثالث من أجل الاستقلال الحقيقي الذي يعتمد على التحرر الاقتصادي. وكانت من أنجح قمم هذه الحركة، حيث أدخلت عليها نقلة نوعية بإضافة البعد الاقتصادي في العلاقات الدولية، وكانت بصمات الجزائر واضحة في هذا الخصوص، وقد صدر في نهاية هذه القمة لأول مرة بيانان أحدهما سياسي تركز حول قضايا التحرر في العالم وأهمية دعمها، في حين تضمن البيان الاقتصادي عدة توصيات منها: مراقبة نشاطات الشركات متعددة الجنسيات، والعمل على إيجاد صيغ تهدف إلى الدفاع عن مصالح الدول المنتجة للمواد الأولية مع التصرف بكامل سيادتها في مواردها الطبيعية (مزياني ف.، الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في ظل التحولات افقليمية والدولية، 2019).

كما دعت الجزائر إلى عقد دورة استثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة في رسالة موجهة إلى الأمين العام لهذه الهيئة بتاريخ 30 جانفي 1974 من أجل دراسة (المواد الأولية والتنمية)، وقد انعقدت هذه الدورة الاستثنائية يوم 10 أفريل 1974، وصدر عن هذه الدورة الاستثنائية وثيقتان في غاية الأهمية، وذلك امتدادا لقرارات قمة الجزائر لحركة عدم الانحياز في هذا الصدد وهما:

1-إعلان بشأن إقامة نظام اقتصادي دولي جديد.

2-برنامج عمل من أجل إقامة نظام اقتصادي دولي جديد.

وقد تضمن الإعلان بالخصوص:

-المساواة بين الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

- مشاركتها الفعلية في تسوية مشاكل العالم وحرية اختيار نظامها الاقتصادي والاجتماعي الخاص.

- تسيير الدول النامية لثرواتها الطبيعية ونشاطاتها الاقتصادية الضرورية لتنميتها.

- تحديد أسعار عادلة ومتساوية بين المواد الأولية والمواد الأخرى المصدرة من طرف البلدان النامية، وبين المواد الأولية والمنتجات ا أخرى المصدرة من طرف البلدان المتقدمة.

كما صادقت القمة العربية السادسة التي احتضنتها الجزائر في 28 نوفمبر 1973 على قراري إنشاء:

-البنك العربي للتنمية الاقتصادية لإفريقيا.

-الصندوق العربي للدعم التقني للدول العربية و الإفريقية (بوطوره).

وفضلا عن ذلك، أبرمت الجزائر اتفاق تعاون مع الجماعة الأوروبية عام 1977 ودخل حيز النفاذ سنة 1978، وتتمتع الجزائر بموجب هذا الاتفاق بمزايا تفضيلية لصادراتها الصناعية. وتعد الجزائر من بين الدول الموقعة على إعلان برشلونة لعام 1995، والتزمت بالمبادئ التي أقرتها وخاصة ما تعلق بتأسيس منطقة للتجارة الحرة بحلول سنة 2010 (خلفون، 2005-2006).

رابعا: الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية بعد سنة 1990.

عملت الجزائر من أجل تشجيع كل الصيغ الممكنة لإقامة وتعزيز التعاون جنوب-جنوب، وتحقيق أهداف الحوار بين الشمال والجنوب، وما تزال الجزائر تناضل على عدة مستويات إقليمية ودولية خاصة مع مجموعة ال77 التي ترأستها مناصفة مع الصين سنة 2012 (مزياني ف.، الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في ظل التحولات افقليمية والدولية، 2019).

وتعد الشراكة من أجل تنمية إفريقيا (NEPAD) من أهم تجليات الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية، حيث تعد الجزائر طرفا أساسيا في بعث مبادرة النيباد التي تمثل منطلقا لتحقيق التنمية المستدامة في إفريقيا من خلال إعداد خطة تنموية في القارة عُرفت باسم الألفية الجديدة، وتركزت على مبدأ المشاركة حيث تم تحديد القطاعات التي يجب أن تكون لها الأولوية على جذب الاستثمارات الأجنبية، وتوجيه القطاع الخاص إليها، وهي قطاع التكنولوجيات الجديدة والمعلومات والاتصالات وتعزيز الأمن (العايب، 2011).

أما على مستوى المشاريع الكبرى لتحقيق التكامل الإقليمي والاتصال، فقد قطعت الجزائر أشواطا مهمة مثل مشروع الطريق العابر للصحراء (الجزائر-النيجر-لاغوس). كما

تسعى الجزائر باستمرار إلى جلب الاستثمارات الأجنبية وإقامة الشراكات مع بعض البلدان في إطار خدمة برامج التنمية الوطنية المستدامة بكل أبعادها.

إضافة إلى الدور الجزائري العام داخل منظمة الدول المصدرة للنفط (منظمة الأوبك) (جوادي، نموذج عمل مقترح لتعزيز دور الدبلوماسية الاقتصادية في الاستراتيجية الجزائرية للتصدير خارج المحروقات، 2021).

أما على المستوى الثنائي، فتجلت الدبلوماسية الجزائرية من خلال:

1-مسح الديون، حيث أقدمت الجزائر عام 2010 على مسح ديون 14 دولة إفريقية وبمبلغ يقدر ب 902 مليون دولار، وهذا في إطار التضامن مع دول القارة لمواجهة أزماتها الاقتصادية[1].

2-توقيع الاتفاقيات الثنائية: تحرص الدبلوماسية الجزائرية على توقيع أكبر عدد ممكن من الاتفاقيات مع الدول الإفريقية على غرار مالي والنيجر، ودول المجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا ودولة جنوب إفريقيا (مزياني ف.، الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في ظل التحولات افقليمية والدولية، 2019).

3-مشاريع استثمارية: للمشاريع الاستثمارية الجزائرية بنوعيها العامة والخاصة، دور كبير في التغلغل الاقتصادي الجزائري في إفريقيا وأسواقها، حيث تتبنى هذه المشاريع شركات جزائرية رائدة في مجالاتها، سونلغاز، اتصالات الجزائر، الخطوط الجوية الجزائرية، سوناطراك. والحال نفسه بالنسبة للقطاع الخاص الذي بدأ يتواجد بصورة ملحوظة في الأسواق الإفريقية خاصة مع مجمع سيفيتال ورائد التكنولوجيا كوندور (مزياني ف.، الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في ظل التحولات افقليمية والدولية، 2019).

واليوم وبناء على توصيات الندوة الوطنية للإنعاش الاقتصادي والاجتماعي التي عقدت يومي 18 و19 أوت 2020، والتي تتعلق بضرورة تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية كأحد آليات دعم الصادرات خارج المحروقات تم يوم 25 فيفري 2021 وعلى مستوى وزارة الشؤون الخارجية إنشاء مكتب الإعلام وترقية الاستثمارات والصادرات، تابع لمديرية ترقيم

---

[1] - وهذه الدول هي : البنين، بوركينافاسو، الكونغة، إثيوبيا، غيتيا بيساو، موريتانيا، مالي، موزمبيق، النيجر، ساوتومي، برنسيب، النيجر، السنغال، وتنزانيا.

ودعم المبادلات الاقتصادية بالوزارة، والذي يعد بحسب وزارة الشؤون الخارجية، فضاء مخصصا للمتعاملين الاقتصاديين الجزائريين، بما في ذلك أبناء الجالية الوطنية بالخارج النشطين في عمليات التصدير أو الشراكة مع المتعاملين الأجانب (جوادي، نموذج عمل مقترح لتعزيز دور الدبلوماسية الاقتصاد).

المحور الثالث: ضرورة تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية من أجل دعم التصدير خارج المحروقات

أولا: سمعة وشهرة الدبلوماسية الجزائرية في العالم

ساهمت الثورة التحريرية في تعزيز سمعة الجزائر؛ أولا بانحيازها إلى حركات التحرر، وثانيا بقرارات التأميم التاريخية، وثالثا بإدخال جملة من التحوّلات على الصعيد الداخلي في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية وغيرها من المجالات. فلقد أصبحت الجزائر على حد تعبير "أميلكار كابرال"، مكة للثوار، بالنسبة للشعوب المكافحة من أجل التحرر من الاستعمار المباشر، ومثالا يُحتذى به لتحرير باطن الأرض واسترجاع السيادة الوطنية على ثروات البلدان التي توجد تحت هيمنة الشركات الأجنبية العالمية، حيث سارعت الدول النفطية إلى اتخاذ نفس الأسلوب الجزائري لتحرير نفطها، واستنادا إلى المكانة المرموقة التي حازتها الجزائر، طلبت منها الدول أن تمثل العالم الثالث من أجل الدفاع عن مصالحه على الصعيد العالمي (مزياني ف.، الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في ظل التحولات افقليمية والدولية، 2019).

ثانيا: السعي نحو التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي

تسعى الجزائر في إطار سياسة التنوع الاقتصادي إلى مراجعة موقعها الاقتصادي على المستوى القاري كخيار استراتيجي يندرج في إطار نظرتها الإصلاحية التي تعتمدها في كل القطاعات وشتى المجالات. وقد دخلت الدبلوماسية الجزائرية منعرجا جديدا وحاسما، بتركيزها على البعد الاقتصادي كما هو معمول به مع التحولات التي تفرضها الأزمات العالمية، والتي لا تترك أمامها خيارا آخر غير البحث عن فرص الاستثمار، وهذا ما تؤكده الزيارات المكثفة لرؤساء الدول والدبلوماسيين إلى الجزائر، الذين يكونون عادة مرفقين بعدد هام من رجال الأعمال وأصحاب المؤسسات (بوشوية).

وتعد ورقة الدبلوماسية الاقتصادية الممر الوحيد للجزائر إلى إفريقيا، قياسا بعلاقاتها ووزنها وموقعها الاستراتيجي ما يجعلها أنسب شريك في هذا الامتداد القاري الذي يمثل

عمقها الاستراتيجي، لاسيما وأن السياسة باتت اليوم في خدمة الاقتصاد، ولعل ما يؤكد هذا الطرح التركيز في تبادل الزيارات الرسمية الجزائرية على الشق الاقتصادي، وتوسيع اللقاءات الرسمية إلى الوفود التي تضم أساسا رجال الأعمال وأصحاب المؤسسات لبحث سبل الاستثمار في كل الميادين (بوشوية).

إن الجزائر اليوم وفي إطار إصلاحات جوهرية، تبنت خيار الدبلوماسية القارية التي تمهد لحضورها القوي على هذا المستوى، من خلال إنشاء هيئة خاصة بالدبلوماسية الاقتصادية على مستوى وزارة الخارجية الجزائرية (مكتب الإعلام وترقية الاستثمارات والصادرات) قصد منح العمل الدبلوماسي الجزائري انسجاما أكبر، وإضافة إلى القيام باستثمارات هامة، تندرج بدورها في إطار التنويع الاقتصادي ودعم الصادرات خارج المحروقات، وتقتضي منها ذلك الانفتاح على أسواق أخرى، غير أن الأنسب لها حاليا هي السوق الإفريقية بحكم الجوار الجغرافي والانتماء التاريخي والثقافي، إضافة إلى المقومات الاقتصادية الهامة التي تتوفر عليها الجزائر (مزياني ف.، الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في ظل التحولات افقليمية والدولية، 2019).

ثالثا: التحديات التي تواجه الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية

هناك عدة تحديات تواجهها الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية، ومنها على الخصوص (عباسي، 2017):

-تنامي التهديدات الأمنية الجديدة واللاتماثلية (جماعات إرهابية، هجرة غير شرعية، التطرف، الجريمة المنظمة) على الحدود الجزائرية في كل من تونس ومالي وليبيا.

-غلق الحدود بفعل تنامي التهديدات الأمنية السابقة، وهو ما يتعارض مع مقاربة اقتصادية نشطة للجزائر في إفريقيا.

-الجهل بفرص الاستثمار ومناخ الأعمال في الجزائر من طرف الأفارقة.

- منافسة قوى إفريقية أخرى للجزائر في مجال الاستثمار، وخاصة في مجال الخدمات (عدم وجود بنوك جزائرية في إفريقيا).

الخاتمة:

ما يمكن قوله عن الدبلوماسية الاقتصادية للجزائر أنها حققت نتائج سلبية على قطاع التجارة الخارجية، ولم تنجح في رفع صادراتنا خارج المحروقات، بل أصبحت الجزائر سوقا واسعة للسلع الأوروبية والصينية بصفة أساسية.

ومن أسباب ضعف الدبلوماسية الاقتصادية للجزائر نوردها في النقاط التالية:

-غياب إستراتيجية واضحة لتسيير الاقتصاد الجزائري بسبب عدم جدية المسيرين.

-تهتم الجزائر بالدبلوماسية التقليدية على حساب الدبلوماسية الاقتصادية من خلال تضييق عمل المفاوض الجزائري وتغليب الطابع السياسي والأمني على حساب الطابع الاقتصادي، وهذا ما انطبق على اتفاق الشراكة الأوروبية الجزائرية.

- عدم دقة المعطيات المقدمة خاصة المعطيات الإحصائية مما أفقد مصداقية الملف الجزائري دوليا.

-عدم استقرار الأطر المؤسساتية والتشريعية.

-الأوضاع الأمنية التي عرفتها الجزائر خلال التسعينات لا زالت تلقي بضلالها على المشهد الاقتصادي.

ومن أجل أن تحقق الجزائر آثار إيجابية للدبلوماسية الاقتصادية على قطاع التجارة الخارجية بصفة عامة والصادرات خارج المحروقات بصفة خاصة يمكن اقتراح عدة خطوات:

1- على المدى القصير (أقل من سنة):

-تعميق رقمنة خدمات مكتب الإعلام وترقية الاستثمارات والصادرات.

-إحصاء صفقات التصدير سارية التنفيذ أو قيد الإبرام.

-تجميع المعلومات حول المناقصات الدولية المفتوحة في الدول المستهدفة.

-تكثيف الحملة الإعلامية للتعريف بمهام الدبلوماسيين الاقتصاديين.

2- على المدى المتوسط(من 1سنة إلى 3 سنوات):

- إعداد بطاقية وطنية للمنتجات القابلة للتصدير وترجمتها إلى لغة الدول المستهدفة.

- إنشاء بطاقية الاحتياجات السلعية والخدمية للدول المستهدفة.

- توفير النصوص القانونية الدقيقة والشاملة والمحيّنة للمتعاملين الاقتصاديين المحليين والأجانب.

-دراسة الإطار القانوني المنظم لسياسة الاستيراد والاستثمار للبلد المستهدف.

-إعداد أطلس التصدير.

-إنشاء مجالس الأعمال الدولية.

-الإشراف على التكوين المتخصص.

-توسيع دائرة الاستشارة العلمية والمهنية وتحرير الدبلوماسية الاقتصادية من طابعها الإداري البحت.

-برمجة حملة واسعة وممنهجة لتنظيم معارض تجارية طويلة المدى في الخارج.

-إنشاء حاضنة أعمال التصدير.

3- على المدى البعيد (3 سنوات فما بعد)

-إعداد دراسات المنتجات المتخصصة.

قائمة المراجع:

a. Kateb .(2011-2010 ,hiver) .la diplomatie économique des nouvelle puissance *revue géoéconomique*(56).

c. Revel .(2011-2010) .Diplomatie economique multilaterale en influence *revue geoeconomique*(56).

Das, K. C. (2017). The making of one belt, one road and dilemmas in South Asia. *China report, 2*, 127.

Hamaizia, A. (2020, December 3). *Rebalancing Algeria's Economic Relations with China*. Retrieved July 5, 2022, from Chatham house: https://www.chathamhouse.org/2020/12/rebalancing-algerias-economic-relations-china

Harding, R. (2019, September 20). *China's belt and road initiative and its impact on the middle east and north Africa*. Retrieved July 5, 2022, from International Banker: https://internationalbanker.com/finance/chinas-belt-and-road-initiative-and-its-impact-on-the-middle-east-and-north-africa/

Huang, Y. (2016). Understanding China's belt & road initiative: motivation, framework and assessment. *40*, 314-321.

Justin Yifu Lin, Yan Wang. (2017). Development beyond aid: Utilizing comparative advantage in the Belt and Road Initiative to achieve win-win. *Journal of infrastructure, policy and development, 1*, 1-19.

Lafargue, F. (2016). The economic presence of China in the Maghreb: Ambitions and limits. *La Fondation pour la recherche stratégique*, 1-11.

Lu Qian, Apurbo Sakar (eds). (2018). Institutions of the belt & road initiative: a systematic literature review. *Journal of law, policy and globalization*, 1-13.

Matallah, S. (2018). Sino-Algerian Strategic Cooperation: Towards a New Stage of Development. *China and the World*, 1-8.

Miskimmon, A. (2013). *Ben O'Loughlin, and Laura Roselle, Strategic narratives: Communication power and the new world order.* New York: Routledge.

Parepa, L.-A. (2020). The belt and road initiative as continuity in Chinese foreign policy. *Journal of contemporary east Asia studies*, 175-201.

Saba Sahar, Ishrat Afshan Abbasi. (2019). Belt and road initiative of China. *Asia pacific, 37*, 35-48.

Wang, C. N. (2021). *China belt and road initiative (BRI) investment report H1 2021.* IIGF Green BRI Center Beijing.

William G. Dzekashu, Julis N. Anyu. (2021). China Belt and Road Initiative: Give-and-Take of Infrastructure Development in the North Africa Subregion. *World Journal of Business and Management*, 44-61.

Xiaoyu, P. (2017). Controversial identity of a rising China. *The Chinese Journal of International Politics*, 131-149.

Zheng Yongnian, Zhang Chi. (2018). The belt and road initiative and China's grand diplomacy. *China and the World: Ancient and Modern Silk Road, 1*, 1-26.

أ. خلفون. (2005-2006). *المقاربات الأمنية في الشراكة الأورو. مغاربية*.

إبراهيم أحمد خليفة. (2007). *القانون الدولي: الدبلوماسي والقنصلي*. الأزاريطة: دار الجامعة الجديدة للنشر.

أحلام بارش، كريم رقولي. (2021). دور السياسة الخارجية الجزائرية في حل الأزمة في مالي. *مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية* ، الصفحات 507-509.

إسماعيل صبري مقلد. (1971). *العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأحوال والنظريات*. الكويت: مطبوعات جامعة الكويت.

إسماعيل صبري مقلد. (1984). *العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات*. الكويت: مطبوعات جامعة الكويت.

جلال خشيب. (2019). تنامي النفوذ الصيني في المغرب الكبير حزام واحد أهداف متعددة. *المعهد المصري للدراسات*، 1-13.

حسين الشامي. (1990). *الدبلوماسية: نشاتها وتطورها وقواعدها*. بيروت: دار العلم للملايين.

سليم العايب. (2011). الدبلوماسية الجزائرية في إطار الاتحاد الإفريقي. *رسالة ماجيستر*. الجزائر.

سهى شويحتة. (2013). الدبلوماسية الاقتصادية. حلب، سورية.

سهيل حسين الفتلاوي. (2015). *الموجز في القانون الدولي العام*. عمان، الأردن: دار الثقافة.

ع. عباسي. (2017). نحو مقاربة اقتصادية للدبلوماسية الجزائرية تجاه إفريقيا: الفرص والقيود.

عبد الحفيظ يحياوي، عبد الكريم كاكي، إحسان بن علي. (2022). الفرص المتاحة للجزائر من الانضمام لمبادرة الحزام والطريق "مبادرة الحزام والطريق" (حالة ميناء الحمدانية). *مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال*، 199-220.

عبد الحميد مشري. (2009-2010). الدبلوماسية الاقتصادية في عصر العولمة. جامعة الجزائر، الجزائر.

عبد السلام مخلوفي، أسماء عياط. (30 أفريل, 2019). الدبلوماسية الاقتصادية في عصر الذكاء الاقتصادي والعولمة الاقتصادية. *مجلة البشائر الاقتصادية*، الصفحات 413-425.

عتيق الشيخ. (جوان, 2015). الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية ومفاوضاتها مع المؤسسات المالية الدولية. *مجلة البحوث القانونية والسياسية* ، الصفحات 61- 77.

عز الدين فودة. (1961). *النظم الاقتصادية*. القاهرة: دار الفكر العربي.

عطا محمد صالح. (1993). *في النظرية الدبلوماسية*. بنغازي: جامعة قار يونس.

غيدلا كاميرا. (بلا تاريخ). *بريد الدبلوماسية الاقتصادية*. تم الاسترداد من Linternational sur internel: WWW.geoscopies.net

فريال بوشوية. (بلا تاريخ). *الدبلوماسية الاقتصادية.... الورقة الرابحة*. تم الاسترداد من http:llwwwech-chaab.com.

فيروز مزياني. (جويلية, 2019). الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في ظل التحولات افقليمية والدولية. *المجلة الجزائرية للأمن والتنمية*، الصفحات 194-205.

لورانس إ، سسكند. (1996). *دبلوماسية البيئة، التفاوض لتحقيق اتفاقيات عالمية أكثر فاعيلة*. (أحمد أمين الجمل، المترجمون) القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية.

م، بوطوره. (بلا تاريخ). *البعد الاقتصادي للدبلوماسية الجزائرية*. تم الاسترداد من httplSawlalalaahrar.netllindex.php.

ماجد عمران، فيصل كلثوم. (2017). السيادة في ظل الحماية الدولية لحقوق الإنسان. *مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانهونية*، صفحة 476.

محمد سليم، محمد مفتي م. (1989). *تفسير السياسة الخارجية*. الرياض.

محمد قجاري. (1990). ضبط الحدود الإقليمية ومبدأ حسن الجوار: الحالة الجزائرية التونسية.

منتدى الكيالي. (بلا تاريخ). *تاريخ وأنواع وخصائص مجالات التفاوض*. تم الاسترداد من www.kayyali.com/forum-topics.

نور الدين جوادي. (2021). نموذج عمل مقترح لتعزيز دور الدبلوماسية الاقتصادية في الاستراتيجية الجزائرية للتصدير خارج المحروقات. *مجلة معهد العلوم الاقتصادية*، الصفحات 343-359.

نور الدين جوادي. (بلا تاريخ). *نموذج عمل مقترح لتعزيز دور الدبلوماسية الاقتصاد*.

ولفغانغ فريدمان. (1964). *تطور القانون الدولي*. (مجموعة من الأساتذة، المترجمون) بيروت: دار الآفاق الجديدة.

الدبلوماسية الاقتصادية بين متطلبات التفعيل ورهان التنويع الاقتصادي في الجزائر

Economic diplomacy between activation requirements and the bet of economic diversification in Algeria

جمال لعراب

جامعة 8ماي 1945قالمة

Larab.djamel@univ-guelma.dz

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز متطلبات تفعيل أنشطة الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية، وأهم التحديات التي تواجهها من أجل تنويع الاقتصاد الجزائري، و تعزيز جاذبيته على المستوى الإقليمي والدولي، من خلال عرض الإطار المفاهيمي للدبلوماسية الاقتصادية، والتنويع الاقتصادي، والتركيز على أهم الإصلاحات التي قامت بها الدولة الجزائرية لتفعيلها. خلصت الدراسة إلى أن الدبلوماسية الاقتصادية يمكن الاعتماد عليها لإنعاش الاقتصاد الجزائري، وذلك وفق إستراتيجية وطنية موحدة تنشأ عن مساهمة عدة قطاعات، وضرورة إجراء إصلاحات خاصة بالجهاز الدبلوماسي، وإصلاحات عامة تمكن من عمل الجهاز، وتحسين صورة الاقتصاد الجزائري في الخارج، والحرص على الحفاظ على استمراريتها.

الكلمات المفتاحية: الدبلوماسية الاقتصادية، البعثات الدبلوماسية، التنويع الاقتصادي، ترقية الصادرات.

Abstract:

This study aims to highlight the requirements for activating the activities of Algerian economic diplomacy, and the most important challenges it faces in order to diversify the Algerian economy and achieve the attractiveness of the national economy, by presenting the conceptual framework of economic diplomacy and economic diversification, and then the most important reforms undertaken by the Algerian state to activate it. The study concluded that economic diplomacy can be relied upon to revive the Algerian economy, according to a unified national strategy that arises from the contribution of several sectors, and the need to carry out reforms related to the diplomatic apparatus, and general reforms that enable the work of the apparatus and improve the image of the Algerian economy abroad, and to ensure its continuity.

Keywords: economic diplomacy, diplomatic missions, economic diversification, export promotion.

مقدمة:

يعد التنويع الاقتصادي من أولويات الحكومة الجزائرية، نظرا لما تعترضه من تباطؤ في عمليات التنمية نتيجة لاعتمادها على مورد واحد، الأمر الذي جعل الجزائر تعاني من أزمات مالية متكررة جراء انخفاض أسعار النفط، وسعيا منها لإنعاش الاقتصاد الوطني، و زيادة تنافسية المنتج الوطني في الأسواق العالمية، عملت على القيام بإصلاحات في مختلف المجالات، والاعتماد على خيار الدبلوماسية الاقتصادية في تنشيط حركية الاقتصاد الوطني، لما يمكن أن تحققه من نفوذ على المستوى الإقليمي والدولي، من خلال ما تقوم به من أنشطة، على غرار الترويج للمنتج الوطني، والبحث عن أسواق دولية، وجذب الاستثمار الأجنبي. مما يساهم في التنويع الاقتصادي، وترقية الصادرات خارج المحروقات.

نطرح الإشكالية التالية: **كيف يمكن للدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية أن تساهم في التنويع الاقتصادي في الجزائر؟**

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى:

- التعرف على مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية وأهم أهدافها، والإطار المفاهيمي للتنويع الاقتصادي ؛
- إبراز أهم الإصلاحات التي قامت بها الحكومة الجزائرية لتنشيط الدبلوماسية الاقتصادية؛
- تبيان متطلبات نجاح الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في تعزيز جاذبية الاقتصاد الوطني في الأسواق الدولية؛

المنهج المستخدم:

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي الأكثر ملاءمة للموضوع، من خلال الإلمام بأهم المفاهيم المتعلقة بالبحث، و المنهج التحليلي للوقوف على إنجازات الحكومة الجزائرية في مجال الدبلوماسية الاقتصادية، و متطلبات تفعيلها.

المحاور: ينقسم البحث إلى ثلاث محاور رئيسية:

المحورالأول: الإطار المفاهيمي للدبلوماسية الاقتصادية

المحور الثاني: المقاربة النظرية للتنويع الاقتصادي

المحور الثالث: توجهات و متطلبات الدبلوماسية الاقتصادية لتعزيز جاذبية الاقتصاد الوطني

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للدبلوماسية الاقتصادية

مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية ليس وليد المرحلة الراهنة، لكن كمصطلح متداول في البحوث الأكاديمية و التقارير الإعلامية ظهر مع عهد الرئيس الأمريكي روزفلت.

أولا: تعريف الدبلوماسية الاقتصادية

يعرفها باين (Bayene) و ولكوك (Woolcoke) بأنها مجموعة النشاطات الدبلوماسية المرتبطة بالنشاطات الاقتصادية في ما وراء الحدود الوطنية (تصدير،استيراد، استثمار، إقراض، مساعدات...) التي تباشرها الدولة والفواعل غير الدولية في العالم.

ويعرفها (Moon) و (Bergeijk) بأنها مجموعة النشاطات التي تهدف إلى صياغة طرق، وإجراءات لاتخاذ قرارات مرتبطة بالنشاطات الاقتصادية العابرة لحدود العالم الواقعي، ويتمثل مجال نشاطها في التجارة، الأسواق العالمية، الهجرة، المساعدة، الأمن الاقتصادي، والمؤسسات التي تتجسد فيها البيئة، الدولية، أما أدواتها فتتمثل في العلاقات، التفاوض، التأثير (مخلوفي و عياط، 2019، صفحة 416).

الدبلوماسية الاقتصادية هي"توظيف واستخدام الدولة لمختلف مقدراتها الاقصادية في سياستها الخارجية، التي قد تتمثل في توريد مواد الطاقة أو تقديم مساعدات مالية وتقنية أو قروض أو مشاريع استثمارية. وذلك من أجل التأثير في مواقف، وسلوكيات الفواعل الأخرى في النظام الدولي. وتوجيهها لخدمة مصالحها وأهدافها. تستخدمها معظم الدول من أجل كسب الاستثمارات، والأسواق والدخول في تكتلات اقتصادية.

كما عرفت الدبلوماسية الاقتصادية بأنها عملية صناعة القرار في الداخل، والدفاع عن مصالح البلاد الاقتصادية والتجارية.

عرفت أيضا بأنها الدبلوماسية المتعلقة بقضايا السياسة الاقتصادية مثل عمل الوفود في المنظمات الدولية كمنظمة التجارة العالمية، وبنك التسويات الدولية، وتوظيف الموارد الاقتصادية، إما كمكافآت أو عقوبات في متابعة أهداف محددة للسياسة الخارجية (ياحي، 2018، الصفحات 93-94)

من خلال التعاريف السابقة يمكن استخلاص تعريف شامل للدبلوماسية الاقتصادية فهي"نشاط دولي ثنائي أو متعدد الأطراف تستخدم فيه أطراف دولية(دول، تكتلات، منظمات) مقدراتها الاقتصادية في التأثير السياسي، أو الاقتصادي، أو تستخدم قوتها السياسية لتحقيق منافع اقتصادية، وذلك عبر آليات متكافئة ينتج عنها معاهدة أو اتفاقية تساهم في تحقيق أهداف مختلفة (حمد، 2015، صفحة 17)

ثانيا: مستويات الدبلوماسية الاقتصادية

تتنوع الدبلوماسية الاقتصادية بشكل عام ضمن ثلاثة مستويات رئيسية هي:

1- الدبلوماسية الاقتصادية متعددة الأطراف:

مثالها المنظمات الاقتصادية الدولية كمنظمة التجارة العالمية، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي. ويفترض أن يكون هناك مجموعة من الدبلوماسيين ذوي الخبرة والاختصاص يمثلون الحكومة والقطاع الخاص.

2- الدبلوماسية الاقتصادية الثنائية:

تشكل جزءا رئيسيا من العلاقات الاقتصادية الدولية، ويتم التفاوض في إطارها بين دولتين على مجموعة من القضايا أو الاتفاقيات الثنائية الرسمية في مجال التجارة و الاستثمار.

3- الدبلوماسية الاقتصادية الإقليمية:

تزداد أهمية هذا المستوى من خلال توقيع اتفاقيات لتجنب الازدواج الضريبي، واتفاقيات لفتح الأسواق وتحرير الاقتصاد، وتعزيز المصالح الوطنية لمجموعة دول الإقليم (مزياني، 2019، الصفحات 196-197)

ثالثا: نماذج الدبلوماسية الاقتصادية

اختلفت نماذج تطبيق الدبلوماسية الاقتصادية من دولة إلى أخرى ونميز بين:

1- الأسلوب التوحيدي مع الدمج: يتم توحيد العمل الاقتصادي ودمجه في مؤسسة واحدة، وهي وزارة الخارجية والتجارة، يؤدي فيه رئيس البعثة دورا موحدا، من مستخدميه استراليا، كندا، كوريا، السويد.

2- الأسلوب التوحيدي بدون دمج: يتم توحيد النشاط الدبلوماسي لكن دون دمج وزارة الخارجية مع الوزارات الاقتصادية، بمعنى أن تشرف وزارة الخارجية على الشؤون الاقتصادية الخارجية إداريا، أما فنيا لوزارة التجارة و الصناعة، من مستخدميه بريطانيا.

3- الأسلوب السنغافوري: تبقى وزارة الخارجية بعيدة عن العمل الاقتصادي إلى حد كبير فاسحة المجال لمجلس التجارة و مجلس التنمية الاقتصادية تحت إدارة وزارة التجارة و الصناعة للعمل الاقتصادي في الخارج.

4- الأسلوب التنافسي: يتميز هذا الأسلوب بالغموض نتيجة الصراع المستمر بين وزارة الخارجية والوزارات الاقتصادية إزاء الصلاحيات ومن يجب أن يدير الأنشطة الاقتصادية

في الخارج، مما يعيق نشاط الدبلوماسية الاقتصادية في تطوير العلاقات والمصالح الاقتصادية، ومن مستخدميه الكثير من الدول النامية مثل: تايلاند والهند.

5- الأسلوب المحايد: هو نموذج إعادة توحيد العمل الاقتصادي في وزارة اقتصادية واحدة، وذلك بإنشاء العديد من الملاحق التجارية بالخارج، مما يتوجب تخصيص موارد كبيرة، وهذا ما يتوجب تخصيص موارد كبيرة، وهذا ما يتنافى مع إمكانيات الدول الأقل نموا، ويبقى دور وزارة الخارجية في النشاط الاقتصادي مقتصرا على التسهيل والمساعدة، وتوفير أرضية لعلاقات أفضل، ومن مستخدميه الولايات المتحدة الأمريكية، الصين و ألمانيا. (شرع، مولاي، و لعمى، 2020، صفحة 354)

رابعا: أهمية و أهداف الدبلوماسية الاقتصادية

تلعب الدبلوماسية الاقتصادية دورا هاما في بناء الأنظمة الاقتصادية الحديثة و يظهر ذلك من خلال:

- تعزيز الروابط الاقتصادية والسياسية بين دول العالم في إطار العولمة تحقيقا للمصالح المشتركة سواء كانت إقليمية أو دولية؛
- تنويع الشركاء الاقتصاديين خاصة بعد ظهور فيروس كورونا الذي ساهم في تغيير ملامح العالم الاقتصادية بظهور تكتلات وكيانات اقتصادية جديدة لها تأثير كبير على العلاقات الاقتصادية والسياسية الدولية، وظهر ذلك أكثر وضوحا مع تسويق المخابر العالمية للقاحات المضادة للفيروس؛
- أصبح إدخال الدبلوماسية الاقتصادية كأسلوب حديث لإدارة شؤون الدول أكثر من ضرورة، بهدف زيادة التعاون بين الدول سياسيا، اقتصاديا وأمنيا؛
- تنشيط الدبلوماسية الاقتصادية يساهم في الانفتاح على الأسواق العالمية والتعريف بمقومات الدولة المستضيفة للاستثمار في أي مجال كان؛
- تساهم الدبلوماسية الاقتصادية في تقديم المساعدة، و الدعم المالي والمعرفي للشركات الوطنية مع تعزيز تواجد الشركات الأجنبية في الدولة؛
- المساهمة في جلب العملة الصعبة و نقل التكنولوجيا الحديثة؛
- تعزيز التصدير نحو أسواق غير الأسواق المعتادة كالدول الإفريقية، وخاصة دول الساحل ودول أمريكا اللاتينية ودول الخليج، ولا يتأتى ذلك إلا بتوفير الموارد المالية والوسائل اللوجيستية (خواص، ضرورة تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية لجلب الاستثمارات

الأجنبية للجزائر كاستراتيجية للتنويع الاقتصادي مابعد جائحة كورونا، 2021، صفحة 315)؛

المحور الثاني: المقاربة النظرية للتنويع الاقتصادي

يعد التنويع الاقتصادي مطلب حتمي للدول التي تعاني من الاعتماد في مصادر دخلها وإيراداتها على مصدر واحد للدخل خاصة الدول النفطية.

أولا: مفهوم التنويع الاقتصادي

عرف التنويع الاقتصادي عدة تعاريف لاختلاف الأبعاد التي ينطلق منها الباحثون لمعالجة هدا الموضوع، إذ يرى البعض أن التنويع هو تنويع الإنتاج، ومصادر الدخل، بينما يذهب البعض الأخر إلى أنه يتجلى في تعدد مكونات هيكل الصادرات السلعية و اختلافها دون حدوث تباين كبير في النسب بينها، ويرى طرف آخر في أن التنويع مفهوم واسع حيث يشمل تنويع جميع الهياكل التي تشمل النشاط الاقتصادي الموجه للاحتياجات المحلية أو الخارجية (طلحاوي و مدياني)

وفي كثير من الأحيان يعتقد بأن التنويع الاقتصادي هو فقط تنويع لقطاع الصادرات، بينما تنويع سلة السلع التصديرية هو في الحقيقة جزء من مفهوم التنويع الاقتصادي وجزء أساسي من تنويع هياكل الإنتاج، وبالتالي فالتنويع الاقتصادي لايعني بالضرورة زيادة الصادرات غير النفطية فحسب بل يمكن أن يتضمن أيضا إحلال الواردات (لزعر، 2014).

يتضمن التنويع تقليل الاعتماد على المورد الوحيد، والانتقال إلى مرحلة تمتين القاعدة الاقتصادية الصناعية، و الزراعية وخلق قاعدة إنتاجية، و هو ما يعني بناء اقتصاد وطني سليم يتجه نحو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع.

فالتنويع الاقتصادي بالمعنى الواسع يعني أنه: على البلد أن ينتج لتصدير قائمة واسعة من السلع والخدمات (بلعلما و بن عبد الفتاح، 2018، صفحة 232).

يعرفه المعهد العربي للتخطيط بأنه سياسة تنموية تهدف إلى التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية، و رفع القيمة المضافة، و تحسين مستوى الدخل، و ذلك عن طريق توجيه الاقتصاد نحو قطاعات أو أسواق متنوعة أو جديدة عوض الاعتماد على سوق أو قطاع أو منتوج واحد. بمعنى آخر التنويع الاقتصادي يمكن أن يشار فيه إلى تنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي وتنويع مصادر الإيرادات في الموازنة العامة ,أو تنويع الأسواق

الخارجية (المعهد العربي للتخطيط، 2014، صفحة 50). وعادة ما يكون لجهود التنويع الاقتصادي ثلاث أهداف متداخلة، تثبيت النمو الاقتصادي، توسيع قاعدة الإيرادات، و رفع القيمة المضافة القطاعية (التوني، 2002، صفحة 8).

أما بالنسبة للدول النفطية يعني التنويع الاقتصادي "تخفيض الاعتماد على قطاع النفط وعائداته عن طريق تطوير اُقتصاد غير نفطي وصادرات غير نفطية، ومصادر إيرادات أخرى في الوقت نفسه تخفيض دور القطاع العام و تعزيز دور القطاع الخاص في التنمية.

ثانيا: أهمية التنويع الاقتصادي

تكمن أهمية التنويع الاقتصادي كونه إستراتيجية تسعى إلى تنويع مصادر الدخل و التخلص من فكرة الاعتماد على مورد واحد في مجموعة من النقاط يمكن حصر أهمها فيما يلي:

- حماية الاقتصاد من التعرض للصدمات الخارجية و التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية والمقدرة على التعامل معها؛
- خلق بيئة اقتصادية تشجع عملية الاستثمار المحلي و الاستثمار الأجنبي؛
- استدامة النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية من أجل تحقيق الرفاهية الاقتصادية و توفير فرص العمل؛
- تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع و الخدمات، زيادة الصادرات، و التقليل من الواردات؛
- تقليص خطر الاعتماد على قطاع إنتاجي واحد أو عدد محدود من القطاعات الإنتاجية من خلال توسيع القاعدة الإنتاجية (نوي، 2018، صفحة 119)؛

ثالثا: مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي

يقاس التنويع الاقتصادي بمؤشرات إحصائية عديدة تتفاوت في كفاءتها وملاءتها لأغراض القياس، فبعض هذه المؤشرات تعتمد على قياس ظاهرة التشتت كمعامل الاختلاف، أو على قياس خاصة التركيز لمؤشر جيني و البعض الآخر يعتمد على مفهوم التنويع كمعامل هيرفندال – هيرشمان الذي يعد الأكثر شيوعا، و تعطي هذه المؤشرات مقاييس متقاربة في اتجاهاتها وتغيراتها عند تقديرها الكمي لظاهرة التنويع الاقتصادي (الخطيب، 2015، صفحة 462).

1- مؤشر هيرفندال – هيرشمان (HIRFINDAL-HIRSHMAN) : من أشهر المؤشرات التي تقيس درجة التنويع الاقتصادي لأي اقتصاد تتراوح قيمته ما بين الصفر (0) والواحد (1). بحيث كلما اقترب هذا المؤشر من الصفر دل ذلك على التنوع الاقتصادي، و كلما اقترب المؤشر من الواحد دل ذلك على عدم التنوع الاقتصادي، أي التركيز الاقتصادي، و يحسب هذا المؤشر من خلال العلاقة التالية:

$$H.H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{n}\left(\frac{x_i}{x}\right)^2 - \sqrt{\frac{1}{N}}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{N}}}$$

حيث:

- $H.H$: مؤشر هيرفندال هيرشمان
- x_i: الناتج المحلي الإجمالي في القطاع i
- x: الناتج المحلي الإجماليPIB
- N: عدد مكونات الناتج (عدد القطاعات)

2- مؤشر تنوع الصادرات (مؤشر الأونكتاد UNCTAD) : يقيس هذا المؤشر انحراف حصة صادرات السلع الرئيسية لدولة معينة في إجمالي صادراتها عن حصة الصادرات الوطنية لتلك السلع الرئيسية في الصادرات العالمية، و يتراوح هذا المؤشر بين 0و1بحيث كلما اقترب المؤشر من الصفر كلما كانت درجة تنوع الصادرات أعلى، و عندما يصل المؤشر إلى الصفر يتطابق هيكل الصادرات الوطنية مع هيكل الصادرات العالمية، و يحسب وفق الصيغة التالية:

$$s_j = \frac{\sum_{i=1}\left|h_{ij} - h_i\right|}{2}$$

حيث:

- s_j مؤشر تنوع الصادرات
- h_{ij} حصة صادرات السلعة من إجمالي صادرات الدولة j

- h_i حصة صادرات السلعة من إجمالي صادرات العالم

ومن أهم المؤشرات الدالة على التنويع الاقتصادي في اقتصاد ما نجد:

- درجة التغير الهيكلي ؛
- درجة عدم استقرار الناتج المحلي الإجمالي وعلاقتها بعدم استقرار أسعار النفط كنسبة من مجموع إيرادات الدولة؛
- تطور الصادرات عير النفطية وتكوينها؛
- التوزيع القطاعي للقوة العاملة ؛
- نسبة مساهمة كل من القطاع العام، و الخاص في الناتج المحلي الإجمالي؛
- توزع ملكية الأصول بين القطاعين العام والخاص (بلعلما, أسماء، 2021، الصفحات 338-339)؛

رابعا: آليات نجاح سياسة التنويع الاقتصادي

من أجل تفعيل سياسة التنويع الاقتصادي لابد من توفر المتطلبات التالية:

- **تفعيل دور القطاع الخاص**: يلعب القطاع الخاص دورا لايستهان به في عملية التنويع الاقتصادي كونه يهدف بالأساس إلى تحقيق الربح و ضمان الاستمرارية، ما يجعله في بحث دائم و مستمر على كيفية و تقنيات توسيع الإنتاج بأقل التكاليف، و أكثر جودة حتى يرقى لمستوى رغبات الأسواق الداخلية والخارجية على حد سواء.
- **برامج الإصلاح الاقتصادي**: تعد برامج الإصلاح الاقتصادي محركا أساسيا لعملية التنويع الاقتصادي ذلك أن استمرار تبني و انتهاج هذه البرامج سواء على الصعيد المالي، النقدي و التجارة الخارجية كلها آليات من شأنها دفع عملية التنويع الاقتصادي.
- **الاستثمار الأجنبي المباشر**: يعد هذا الأخير من أهم آليات التنويع الاقتصادي، حيث أنه و في ظل الظروف الاقتصادية الحالية، أصبحت العديد من الدول و بالأخص الدول النامية في حاجة ماسة إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة، نظرا لانخفاض المصادر الداخلية بسبب عدم كفاية المدخرات المحلية كما أن البديل الآخر، و المتمثل في القروض الأجنبية أثبت عدم فعاليته نظرا للنتائج المترتبة

عنه، وهكذا فإنه في ظل تصاعد المديونية و تضخم تكاليف الاستدانة الخارجية، فإن مصادر التمويل المتاحة تنحصر على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

- **المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**: تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية من أنجح آليات التنويع الاقتصادي، من خلال ما تقدمه للسوق المحلي و الخارجي من منتجات، الأمر الذي يحد من اللجوء للاستيراد فضلا عن إنعاش الصادرات.
- **التوجه الفعال لاستغلال مصادر الطاقة المتجددة:** بحيث يعتمد الاقتصاد الجديد على الطاقة الشمسية التي لا تنضب، و على المصادر المتجددة التي تنتج عن التحولات الطبيعية لهذا المصدر الطاقوي (يوسفات، النعماوي، و بابا أحمد).

خامسا: أنماط التنويع الاقتصادي

نميز بين نوعين من التنويع الاقتصادي وهما:

1- تنويع الهيكل الإنتاجي: ينطبق بشكل خاص على الاقتصاديات القائمة على إنتاج وتصدير المواد الأولية بهدف التهيؤ للدخول في فضاءات جديدة للإنتاج، مما يمكن أن يساعد في الحد من الاعتماد على مجموعة محدودة من الأنشطة الإنتاجية، فالتنويع الإنتاجي يعمل على تسهيل التغيير الهيكلي نحو أنشطة ذات مستويات أعلى من التكنولوجيا و المهارات، و بالتالي التنمية بمعناه الأكثر شمولية.

2- تنويع الأسواق: إذ أن الاعتماد على سوق واحد أو عدد قليل من الأسواق ينتج عنه انخفاض في الطلب، فمن خلال الوصول إلى أسواق جديدة بمنتجات جديدة يحقق الاقتصاد وفورات تمكن الاقتصاد من تحقيق القدرة التنافسية الصناعية، كما يقلل تنويع الأسواق من التعرض للصدمات الخارجية، وعلاوة على ذلك يدل التصدير إلى أكثر من بلد على قدرة البلد على المنافسة الدولية.

وعليه فإن هيكل الإنتاج الأكثر تنوعا أفضل من الهيكل الذي يعتمد على عدد قليل من السلع الأولية، و الاعتماد على عدد كبير من المنتجات المصدرة، و وجهات التصدير أفضل من التركيز على القليل بالنظر إلى المكاسب التنموية المحققة من ذلك بالرغم من كونها مكلفة ومحفوفة بالمخاطر (باهي و رواينية، 2016، صفحة 136).

المحور الثالث: توجهات و متطلبات الدبلوماسية الاقتصادية لتعزيز جاذبية الاقتصاد الجزائري

أيقنت الجزائر مؤخرا بأهمية الدبلوماسية الاقتصادية في عملية الاقلاع الاقتصادي

أولا: التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي

تسعى الجزائر في إطار سياسة التنويع الاقتصادي إلى مراجعة تموقعها الاقتصادي كخيار استراتيجي يندرج في إطار نظريتها الإصلاحية التي تعتمدها في كل القطاعات، وقد دخلت الدبلوماسية الجزائرية منعرجا جديدا وحاسما، بتركيزها على البعد الاقتصادي كما هو معمول به في الدول الكبرى، التي تزاوج بين العمل الدبلوماسي والاقتصادي، خدمة لاقتصادها من جهة و للتكيف مع التحولات التي تفرضها الأزمات العالمية، والتي لا تترك أمامها خيارا آخر غير البحث في فرص الاستثمار وهذا ماتؤكده الزيارات المكثفة لرؤساء الدول و الدبلوماسيين إلى الجزائر، الذين يكونون عادة مرفقين بعدد هام من رجال الأعمال وأصحاب المؤسسات. (مزياني ف.، 2019)

ثانيا: جهود الدولة الجزائرية من أجل تنشيط الدبلوماسية الاقتصادية

قامت الجزائر بعدة إجراءات من أجل إخراج أعضاء السلك الدبلوماسي من دائرة الدور التقليدي إلى دائرة الدور الاقتصادي و التجاري، و تحسين صورة الاقتصاد الجزائري في الخارج والتي من أهمها:

1-مديرية ترقية ودعم المبادلات الاقتصادية: تشكل مديرية ترقية ودعم المبادلات الاقتصادية حلقة التواصل مع الدوائر الوزارية، و مختلف المؤسسات، و الهيئات الوطنية المدعمة لتنمية الاقتصاد فيما يخص تنسيق أعمالها على المستوى الدولي، و مرافقة المؤسسات الجزائرية في مساعيها الرامية إلى ولوج الأسواق الخارجية.

ويندرج عمل المديرية في إطار الصلاحيات المخولة لها، و المقاربة الجديدة المنتهجة من قبل السلطات العمومية، الهادفة إلى تنويع الاقتصاد الوطني للخروج من التبعية للمحروقات و ترقية جاذبية بلدنا للاستثمارات الأجنبية.

وتتمثل مهامها الرئيسية في:

- ترقية المبادلات التجارية الدولية للجزائر؛
- المساهمة في تنفيذ سياسة دعم و ترقية الصادرات خارج المحروقات؛

- التزويد بالمعلومات و التحاليل الاقتصادية اللازمة لدخول الأسواق الخارجية و دعم مجهودات المؤسسات الجزائرية في هذا المجال؛
- إعداد مذكرات ظرفية في مجال التجارة الدولية موجهة للشركات و المؤسسات و الهيئات و الوزارات المعنية؛

2-**مكتب الإعلام وترقية الاستثمارات و الصادرات**: يعد مكتب الاعلام و ترقية الاستثمارات و الصادرات، المتواجد بمقر وزارة الشؤون الخارجية فضاء مخصصا للمتعاملين الاقتصاديين الجزائريين، بما في ذلك أبناء الجالية الوطنية بالخارج الناشطين في عمليات التصدير أو الشراكة مع المتعاملين الأجانب. وتتمثل المهام الأساسية للمكتب في:

- استقبال المتعاملين بموعد مسبق في فضاء مريح قصد إفادتهم و تزويدهم بالنصوص القانونية للبلدان المستهدفة، الولوج إلى الأسواق الخارجية، المناقصات الدولية، اقتراحات الشراكة، البعثات الاقتصادية و المعارض بالخارج؛
- المرافقة في المراحل النهائية لعمليات التصدير؛
- تنظيم دورات تكوينية و ندوات و أيام دراسية و ملتقيات و بعثات اقتصادية بالتعاون الوثيق مع القطاعات الوزارية و الهيئات المعنية؛

3-**شبكة المكلفين بالشؤون الاقتصادية و التجارية على مستوى الممثليات الدبلوماسية والقنصلية**: حيث تم وضع شبكة المكلفين بالشؤون الاقتصادية و التجارية على مستوى الممثليات الدبلوماسية و القنصلية بالخارج تحت تصرف المتعاملين الاقتصاديين من أجل مرافقتهم في عملياتهم التصديرية للمنتوجات الجزائرية و من أجل ولوج الأسواق الخارجية، من خلال وضع أرقام هواتفهم والبريد الالكتروني للتواصل على مستوى البوابة الخاصة بالدبلوماسية الاقتصادية لوزارة الشؤون الخارجية، بإجمالي 47 مكلف في فيفري 2021، تختلف رتبهم بين وزير مفوض، ملحق الشؤون الخارجية، سكريتير وزير الشؤون الخارجية، مستشار الشؤون الخارجية، موزعين حسب المناطق كالتالي:

- منطقة إفريقيا:15 مكلف؛
- الدول العربية:6؛
- أوروبا:16 مكلف من بينها 10 في فرنسا لوحدها؛
- منطقة أسيا:03 متواجدين في أندونيسيا، إيران، ماليزيا؛

- منطقة أمريكا:04 موزعين على: كندا، شيلي، فنزويلا، إكوادور (موقع وزارة الشؤون الخارجية والجالية الجزائرية بالخارج)؛

4-تكوين 30 دبلوماسي في مجال الاقتصاد والتجارة الخارجية

5-اجتماع الوزير الأول برؤساء البعثات الاقتصادية: دام ثلاثة أيام أكد فيها على الوزير على ضرورة التوجه نحو تجسيد البعد الاقتصادي للدبلوماسية الجزائرية بما يساهم في زيادة جاذبية الاقتصاد الجزائري، و بمشاركة وزير التجارة وترقية الصادرات البروفسور كمال رزيق، وحضور كل من وزير الخارجية و الجالية الوطنية بالخارج، و وزراء الفلاحة، النقل، السياحة، الطاقات المتجددة، ورؤساء منظمات أرباب العمل، والمؤسسات الاقتصادية و مختلف الهيئات العمومية.

إضافة إلى إقامة معارض و مؤتمرات للتعريف بالمنتجات الوطنية، و زيارات ميدانية لمناطق النشاط للتعريف بمختلف المنتجات، بما في ذلك الزراعية بحضور سفراء و ممثلي دول أجنبية بالجزائر.

خاتمة:

تناولت هذه الورقة البحثية متطلبات تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية لتحقيق التنويع الاقتصادي، و توصلت إلى النتائج التالية:

- تواجه الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية تحديات عديدة سواء على المستوى المحلي أو الدولي خاصة في ظل التنافس الدولي؛
- لا تزال الإصلاحات التي قامت بها الجزائر غير كافية للرفع من فعالية آداء الجهاز الدبلوماسي في إطار الدبلوماسية الاقتصادية؛

و لتفعيل دور الدبلوماسية الاقتصادية نقترح التوصيات التالية:

- توفير مناخ الاستثمار المناسب لعمل الشركات الأجنبية من بيئة قانونية، ومصرفية، وبنية تحتية و لوجيستيكية؛
- ضرورة توفير منتجات قابلة للتصدير منافسة للمنتجات العالمية و مطابقة لمعايير السلامة؛
- ضمان استمرارية الإنتاج من أجل التصدير للحفاظ على الحصة السوقية في البلد المستهدف؛

- رقمنة القطاعات و تسريع عملية وضع البطاقية الوطنية للمنتجات الوطنية؛
- تكوين الدبلوماسيين في مجال الاقتصاد والتجارة الدولية؛
- توسيع شبكة الدبلوماسيين المكلفين بالشؤون الاقتصادية ؛
- مرافقة المتعاملين الاقتصاديين و المصدرين في عملياتهم التصديرية و توعيتهم وتكوينهم في مجال الاستيراد والتصدير؛
- التنسيق بين مختلف الأجهزة في الدولة و مختلف الوزارات وفق استراتيجية وطنية واضحة؛
- تشجيع الجالية الجزائرية للترويج للمنتجات الوطنية و إسهامها في نقل التكنولوجيا؛

المراجع الاحالات والتهميش :

- أسماء بلعلما، (2021)، التنويع الاقتصادي مدخل لإرساء الإستدامة الاقتصادية في دول مجلس التعاون الخليجي، *مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد4* (العدد1)، الصفحات 338-339.
- أسماء بلعلما، و دحمان بن عبد الفتاح، (2018)، استراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية، *مجلة الإجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية* (العدد 1)، صفحة 232.
- المعهد العربي للتخطيط، (2014)، *مفهوم ومحددات التنويع الاقتصادي*، الكويت.
- صلاح الدين حمد، (2015)، *أثر الدبلوماسية الاقتصادية في التنمية الاقتصادية(سوريا انموذجا) أطروحة دكتوراه*. الاقتصاد، دمشق، جامعة دمشق.
- عبد السلام مخلوفي، و أسماء عياط، (2019)، الدبلوماسية الاقتصادية في عصر الذكاء الاقتصادي والعولمة الاقتصادية، *مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الخامس* (العدد1)، صفحة 416.
- علي يوسفات، أمينة النعماوي، و عبد المجيد بابا أحمد، (بلا تاريخ)، بأهمية التنويع الاقتصادي كاستراتيجية للتقليص من التبعية للموارد النفطية في الدول العربية: تجربة المملكة العربية السعودية.
- فاطمة الزهراء طلحاوي، و محمد مدياني، (بلا تاريخ)، أثر تنويع القاعدة الإنتاجية على النمو الاقتصادي في جنوب إفريقيا،الجزائر.

- فاطمة الزهراء طلحاوي، و محمد مدياني، (بلا تاريخ)، أثر تنويع القاعدة الإنتاجية على النمو الاقتصادي في جنوب إفريقيا،الجزائر.

- فيروز مزياني،(جويلية، 2019)، الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في ظل التحولات الإقليمية والدولية، *المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد08* (العدد15)، صفحة 203.
- فيروزة مزياني، (جويلية، 2019)، الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في ظل التحولات الإقليمية والدولية، *المجلة الجزائرية الأمن والتنمية، المجلد8* (العدد15)، الصفحات 196-197.
- محمد أمين لزعر،(2014)، محمد أمين لزعر، سياسات التنويع الاقتصادي، تجارب دولية وعربية، (الكويت، المحرر)، *المعهد العربي للتخطيط*.
- مريم ياحي، (15 12 2018)، الدبلوماسية الاقتصادية كأداة لتنشيط الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية الاقتصادية، *مجلة الحقوق والعلوم السياسية، الحادي عشر* (العدد الثالث)، صفحة 93.
- ممدوح عوض الخطيب، (2015)، أثر التنويع على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، *المجلة العربية للعلوم الإدارية، المجلد22* (العدد3)، صفحة 462.
- موسى باهي، و كمال روابنية، (ديسمبر، 2016)، التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية، حالة البلدان العربية المصدرة للنفط،العدد 5، جامعة ورقلة، ديسمبر 2016، ص136، (جامعة ورقلة، المحرر) *المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية* (العدد5)، صفحة 136.
- *موقع وزارة الشؤون الخارجية والجالية الجزائرية بالخارج*. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 2022
- ناجي التوني، (2002)، مسيرة التنويع الاقتصادي في الوطن العربي، *مجلة التنمية و السياسات الاقتصادية، المجلد2* (العدد4)، صفحة 8.
- نبيلة نوي، (2018)، استراتيجية تطوير الصناعات التحويلية لتحقيق التنويع الاقتصادي خارج النفط الإمارات المتحدة نموذجا، *مجلة علوم الاقتصاد التسيير والتجارة* (العدد3)، صفحة 119.
- نصيرة خواص، (2021).، ضرورة تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية لجلب الاستثمارات الأجنبية للجزائر كاستراتيجية للتنويع الاقتصادي ما بعد جائحة كورونا، *المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، المجلد58* (العدد2)، صفحة 315.
- نورة شرع، لخضر عبد الرزاق مولاي، و أحمد لعمى، (01, 2020)، دور الدبلوماسية الاقتصادية في قطاع التجارة الخارجية للجزائر، *المجلة الجزائرية للتنمية، المجلد7* (العدد1)، صفحة 354.

الجهاز الدبلوماسي وضرورات التكيف الهيكلي والوظيفي في ظل التحديات الاقتصادية

The diplomatic apparatus and the necessities of structural and functional adaptation in light of economic challenges

خيذر يزير

جامعة الجزائر3

yazirKheider@gmail.com

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أبعاد الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية وتطوراتها منذ الاستقلال، خاصة في بعدها الاقتصادي الذي شكل هاجساً كبيراً لدى القيادة السياسية منذ عهد الراحل هواري بومدين عبر تخطيط مدروس لاسترجاع السيادة الوطنية والسيطرة على ثروات البلاد للنهضة، وهي النقطة التي كانت أساس جدول أعمال الدبلوماسية الجزائرية منذ الاستقلال. كما تسعى هذه الدراسة إلى تحليل واقع الجهاز الدبلوماسي وهياكله الوظيفية في ظل التحديات الاقتصادية التي تفرضها طبيعة الواقع الدولي المعقد.

الكلمات المفتاحية: الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية، الجهاز الدبلوماسي، التحديات الاقتصادية.

Abstract: This study aims to analyze the dimensions of Algerian economic diplomacy and its developments since independence, especially in its economic dimension, which has been a major concern for the political leadership since the era of the late Houari Boumediene, through thoughtful planning to restore national sovereignty and control the country's wealth for the sake of renaissance, which is the point that was the basis of the Algerian diplomacy agenda. Since independence. This study also seeks to analyze the reality of the diplomatic apparatus and its functional structures in light of the economic challenges imposed by the nature of the complex international reality.

Keywords: Algerian economic diplomacy, The diplomatic apparatus, economic challenges.

مقدمة

يبرز في النقاشات الأكاديمية الوطنية والدولية مصطلح الدبلوماسية الاقتصادية، ورغم كون الممارسات الديبلوماسية الدولية في المجال الاقتصادي ليست بالشيء الجديد إلا أن ضهور هذا المصطلح يعبر عن توجه استراتيجي جديد في سياسات الدول النامية التي تسعى إلى تعزيز استقلالها السياسي والوطني عبر تقوية بنيتها الاقتصادية والتجارية في مواجهة تجديات التي تفرضها العولمة الاقتصادية وثورة الإتصالات الجديدة.

تهتم الدبلوماسية الاقتصادية بـ "القضايا الاقتصادية الدولية" من أجل "تعزيز الرخاء"، والتي اعتبرت الأولوية الرئيسية للدول في معظم مناطق العالم، وتنطوي على استخدام الموارد الحكومية لتعزيز نمو اقتصاد الدولة عن طريق زيادة التجارة، وتشجيع الاستثمارات، والتعاون في الاتفاقيات التجارية الثنائية والمتعددة الأطراف وما إلى ذلك. كما يمكن أن تعني أيضًا استخدام الاقتصاد لتعزيز أهداف السياسة الخارجية، عبر المساعدات الخارجية والعقوبات الاقتصادية. تشمل الاتجاهات الحالية زيادة التعاون بين الوكالات الحكومية وغير الرسمية، وزيادة الأهمية المعطاة لقضايا منظمة التجارة العالمية، والتفاوض بشأن التجارة الحرة واتفاقيات التجارة التفضيلية، وتجنب الازدواج الضريبي، وما إلى ذلك.

وفي كلمته للسلك الدبلوماسي في نوفمبر 2021 شدد الرئيس عبد المجيد تبون على أن الدبلوماسية الجزائرية مدعوة اليوم للتموقع في طليعة الجهود الوطنية الهادفة إلى تعزيز جاذبية الجزائر تجاه الشركات الأجنبية، ودعم المؤسسات الوطنية لولوج الأسواق العالمية, وذلك عبر استطلاع ودراسة أنماط السوق والإستهلاك وتحديد الفرص المتاحة للمنتجات الوطنية الجزائرية.

وقبل الخوض في كاقة جوانب الموضوع علينا التعرف على ماهية الدبلوماسية الاقتصادية، عبر طرح العديد من الاشكاليات:

- هل تم تعريف الدبلوماسية الاقتصادية بشكل مختلف عبر التخصصات وعبر البلدان؟
- ما هي طبيعة النقاشات التي تكمن وراء عودة ظهور الدبلوماسية الاقتصادية في الشؤون الخارجية؟

الى اي مدى نجحت الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في إقامة توازن بين المصالح ومقتضيات الإنفتاح؟

كيف عمل الجهار الدبلوماسي على رفع تحديات التكيف الهيكلي والوظيفي في ظل التحديات الاقتصادية؟

تعريف الدبلوماسية الاقتصادية[1]:

بالمعنى الضيق تدور الدبلوماسية الاقتصادية حول ترويج الصادرات والاستثمار الداخلي. وهذا ما يسمى أحيانًا بالدبلوماسية التجارية. أما بالمعنى الواسع، فيمكن تعريف الدبلوماسية الاقتصادية على أنها أي دبلوماسية النشاط الذي يعزز المصالح الاقتصادية للدولة. كما يشمل الدبلوماسية التي تستخدم الموارد الاقتصادية لتحقيق هدف محدد للسياسة الخارجية.

إن مفهوم وممارسة الدبلوماسية الاقتصادية أصبحا أكثر شمولية مع مرور الزمن، حيث تغطي ثلاثة أنواع على الأقل من النشاط الدبلوماسي[2]:

- تنمية التجارة والاستثمار (الدبلوماسية التجارية).

---

[1] The electronic site www.diplomacy.edu

[2] Costas M Constantinou, Pauline Kerr and Paul Sharp : **The sage handbook of diplomacy,** P 552

- مفاوضات دبلوماسية تجارية حول الإتفاقيات الاقتصادية.
- التعاون الإنمائي، حيث تبحث الحكومات عن طرق جديدة ومبتكرة للنهوض بعملية صنع القرار في هذه المجالات.

تطور الدبلوماسية الاقتصادية:

إن بوادر ضهور الدبلوماسية الاقتصادية كانت مع بدايات نمو التجمعات البشرية وحاجتها للتواصل و تبادل السلع و الخدمات عبر الشعوب والمناطق ما ابرز قيمة المساومة والمفاوضات وعزز المهارة في النشاط التجاري الذي لم يزدهر الا في ضل العلاقات المدنية والودية، ولعل هذا هو السبب في أن تبادل البضائع بين القبائل والمدن المجاورة في المعارض التي أقيمت في الأضرحة الدينية المشتركة في اليونان القديمة و في أماكن أخرى، ساهم في ضهور و نمو المؤسسات الدبلوماسية. ليس من المستغرب إذن أنه منذ الدبلوماسية الأولى الحديثة، أي الدبلوماسية التي كانت تتم بشكل رئيسي عن طريق البعثات المقيمة التي يرأسها مواطن أجنبي، والتي ترسخت في أواخر القرن الخامس عشر الميلادي، كان لها طابع اقتصادي.

في الواقع، ظهرت مثل هذه البعثات من القنصليات الأوروبية التي تم إنشاؤها حول البحر الأبيض المتوسط والبحار المجاورة لها في أواخر العصور الوسطى، وكان لهذه القنصليات أصولها و تاثيرها في التجارة الدولية. عندما وصلت سفن الشحن من الأراضي البعيدة إلى ميناء، كان مجال سوء الفهم والمشاكل واضحًا. لكن نادرًا ما كان البحارة الذين يتحدثون بألسنة و عادات غريبة، يظهرون تمثيلا مميزا مثيرا للإعجاب عن أوطانهم.

كما ان غالبًا ما كانت مواقف قباطنة البحار والمسؤولين المحليين تجاه الأمور التجارية والإجراءات القانونية متباينة، لا سيما عند اختلاف الأديان والثقافات. ومما زاد من تعقيد التفاهم هو المنافسة الشديدة بين مالكي السفن من مناطق مختلفة. وحيث استقر التجار الأجانب وشكلوا مجتمعًا في ميناء أجنبي مهم، كانوا بحاجة إلى تنظيم داخلي للدفاع ضد المنافسين والمسؤولين المحليين الجشعين.

و تماشيا مع ازدهار التجارة بين الأراضي البعيدة، ضهرت الحاجة الى وجود ممثل للتجار في الموانئ ممن لديهم السلطة والقدرة على حل هذه المشاكل, ومن هنا ضهر القنصل كمتحدث باسم التجار، و موكل بهم حيثما يناسب ذلك السلطات المحلية مثلما جرت عليه العادة في الدولة العثمانية. لم يكن القناصل، في البداية، خدامًا للدولة، بل كانوا يعيشون

بدلاً من ذلك على أرباح تجارتهم الخاصة بالإضافة إلى ضريبة صغيرة ("قنصل") تم الاتفاق عليها مع التجار الذين يمكنهم فرضها على البضائع التي تنتقل عبر مستوطناتهم مقابل الخدمة التي قدموها. ومع ذلك، فقد نشأت عادة التمثيل الدائم في أرض أجنبية لغرض التعامل مع المسؤولين المحليين، ومن هذا المنطلق تطورت السفارة الحديثة ببطء حيث بدأت الدبلوماسية التجارية.

في الفترة الحديثة من التاريخ الأوروبي، الممتد من حوالي بداية القرن الـ 16 إلى غاية الحرب العالمية الأولى هيمن العمل السياسي العالي المستوى بشكل عام على عمل معظم البعثات الدبلوماسية لأن إمكانية التمثيل الدائم لتسيير السياسة الخارجية سرعان ما تحققت. كما تعزز التركيز في الأيام الأخيرة على السياسات العليا من خلال الجاذبية المتزايدة للسفراء للطبقة الأرستقراطية، التي كان أعضاؤها تقليديًا يحتقرون "التجارة"، ومع ذلك لم يتم تجاهل الدبلوماسية الاقتصادية تمامًا بأي حال من الأحوال لعدة أسباب منها[1]:

- أن المراكز القنصلية التي أنشأها التجار ظلت نشطة واستولت عليها الدولة بالفعل خلال القرن السابع عشر وأصبحت نقاطًا أمامية لبعثة دبلوماسية "سيادية"، سواء كانت مفوضية أو سفارة.

- بدأت التجارة الدولية في النمو بشكل هائل في النصف الأول من القرن الثامن عشر وفي أواخر القرن التاسع عشر، كما بدا أيضًا الاستثمار في الخارج (المباشر والمحفظة) من قبل الدول الرأسمالية الكبرى: بريطانيا وفرنسا وألمانيا، ثم دخول الولايات المتحدة أيضًا على المسرح الدولي.

- كانت البعثات الدبلوماسية مسؤولة عن التفاوض على المعاهدات التجارية،أي الإطار العام الذي كانت تتم فيه التجارة في العلاقات الثنائية.

مع اشتداد التنافس بين الدول التجارية الكبرى للأسواق الخارجية وبين الدول الرئيسية المصدرة لرأس المال للحصول على امتيازات أجنبية (لإغراق ممرات المناجم، وبناء السكك الحديدية، وقطع القنوات، وما إلى ذلك)، لذلك بدأت الدبلوماسية الاقتصادية في العودة الحقيقية في الآونة الأخيرة. وفي القرن التاسع عشر وفي ذروة العصر الاستعماري، عندما

[1] Maaike Okano-Heijmans, **Conceptualizing Economic Diplomacy: The Crossroads of International Relations, Economics, IPE and Diplomatic Studies** Netherlands Institute for International Relations.

فرضت الدول الأوروبية سيطرتها على مساحات شاسعة من الأراضي في إفريقيا وآسيا، مدفوعة بالبحث عن المواد الخام والأسواق. خلال القرن العشرين، مع زيادة الأهمية النسبية للتجارة والاستثمار الدوليين، كانت في طريقها لتصبح مرة أخرى على رأس أولويات العديد من البعثات الدبلوماسية.

الدبلوماسية الاقتصادية في القرنين التاسع عشر والعشرين:

إن الخدمات القنصلية على الرغم من بقائها منفصلة عن الخدمات الدبلوماسية، فقد تم إصلاحها تدريجيًا تنظيمًا ومهنيًا بشكل أفضل مع دفع رواتب لكبار الموظفين القنصليين، على الرغم من أن وتيرة هذه التغييرات تختلف اختلافًا كبيرًا من دولة إلى أخرى. ومن هنا أصبحت البعثات الدبلوماسية نفسها أكثر مشاركة بشكل مباشر في دعم رجال الأعمال والمصرفيين الذين يبحثون عن أسواق جديدة ومنافذ استثمار. تولى هذا العمل دبلوماسيون مختصون بالإضافة إلى "الملحقين التجاريين"، كما لا يزال رؤساء البعثات (السفراء أو الوزراء) وأمناءهم الدبلوماسيون يتفاوضون بشأن المعاهدات التجارية كما كانوا عادةً يحصرون اهتمامهم في المشاريع الاستثمارية الرأسمالية الكبرى، لا سيما عندما كان يُعتقد أن هذه المخططات تخدم مصالح سياسية أوسع مثل[1]:

- تعزيز مكانة بلدهم وتقويض مكانة المنافس ؛
- تأمين السيطرة أو التأثير على خط اتصال حيوي، على سبيل المثال قناة السويس الجديدة (المسير من طرف الفرنسيين)، سكة حديد برلين - بغداد (تحت الادارة الالمانية) ؛
- الوقود اللازم للأغراض العسكرية والفحم والنفط.

تضمن هذا العمل:

- دعم السفارة في وضع رأس المال بشروط مفيدة (تأمين "الامتيازات")، بما في ذلك التشجيع من قبل الدول المستقبلة لما قد يُطلق عليه اليوم على الأرجح "الحوكمة الرشيدة" (على سبيل المثال عن طريق الضغط على المستشارين الماليين وموظفي الجمارك على الحكومات غير المألوفة مع الرأسمالية الغربية، مثل تلك الموجودة في الإمبراطوريتين الصينية والعثمانية)، والضغط على الحكومات المضيفة للحصول على ضمانات لإعادة الأرباح والاحتكارات لأعمالها في منطقة معينة (مثل اليابان وروسيا في منشوريا)، وما إلى ذلك.

[1] The electronic site www.diplomacy.edu

- تدخل السفارة لحماية استثمارات رأس المال بمجرد وضعها، والتي تطورت إلى العقيدة القانونية لـ "الحماية الدبلوماسية": أن أي وسيلة تتفق مع القانون الدولي يمكن أن تستخدمها دولة واحدة في التماس الإنصاف عن الضرر الذي لحق بأحد مواطنيها أو الهيئات الاعتبارية بسبب فعل غير مشروع دوليًا أو إغفال من جانب شخص آخر - بشرط أن تكون جميع سبل الانتصاف المحلية قد استنفدت. كان تطبيق هذه العقيدة ملحوظًا بشكل خاص - ومثير للاستياء - في أمريكا الجنوبية.

الملحقون التجاريون:

كان الملحقون التجاريون من أوائل الملحقين المتخصصين الذين ظهروا في السفارات وشكلوا تطورًا جديدًا تمثل في المشاركة الدبلوماسية لتعزيز التجارة اليومية لرجال الأعمال بالإضافة إلى تشكيل إطار المعاهدة الذي عملوا فيه. وهذا يعني بشكل رئيسي تعزيز الصادرات.

يُعتقد أن اول ملحق تجاري قد تم تعيينه في السفارة البريطانية في باريس عام 1880. واتبعت فرنسا وألمانيا ثم دول أخرى هذا المثال، حيث أصبحت التجارة الدولية على نحو متزايد من اهتمامات الحكومات.

أدى تعيين الملحقين التجاريين إلى فترة طويلة من عدم اليقين بشأن كيفية تعيين الموظفين التجاريين في السفارات والإشراف عليهم. في البداية، ولفترة طويلة بعد ذلك تم تجنيدهم ببساطة من الخدمة القنصلية مع صلاحيات التواصل مع كل من وزارة الخارجية والدائرة الحكومية المسؤولة عن التجارة الخارجية. في الواقع، كان الملحقون التجاريون مجرد قناصل مع إعفائهم عادة من مسؤولياتهم غير الاقتصادية.

بعد ذلك، خلال القرن العشرين بأكمله، تم التنافس على نموذجين إداريين لكيفية تعيين الموظفين التجاريين في السفارات والإشراف عليهم:

<u>الملحق التجاري المتخصص</u>: وهو موظف مدني يعمل في وزارة التجارة (مثل القسم البريطاني). التجارة الخارجية، 1919-1943 ؛ وزارة التجارة الأمريكية) ولكن "ملحقة" مؤقتًا بسفارة. قد ينتقل هؤلاء الملحقون المعروفون أيضًا باسم "المستشارون التجاريون" و "السكرتارية التجارية"، من بعثة دبلوماسية إلى أخرى ولكنهم يميلون إلى البقاء في نفس المنطقة على الأقل وأيضًا أن يظلوا متخصصين في هذا العمل طوال حياتهم المهنية. و لهذا النموذج ميزة تتمثل في جلب المعرفة والخبرة المتخصصة لتحمل مهمة تعزيز التجارة.

الدبلوماسي الصريح: و هو الموظف في وزارة الخارجية ولكنه لم يتخصص في الأعمال التجارية، حيث يتم تعيينه عرضيا بهذه الصفة كمستشار تجاري على سبيل المثال.

لقد كان النموذج الثاني (الدبلوماسي الصريح) هو النموذج الذي تم تفضيله بعد الحرب العالمية الثانية من قبل المملكة المتحدة في حين أن النموذج الأول ظل هو المفضل لدى الأمريكيين.

دبلوماسية أواخر القرن العشرين[1]:

أدت الحرب العالمية الاولى بين 1914 و 1918، والحاجة اللاحقة لإعادة بناء اقتصادي واسع النطاق، والكساد العظيم اللاحق أواخر العشرينات، وصعود القومية الاقتصادية في الثلاثينيات، إلى زيادة التركيز على الدبلوماسية الاقتصادية في جوانبها المختلفة - على الرغم من أن مقاومة مؤيدي السلك الدبلوماسي التقليدي كانت في كثير من الأحيان عنيدة، ومع ذلك، بعد الحرب العالمية الثانية، استمر صعود الأولويات الاقتصادية بقوة، حيث كان على الدول المعادية السابقة استعادة أسواقها، وكان على الدول المنتصرة وخصوصا الولايات المتحدة أن تقلق بشأن انخفاض حصتها في التجارة والاستثمارات العالمية. بعد أن علقت في حرب الفيتنام ووجدت نفسها في مواجهة ليس فقط مع عودة ظهور أوروبا واليابان ولكن أيضًا مع كارتل نفطي كبير (أوبك) في السبعينيات من القرن العشرين.

أما بالنسبة للدول الجديدة التي نشأت من تفكك الإمبراطوريات الأوروبية وتراجع المد الإستعماري، فإن العنوان الذي احتضنته البلدان النامية كان وحده كافياً للإشارة إلى الأولوية التي يوليها معظمها للإقتصاد في سياساتها الخارجية كما في سياساتها الداخلية و تبعتها في نهاية القرن العشرين الدول التي استقلت عن الإتحاد السوفياتي، والتي كانت حريصة على استبدال الاشتراكية على النمط السوفيتي باقتصاديات السوق.

ومن نتائج هذه التطورات أنه منذ الحرب العالمية الثانية، تعرضت وزارات الخارجية لضغوط متزايدة بشكل مطرد لإثبات أن دبلوماسييها يعطون أولوية قصوى للدبلوماسية الاقتصادية. لقد احتاجوا أيضًا إلى القيام بذلك لأنه، بدءًا من الستينيات، بدأت التحسينات الرئيسية في النقل والاتصالات تلقي بظلال من الشك - لا سيما في وسائل

[1] Maaike Okano-Heijmans OPCIT.

الإعلام الشعبية وعلى جزء من الشركات متعددة الجنسيات - على الحاجة المستمرة لشبكات كبيرة من البعثات الدبلوماسية. لماذا كانت لا تزال هناك حاجة إليها عندما كانت الاتصالات الهاتفية والرحلات الجوية المباشرة السريعة بين العواصم متاحة في هذا الوقت بسهولة ورخيصة لرجال الأعمال؟ لذلك، للدفاع عن ميزانياتها، كانت وزارات الخارجية بحاجة إلى تنمية جمهور محلي بين رجال الأعمال من ثلاثة مكونات: الشركات الكبرى (الغنية والمترابطة سياسيًا)، والتي قد لا تحتاج عادةً إلى مساعدة دبلوماسية في الخارج ولكن يمكن إقناعها بقيمتها في دول معينة ذات أهمية بالنسبة لهم. على سبيل المثال، بسبب عدم الاستقرار السياسي، أو العلاقة المتوترة، أو سيطرة الدولة على الاقتصاد ؛ الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم (SMEs)، التي لا تستطيع تحمل عرض نفوذها في أي مكان في الخارج، والتي توجد بأعداد أكبر بكثير ؛ والجمعيات التجارية والغرف التجارية. مع أخذ هذه الجماهير المحلية في الاعتبار، بدأت وزارات الخارجية تبذل جهودًا كبيرة للإعلان عن الأولوية الاقتصادية التي كانت مصممة على فرضها على بعثاتها في الخارج. ربما تكون الحالة البريطانية نموذجية إلى حد ما.

يمثل ترويج التجارة والاستثمار طليعة الدبلوماسية الاقتصادية، في حين أن الوكالات في الداخل ووزارة الخارجية ووزارات الاقتصاد تتولى التوجيه الأولي وتحديد السياسات والأهداف والأولويات، في حين يتم تنفيذ الكثير من العمل الميداني من خلال السفارات والمكاتب الخارجية لوكالات الترويج، ضمن إطار سياسة البلد الأم. وبطبيعة الحال، تتوقف هذه الأنشطة على التنسيق الوثيق بين وزارة الخارجية والوزارات الاقتصادية ووكالات الترويج الرسمية، بالإضافة إلى جمعيات الأعمال والصناعة وشبكتها الخارجية.

كما أصبح للجهات الفاعلة من غير الدول دورا يهتم بشكل أساسي بما تفعله الحكومات. وهو نشاط تمارسه الدولة والجهات الفاعلة غير الحكومية في "عالمنا الحقيقي اليوم. الجهات الفاعلة غير الحكومية اصبحت تساهم في تشكيل السياسات الحكومية وكلاعبين مستقلين يسعون إلى حقوقهم الخاصة.

ويتعين على الجزائر استيعاب هذه الدبلوماسية الاقتصادية باعتبارها عاملاً أساسياً من عوامل النفوذ والنمو. وعلى وزارة الشؤون الخارجية أن تؤدي دوراً حاسماً في تحقيق ذلك. تمثل الدبلوماسية الاقتصادية أولوية رئيسية لوزارة الشؤون الخارجية. وستسعى دبلوماسيتنا الاقتصادية إلى تحقيق الهدفين المكملين التاليين:

-دعم منشآتنا في الأسواق الخارجية

-استقطاب الاستثمارات الأجنبية التي تستحدث الوظائف في بلدنا

ويمثل الترويج لمصالحنا الاقتصادية فعلاً إحدى مهمّات وزارة الشؤون الخارجية، سواء على صعيد الإدارة المركزية للوزارة أو على صعيد شبكة سفاراتنا. ولكن دبلوماسيتنا المنهمكة في الإستجابة للانشغالات التقليدية والأزمات المتعددة لم تتمكن على الدوام من تكييف أهدافها ووسائلها ومبناها التنظيمي لتجعل من الرهان الاقتصادي أولوية.

وتولي الجزائر اهتمامًا بالغًا بالأسواق العربية والأفريقية والبلدان المتوسطية، وقصد تجسيد الميداني والفعلي للدبلوماسية الاقتصادية، ذكرت مصادر إعلامية أن عبد المجيد تبون رئيس الجمهورية قرر تعيين عبد الكريم حرشاوي مكلفا بالدبلوماسية الاقتصادية وكان قد تولى سابقا منصب وزير المالية، ثم وزير التجارة، ويتمتع السيد حرشاوي بخبرة في إدارة الملفات الاقتصادية والمالية على مستوى الهيئات الدولية.

وعلينا أن نوجّه اهتمامنا نحو البلدان التي تتوافر فيها فرص النمو (ولا سيما بلدان مجموعة بريكس، أي البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا و الدول العربية ودول الجوار الإفريقية) ونحو السعي لإبرام صفقات مع المجموعات والأشخاص في الخارج الذين من شأنهم الاستثمار في الجزائر.

ونلاحظ أيضاً أن في معظم الأحيان تجري متابعة العقود الكبيرة على نحو أفضل من التجارة ذات التمويل القصير الأجل، كما أن المنشآت الكبيرة تحظى بمتابعة أفضل من المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

ومن المؤكد أن الأنشطة الحكومية لا تحل محل أنشطة المنشآت نفسها، كما أن هذه الأنشطة تعني العديد من الدوائر الوزارية الأخرى غير وزارة الشؤون الخارجية. بيد أنه بالنظر إلى أهمية إنعاش اقتصادنا الملحة، وبخاصة تصحيح ميزاننا التجاري، لا بد من وضع خطة عمل محدّدة لوزارة الشؤون الخارجية بالإرتباط مع سائر الإدارات المختصة.

01/ الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية بين توازن المصالح ومقتضيات الإنفتاح:

السياسة الخارجية لأي دولة هي تعبير عن الاتجاهات العامة التي تتبناها في علاقاتها مع البيئة الخارجية من منظور مصالحها الوطنية و أهدافها المحددة والأدوار التي تتصورها لنفسها في محيطها الاقليمي و الدولي. كما أنها انعكاس لمكانة الدولة وتأثيرها

وتأثرها بتوازنات العلاقات الدولية،أما الدبلوماسية فهي إحدى أهم وسائل تنفيذ السياسة الخارجية لهذا البلد. من هنا فإن الدبلوماسية بشكل عام ليست سلوكا يعتمد على المزاج أو الظرفية و إنما هي محكومة بمبادئ عامة، و لكل دولة منطلقات و مبادئ عامة تحكم سياستها الخارجية تحددها عادة دساتيرها ووثائقها الرسمية. و بالنسبة للجزائر لها جملة من المبادئ و المحددات لسياستها الخارجية في المجال الاقتصادي لعل من أهمها حق الأمم و الشعوب في السيطرة على ثرواتها الوطنية و التأكيد على أهمية التعاون الدولي بكل أشكاله بصورة أكثر عدلا وتكافؤا. فإلى أي مدى نجحت الدبلوماسية الجزائرية في المواءمة بين مبادئ ومحددات سياستها الخارجية و طموحها الاقتصادي؟

شكلت الدبلوماسية الجزائرية في بعدها الاقتصادي هاجسا كبيرا لدى القيادة السياسية منذ الاستقلال ابتداء من عهد الرئيس الراحل هواري بومدين عبر تخطيط مدروس لاسترجاع السيادة الوطنية السيطرة على الثروات الوطنية للنهضة بالبلاد نقطة مهمة في جدول أعمال الدبلوماسية منذ الاستقلال، حيث ناضلت على جبهات متعددة من أجل هذا الهدف وهو تمكين الأمم و الشعوب من السيطرة على ثرواتها ومقدراتها الوطنية و التصرف فيها حتى لا يبقى استقلالها السياسي شكليا فقط بينما تستمر القوى الأجنبية في التحكم في ثرواتها و استغلالها. ترجمت الجزائر هذا الموقف عمليا من خلال حملات التأميم خلال الستينيات وبدايات السبعينات والتي من اهمها تأميم المحروقات في 24 فيفري 1971، والتي لم تكن بالعملية السهلة سياسيا ودبلوماسيا.

إنتقلت الجزائر بعد ذلك إلى سياسة أكثر اندفاعية وطموحا، حيث عملت الدبلوماسية الجزائرية على تدويل حق الشعوب في السيطرة على مواردها وثرواتها، حيث قامت بمبادرات سياسية هامة عبر استضافتها لقمة حركة عدم الإنحياز في الفترة من 5 إلى 9 سبتمبر 1973 بحضور أكثر من 70 دولة إضافة إلى ممثلين لبعض حركات التحرر في العالم، من أجل دعم التحرر السياسي للدول المستقلة حديثا من خلال دعم التحرر الاقتصادي، وقد صدر عن هذه القمة بيانا هاما يتضمن البعد الاقتصادي للدبلوماسية الجزائرية يشدد على ضرورة مراقبة نشاط الشركات متعددة الجنسيات و العمل على إيجاد صيغ تهدف إلى الدفاع عن مصالح الدول المنتجة للمواد الأولية مع التصرف بكامل سيادتها في مواردها الطبيعية.
تعزز النشاط الدبلوماسي للجزائر في مجال الدبلوماسية الاقتصادية عبر دعوتها إلى عقد دورة استثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة من أجل دراسة موضوع المواد الأولية و التنمية. و قد انعقدت هذه الدورة الاستثنائية يوم 10أفريل 1974 برئاسة الرئيس الراحل

هواري بومدين الذي ألقى خطابا هاما، حيث شخص مكامن الداء والاختلالات الكبيرة في العلاقات الدولية بشكل عام وفي بعدها الاقتصادي بصورة خاصة،ووصف النظام الاقتصادي العالمي القائم وقتها بالجائر والبالي الذي تجاوزه الزمن مثل النظام الاستعماري الذي يستمد منه أصوله ومضمونه مع اقتراح خريطة طريق و تصور عملي في سبيل الوصول إلى علاقات دولية أكثر عدلا، وفي ضوء هذه المرافعة التي ما تزال صالحة إلى يومالناس هذا عرضت 94 دولة عضو في الأمم المتحدة مشروع لائحة بعنوان: "**الإعلان الخاص بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد**" و فعلا صدر عن هذه الدورة الاستثنائية وثيقتان في غاية الأهمية وذلك امتدادا لقرارات قمة الجزائر لحركة عدم الانحياز في هذا الصدد وهما[1]:

01/ إعلان بشأن إقامة نظام اقتصادي دولي جديد والذي تضمن بالخصوص:

- مشاركتها الفعلية في تسوية مشاكل العالم وحرية اختيار نظامها الاقتصادي والاجتماعي الخاص;
- تسيير الدول النامية لثرواتها الطبيعية و نشاطاتها الاقتصادية الضرورية لتنميتها;
- تحديد أسعار عادلة و متساوية بين المواد الأولية والمواد الأخرى المصدرة من طرف البلدان النامية، وبين المواد الأولية و المنتجات الأخرى المصدرة من طرف البلدان المتقدمة;

02/ برنامج عمل من أجل إقامة نظام اقتصادي دولي جديد.

و في إطار مكمل أدرجت الجزائر أهمية إصلاح المنظمات الدولية القائمة و لا سيما من أجل تكفل أفضل بمشاكل التنمية و كانت وراء إصدار لائحة الأمم المتحدة رقم 3362 في دورتها الـ 29 لعام 1974 التي هدفت من ورائها إلى دمقرطة المنظمات الدولية التي تهيمن عليها القوى الكبرى و تضمنت اللائحة بالخصوص إعداد دراسة لجعل نظام الأمم المتحدة قادرا على معالجة مشاكل التعاون الاقتصادي، كما صادقت هذه الدورة على ميثاق الحقوق و الواجبات الاقتصادية للدول من خلال قرارها رقم 3281 بتاريخ 1974/12/12.

يضاف إلى ما سبق، تم التأكيد على عمل الجزائر ومرافعتها من أجل تشجيع كل صيغة ممكنة لإقامة وتعزيز التعاون جنوب-جنوب، وفي الوقت ذاته السعي الجاد في سبيل

---

[1] د. مصطفى بوطورة، **البعد الاقتصادي للدبلوماسية الجزائرية**، محاضرة القيت بتاريخ 14 ديسمبر 2016.

تحقيق أهداف الحوار بين الشمال والجنوب و بالخصوص مع مجموعة الـ 77، التي تعنى بالتنمية و البعد الاقتصادي في العلاقات الدولية.

على مستوى العمل العربي، عملت الدبلوماسية الجزائرية على المستويات الإقليمية حيث صادقت القمة العربية الـ 6 التي احتضنتها الجزائر في 28 نوفمبر 1973 على قراري إنشاء البنك العربي للتنمية الاقتصادية لإفريقيا وكذا الصندوق العربي للدعم التقني للدول العربية و الإفريقية.

أما على المستوى الإفريقي، كانت الجزائر من الدول السباقة والرائدة في قيادة و تكريس وتطبيق مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا (NEPAD)، التي بموجبها تلتزم الدول الإفريقية بتحقيق الأمن والسلام في ربوع القارة- إقامة الديمقراطية والحكم الرشد- تعزيز المساءلة والشفافية واحترام حقوق الإنسان، في مقابل قيام الدول الغربية بتخفيض ديون الدول الإفريقية وتقديم المساعدة الاقتصادية لها وفتح الأسواق الدولية لمنتجاتها.

و بفضل مساعي الجزائر المتواصلة ومساهماتها الجادة في مجال الدبلوماسية الاقتصادية، حققت إفريقيا في إطار مبادرة النيباد خطوات هامة، حيث استحداث آليات جديدة كفيلة بمواجهة تحديات العولمة التي تواجهها القارة لاسيما التداعيات السلبية للأزمات الاقتصادية والمالية التي يشهدها العالم، وهنا يجدر التذكير بمبادرة الجزائر في مسح ديون عدة بلدان افريقية وذلك في إطار تدعيم التعاون وتعضيد اللحمة بين بلدان القارة وشعوبها.

دور الجزائر الهام في الإتفاق التاريخي يوم 28 سبتمبر 2016 لمنظمة الأوبك في اجتماع لها بالجزائر بدأ تشاوريا ثم تحول إلى اجتماع رسمي وتضمن تخفيض إنتاجها من النفط إلى مستوى يتراوح بين 5,32 و33 مليون برميل يوميا هذا الاتفاق الذي أكده اجتماع فيينا الرسمي في 30 نوفمبر 2016، بهدف استعادة سوق النفط توازنها مع تطبيق هذا الاتفاق وذلك بالتنسيق مع الدول المنتجة للنفط من خارج أوبك.

أما على مستوى المشاريع الكبرى والتي من شانها أحداث تكامل قاري و إقليمي في إفريقيا، فقد قطعت الجزائر أشواطا مهمة مثل الإتفاق مع نيجيريا لإقامة أنبوب غاز عابر للصحراء ويمر عبر التراب الجزائري إلى أوروبا، حيث اقتنع الجانب النيجيري بقوة وصلابة العرض الجزائري لتمرير هذا الأنبوب عبر الأراضي الجزائرية، ليلتحق بمشروعي الطريق العابر للصحراء (الجزائر-لاغوس) وكذا مشروع شبكة الألياف البصرية الجزائر- أبوجا.

يضاف إلى ذلك الإتفاق المشترك بين الجزائر وموريتانيا على إنشاء معبر حدودي رسمي

بينهما، حيث حددت مذكرة التفاهم سبعة (07) أهداف استراتيجية جديدة ترسم معالم العلاقات بين البلدين خصوصاً في المجالين الأمني والاقتصادي من خلال التأسيس لمنطقة أمنية واقتصادية مشتركة بين ولايتي تندوف الجزائرية وتيرس زمور الموريتانية. وركزت الأهداف الـ 7 في المذكرة على فك العزلة عن المناطق الحدودية وتسهيل حركة الأشخاص والبضائع وتعزيز التعاون اللامركزي وترقية التعاون وترقية التعاون الجمركي وتطوير المعبرين الحدوديين. كما تم الاتفاق على إمكانية توسيع مهام اللجنة الحدودية المشتركة بين موريتانيا والجزائر لتشمل مجالات أخرى "تعود بالمنفعة المتبادلة على المناطق الحدودية بين البلدين. بالإضافة إلى "تعزيز فرص الاستثمار وإقامة مشاريع شراكة في القطاعات ذات الأولوية وتكثيف التبادلات الاقتصادية والتجارية والثقافية والرياضية" وفقاً للاتفاقية الموقعة بين البلدين في نوفمبر 1989.

ومنذ 2019، باتت الجزائر تنظر إلى جارتها الجنوبية موريتانيا بوابة استراتيجية نحو غرب أفريقيا، وعملت على تعزيز تعاونها الاقتصادي وحتى الأمني في إطار خططها لرفع فاتورة الواردات خارج نطاق المحروقات إلى نحو 5 مليارات دولار مع نهاية العام الحالي.

كما تم الإتفاق على انجاز الطريق الإستراتيجي بين تندوف الجزائرية والزويرات الموريتانية بطول 900 كيلومتر، والذي يعول البلدان على تغييره ملامح المنطقة بشكل كامل وفك العزلة عنها، وكذا تنشيط المبادلات التجارية والاقتصادية بينهما. وتعول الجزائر على هذا الطريق للولوج إلى أسواق غرب أفريقيا، فيما يرتقب أن يوصل موريتانيا بدولتين مغاربيتين وهما تونس وليبيا.

02/ الجهار الدبلوماسي وضرورات التكيف الهيكلي والوظيفي في ظل التحديات الاقتصادية.

هياكل الديبلوماسية الاقتصادية على مستوى وزارة الخارجية:

لطالما كان للدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية بعد الإستقلال بعدا سياسيا وأيديولوجيا وليس مهنيا أو وظيفيا، ما يعني أنه رغم الجهود المبذولة على المستوى الدولي في المجال الاقتصادي والتنموي والتي أشرنا اليها سابقا، إلا أنها كانت مرتبطة دوما بالمزاج والإختيارات السياسية الدبلوماسية والجيواستراتيجية، ولم يصاحبها عمل وظيفي جاد من خلال خلق جهاز دبلوماسي وطني يعنى بالمهام الوظيفية المرتبطة التجارة والاقتصاد والاستثمار على

مستوى وزارة الخارجية ووزارات أخرى ذات العلاقة وكذا على مستوى الممثليات الدبلوماسية والقنصلية الجزائرية.

إن للدبلوماسية الاقتصادية الوظيفية دورا حاسما في جذب المؤسّسات الاقتصادية والاستثمارية العالمية، في ظل وجود تكتلات وتنافس دولي في مجال جلب الاستثمارات الأجنبية أو دعم التواجد في الأسواق الدولية. كما أنّ مهام الدبلوماسية الاقتصادية لا يقتصر على تعيين شخصية دبلوماسية أو مالية، بقدر ما هي مرتبطة بأدوات أكثر فعالية وتأثير ما يستدعي تجنيد كافة الطاقات الوطنية من أجل ترويج لصورة بلد مستقر سياسيًا وقادر على توفير مناخ أعمال مستقر، مربح وجذاب و العمل على تسويق مناخ الأعمال للمتعاملين الاقتصاديين الدوليين، من خلال تحفيزات النظام الجبائي والبنية التحتية وتوفير أفضل بيئة قانونية وتشريعية الاستثمارات وتسهيل الاستثمارات الخارجية.

يتضمن الهيكل التنظيمي لوزارة الشؤون الخارجية بعض الهياكل البيروقراطية التي تعنى بالجانب الاقتصادي والتجاري والتي كرسها المرسوم الرئاسي رقم 19-244 المؤرخ في 11 سبتمبر 2019 وكذا المرسوم الرئاسي رقم 17-262 المؤرخ في 04 أكتوبر 2017 ومن أهم هذه الهياكل: "**مديرية ترقية ودعم المبادلات الاقتصادية**" (DPSEE) و التي كانت سابقا "المديرية عامة للعلاقات الاقتصادية والتعاون الدولي" بموجب المرسوم الرئاسي 08-161 المؤرخ في 02 جوان 2008.

تشكل مديرية ترقية و دعم المبادلات الاقتصادية حلقة التواصل مع الدوائر الوزارية ومختلف المؤسسات والهيئات الوطنية المدعمة لتنمية الاقتصاد بخصوص تنسيق أعمالها على المستوى الدولي ومرافقة المؤسسات الجزائرية في مساعيها الرامية إلى ولوج الأسواق الخارجية.

ويندرج عمل المديرية في إطار الصلاحيات المخولة لها والمقاربة الجديدة المنتهجة من قبل السلطات العمومية، الهادفة إلى تنويع الاقتصاد الوطني للخروج من التبعية للمحروقات وترقية جاذبية بلدنا للإستثمارات الأجنبية.

تتمثل المهام الرئيسية للمديرية في[1]:

[1] الموقع الالكتروني لوزارة الشؤون الخارجية www.mae.dz.gov

- ترقية المبادلات التجارية الدولية للجزائر;

- المساهمة في تنفيذ سياسة دعم وترقية الصادرات خارج المحروقات;

- التزويد بالمعلومات والتحاليل الاقتصادية اللازمة لدخول الأسواق الخارجية ودعم مجهودات المؤسسات الجزائرية في هذا المجال;

- إعداد مذكّرات ظرفية في مجال التجارة الدولية موجهة للشركات والمؤسسات والهيئات والوزارات المعنية;

تضم المديرية مديريتين (2) فرعيتين:

أ/ المديرية الفرعية لتحليل وتسيير المعلومة التجارية، وتكلف بوضع شبكة معلومات تجارية وبنوك معطيات - إنشاء بوابة للتجارة الخارجية ووضعها تحت تصرف المتعاملين الوطنيين والممثليات الدبلوماسية والقنصلية الجزائرية وكل طرف معني بذلك -إستقاء معطيات ومعلومات إحصائية تتعلق بالتجارة الخارجية وتحليها وإرسالها إلى الشركاء المعنيين - وضع وسائل بث المعلومات.

ب/ المديرية الفرعية لمتابعة البرامج وترقية المبادلات التجارية، وتكلف بتنشيط برامج تثمين وترقية المبادلات التجارية الخارجية الموجهة أساسا إلى تطوير الصادرات خارج المحروقات - وضع آليات وأدوات ووسائل الترقية التجارية الناجعة لدعم المؤسسات الجزائرية المصدرة، بالتنسيق مع المصالح التجارية والاقتصادية للسفارات الجزائرية.

كما يتضمن الهيكل التنظيمي لوزارة الشؤون الخارجية "**مكتبا للإعلام وترقية الاستثمارات والصادرات**"، الذي يعد فضاء مخصصا للمتعاملين الاقتصاديين الجزائريين، بما في ذلك أبناء الجالية الوطنية بالخارج الناشطين في عمليات التصدير أو الشراكة مع المتعاملين الأجانب. وتتمثل المهام الأساسية للمكتب في:

1/ إستقبال المتعاملين الاقتصاديين في مقر الوزارة، وذلك بعد ترتيب موعد مسبق عبر الهاتف، الفاكس أو البريد الالكتروني، بغية إفادتكم وتزويدكم، إن تطلب الأمر، بالمعلومات والوثائق المتوفرة الخاصة بالجوانب الخارجية لمساعيكم (النصوص التنظيمية للبلدان المستهدفة، الولوج إلى الأسواق الخارجية، المناقصات الدولية، اقتراحات الشراكة، البعثات الاقتصادية والمعارض بالخارج...الخ) ؛

2/ وضع تحت تصرف المتعاملين الاقتصاديين شبكة من المكلفين بالشؤون الاقتصادية والتجارية على مستوى بعثاتنا الدبلوماسية والقنصلية عبر العالم من خلال تواصل سهل، مباشر وسريع ؛

3/ مرافقة المتعاملين الاقتصاديين في المرحلة النهائية لمساعيكم المتعلقة بعمليات تصدير المنتجات أو الخدمات ؛

4/ تنظيم دورات تكوينية وندوات وأيام دراسية وملتقيات وبعثات إقتصادية بالتعاون الوثيق مع القطاعات الوزارية والهيئات المعنية ؛

5/ توجيه المتعاملين الاقتصاديين نحو القطاعات الوزارية وكذا المؤسسات والهيئات والسفارات المعتمدة بالجزائر فيما يخص المسائل التي لا تندرج في نطاق صلاحيات وزارة الشؤون الخارجية.

وبقراءة بسيط للتغييرات على مستوى بنية الهياكل التي تعنى بالجانب الاقتصادي والتجاري في وزارة الخارجية نلاحظ إلغاء ثلاث(03) مديريات تابعة لما كان يسمى بالمديرية العامة للعلاقات الاقتصادية والتعاون الدولي"DGRECI"(المنشئة بموجب المرسوم الرئاسي 08-161 المؤرخ في 02 جوان 2008)، و هي:

- مديرية الشؤون الاقتصادية والمالية الدولية- مديرية الشؤون التجارية المتعددة الأطراف- مديرية البيئة والتنمية المستدامة، وتم الإستعاضة عن المديرية العامة للعلاقات الاقتصادية والتعاون الدولي بمديرية وحيدة هي "مديرية ترقية ودعم المبادلات الاقتصادية" بموجب المرسومين السالفي الذكر، تابعة مباشرة للأمانة العامة لوزارة الشؤون الخارجية والتي تتكون من مديريتين فرعيتين هي المديرية الفرعية لتحليل وتسيير المعلومة التجارية والمديرية الفرعية لمتابعة البرامج وترقية المبادلات التجارية.

كما نلاحظ من خلال المقارنة بين المرسومين المرسوم الرئاسي 08-161 المؤرخ في 02 جوان 2008 والمرسوم الرئاسي رقم 19-244 المؤرخ في 11 سبتمبر 2019، إلغاء عبارة "دعم المؤسسات" في المديرية الفرعية لمتابعة البرامج في المرسوم الأول واستبدالها بعبارة "ترقية المبادلات التجارية" في المرسوم الثاني، مما يؤشر على إرادة التوجه نحو نموذج اقتصادي قائم على حفز الصادرات وتقليص الواردات لتخفيف العجز التجاري السنوي و السعي نحو التخلص من التبعية للإقتصاد أحادي التصدير، باعتباره خطرا يهدد الامن القومي الوطني.

وتحليلا لهذه التغييرات ودوافعها يمكن القول أن هذه التغييرات تبقى شكلية وعلى مستوى النصوص فقط و لا يبدوا أنها تحمل أي استراتيجيات جديدة متعلقة بالدبلوماسية الاقتصادية، بدليل عدم دعم هذه التعديلات بخلق هياكل أكثر قوة و ثقل سواء على مستوى وزارة الخارجية أو على مستوى الوزارات الأخرى المعنية بالشان الاقتصادي والتجاري والاستثماري، إضافة إلى تعيين مكلفين بالشؤون الاقتصادية على مستوى الممثليات الدبلوماسية والقنصلية بطريقة عشوائية وبدون مراعاة لضرورات التخصص لهذا المورد البشري أو الخضوع لدورات تكوينية مكثفة.

توصيات:

- ضرورة إخضاع التوجهات السياسية للإعتبارات الاقتصادية وليس العكس أو على الاقل إيجاد تكامل بين الدور السياسي والاقتصادي لدى السفارات والبعثات الدبلوماسية الجزائرية و تفعيل دور المكاتب الاقتصادية الموجودة على مستوى السفارات الجزائرية بالخارج وتحويلها الى ملحقيات تجارية تتمتع بكافة الصلاحيات، من خلال خلق سلك جديد من الدبلوماسيين والتقنيين في وزارة الخارجية يكلف اساسا بالجانب الاقتصادي والتجاري والاستثماري ويكون همزة وصل بين الوزارات المعنية بالملف الاقتصادي والتجاري والهيئات المماثلة ورجال الأعمال في الخارج، على أن يتم تعيين هذا السلك من الموظفين السامين أو الملحقين التجاريين بموجب مرسوم رئاسي يمنحهم القوة و يضمن لهم صلاحيات وامتيازات واسعة للقيام بمهامهم على أكمل وجه.
- يكلف هؤلاء الملحقين التجاريين بتقديم تقارير بشكلٍ مستمرٍ، توفر معلومات ومعطيات عن حاجيات الأسواق الخارجية، وكيفية التعامل والوصول إلى متعاملين أجانب، والبحث عن الأسواق الاستهلاكية، وربط علاقات بالأوساط المالية والجهات الاقتصادية الفعالة لضمان تحقيق نتائج إيجابية من خلال الدبلوماسية الاقتصادية.
- نقدر أنه من الضروري استحداث منصب وزير منتدب أو كاتب دولة لدى وزير الخارجية مكلف بالدبلوماسية الاقتصادية، بالنظر لكون منصب وزير منتدب يتمتع بقوة سياسية ودبلوماسية تمكنه من أداء مهامه على وجه أكمل، يعمل تحت سلطته الملحقون التجاريون في السفارات أو القنصليات في أهم العواصم أو الأسواق ذات الأهمية الاقتصادية للمؤسسات والشركات الوطنية.

خاتمة:

لقد ساهمت التغييرات التي عرفها النظام الدولي ونهاية الثنائية القطبية إلى وجود قوى دولية أنهت الصراع الأيديولوجي لتنتقل إلى الاهتمام بما هو اقتصادي، وظفت كل أدواتها السياسية والعسكرية والاقتصادية في جلب رؤوس الأموال، واقتحام الأسواق العالمية والبحث عن مصادر الطاقة والزراعة.

ووسط هذه المنافسة الشرسة، على الجزائر أن تعزّز علاقاتها الاقتصادية بمحيطها المغاربي والمتوسطي والعربي والأفريقي، وفتح قنوات اتصال تعزز من نفودها الأقليمي عبر تطوير الصلات التي تعد من بين أدوات الدبلوماسية الاقتصادية الفعالة، سواءً عبر الروابط الدينية في تنشيط التجارة الصحروية التي تمتد إلى اقصى الغرب الافريقي أو عبر تعزيز دور هيئات المجتمع المدني و الجالية الجزائرية بالخارج لترويج المنتجات وفتح مجال الاستثمار، واستثمار الدور السياسي والمحوري التي تقودها الجزائر في عمليات المصالحة وإرساء السلم والامن في العديد من العواصم الافريقية والبحث عن سبل المشاركة في الإعمار عن طريق المؤسسات والخبرات الجزائرية.

كما نرى انه من الضروري ربط شبكات علاقات مع كبرى الشركات العالمية، والترويج بشكل مستمر في كبرى الصحف الاقتصادية العالمية، وتنظيم ندوات اقتصادية في كافة المنتديات والمعارض الاقتصادية الدولية مثل دول الخليج العربي والاسواق الاسيوية الناشئة والدول الأوروبية والولايات المتحدة، كما نرى ضرورة الابتعاد عن الخطاب السياسي السائد المكرس لنظرية المؤمّرة و تهديد أمن واستقرار البلد، وما يوحي به هذا الخطاب المتشائم من رسائل غير مطمئنة تجاه المتعاملين الاقتصاديين الدوليين، لأن تحقيق الإنتعاش الاقتصادي وجذب الاستثمارات الخارجية بحاجة إلى مناخ سياسي آمن ومستقر، ومنظومة قانونية مستقرة وحمائية.

تفعيل إستراتيجية الذكاء الاقتصادي كآلية لدعم أداء الدبلوماسية الاقتصادية في ظل الأنموذج الاقتصادي الجديد بالجزائر

Activating the economic intelligence strategy as a mechanism to support the performance of economic diplomacy under Algeria's new economic model

أمال زرنيز

كلية الحقوق والعلوم السياسية،

جامعة برج باجي مختار

zernizamal@outlook.com

الملخص: إن تحقيق أهداف وتوجهات الدبلوماسية الاقتصادية في سياق تحول الإهتمام الجزائري في الفترة الأخيرة نحو إيجاد أنموذج اقتصادي جديد بحاجة إلى مجموعة من الدعائم، أبرزها ضرورة تفعيل إستراتيجية الذكاء الاقتصادي كآلية لتقوية الموقف التنافسي المستديم للمؤسسة والدولة في ظل تعاظم دور المعرفة في اقتصاديات الدول باعتبارها مصدر جديد للميزة التنافسية. ومنه تهدف هذه الدراسة إلى توضيح أهمية إستراتيجية الذكاء الاقتصادي في دعم أداء الدبلوماسية الاقتصادية في ظل ما تعانيه الجزائر من تدني لقدرتها التنافسية، خاصة مع انفتاح الدولة على محيطها الخارجي و تأثرها و تأثيرها فيه. وخلصت الدراسة إلى أن النهوض بالدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في سياق تحول الاهتمام في الفترة الأخيرة اتجاه البحث عن بدائل للنفط والرفع من التصدير خارج المحروقات، يتطلب إيجاد مقاربة فعلية تقوم على تطوير منظومة متكاملة للذكاء الاقتصادي- رغم ما تعترضها من معيقات-، يتم العمل من خلالها على

دعم مقومات التقدم في مجال الذكاء الاقتصادي،بما يسهم بشكل أساس في تحسين مؤشرات اقتصادية عدة دعما لتنافسية المؤسسة ولنفوذ الحكومة.

الكلمات المفتاحية: الدبلوماسية الاقتصادية،الذكاء الاقتصادي،الأنموذج الاقتصادي الجديد،الأداء التنافسي،الجزائر

Abstract: Achieving the objectives and orientations of economic diplomacy in the context of Algeria's recent shift towards a new economic model needs a set of pillars, notably the need to activate the economic intelligence strategy as a mechanism to strengthen the permanent competitive position of the enterprise and the State under the growing role of knowledge in the States' economies as a new source of competitive advantage. This study aims to illustrate the importance of economic intelligence strategy in supporting the performance of economic diplomacy in the light of Algeria's low competitiveness, in particular with the State's openness to its outer surroundings and reciprocal influence between each other. The study concluded that the promotion of Algerian economic diplomacy in the context of the recent shift of interest towards the search for oil alternatives and rising outside hydrocarbons' exports requires finding an effective approach based on the development of an integrated system of economic intelligence - despite its constraints -, through it, efforts are being made to support progress in the field of economic intelligence, contributing fundamentally to the improvement of several economic indicators in support of the enterprise's competitiveness and government leverage.

Keywords: Economic diplomacy, Economic intelligence, New economic model, Competitive performance, Algeria.

مقدمة:

يُمثل الإنعاش الاقتصادي أولوية السياسة العامة بالجزائر في سياق تحول الاهتمام الجزائري في الفترة الأخيرة اتجاه البحث عن بدائل للنفط والرفع من التصدير خارج المحروقات وخلق نموذج اقتصادي مبني على الإنتاج ومسايرة للرقمنة، ويقتضي تحقيق هذا الهدف العمل على تعزيز حضور الجزائر اقتصاديًا وتجاريًا على المستوى الإقليمي والقاري والدولي .وفي هذا الإطار أولت الحكومة أهمية كبيرة لإعادة تفعيل دور الدبلوماسية الاقتصادية لتحقيق أهداف ذات أبعاد اقتصادية وتجارية، حيث تؤدي الدبلوماسية الاقتصادية دورًا هامًا في تحقيق التنمية الاقتصادية كأولوية، من خلال استقطاب رؤوس الأموال الدولية وجلب استثمارات أجنبية، إلى جانب دعم وجود المنتجات والخدمات الوطنية في الأسواق الخارجية والبحث عن الأسواق الاستهلاكية. إلا أن تفعيل أداء الدبلوماسية الاقتصادية في ظل ما تعانيه الجزائر من تدني لقدرتها التنافسية بحاجة إلى مجموعة من الدعائم، أبرزها ضرورة إرساء منظومة وطنية للذكاء الاقتصادي تعمل كآلية لتقوية الموقف التنافسي المستديم للمؤسسات والدول في ظل تعاظم دور المعرفة في اقتصاديات الدول باعتبارها مصدر جديد للميزة التنافسية.

وعليه، تحاول هذا الدراسة الإجابة عن التساؤل الرئيسي التالي: **إلى أي مدى يمكن أن يسهم إرساء منظومة متكاملة للذكاء الاقتصادي في دعم أداء الدبلوماسية الاقتصادية الجز ائرية في ظل الأنموذج الاقتصادي الجديد؟**

-أهداف الدراسة: يهدف هذا البحث إلى:

- توضيح أهمية الـذكاء الاقتصادي في دعم العمل الديبلوماسي الاقتصادي الجزائري، بعد أن أضـحى الحصـول علـى المعلومـة ضـرورة ملحـة في جميع الخطط التنموية للحكومة الهادفة لتحضير مرحلة ما بعد البترول في إطار الأنموذج الاقتصادي الجديد.
- تشخيص واقع تطبيق نظام الذكاء الاقتصادي في الجزائر، وتحديد أهم المشاكل والمعيقات التي تحد من إمكانية تجسيده بشكل فعال على أرض الواقع.
- تحديد متطلبات إرساء منظومة وطنية متكاملة لممارسة الذكاء الاقتصادي تكون في خدمة الدبلوماسية الاقتصادية بالجزائر .

- **مناهج التحليل:** تتطلب معالجة الإشكال المطروح، الاعتماد على **المنهج الوصفي**، بإعتباره الطريقة التي يتمكن من خلالها الباحث من وصف الظاهرة العلمية و تحليلها،

وقد تم إعتماده لوصف وتحليل متغيرات الدراسة(الدبلوماسية الاقتصادية والذكاء الاقتصادي) من الناحية النظرية والعملية،**ومنهج دراسة الحالة** كونه من المناهج البحثية والعلمية، التي تدرس الظواهر و الحالات بهدف تشخيصها، والحصول على العوامل التي سببت الحالة، وقد تم توظيفه في هذا البحث في دراسة حالة الجزائر،وتحليل الإشكالات التي تعترض إرساء منظومة وطنية للذكاء الاقتصادي، وتحديد متطلبات تفعيلها، بما يحقق أهداف وتوجهات الدبلوماسية الاقتصادية.

المحور الأول: مدخل مفاهيمي للدراسة

تشكل الدبلوماسية الاقتصادية أولوية قصوى لدى الكثير من الأجهزة الدبلوماسية حول العالم، لذا قامت أغلب دول العالم بتفعيل الأنشطة الاقتصادية في أجهزتها الدبلوماسية، وبتعديل هياكلها ومهامها، في محاولة لإيجاد أرضية قوية لتحركها في المجال الاقتصادي على الصعيد الدولي،إلا أن تفعيل أداء الدبلوماسية الاقتصادية بحاجة إلى إرساء نظام للذكاء الاقتصادي،يعد من بين وسائل الاقتصاد المفتوح والمعولم، باعتباره مصدر جديد للميزة التنافسية و آلية لتقوية الموقف التنافسي المستديم للمؤسسات و الدول في ظل تعاظم دور المعرفة في اقتصاديات الدول.

أولا:مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية(Economic diplomacy)

تشير الدبلوماسية بمفهومها العام الحديث والذي يتماشى مع مفهوم القانون الدولي إلى مجموعة المفاهيم والقواعد والإجراءات والمراسم والمؤسسات والأعراف الدولية التي تنظم العلاقات بين الدول والمنظمات الدولية والممثلين الدبلوماسيين،بهدف خدمة المصالح العليا (الأمنية والاقتصادية) والسياسات العامة،وللتوثيق بين مصالح الدول بواسطة الإتصال والتبادل وإجراء المفاوضات السياسية وعقد الإتفاقيات والمعاهدات الدولية. (الشيخ، 2015، صفحة 62) وقد ظهرت الدبلوماسية الاقتصادية كفرع من فروع الدبلوماسية التي أضحت علماً ذا فروع متعددة، وتخصصات دقيقة لتتناول بالدراسة النشاط الدبلوماسي الذي يهتم بالعلاقات الاقتصادية الدولية.

1- تعريف الدبلوماسية الاقتصادية:

ظهرت الدبلوماسية الاقتصادية كمفهوم منذ الكساد الاقتصادي الكبير في الو.م.أ، واكتسبت دورا أوسع تدريجيا بعد الحرب العالمية الثانية، حتى وصلت إلى وضعها الحالي كمظلة للدبلوماسيات المتعلقة بالجانب الاقتصادي التي تمارسها مختلف الأطراف

الديبلوماسية الرسمية وغير الرسمية. (مزياني، 2019، صفحة 196) ولذا من الصعب تحديد تعريف دقيق لها، إذ تتعدد التعريفات المقدمة لها،ومنها:

- تعرف الدبلوماسية الاقتصادية بأنها: استخدام الدولة لمقدراتها الاقتصادية في التأثير في الدول الأخرى وتوجيه سلوكها السياسي في الاتجاه ا لذي يخدم المصلحة القومية للدولة.

- تعرف الدبلوماسية الاقتصادية بأنها: الدبلوماسية المعنية بقضايا السياسة الاقتصادية، من خلال دبلوماسيين اقتصاديين يقومون برصد السياسات الاقتصادية في الدول الأجنبية، وإبلاغ الدولة المرسلة عنها، وتقديم المشورة إلى الحكومة التي ترسم السياسات الاقتصادية.

- تعرف الدبلوماسية الاقتصادية بأنها: الأنشطة الرسمية التي تركز على زيادة الصادرات وجذب الاستثمار الأجنبي والمشاركة في أعمال المنظمات الاقتصادية الدولية، أي الأنشطة الاقتصادية الرسمية لوزارات الخارجية والوزارات والهيئات المعنية، كوزارة التجارة الخارجية والهيئات المعنية بترويج المنتج المحلي في الأسواق الخارجية، وهيئة الاستثمار وغيرها.

- وتعرف الدبلوماسية الاقتصادية أيضاً بأنها: الدبلوماسية المهتمة بقضايا السياسة الاقتصادية، ومثال عليها عمل الوفود الوطنية ضمن المنظمات الاقتصادية الدولية مثل منظمة التجارة العالمية، إضافة إلى الدور الذي تقوم به هذه الوفود من خلال مراقبة السياسات الاقتصادية المعمول بها في الدول الأجنبية بهدف دراستها وتحليلها من قبل حكوماتهم المحلية واختيار أفضل السبل للتأثير فيها، كما تستخدم الدبلوماسية الاقتصادية الموارد الاقتصادية الوطنية كحوافز أو عقوبات لتحقيق أهداف معينة في السياسة الخارجية، والمثال على ذلك استخدام النفط العربي في حرب تشرين التحريرية1973م. (حمد، 2015، الصفحات 17-18)

وتأسيسا على ما سبق، يشير مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية إلى" نشاط دولي ثنائي أو متعدد الأطراف، تستخدم فيه أطراف دولية (دول، تكتلات، منظمات) مقدراتها الاقتصادية في التأثير السياسي أو الاقتصادي أو تستخدم قوتها السياسية لتحقيق منافع اقتصادية وذلك عبر آليات متكافئة أو غير متكافئة ينتج عنها معاهدة أو اتفاقية تساهم في تحقيق أهداف مختلفة." (ياحي، 2018، صفحة 94)

2- أهداف الدبلوماسية الاقتصادية:

تختلف أهداف الدبلوماسية الاقتصادية من بلد لآخر،فقد تكون إقتصادية كتحقيق مصالح ذاتية للدول والحلفاء،وقد تكون سياسية كتغيير سلوك دول أخرى،وقد تكون إستراتيجية كتغيير خريطة توزيع القوة،إلا أن هناك قواسم مشتركة تشكل جوهر الدبلوماسية الاقتصادية،وتتمثل فيما يلي: (عياط ومخلوفي، 2019،صفحة **417-418**)

- الترويج عبر سلكها الدبلوماسي وجذب الاستثمارات الأجنبية
- توفير قاعدة بيانات تجارية تستفيد منها جميع الأطراف
- توفير الدراسات والتقارير الاقتصادية عن الدولة المستقبلة، ورصد فرص الاستثمار المتبادلة الممكنة بين الطرفين
- توفير الخدمات التي تسهل عمل الوفود التجارية أثناء وبعد عمليات التفاوض
- العمل على تسهيل التواصل بين المستثمرين في البلدين
- المساهمة في إعداد وصياغة وتوقيع اتفاقيات التجارة.

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف،تتحرك الدبلوماسية الاقتصادية من خلال العناصر الثلاثة التالية:

(مزياني، 2019،، صفحة 197)

- استخدام النفوذ السياسي والعلاقات لتعزيز و/أوالتأثير في التجارة الدولية والاستثمار ولتحسين أداء الأسواق وتقليل تكاليف ومخاطر الصفقات عبر الحدود
- استخدام الأصول والعلاقات الاقتصادية لزيادة وتعزيز المنافع المتبادلة للتعاون والعلاقات المستقرة سياسيا وزيادة الأمن الاقتصادي بالتركيز على سياسات هيكلية واتفاقات التجارة والاستثمار الثنائية
- تعزيز المناخ السياسي السليم لتسهيل وتحقيق الأهداف من خلال المفاوضات المتعددة الأطرف، وهي مجال المنظمات فوق الوطنية مثل منظمة التجارة العالمية والتعاون الاقتصادي والتنمية.

وعليه، تقوم الدبلوماسية الاقتصادية على استخدام الدولة لعواملها السياسية وقدراتها ومواردها الاقتصادية واستغلال نقاط قوتها بالطرق والأساليب الدبلوماسية في الوقت المناسب لخدمة مصالحها، وكذا لتحقيق مكاسب سياسية، واقتصادية، واجتماعية، محليا ودوليا، باعتبارها "مجموعة من النشاطات الدبلوماسية المرتبطة بالنشاطات الاقتصادية في ما وراء الحدود الوطنية (تصدير، استيراد، استثمار، إقراض، مساعدة)التي تباشرها الدول والفواعل غير الدولية في العالم الواقعي." (عياط ومخلوفي،2019،صفحة 416) إذ يزداد دور الدبلوماسية الاقتصادية في النظام الاقتصادي الدولي الجديد، ويتسع مجالها، ويتطور ليختلف عن مجالها التقليدي للأسباب التالية: (عياط ومخلوفي،2018،صفحة 137-138)

- زيادة عمليات التدويل وتعزيز الترابط بين دول العالم في النظام الاقتصادي العالمي، حيث تتحرك الدبلوماسية الاقتصادية في مستويين هما التكامل الاقتصادي العالمي والإقليمي

- التوسع السريع للمناطق الاقتصادية في العالم، وتحرير الاقتصاديات الوطنية، عن طريق التجارة والاستثمارات الدولية في ظل العدد المتزايد من الكيانات الاقتصادية العالمية، أي الشركات متعددة الجنسيات والبنوك والمجموعات الاستثمارية، وهذه الكيانات لها تأثير كبير في السياسة

- عولمة الاقتصاد العالمي الجديد وذلك على المستويين الكمي والنوعي، من خلال تدويل القوى المنتجة عبر الشركات متعددة الجنسيات التي تشكل القوة الرائدة في السوق العالمية من خلال دبلوماسيتها الاقتصادية، التي تعزز التنمية في صالح جميع الدول، وفي الوقت نفسه تقضي على تطلعات الدول المتقدمة التي تسعى لاحتكار مزايا العولمة

- إدخال الدبلوماسية ضمن أساليب الإدارة الحديثة، في تطوير التعاون بين الدول المختلفة والمنظمات الدولية

- زيادة دور الانفتاح على العالم الخارجي في النهوض الاقتصادي وهذا يحتاج إلى تنشيط الدبلوماسية الاقتصادية، أي خلق صورة إيجابية للدول المختلفة، وذلك من خلال السياحة والاستثمار.

ثانيا:مفهوم الذكاء الاقتصادي (business intelligence)

يعد مصطلح الذكاء الاقتصادي كمصطلح نابع من الفكر العسكري الذي يعتمد على تحصيل المعلومة ثم تحليلها، من بين المفاهيم التي ارتبطت ارتباطا وثيقا بإقتصاد المعرفة، وشكلت جزءا مهما من إقتصاد السوق الذي بلور أرضية جديدة لعلاقات إقتصادية داخلية وخارجية للمؤسسة الاقتصادية، إذ يعود ظهوره الحقيقي إلى النصف الثاني من القرن العشرين، ليتطور مضمونه عام 1980م مع عولمة الأسواق والتطور الهائل في مجال تكنولوجيا المعلومات في الو.م.أ.

1- تعريف الذكاء الاقتصادي:

بينما عبر عنه Luhn - أحد رواد علوم المعلومات - عام 1958 بأنه"كل نظام إتصال يستخدم لتوجيه الأعمال، وبمعنى أوسع يمكن أن يعد كنظام الاستخبارات (نظام الذكاء)." اقترح Michael Porter عام 1980م شكل الذكاء في المنافسة في إطار دعم العمل الدولي للمؤسسات، ليركز في مفهومه للذكاء الاقتصادي على التحليل التنافسي من أجل تقوية وضعية المؤسسات في السوق، ليتم تعريفه على أنه"عملية تجميع ومعالجة للمعلومات لكي يتم تحويلها إلى ذكاء." (مغمولي، 2016، الصفحات 2-6)

لذا فإن حيازة المعلومة حسب Juillet Alain - المسؤول الأعلى للذكاء الاقتصادي بفرنسا -تمثل العنصر الأول للذكاء الاقتصادي، باعتباره "ذلك النشاط الذي يشتمل على السيطرة وحماية المعلومة الاستراتيجية لجميع الأعوان الاقتصاديين من أجل الوصول إلى المنافسة في المجال الصناعي، الأمن الاقتصادي وأمن المؤسسات، وكذلك تعزيز سياسة التأثير والنفوذ في بلادنا." (مغمولي، 2016، صفحة 07)

2- أهداف الذكاء الاقتصادي:

يشكل الذكاء الاقتصادي بوصفه أداة إستراتيجية للتحكم في المعلومة و معرفة المحيط الجيو - اقتصادي، الإطار المفضل لرصد التطورات المسجلة على مستوى السوق التنافسية و يسمح للمؤسسة والمتعاملين الاقتصاديين باكتساب قدرات على التفاعل و التكيف و اتخاذ القرار لمواجهة تحديات المحيط الذي يشهد تحولا دائما، ذلك أن "الذكاء الاقتصادي يسمح باقتناص الفرص، ورصد التهديدات، وتلبية حاجيات الأعوان الاقتصاديين فيما يخص المعلومات والمعارف ذات القيمة المضافة العالية، من أجل

مساعدة هذه الأخيرة على اتخاذ القرارات وتحسين تنافسية المؤسسات"، إذ يهدف الذكاء الاقتصادي كمصدر للتأثير و القوة إلى تحقيق ما يلي:

- التنافسية العالية الإقليمية والدولية للنسيج المؤسساتي الوطني؛
- الأمن الاقتصادي من خلال حماية المعارف والمهارات وكفاءات المؤسسة؛
- ممارسة التأثير الذي يصب في صالح المؤسسة بطريقة مشروعة. (داي، 2014، صفحة 5،2)

الشكل رقم (01):مكونات الذكاء الاقتصادي

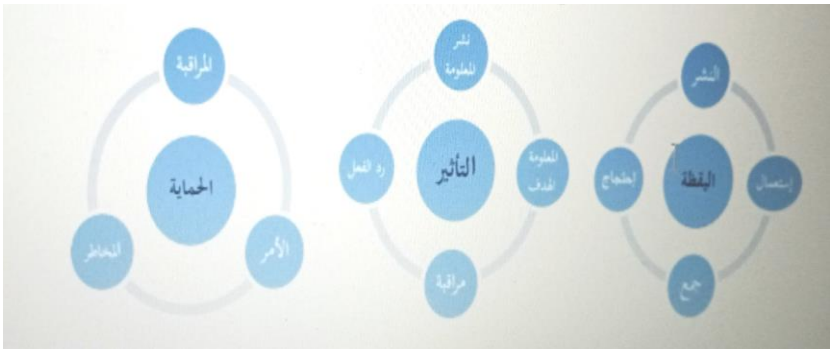

المصدر: (قادري ومخلوفي، 2018، صفحة 186)

يقوم الذكاء الاقتصادي على مقاربة ديناميكية جماعية تحترم القانون،وتشمل جميع الأنشطة المتعلقة بإدارة المعلومات،وحماتها وتقاسمها واستغلالها في اتخاذ القرارات الإستراتيجية،دعما لتنافسية المؤسسة ولنفوذ الدول والحكومات،حيث يرقى إلى سياسة وطنية تهدف إلى دعم القرارات الوطنية بفضل التحكم الجماعي في المعلومات،ويمكن حصر نظام الذكاء الاقتصادي في كونه سياسة عامة تحددها الدولة بمشاركة باقي المتدخلين والمتعاملين، لها محتواها ومجال تطبيقها.بحيث تنبني عملية الذكاء الاقتصادي في إطار حوكمة تتمحور حول ثلاثة أقطاب تكسب المؤسسة وضعا يمكنها من الإستعمال الهجومي والدفاعي للمعلومات من أجل جعلها أكثر تنافسية،(مغمولي، 2016، الصفحات 19-21)على الأبعاد والعناصر التالية: (حمداني، 2012، صفحة 13)

- **سياسة التنافسية:** ترتكز أساسا على عمليات البحث والتطوير وتسمح بمسايرة المنافسة في تعقب الفرص والحصول على الأسواق الخارجية،وذلك من خلال التعرف المشترك على الرهانات الإستراتيجية وتجميع الخبرات والمعلومات العامة والخاصة .

- **سياسة الأمن الاقتصادي**:تؤهل العلاقة بين الاستخبارات من جهة والمنافسة الاقتصادية والصناعية من جهة أخرى بالتبادلية الجد وثيقة، أين نسجل تراجع الخطر العسكري المباشر تاركا المجال لمخاطر جديدة غير مباشرة من بينها الخطر ضد المصالح الاقتصادية الذي أصبح يبرز بصفة خاصة، إذ عمل تحرير نشاطات العديد من القطاعات و تطوير التبادل الحر على رفع تهديد التحركات الاقتصادية العالمية، لتصبح يتبنى الشركاء و المنافسين تصور جديدا وصفه "إدوارد لوتفاك" الجيوإقتصاد économie-Geo أي تواصل الاستراتيجيات العسكرية الدبلوماسية متمثلة في وسائل اقتصادية و تجارية.ومنه فإن الأمن الاقتصادي صار يحدد ضمن مفهوم "المصالح الأساسية للأمة أي" ترتيب العناصر الأساسية للطاقات الاقتصادية و العلمية للوطن.إذ لم تعد الدولة هي الوحيدة المسئولة عن الأمن الجماعي، بل المؤسسات جميعها ملزمة بالمشاركة لكونها متغيرة أساسية في الأمن الاقتصادي لحماية و متابعة مصالحها الحيوية.

- **سياسة التأثير**: وبالأخص على مستوى الهيئات المعروفة بإعدادها للنظم و المعايير التي تدير الحياة الاقتصادية، وهذا بفضل ما يعرف بالعمل الضغطي" Lobbying "وهو التأثير على القرار السياسي والاقتصادي وسن وتبني القوانين. ففعالية القوانين المصادق عليها لن تكون إلا بأخذ المتعاملين الفاعلين من المهنيين دون إلحاق الضرر برأي الآخرين وبالأخص الحكم السياسي.

تأسيسا على ما سبق،تتحدد الخصائص الرئيسية للذكاء الاقتصادي فيما يلي: (بن عبد العزيز، 2016، صفحة 42)

- الإستخدام الإستراتيجي والتكتيكي للمعلومة ذات المزايا التنافسية في إتخاذ القرارات؛

-وجود إدارة قوية لتنسيق جهود الأعوان الاقتصاديين و تشكيل جماعات الضغط والتأثير؛

وجود علاقات قوية بين المؤسسات والجامعات والإدارات المركزية والمحلية؛

- إدماج المعارف العلمية، التقنية، الاقتصادية، القانونية والجيوسياسية؛

- السرية في نشر المعلومات والحصول عليها بطريقة شرعية .

وبذا تضطلع السلطات العمومية بإرساء منظومة وطنية للذكاء الاقتصادي تكون في خدمة الدبلوماسية الاقتصادية، حيث يمكن للذكاء الاقتصادي أن يضيف قيمة إلى ممارسة الدبلوماسية الاقتصادية تتيح وضع الإستراتيجيات الكفيلة باختراق الأسواق الخارجية بجميع الوسائل المشروعة والممكنة، اقتصادية كانت أو سياسية أو ثقافية أو إعلامية، من جانب، وملائمة بيئة الأعمال لجذب الاستثمارات الأجنبية وتشجيع السياحة من جانب آخر،وذلك من خلال التنسيق وتبادل المعلومات بين المراكز العليا للقرار، مع ضمان التواصل مع فروع المؤسسات الكبرى ومراكز البحث العلمي والخبراء وغرف التجارة والصناعة،ذلك أن تجسيد نظام للذكاء الاقتصادي على المستوى الكلي يساهم في تعزيز تنافسية الدولة،وتحسين الاقتصاد وأمنه، وتحسين عملية اتخاذ القرارات.

المحور الثاني: و اقع تطبيق الذكاء الاقتصادي في الجز ائر

رغم الجهود المبذولة لبناء نظام للذكاء الاقتصادي في الجزائر بدءا من إرساء نظام وطني للمعلومات الاقتصادية وصولا إلى التفكير في إنشاء مجلس أعلى للذكاء الاقتصادي لدعم مخططات التنمية الاقتصادية،إلا أن تجسيد نظام فعال للذكاء الاقتصادي في الجزائر تعترضه العديد من المشاكل والمعيقات التي تحد من إمكانية تحقيقه على أرض الواقع.

أولا: إستر اتيجية الذكاء الاقتصادي بالجز ائر

عملت الجزائر منذ الاستقلال على البناء التدريجي لما يسمى بالنظام الوطني للمعلومات الاقتصادية، ويتضمن هذا النظام مجموعة مركبة من أنظمة معلومات فرعية، مستقلة ومنظمة، الهدف منها تزويد المستخدمين بالمعلومات المطلوبة في الوقت المناسب، وكذا دعم اتخاذ القرار على مختلف المستويات(كلية وجزئية)،وبالتالي فإن كل نظام فرعي من هذه الأنظمة (نظام المعلومات الإحصائية، نظام المعلومات المحاسبية، نظام المعلومات التسييرية، مراكز البحث و التوثيق، أنظمة تكنولوجيا المعلومات والاتصال) مصمم ليلبي احتياجات مجموعة من المستخدمين، فضلا عن تزويد الأنظمة الفرعية الأخرى، بحيث يستفيد كل نظام فرعي من مخرجات الأنظمة الأخرى. و قد أدى انتقال الجزائر من نظام الاقتصاد الممركز نحو اقتصاد السوق إلى بروز عدة ضغوطات على مستوى الهيئات المؤلفة لنظام المعلومات الاقتصادية،ضف إلى ذلك ظهور تكنولوجيا

الإعلام و الاتصال عمل على إظهار عيوب النظام السابق ونقائصه و الحاجة الملحة إلى نظام ذي كفاءة عالية يأخذ بعين الاعتبار تزايد المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية و تداخلها و تفاعلها فيما بينها.الأمر الذي أدى بالسلطات العمومية إلى التفكير في إقامة نظام موجه نحو التخطيط الاستراتيجي و اتخاذ القرارات،وقد تجسد ذلك في صدور تقرير حول النظام الوطني للمعلومات الاقتصادية و الاجتماعية و تحولاته شهر جوان 2004،الذي تمت مناقشته في الجلسة العلنية رقم(24) للمجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي،وحددت العوامل المعيقة لإقامة نظام للذكاء الاقتصادي و الاستراتيجي حسب هذا التقرير ضمن خمسة عوامل أساسية هي: العوامل الوسائلية والفنية، العوامل المتعلقة بالسياسات العامة، العوامل المرتبطة بنظام الحاكمية في أجهزة الدولة والمؤسسات، العوامل الثقافية وأخيرا العوامل المرتبطة بالموارد البشرية في البلاد. (لحوت واخرون، 2017)

وعلى هذا الأساس جاء التفكير في إنشاء مجلس أعلى للذكاء الاقتصادي في الجزائر بعد التعثر الذي عرفته مخططات التنمية الاقتصادية التي بدأت مع مطلع الألفية الثالثة، وإثر تفكك النسيج الصناعي الجزائري نتيجة لبرامج التصحيح الهيكلي والخصخصة التي تم تنفيذها في التسعينيات من القرن الماضي، يضاف إلى ذلك ضعف القطاع الخاص الجزائري، وعدم جدية الاستثمارات الأجنبية في مختلف المجالات الزراعية والصناعية والخدمية. ولتلافي الوضعية السابقة سارعت الحكومة الجزائرية إلى استحداث مديرية عامة للذكاء الاقتصادي والدراسات الاقتصادية على مستوى وزارة الصناعة بموجب المرسوم (101 -08) المؤرخ في 25 مارس 2008،فقد كشف المدير العام للذكاء الاقتصادي بوزارة الصناعة وترقية الاستثمارات عن رصد إعتمادات مالية ضمن قانون المالية (2010)قصد توطين مفهوم الذكاء الاقتصادي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، من أجل تحسين وتأهيل قدراتها على استغلال المعلومات المتاحة في السوق، بغية إنعاش وتطوير الإنتاجية للمؤسسات الصناعية الجزائرية، وفي هذا الإطار سطرت المديرية العامة برامج طموحة لتحقيقها في الفترة (2010-2014)،من أبرزها تنمية سوق الصناعات الغذائية من (50 %إلى 60 %)وكذلك برنامج توقيع (5000)عقد صناعي لتشمل (17000)مؤسسة بحلول سنة (2014)،بالإضافة إلى عدة مشاريع أخرى في القطاعين الفلاحي والصناعي .من جهة أخرى عرفت السنوات القليلة الماضية تزايدا ملحوظا للوعي بأهمية تجسيد الذكاء الاقتصادي على مستوى المؤسسات الجزائرية

والأقاليم والدولة ككل. (خوالد، 2018، الصفحات 379-380) **ويتضح ذلك من خلال الجهود المبذولة في هذا المجال:** (خوالد، 2018، الصفحات 380-384)

1- أنظمة البحث والتطوير:

قامت الحكومة الجزائرية بإعداد برنامج متكامل يسمى بالمخطط الخماسي (1998-2002)وفقا للقانون رقم (98 -11) المؤرخ في أوت (1998)والذي حدد الإطار التنظيمي والمؤسساتي للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، ومن أجل متابعة أحسن لتطبيق هذا المخطط، تم تعيين الوزير المنتدب للبحث العلمي لدى وزارة التعليم العالي في أوت (2000)،ويهدف هذا المخطط إلى ضمان ترقية البحث والتطوير،دعم القواعد التكنولوجية للبحث والتطوير،رد الاعتبار لوظيفة البحث،دعم تحويل البحث لكل الأنشطة المتعلقة بالبحث والتطوير .

وفي هذا الإطار تم إنشاء صندوق للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي خصص له سنويا مبلغ (5) مليار دينار جزائري، خاص بإدارة مخابر ومراكز ووحدات البحث لمختلف القطاعات، ونص القانون (98-11)على أن تحدد سنويا ميزانية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي ضمن قوانين المالية،ليتم تعديله وفقا للقانون(08-05)المؤرخ في 23 فيفري،حيث وسعت مجالات هذا المخطط وضبطت مختلف صلاحياته وأحكامه المالية.

2 - منظومة التعليم العالي والبحث العلمي:

بذلت الحكومة الجزائرية الكثير من الجهد لتأهيل قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، فسنت ترسانة من القوانين والمراسيم المنظمة للجامعات ومؤسسات التعليم العالي الجزائرية جاءت على شاكلة مجموعة من الإصلاحات سواء في نظم التدريس، وطرقه، وهياكله، ومخرجاته، بالإضافة إلى رصد مخصصات مالية معتبرة دعما لهذا القطاع، وهذا ما نتج عنه بعض المؤشرات الايجابية فقد سجل تعداد الجامعات ومؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي قفزة نوعية بلغت (88)جامعة ومؤسسة سنة (2016)،تشمل:(47)جامعة، و(10)مراكز جامعية، و(4)مدارس عليا، ومدرسة عليا للتعليم التقني، و(17)مدرسة وطنية عليا، و(9) مدارس تحضيرية.هذا التحسن الملحوظ رافقه ارتفاع في تعداد الأساتذة والباحثين،وبتوفر الجامعات ومؤسسات التعليم العالي (الهياكل القاعدية) وتوافر الباحثين والأساتذة الجامعيين، تكون الجزائر قد أسست أرضية متينة لبناء نظام ذكاء اقتصادي فعال إن هي أحسنت استغلالها.

3 - التكوين المكثف في مجال الذكاء الاقتصادي:

إيمانا من الحكومة الجزائرية بأهمية التكوين في تدعيم ركائز نظام الذكاء الاقتصادي في الجزائر، فقد أولته عناية كبيرة، فمنذ سنة (2007)شرعت الجزائر بعروض التكوين المكثف في الذكاء الاقتصادي حيث تم تسطير عدة دورات تكوينية ودراسات معمقة ومتخصصة، ومن بين الجهود المبذولة في مجال التكوين في الذكاء الاقتصادي في الجزائر نذكر:

- مشروع إنشاء مدرسة الذكاء الاقتصادي: وذلك بالشراكة مع المدرسة الأوروبية للذكاء الاقتصادي، بهدف تكوين مدربين في مجال الذكاء الاقتصادي في الجزائر، جدير بالذكر أن هذا المشروع تم تسطيره ابتداء من سنة (2010)لكنه لم يرى النور إلى حد الآن.

- فتح تخصصات للذكاء الاقتصادي في الجامعات الجزائرية: حيث تم فتح ماجستير للذكاء الاقتصادي والإدارة الإستراتيجية سنة(2011) بجامعة تلمسان من طرف المعهد العالي للتسيير والتخطيط ISGP) بالاتفاق مع وزارة الصناعة والصناعات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، وتم فتح ماستر آخر للذكاء الاقتصادي والتنمية المستدامة بجامعة عنابة سنة(2014).

- إقامة مشروع دراسي لإطارات المؤسسات: وذلك بالشراكة بين وزارة الصناعة،جامعة التكوين المتواصل UFC))ومصلحة التعاون والشؤون الثقافية الفرنسية(SCAC) ،مركز التعليم والبحث التطبيقي في الإدارة(CERAM) الفرنسي، وذلك بجامعة التكوين المتواصل بداية من(18 أكتوبر 2009) إلى غاية (20 كانون الأول/ ديسمبر2011.

- إعداد برنامج تكوين سنوي في مجال الذكاء الاقتصادي: انطلاقا من سبتمبر (2010) تحت إشراف وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار بالتعاون مع المكتب الجزائري لليقظة التكنولوجية، وذلك بهدف دعم قدرات المسيرين الوطنيين في مجال الذكاء الاقتصادي واليقظة الإستراتيجية.

- تنظيم عدة مؤتمرات وندوات وملتقيات حول الذكاء الاقتصادي: بغية نشر الوعي حول أهمية تبني الذكاء الاقتصادي في الجزائر نظمت الحكومة الجزائرية ومختلف جامعاتها عدة مؤتمرات وملتقيات وندوات وطنية ودولية حول الذكاء الاقتصادي بإشراف من وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار ومختلف الجامعات الجزائرية ومخابر البحث، تمحوت مواضيعها حول: اليقظة التكنولوجية في المؤسسة الجزائرية،

اليقظة الإستراتيجية، حوكمة المؤسسات والذكاء الاقتصادي،الذكاء الاقتصادي والتنافسية المستدامة في منظمات الأعمال الحديثة،الذكاء الاقتصادي ومتطلبات التنمية.

ثانيا: معيقات نظام الذكاء الاقتصادي في الجزائر

تقف أمام تجسيد نظام فعال للذكاء الاقتصادي في الجزائر مجموعة من المشاكل والمعيقات التي تحد من الدور الايجابي الذي يلعبه هذا النظام في دعم عملية اتخاذ القرارات على مستوى الدولة وتعزيز قدراتها التنافسية، يمكن تحديدها فيما يلي:

1- العوائق السياسية:

لا يزال دور الدولة غائبا في مجال الإيفاء بالمعلومات الاقتصادية وتلبية احتياجات المعلومات بالقدر الكافي واللازم، فبالرغم من إنشاء الحكومة الجزائرية لمجموعة من المراكز والهيئات التي تتكفل بتوفير وإنتاج المعلومات الاقتصادية، إلا أن غياب سياسة واضحة في مجال المعلومات التي يمكن أن تتبناها الدولة لا يزال معروضا، بالرغم من الحاجة الملحة والماسة إليها والتي يفرضها الواقع المحلي (التوجه نحو اقتصاد السوق الحرة) والواقع الإقليمي(اتفاقيات الشراكة ومشروع الانضمام لمنظمة التجارة العالمية) وحتى العالمي (انعكاسات ظاهرة العولمة). وكنتيجة لما سبق ذكره اتضح عدم فعالية النظام الوطني للمعلومات الاقتصادية ومن ثم نظام الذكاء الاقتصادي الجزائري ككل، نتيجة ندرة ونقص المعلومات الكفيلة بإنعاش الاقتصاد الجزائري وتحسين تنافسيته في ستة مجالات أساسية من المعلومات،(خوالد، 2018، الصفحات 384-385)،وهي:سوق العمل،فرص الاستثمار،المحيط الداخلي(الوطني)،المحيط الخارجي(الدولي)،الخدمات التسويقية، مصادر التكنولوجيا المتطورة. (مغمولي، 2016، صفحة 204)

2- العوائق الاقتصادية:

على الرغم من وجود المراكز والهيئات المنتجة للمعلومات والداعمة لإرساء نظام الذكاء الاقتصادي في الجزائر إلا أن هذه الأخيرة تعاني مشاكل عدة تحول دون تفعيل دورها من أهمها:

- نقص الموارد المالية والمادية المرصودة لها، حيث أن هذه المراكز تجد صعوبات كبيرة في جمع المعلومات نظرا لنقص الاعتمادات المالية والوسائل المادية اللازمة، وكذا نشرها وإيصالها إلى مستخدميها

- تحفظ المتعاملون الاقتصاديين الجزائريين حول عملية نشر المعلومات الاقتصادية الخاصة بمؤسساتهم بحجة انكشاف المزايا التنافسية لهذه المؤسسات أو ضرورة التزام مبدأ السرية.

- الجوسسة الاقتصادية: لا سيما أن الدول المتقدمة قد طورت من أساليب الجوسسة الاقتصادية وتجميع المعلومات بغية ضمان التبعية الاقتصادية لبلدان العالم الثالث لها، ومن ثم اتخاذها كورقة ضغط للحصول على تنازلات محتملة في العديد من الملفات واختراق أسواق هذه الدول.

3- العوائق القانونية:

يعد هذا النوع من الصعوبات من أبرز المعيقات التي تحول دون إقامة نظام ذكاء اقتصادي فعال في الجزائر، نتيجة غياب التشريعات والقوانين الخاصة بإرساء منظومة للذكاء الاقتصادي في الجزائر سواء على الصعيد الكلي (الدولة) أو حتى على الصعيد الجزئي (المؤسسات)، بالإضافة إلى عدم وضع أي قانون لحماية الإرث المعلوماتي للجزائر وحمايتها من الجوسسة الاقتصادية والاستغلال غير المشروع للمعلومات.(خوالد، 2018، الصفحات 385-386)

المحور الثالث:آليات تفعيل إستراتيجية الذكاء الاقتصادي لدعم أداء العمل الاقتصادي الدبلوماسي في الجزائر

أضحى تفعيل إستراتيجية الذكاء الاقتصادي البوابة الحقيقية لولوج الجزئر إلى مرحلة ما بعد البترول، من خلال إشراك جميع الفاعلين في القطاع الاقتصادي وقطاع البحث العلمي والأوساط الجامعية وربطها بشكل وثيق بعالم المؤسسة من أجل وضع هذه الأخيرة في محور جميع الخطط التنموية للحكومة الهادفة لتحضير مرحلة ما بعد البترول في إطار الأنموذج الاقتصادي الجديد. وبالتالي صار الحصول على المعلومة و تطوير منظومة متكاملة للذكاء الاقتصادي في الجزائر ضرورة ملحة رغم ما تعترضه من معيقات، في سبيل تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية، خاصة مع انفتاح الدولة على محيطها الخارجي و تأثرها و تأثيرها فيه.

أولا: أهمية الذكاء الاقتصادي في تفعيل ادء الديبلوماسية الاقتصادية في ظل الأنموذج الاقتصادي الجديد بالجزائر

نظرا لأهمية الأداء التنافسي للمؤسسة والدولة في جميع محاور الخطة التنموية الهادفة لتحضير مرحلة ما بعد المحروقات في إطار الأنموذج الاقتصادي الجديد الذي تم التعبير عنه عمليا عبر مخرجات الندوة الوطنية حول مخطط الإنعاش الاقتصادي:من أجل بناء اقتصاد جديد(18-19 أوت 2020)والندوة الوطنية للإنعاش الصناعي(04-06 ديسمبر 2021)،والذي يقوم على تنويع النمو واقتصاد المعرفة، ووضع سياسة تصنيع جديدة موجهة نحو الصناعات المصغرة والمتوسطة والناشئة، وتعطي الأولوية في مجال التركيب الصناعي للمنتجات الضامنة لأعلى نسبة من الإدماج الوطني"، بما يحقق تنويع مصادر الدخل، وتوسيع القاعدة إلانتاجية، وزيادة مساهمة القطاعات إلانتاجية (السلعية والخدمية) في الناتج المحلي الإجمالي، و يخلص الاقتصاد من مخاطر الاعتماد على هيمنة المحروقات. ويتضمن تحقيق ذلك العمل على محاور عدة،أهمها:

- تفعيل و تطوير المؤسسات المصغرة الناشطة بغرض تطوير النسيج الاقتصادي وجلب القيمة المضافة،خاصة في القطاعين الزراعي والصناعي، وابتعاث مؤسسات ناشئة لتطوير برامج ومنصات لرقمنة المجتمع وأخرى لترقية الحلول المدمجة وتحسين الأنشطة والتمويل، وما يتصلّ بالذكاء الصناعي، وتشجيع حاملي المشروعات الإبتكارية لبناء أرضية خصبة للمقاولاتية ونقل المعرفة ورفع جودة ونوعية المنتوج المحلي وتعزيز قدرته التنافسية.

- تسهيل منح القروض ودعم المؤسسات الناشئة للاستثمار في إفريقيا.

- جرد كل الثروات الوطنية الطبيعية غير المستغلة "حتى نرفع من طاقتنا التصديرية، تعويضا عن أي نقص من عائدات المحروقات، وحفاظا على حق الأجيال الصاعدة في هذه الثروة."

- بناء صناعة وطنية حقيقية ضمن اقتصاد وطني حقيقي ومنتج، محددة الآجال واضحة الأهداف من خلال مراجعة الإطار التشريعي المتعلق بترقية الاستثمار وإعادة تنظيم القطاع الاقتصادي العمومي التابع لها قصد إعادة بعثه وفصله تمامًا عن الخزينة العمومية كمموّل أساسي.

- تحسين مناخ الأعمال من خلال تبسيط إجراءات إنشاء المؤسسات، وتوفير العقار والاستفادة من القروض والخدمات العمومية ذات الجودة، وإصلاح وعصرنة النظام البنكي والإدارة ومكافحة السلوك البيروقراطي.

- مراجعة قواعد الدفاع التجاري من خلال إعادة النظر في الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية "المجحفة في حق البلاد"

- استبدال المنتجات المستوردة بالمنتجات المصنعة محليا، قصد احتواء استنزاف احتياطي الصرف وترقية نسيج المؤسسات الوطنية مع إيلاء اهتمام خاص للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لاسيما المؤسسات المصغرة والناشئة وتثمين القدرات البشرية المبدعة والمبتكرة بما في ذلك المتواجدة بالخارج.

- التحضير للتحول الهيكلي للبيئة الاجتماعية والاقتصادية في سبيل تحقيق الفعالية والكفاءة الاقتصادية والاجتماعية، وتهدف إصلاحات واستراتيجيات التنمية على المدى المتوسط، إلى تنفيذ واستكمال عمليات الانتقال اللازمة.

- معالجة مسألة العقار الصناعي التي ظلّت تشكل أحد أهم القيود التي يواجهها المستثمرون، بهدف ترشيد الانتشار الإقليمي للتنمية الصناعية واستغلال العقار الاقتصادي.

- إيلاء "اهتمام خاص" للتنمية الفلاحية والريفية والصناعات الغذائية وتثمين الموارد الصيدية، من أجل ضمان الأمن الغذائي وتطوير صناعة حقيقية للأدوية. (الإذاعة الجزائرية،2020)

وفي سياق تحول الاهتمام الجزائري في الفترة الأخيرة اتجاه الاقتصاد بالبحث عن بدائل للنفط والرفع من التصدير خارج المحروقات وخلق نموذج اقتصادي مبني على الإنتاج ومسايرة للرقمنة، تم إطلاق حزمة من الإجراءات لصالح تفعيل "الدبلوماسية الاقتصادية" من أجل دعم المتعاملين الاقتصاديين المحليين على التصدير، والمتعاملين الأجانب على الاستثمار في الجزائر،غير أنه في ظل ما تعانيه الجزائر من تدني لقدرتها التنافسية،بعد أن كشفت إحصائيات المنتدى الاقتصادي العالمي"دافوس"، عن تمركز الجزائر في المرتبة 89 عالميا من حيث مؤشر التنافسية العالمي لعام 2019 من بين(141) دولة،كما احتلت المركز الثاني عشر ضمن تقرير تنافسية الاقتصاديات العربية (2020) الذي يصدر بشكل دوري من طرف صندوق النقد العربي، باستخدام المؤشر العام

لتنافسية الاقتصاديات العربية الذي يتشكل أساسا من مؤشرين أساسيين هما: مؤشر الاقتصاد الكلي، ومؤشر بيئة وجاذبية الاستثمار،وهي بذلك تأتي ضمن الدول العربية المتأخرة من حيث التصنيف في هذا المجال، في حين تحصل كلا من المغرب وتونس على مراكز أفضل بكثير بالمقارنة مع الجزائر، (عمران، 2021) أضحى الحصول على المعلومة و تطوير منظومة متكاملة للذكاء الاقتصادي في الجزائر ضرورة ملحة بالنظر للأدوار التي يؤديها هذا الأخير في تفعيل أداء الدبلوماسية الاقتصادية، من خلال:

1- دور الذكاء الاقتصادي في تعزيز تنافسية المؤسسات والدول:

يؤدي نظام الذكاء الاقتصادي الفعال دورا بارزا في تعزيز تنافسية المؤسسات الاقتصادية، وضمن هذا الصدد يرى كل من Kim and Tham أن تبني الذكاء الاقتصادي يمكن المؤسسات من معرفة ما تحتاج إليه من معلومات عن بيئتها (الأنشطة، المصادر، الزبائن، الأسواق، المنتجات، الخدمات، الأسعار، وغيرها).وهذا ما يمكنها من وضع تصور واضح إزاء عملياتها الراهنة واستباق وإدارة التغييرات استعدادا للمستقبل من أجل تصميم الإستراتيجيات الملائمة لخلق القيمة للزبون وتحسين الربحية في الأسواق الحالية والمستقبلية،ذلك أن الذكاء الاقتصادي يساهم في تطوير منتجات وخدمات جديدة وزيادة كفاءة المؤسسات وتحسين المبيعات وحيازة المزايا التنافسية واستدامتها،وكذا المساعدة في اتخاذ القرارات العالية الجودة في ظل توفر المعلومات وانخفاض مستوى عدم التأكد.

كما يؤدي الذكاء الاقتصادي دورا فعالا في تعزيز تنافسية الدول والأقاليم أيضا، وذلك عبر تطوير سوق العمل في المستقبل وخلق التنافس في مجال البحث والتطوير، والحث على النباهة بالاعتماد على الذكاء الاقتصادي، ويكون ذلك من خلال ممارسة اليقظة التكنولوجية ومراقبة وحراسة المنافس بالتحسيس من تسرب المعلومات الخطيرة وسرقتها، لأن العولمة لا تعني نهاية الصراعات الاقتصادية بين الدول، بل هي في تسابق مستمر وحاد للحصول على الموارد الطبيعية والتحكم فيها كمصادر الطاقة، وللوصول إلى الأسواق الإستراتيجية، ومراقبتها، والتحكم في التكنولوجيات المتطورة، وسد الطريق في وجه المنافسين الجدد في كل القطاعات. كما يساهم نظام الذكاء الاقتصادي الفعال بشكل مباشر في دعم عملية البحث والتطوير والارتقاء بنشاط الابتكار والإبداع على مستوى الدولة، وهو ما يسمح بمجاراة الدول الأخرى واقتناص الفرص والحصول على حصص من الأسواق العالمية، وتتم هذه المسايرة عن طريق التعرف المشترك على الرهانات الإستراتيجية

وتجميع الخبرات والمعلومات العامة والخاصة. (خوالد وبوزرب، 2017، الصفحات 41-42)

2- دور الذكاء الاقتصادي في ترقية وتنويع الصادرات خارج المحروقات:

إن نجاح سياسة ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر، يقتضي رفع الكفاءة الاقتصادية بخلق مناخ تنافسي بين المؤسسات الاقتصادية داخل البلد على اعتبار أن السوق المحلي الآن أصبح سوقا منفتحا على العالم،وإقامة تحالفات فيما بين المؤسسات. فالجزائر تمتلك ميزة نسبية في قطاعات هامة مما يجعل أمر ترقية وتنمية الصادرات خارج المحروقات الوطنية ممكنا جدا بتظافر جهود الجميع ضمن نظام لبناء إقتصاد غير نفطي . لذا أصبح الذكاء الاقتصادي من المواضيع التي تشغل اهتمام الدولة الجزائرية، من أجل البحث عن المعلومة الإستراتيجية المفيدة للفاعلين الاقتصاديين ومعالجتها وتوزيعها قصد إستغلالها الإستغلال الأحسن، والبحث عن الأسواق الخارجية. (قادري ومخلوفي، 2018، صفحة 179)

ثانيا: نحو إرساء منظومة وطنية متكاملة لممارسة الذكاء الاقتصادي بالجزائر

تتضمن عملية إرساء منظومة وطنية متكاملة لممارسة الذكاء الاقتصادي بالجزائر بما يحقق أهداف وتوجهات الدبلوماسية الاقتصادية وضع استراتيجية وطنية يتم العمل من خلالها على دعم مقومات التقدم في مجال الذكاء الاقتصادي،والتي حددها المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي فيما يلي: (أحمد ميلي، 2020، صفحة 50)

- دعم الشفافية والنشر: إذ يجب على الإدارات العامة والمؤسسات الاقتصادية معالجة كميات البيانات الهائلة المتوفرة لديها معالجة ذكية، ومن واجب هذه الهيئات نشر المعلومات بصفة هادفة تشجع التعاون بين المؤسسات والقضاء على حالات حجب المعلومات، وتقع هذه المسؤولية أساسا على مشرفي المؤسسات الكبرى والمستثمرين والمساهمين والقادة الإداريين.

- تطوير البرامج البيداغوجية: فمن واجب الجامعات ومؤسسات التعليم العالي والتكوين المهني تطوير البرامج البيداغوجية وفقا لما يتطلبه محيط المؤسسات، والهدف من ذلك هو تكريس سلوك البحث عن المعلومات وتقييمها واستخدامها أحسن استخدام، ويكون ذلك باستغلال كافة فرص التعاون المتاحة بين الجامعات ومراكز التكوين.

- تفعيل دور الغرف التجارية والمصالح الاقتصادية للدولة والجمعيات المهنية والنقابية: حيث تحوز هذه الهيئات على كميات هامة من المعلومات الاقتصادية والاجتماعية والجغرافية، إلا أنه يجب تحديد إستراتيجية لتنسيق نشاط هذه الهيئات ودعم تدخلاتها عل المستوى الوطني والعالمي .

- تفعيل دور شبكات البنوك والمؤسسات المالية والدولية: بما يساعد على التكفل باحتياجات الجمهور المتعددة وتقييم الخدمات المختلفة وبناء قواعد وبنوك بيانات هائلة يمكن استخدامها في تحديد إلاستراتيجيات التسويقية، كما أن لها القدرة على تمويل مشاريع الذكاء الاقتصادي والشراكة فيها ودعمها ماديا، الأمر الذي يسهل دخول أسواق جديدة.

-تفعيل دور المصالح الاقتصادية للدولة: تتمثل المهمة الأساسية لهذه المصالح في القيام بحملات إعلامية تتميز بالجدية والاستمرارية اتجاه مستخدمي المعلومات الاقتصادية والاجتماعية.

ويتطلب تفعيل إستراتيجية لدعم مقومات التقدم في مجال الذكاء الاقتصادي، مجموعة ن الشروط عبر محورين اثنين:

1- **المحور الأول: يتعلق بضرورة توفر إرادة قوية للسلطات العمومية في تفعيل نظام الذكاء الاقتصادي**: و ذلك من خلال:

- ضرورة تبني الحكومة الجزائرية لإستراتيجية واضحة في مجال إرساء نظام وطني فعال للذكاء الاقتصادي على مستواها عبر تفعيل وتحديث النظام الوطني للمعلومات الاقتصادية، مع تكثيف إنشاء المراكز الوكالات المتخصصة في إنتاج المعلومات الاقتصادية،والمضي قدما في مشروع إنشاء مجلس أعلى للذكاء الاقتصادي في الجزائر وتفعيل دور المديرية العامة للذكاء الاقتصادي،إضافة إلى إحداث وسائط إلكترونية حديثة تسمح بنشر وتبادل المعلومات على المستوى الوطني، وتصميم برامج وخلايا لليقظة الإستراتيجية والذكاء الاقتصادي على مستوى الإدارات المحلية.

- ضرورة أن تؤدي الدولة دورا أكبر في مجال مرافقة المؤسسات الاقتصادية لتبني ممارسات الذكاء الاقتصادي وذلك من خلال التعاون مع هذه المؤسسات في إنشاء إدارات وخلايا لليقظة والذكاء الاقتصادي على مستواها،والعمل على نشر ثقافة تقاسم المعلومات داخل

المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، وتحديث البنية التشريعية والقانونية بشكل يلزم مختلف المؤسسات الاقتصادية على التعاون في مجال نشر المعلومات.

- ضرورة أن تلعب الدولة دورا أكبر في مجال نشر ثقافة الذكاء الاقتصادي في المجتمع وذلك من خلال إيلاء النظام الوطني للذكاء الاقتصادي اهتمامات بحثية أكبر كونه يعد موضوعا حيويا بالنسبة للاقتصاد الوطني،ومواصلة فتح تخصصات خاصة بدراسة الذكاء الاقتصادي على مستوى الجامعات والمعاهد الجزائرية، وتكثيف تنظيم المؤتمرات والملتقيات والندوات المتناولة لموضوع الذكاء الاقتصادي بغية المساهمة في نشر ثقافته في المجتمع. (خوالد، 2018، صفحة 388)

2- المحور الثاني: إلتزام المؤسسات الاقتصادية بمبدأ الذكاء الاقتصادي

تعاني مؤسسات الجزائر الاقتصادية كغيرها من الدول النامية من الضعف في الأداء، ومن رداءة المنتج في اغلب الأحيان، ومن التكاليف المرتفعة، ومن غياب ثقة المستهلك في تلك المنتجات، والتفكر في إستراتيجية صناعية وزراعية من طرف الدولة ليس بإمكانه تحقيق الأهداف ما لم يتم الالتزام بمبدأ الذكاء الاقتصادي من طرف المؤسسات الاقتصادية الذي يعمل على توفير قدرات واسعة لمنظمات الأعمال في التميز و التفوق والريادة و الإبداع في ظل بيئة الأعمال الراهنة، وذلك من خلال معاييره المتمثلة في اليقظة الإستراتيجية كبعد استعلامي للنظام، حماية الإرث المعرفي كبعد حمائي ودفاعي،أنشطة الضغط و التأثير كبعد هجومي.وبذا يتوجب على الإدارات العليا بالمؤسسات ذاتها ما يلي:

- إقامة مؤتمرات علمية وملتقيات تطويرية وندوات تعريفية للنظام ذاته بأطره العامة بما يسمح بتوفير بنية نظرية لدى العاملين في ظل سوق يتميز بنمو المنافسة

- استخدام برمجيات اليقظة الإستراتيجية الأكثر تطورا من أجل إحداث تكامل بينها وبين أمن المعلومات قصد التأثير على البيئة المحيطة، بما يتيح لها صنع الفرص بدل انتظارها، والتركيز على اتخاذ الإجراءات والقوانين الكفيلة بإدماج تقنية المعلومات والاتصالات في جميع الوظائف و العمليات ضمن كل المؤسسات الجزائرية.

- نشر ثقافة تقاسم المعلومات داخل المؤسسات الجزائرية، قصد الإستغلال الأمثل لها من خلال التركيز على تنمية الموارد البشرية بما يخدم الذكاء الاقتصادي، من خلال تدريبها على استخدام التكنولوجيات الحديثة للمعلومات.

- تشجيع تحالفات إستراتيجية متكاملة ومرنة وتفعيلها في إيجاد شراكات مع منظمات عالمية و إقليمية ومحلية بما يعطي للمؤسسات الجزائرية فرصة تبادل الخبرات والمعلومات والمبادرات. (مغمولي، 2016، الصفحات 348-349).

الخاتمة:

إن النهوض بالدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في سياق تحول الاهتمام في الفترة الأخيرة اتجاه الاقتصاد بالبحث عن بدائل للنفط والرفع من التصدير خارج المحروقات وخلق نموذج اقتصادي مبني على الإنتاج ومسايرة للرقمنة،يتطلب إيجاد مقاربة فعلية تقوم على تطوير آلية الذكاء الاقتصادي في ظل ما تعانيه الجزائر من تدني لقدرتها التنافسية، يتم العمل من خلالها على دعم مقومات التقدم في مجال الذكاء الاقتصادي،الأمر الذي يستدع توفر مجموعة من الشروط،يمكن تجسيدها من خلال محورين اثنين،يتعلق الأول بضرورة توفر إرادة قوية للسلطات العمومية في تفعيل نظام الذكاء الاقتصادي،ويتطلب الثاني إلتزام المؤسسات الاقتصادية بمبدأ الذكاء الاقتصادي.الأمر الذي من شأنه أن يسهم بشكل أساس في تحسين مؤشرات اقتصادية عدة دعما لتنافسية المؤسسة ولنفوذ الحكومة، أبرزها: تطوير السوق الوطنية وسوق الشغل، تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي، تحفيز أنشطة البحث والتطوير والابتكار، تحسين النمو الاقتصادي والتنمية، تحقيق رفاهية المجتمع، تحسين عملية اتخاذ القرار على مستوى الدولة، حماية الإرث المعرفي والتصدي للممارسات الجوسسة، وأخيرا تعزيز القدرات التنافسية للبلد.

قائمة المراجع:

عتيق الشيخ. (جوان، 2015). الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية ومفاوضاتها مع المؤسسات المالية الدولية- دراسة لمرحلة تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي،الفترة (1988-2014). *مجلة البحوث القانونية والسياسية*، *02*(04)،الصفحات 61-77

أبو بكر خوالد. (2018). نحو إقامة نظام وطني للذكاء الاقتصادي في الجزائر:تحليل الواقع،الجهود،المعيقات. *مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية*، *26* (09)، الصفحات *391-369*

أبوبكر خوالد و خير الدين بوزرب. (سبتمبر، 2017). الذكاء الاقتصادي ودوره في تعزيز تنافسية الاقتصاديات والدول: قراءة في التجربة اليابانية. *مجلة البشائر الاقتصادية*، *03* (03)، الصفحات34-54.

عبد السلام مخلوفي وأسماء عياط. (ديسمبر، 2018). الذكاء الاقتصادي كوسيلة لإنجاح عمل الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية. *مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية*، *05* (02)، الصفحات 125-141

الإذاعة الجزائرية. (12، 12، 2020). تاريخ الاسترداد 03 03, 2022، من radioalgerie.dz/News

سفيان بن عبد العزيز. (جوان،2016). تفعيل إستراتيجية الذكاء الاقتصادي في الجزائر في ظل الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة. *مجلة البشائر الاقتصادية* (05)، صفحات 39-52.

سمية أحمد ميلي. (2020). واقع الذكاء الاقتصادي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية. *مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة*، *05* (02)، صفحات 39- -54

صلاح الدين حمد. (2015). *أثر الدبلوماسية الاقتصادية في التنمية الاقتصادية "سورية أنموذجاً "*. أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد، كلية الاقتصاد: جامعة دمشق.

عائشة قادري وعبد السلام مخلوفي. (2018). الذكاء الاقتصادي وأثره في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر. *مجلة البشائر الاقتصادية*، *04* (03)، صفحات 178-195.

عبد الحكيم عمران. (03 أفريل 2021). تاريخ الاسترداد 30 مارس 2022، من الجزائر نيوز: https://nn-algeria.dz/%D8%A

أسماء عياط وعبد السلام مخلوفي. (2019). الدبلوماسية الاقتصادية في عصر الذكاء الاقتصادي والعولمة الاقتصادية. *مجلة البشائر الاقتصادية*، *05* (01)، الصفحات 413-425.

عبد المجيد لحوت واخرون. (12-13 نوفمبر, 2017). واقع وافاق الذكاء الاقتصادي في الجزائر. *مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى العلمي الدولي حول: التحول الرقمي للمؤسسات والنماذج التنبؤية على المعطيات الكبيرة*. كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة.

فيروز مزياني. (جويلية، 2019). الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في ظل التحولات الإقليمية والدولية. *المجلة الجزائرية للأمن والتنمية*، *08* (15)، صفحات 194-205.

محمد حمداني. (2012). أهمية الذكاء الاقتصادي في تحسين ملائمة مناخ الأعمال وجذب الاستثمارات الأجنبية. *مجلة أداء المؤسسات الجزائرية*،*01* (02)، صفحات 11-29

مريم ياحي. (2018). الدبلوماسية الاقتصادية كأداة لتنشيط الاقتصاد الوطني و تحقيق التنمية الاقتصادية "،مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية.*11* (03)، صفحات 92-102

نسرين مغمولي. (2016). إشكالية تنافسية الجزائر في ضوء تحديات بيئة الأعمال الراهنة: حتمية نظام الذكاء الاقتصادي (دراسة تطبيقية على عينة من المؤسسات الاقتصادية الريادية في الجزائر). *مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات*،*01* (38)، الصفحات 309-353

نسرين مغمولي. (2016). دور الذكاء الاقتصادي في الرفع من التنافسية الدولية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية –داسة حالة مؤسسة فرتيال -عنابة-. *أطروحة مقدمة كجزء من متطلبات الحصول على شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية ،تخصص تجارة دولية*. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر-بسكرة-.

وسام داي. (آذار، 2014). تطبيق السياسات الإقليمية للذكاء الاقتصادي في الجزائر واقع وآفاق. *مجلة العلوم الاقتصادية*، *09* (35)، صفحات 01-38.

LA DIPLOMATIE ÉCONOMIQUE COMME UN SOCLE DU NOUVEAU MODÈLE ÉCONOMIQUE ALGÉRIEN

الدبلوماسية الاقتصادية كمكون رئيسي للنموذج الاقتصادي الجزائري الجديد

Aïssam ZEMMAL

Maitrise Management et Echanges Internationaux

IUP du HAVRE

vita.aissam@yahoo.com

Résumé La diplomatie certes se trouve au cœur des relations internationales entre un ou plusieurs pays, d'où la diplomatie économique tient son nom; gérer les relations économiques internationales dans tous les aspects et dans les deux sens du pays vers l'étranger et de l'étranger vers le pays. Le rôle de la diplomatie est joué par les diplomates ou le chef de l'Etat et ça limite dans les discussions et les accords, alors que la signature des contrats se fait par les chefs d'entreprises, le Business est le cœur de la diplomatie économique. C'est pourquoi la maîtrise des outils nécessaires est indispensable, c'est-à-dire le pouvoir de négociation, le management, le marketing international et encore mieux l'intelligence économique. Dans ce monde caractérisé par la Guerre économique, la diplomatie économique est une arme offensive que l'Algérie devrait adapter et intégrer dans son modèle économique, ce dernier va

permettre d'une part, diversifier et renforcer l'économie algérienne et d'autre part rendre les entreprises algériennes plus compétitives face à la concurrence exacerbée au niveau local et mondial.

Mots clés: Guerre Économique, Intelligence Économique, Marketing International, Diplomatie Économique.

ملخص باللغة العربية: الدبلوماسية هي جوهر ولب السياسة الخارجية، هذه بديهية، فيما يتعلق بالديبلوماسية

الاقتصادية؛ هي تسيير العلاقات الاقتصادية والتجارية الخارجية للدولة سواء من خلال مرافقة ودعم المؤسسات المحلية، عمومية أو خاصة، على الصعيد الدولي أو جلب إستثمارات أجنبية إلى الداخل.

ماهو مؤكد أن دور الديبلوماسية منوط به سواء رئيس الدولة أو وزير الخارجية، بينما توقيع العقود والصفقات يكون من طرف مسؤولو المؤسسات، لذلك فالقدرة على التفاوض والتمكن والتحكم في تقنيات التجارة والتسويق يعطي هامش أمان أكبر للمؤسسة، وعليه يترتب على الدولة عند تصميم نموذجها الاقتصادي إعتماد هذا العنصر أي الديبلوماسية الاقتصادية كتركيبة رئيسية والإعتماد عليها في تصميم النموذج الاقتصادي.

فعالم اليوم المتميز بالحرب الاقتصادية، يجعل من الديبلوماسية الاقتصادية سلاح فعال يحمي من جهة ويساهم في بناء نموذج اقتصادي مُتَّزِنْ ومرن يأخذ بعين الاعتبار المتغيرات الدولية ويؤدي إلى التوفيق بين الانفتاح على الاقتصاد العالمي وحماية النسيج الاقتصادي الوطني.

كلمات مفتاحية: الحرب الاقتصادية، الذكاء الاقتصادي، التسويق الدولي، الديبلوماسية الاقتصادية.

INTRODUCTION

Dans ce monde globalisé, la puissance repose en grande partie sur le critère économique, le climat d'affaires de nos jours est qualifié de Guerre Économique en utilisant tout genre d'actions de Lobbying, l'Algérie, composante de cette communauté internationale doit faire face.

L'édification de la nouvelle Algérie nécessite la réhabilitation et la refonte des systèmes existaient depuis longtemps dont le système économique. Afin de se protéger il faut une économie forte et compétitive, pour ce faire, le redressement économique doit être une priorité, il passe notamment par l'internationalisation des activités et séduire les investisseurs étrangers à venir investir en Algérie.

La Diplomatie Économique est un facteur essentiel d'influence et de croissance qui va développer les activités économiques de l'Algérie au niveau mondial et dans l'autre sens va chercher des investissements étrangers qui vont créer de la richesse sur le territoire national. Ainsi la Diplomatie Économique va éclairer et surtout renseigner l'appareil diplomatique algérien afin de transmettre les bons renseignements au sommet de l'Etat et les intégrer dans la prise de décisions.

Dans ce genre de situation, la question qui se pose en Algérie et qui va servir comme une problématique de cette réflexion afin de traiter l'affaire de la diplomatie économique est: **Comment parvenir à un équilibre satisfaisant entre les intérêts nationaux et les impératifs d'efficacité et d'exclusivité d'ouverture sur ce monde féroce ?**

Pour rependre à cette question, deux hypothèses vont jalonner la démarche:

H1 La diplomatie économique jouera un rôle primordial dans la commercialisation et la vente de la marque made in Algeria.

H2 Mettre en lumière les nouvelles tendances de l'économie mondiale et étudier leurs incidences sur le développement économique en Algérie.

Cette feuille va aborder le sujet de la Diplomatie Économique et le traiter d'un angle spécifique celui des relations économiques de point de vue managériale, commercial et d'influence, afin d'attirer l'attention du décideur ou le concepteur du modèle économique à l'importance de l'internationalisation des affaires dont les aspects culturels et intellectuels, surtout pour les hommes d'affaires, le modèle économique d'un pays est un outil d'analyse stratégique.

Cette réflexion se compose en trois parties:

I. Un rappel du contexte mondial; c'est un diagnostic général.

II. Description de la vie internationale économique et commerciale et comment mener à bien le jeu économique international; c'est un état des lieux globale.

III. Le rôle de la diplomatie économique; moteur des relations économiques internationales.

POINT DE DEPART:

Le titre est composé de trois concepts, le modèle économique, la diplomatie économique et le chainon entre le deux le mot Socle.

1- Le modèle économique: est une description simplifie de la réalité économique et c'est un système qui a pour mission d'allouer des ressources et répartir la production.

Éléments du modèle

Mission de l'Etat (organiser, contrôler, protéger)

Vision de l'Etat (planifier à long terme, chercher un développement économique durable)

Objectifs de l'Etat (diversifier l'économie, répondre aux besoins sociaux)

Ressources et Compétences de l'Etat (matière première, agents qualifiés).

Bien sûr un modèle économique doit être générateur de valeur, permet de rémunérer cette valeur et partager cette valeur (Réseau valeur).

2- La diplomatie économique: partie intégrante et composante clé du modèle économique.

3- Socle: veut dire que c'est une pierre angulaire noyau dur du modèle en cette époque.

AXE I: RAPPEL DU CONTEXTE MONDIAL

La mondialisation a introduit dans l'économie mondiale de nouveaux éléments ce qui rend le contexte mondial fluctuant, il est caractérisé par une concurrence exacerbée dû à l'internationalisation de certains acteurs traditionnels (groupements professionnels, consommateurs, groupes de pression et d'influence).

Le monde s'est liquéfié; le temps et la distance sont abolis et la compétition s'est exacerbée entre États. Les prix et les spécificités des produits et services ne constituent plus les facteurs déterminants de la conquête des marchés.

En général, l'acharnement et l'agressivité du monde d'aujourd'hui et les vives tensions commerciales sont les conséquences des changements à différents niveaux.

1- ***Niveau économique:*** l'intensification de la guerre économique et les guerres commerciales et mesures protectionnistes (Déclin du multilatéralisme).

2- ***Niveau environnemental et social:*** incertitude et imprévisibilité (changement climatique et démographique, surprises stratégiques).

3- ***Niveau communication:*** Agilité à l'international (Arbitrage international, RH internationales, Environnement professionnel et interculturel, Intelligence Économique, Communication multilingue).

Sans détailler chaque niveau, qui est un sujet de débat à part entière, on peut en déduire que le contexte est fluctuant ça se complexifier de plus en plus, il est ambiguë nécessite la prudence et la méfiance, d'où les bonnes décisions prises juste à temps vont permettre de décrocher les marchés, éviter les surprises stratégiques et dans l'autre sens éviter que l'Algérie devient un hypermarché au centre d'un champs de ruines sociales.

A partir de la réalité du terrain, dans ce contexte, la Diplomatie économique est très efficace et réussie si elle s'adapte et intègre ces niveaux, qui constituent une plate-forme solide et des principes-cadres pour la feuille de route de la diplomatie Algérienne.

En somme, la puissance économique se construit au départ au niveau domestique et se renforce ensuite via le positionnement international, cela est conditionné par la volonté et la planification et le déploiement des moyens humains et matériels.

AXE II: LA SCENE ÉCONOMIQUE ET COMMERCIALE INTERNATIONALE

Ça sera au départ un état de lieux de la vie mondiale actuelle sur le plan économique et commercial, ensuite voir comment se démarquer de la concurrence et avoir un avantage concurrentiel durable.

La vie économique mondiale aujourd'hui se voit comme un champ de bataille dans une guerre, la logique c'est que la guerre se précise soit par les moyens soit par les objectifs, sur le plan la guerre économique existe, ce n'est pas l'économie qui fait la guerre, mais il y a une guerre de particularité économique (objectifs économiques). Quant à la conjoncture économique mondiale actuelle est caractérisée par les tendances fusion-acquisition, ou le rachat des entreprises en difficulté, parfois entreprises publiques, cela rend le jeu économique dangereux plus que jamais, par conséquent les partenariats, les alliances et le regroupement des pays sont multipliés.

La guerre commerciale se manifeste d'un moment à un autre afin de commercialiser les produits du pays ou se protéger via des mesures protectionnistes, la méfiance et la prudence sont des attitudes à avoir par chaque pays ou chaque agent économique.

L'opportunité de croissance et l'élargissement de l'entreprise se trouvent uniquement à l'étranger via l'internationalisation de activités et la conquête des marchés internationaux, car la croissance interne est uniquement la croissance des variables d'activités internes, l'économie nationale n'offre pas de possibilité pour la croissance de l'entreprise parce que le gain d'une entreprise est compensé par la perte d'une autre entreprise, bien évidemment l'enjeu essentiel de l'entreprise c'est survivre dans ce monde mondialisé.

La différence se fait dans la production, c'est-à-dire le respect des exigences des normes ISO dans tous les aspects de la production; composantes (ingrédients) du produit, emballage, hygiène, respect de l'environnement, la capacité d'innover et la responsabilité sociétal de l'entreprise.

À ceci il faut rajouter l'enjeu de la maîtrise des coûts de production, d'où la chaîne de valeur (Supply Chain) se trouve au cœur de la discussion.

L'aspect culturel des sociétés étrangères et l'aspect interculturel de la personne négociatrice des contrats sont des défis majeurs, ils reflétaient les déférences et les spécificités de chaque pays, ces deux aspects nécessitent une étude approfondie du pays cible et se fait par le marketing international dont le management interculturel.

Pour que l'Algérie se positionne sur la scène internationale et devient un acteur de l'économie mondiale, en plus à son domaine d'activité stratégique; l'exportation des hydrocarbures, doit repenser son modèle économique en intégrant les investissements étrangers comme composantes, et se baser sur le microéconomie, c'est-à-dire instaurer une politique économique, managériale, commerciale pour les entreprises qui va les accompagner à l'étranger et les protéger; c'est la Diplomatie Économique.

Le challenge pour l'Algérie est de combiner un équilibre social et une dynamique économique, car vivre en autarcie va amener l'Algérie à s'isoler de ce monde.

Pour l'Algérie, l'opportunité pour se démarquer de la concurrence est réelle, vu les facteurs économiques, géographiques et démographiques que possède, ces éléments peuvent donner un avantage concurrentiel durable à l'Algérie et aux entreprises algériennes.

Le socle de l'internationalisation de nos jours est l'intelligence économique, il offre une lecture du monde. En rajoutant le marketing international comme un outil de management macroéconomie et microéconomie, vont devenir deux leviers indispensables pour d'une part se protéger et aller conquérir les marchés internationaux et d'autre part, séduire les investisseurs étrangers qui portent des projets peuvent créer des emplois et une croissance économique génératrice d'une valeur ajoutée supplémentaire permet à l'Etat de se recapitalise et se refinancer.

AXE III: RÔLE DE LA DIPLOMATIE ECONOMIQUE

Dans ce monde en mutation qui crée des problèmes particuliers, la Diplomatie économique pourra accomplir la mission qu'elle assigne l'appareil diplomatique en ce qui concerne le volet des relations économiques et commerciales internationales. Pour ce faire, il faut moderniser les méthodes de travail et structures afin d'intégrer les nouvelles tendances mondiale dans l'économie algérienne.

Le rôle de ceux qui vont s'occuper de la diplomatie économique est similaire à celui du commercial pour l'entreprise sur son marche ou dans la prospection de nouveaux clients.

Ils accompagnent les entreprises à l'étranger et les protégèrent par des accords, des protocoles et des contres-parties dans une perspective gagnant-gagnant. Egalement ils font la promotion à la politique générale d'investissement de l'Algérie et séduire les investisseurs étrangers à venir en Algérie.

Le personnels qui se chargent de la diplomatie économique sans aucun doute seront polyvalents et doivent avoir les compétences et les qualifications nécessaires en économie, management, commerce et marketing, maitrisent certaines langues étrangères et en particulier la langue de négociation et surtout la connaissance parfaite des aspects culturels des sociétés étrangères.

Le contacte avec la diaspora algérienne est un facteur déterminant pour commercialiser le ***Made in Algeria***, elle sera comme un canal de distribution à travers la mise en œuvre d'un plan d'action qui sera exécuté par les Consulats (un service marketing est souhaité soit autonome ou sous la direction de la cellule communication et information du Consulat).

En instaurant une politique des affaires étrangères puissante qui intègre une mission de diplomatie économique, cette dernière va sans doute permettre à l'appareil diplomatique de sélectionner les régions, les champs et les secteurs d'intervention et allouer les instruments et les moyens nécessaires pour se faire.

En somme, c'est un état d'esprit et un exercice de réflexion plus que des protocoles et routine administrative, cela va garantir en grande partie l'autonomie stratégique de l'Algérie et certains résultats tel que:

La diplomatie économique va fournir des informations opérationnelles à haute valeur ajoutée, ces informations se transforment en connaissances partagées puis plus tard en décisions et finalement en parts de marches gagnées;

La diplomatie économique sert en arrière-plan comme armature logistique adéquate aux ambitions de l'Etat;

La diplomatie économique permet aux décideurs à comprendre les rouages de l'économie mondiale, ce qui leur permettra d'agir pour obtenir certains résultats et éviter les crises;

La diplomatie économique va permettre à l'Algérie de défendre ses fleurons industriels face aux stratégies fusions-acquisition menées par les étrangers;

La diplomatie économique peut aider à prédire l'effet d'un tout changement sur la scène économique mondiale parce que le caractère aléatoire des données économiques pose problème.

CONCLUSION

Il faudrait pour progresser et parvenir à un délicat équilibre entre les intérêts divergents en jeu, la modification en profondeur des facteurs existants ne permettant pas de concilier les intérêts de toutes les parties, et l'inclusion de certains principes dans le modèle économique mettrait davantage en valeur cet équilibre des intérêts, qui est le thème sous-tend l'intégralité du modèle.

Egalement il faut prendre en compte les nouveaux impératifs de l'économie mondiale qui influencent sans cesse l'état de la vie économique mondiale à travers les institutions internationales et les stratégies hostiles fusions-acquisitions pratiquées par certains pays.

La diplomatie économique va garantir cet équilibre et le rendre possible en installant un tableau de bord contient les trois éléments traités dans cette feuille de réflexion à savoir; le contexte mondial, la vie économique mondiale et la

diplomatie économique, car l'interaction de ces trois éléments donnera une retransmission du monde au décideur algérien.

La diplomatie économique est le noyau dur de la politique des affaires étrangères algérienne, c'est le carrefour ou le point de rencontre de la promotion des produits algériens et la conquête des marchés internationaux, dans l'autre sens c'est le contacte ou l'intermédiaire entre l'Etat et les investisseurs étrangers.

En somme, pour que l'Algérie se développe et renforce son économie (macroéconomie et microéconomie) et le protège, doit faire de la diplomatie économique son priorité et l'intègre dans un nouveau modèle économique qui répond aux exigences et aux impératifs tant local que mondial.

SUGGESTIONS

1- Placer la dimension internationale au cœur des politiques publiques de l'Etat, inciter et galvaniser les entreprises à changer leur vision et culture de voir l'export comme une source de gain supplémentaire et un moyen d'écouler un surplus à une vision et culture de conception de produits destinés à un marché mondial (agilité) ;

2- Former les dirigeants d'entreprises en matière de décryptage de l'information afin de faire face aux stratégies hostiles pratiquées par les concurrents étrangers (stratégie de rachat et acquisition) ;

3- La carence éducative devrait trouver sa solution dans une décision politique ferme (l'insuffisance maîtrise des langues étrangères, outils de management moderne) ;

4- Renforcer les universités de recherche, car la clé se trouve dans un couple agilité-paralysé, c'est- à- dire savoir avant l'autre permet d'innover, maitriser certains aspects, verrouiller le marché;

5- Incorporer dans la politique de l'Etat et la stratégie des entreprises une démarche Intelligence Économique.

IMPORTANCE DE L'INTELLIGENCE ÉCONOMIQUE

1- Une politique d'intelligence économique permet à se battre à une force égale avec les concurrents à l'étranger comme à l'intérieur de l'Algérie ;

2- L'intelligence économique peut identifier les secteurs porteurs de croissance à l'international et définir les cibles clés qui présentent un intérêts géopolitique pour l'Etat en fournissant des informations et conseils aux entreprises sur les dispositifs à mettre en place afin de renforcer leurs possibilités pour conclure des contrats et à la conquête des marchés ;

3- L'intelligence économique peut se placer en premier maille c'est même la pierre angulaire pour une diplomatie économique efficace ;

4- L'intelligence économique est un outil de sécurisation économique et un vecteur essentiel à l'international.

MODELISATION DU PROJET DIPLOMATIE ÉCONOMIQUE

Afin de s'adapter au contexte scientifique et faciliter le traitement du sujet de point de vue informatique, je me suis permets de modéliser la problématique du sujet en ces variables:

La variable à expliquer: Nouveau modèle économique Algérien;

La variable explicative: Diplomatie économique;

La variable résultante: Prospérité et Sécurité économique. (Combiner dynamique économique et équilibre social, équilibre entre protection des intérêts nationaux et ouverture sur le monde extérieur)."

فهرس المحتويات

توطئة.....5

تحديات الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في ظل الاعتماد المتبادل عبد الحميد مشري.....9

الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية كآلية لجذب الاستثمارات الأجنبية: مبادرة الحزام والطريق نموذجاً نسيبة تامة.....25

الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي من أجل التضامن والتنمية: نحو دور جديد للدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في إفريقيا. أسامة عينوش.....41

دور الشراكة الجزائرية الصينية في تحقيق التنمية الاقتصادية بالجزائر الجديدة " نظام BOT نموذجا" حمديس مقبولة.....58

التجارة الخارجية للجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية: أي إستراتيجية لتنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات حمياز سمير.....77

قراءة في مضمون الدبلوماسية الاقتصادية: شروط الفعالية وعوائق النجاح بلمداني علي.....93

الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في ظل تداعيات جائحة كورونا وتقلبات أسعار النفط خميسة عقابي.....109

تحديات النموذج الاقتصادي الجديد في الجزائر: دراسة حول الأمن الطاقوي عويشة بوزيد.....127

الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في القارة الإفريقية بين الواقع والطموح أمينة بوبصلة.....151

تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية: الفرص والتحديات حنان دريسي 171

مسار الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر بن مجدوب امال.....184

واقع الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في ظل اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية برنو نور الهدى.....201

الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية - التطوروالإنجازات عبد الحكيم ذهبي 218

الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في ظل التحولات الإقليمية والدولية الراهنة جمال فورار العيدي.....235

الدبلوماسية الاقتصادية بين متطلبات التفعيل ورهان التنويع الاقتصادي في الجزائر جمال لعراب.....259

الجهاز الدبلوماسي وضرورات التكيف الهيكلي والوظيفي في ظل التحديات الاقتصادية خيذر يزير.....275

تفعيل إستراتيجية الذكاء الاقتصادي كآلية لدعم أداء الدبلوماسية الاقتصادية في ظل الأنموذج الاقتصادي الجديد بالجزائر أمال زرنيز.....294

LA DIPLOMATIE ÉCONOMIQUE COMME UN SOCLE DU NOUVEAU Aïssam ZEMMAL.....319

فهرس المحتويات.....333

توجهات
الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية
في ظل النموذج الاقتصادي الجديد
أعمال الملتقى الوطني
المنعقد بكلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة بومرداس
2022
فرقة البحث حول الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية